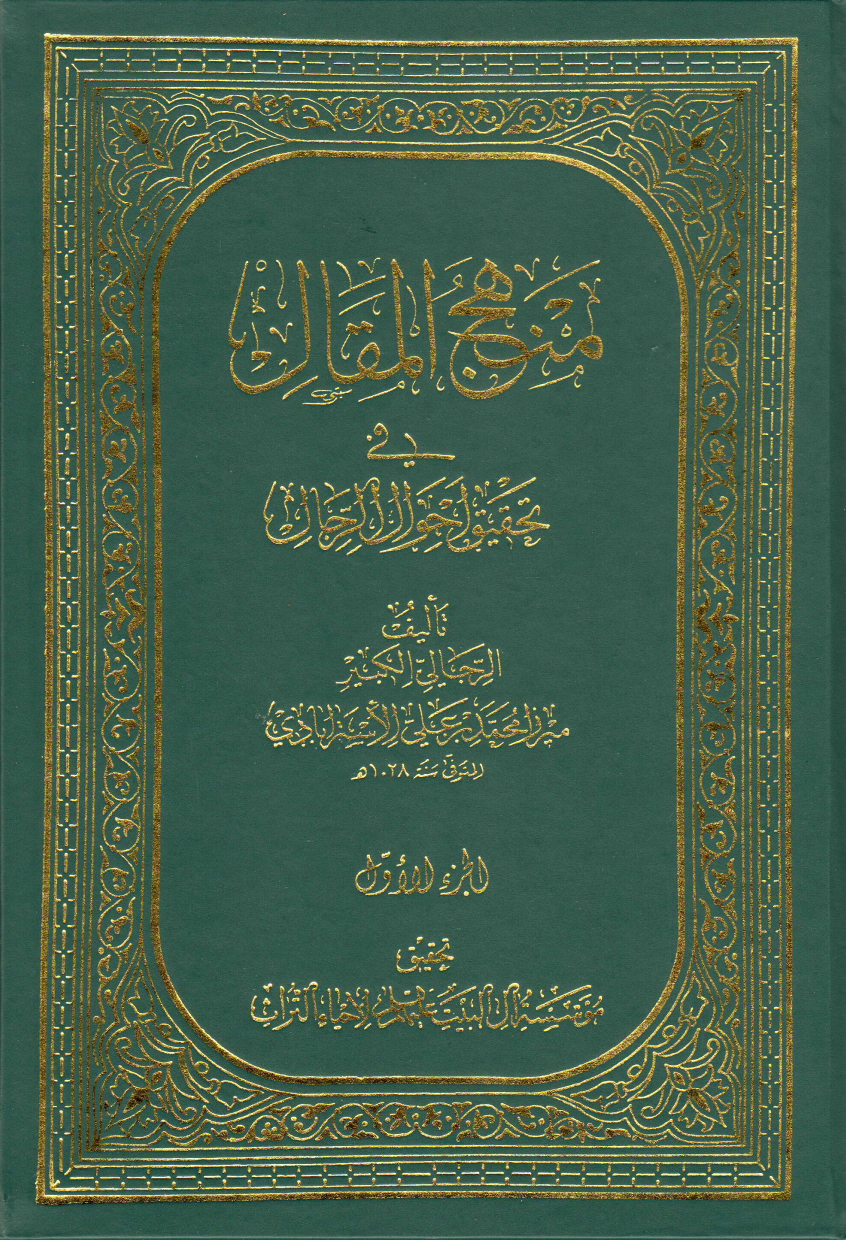
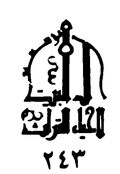

منهج المقال
في
تحقيق أحوال الرجال
تأليف
الرجالي الكبير
ميرزا محمد بن علي الأسترابادي
المتوفى سنة ١٠٢٨ هـ
الجزء الأول
تحقيق
مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث





تأليف
الرجالي الكبير
ميرزا محمد بن علي الأسترابادي
المتوفى سنة ١٠٢٨ هـ

الجزء الأوّل

تحقيق
مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

BP الاسترآبادي ، محمّد بن علي ـ ١٠٢٨ ق .
١١٤ منهج المقال في تحقيق احوال الرجال / تأليف الرجالي الكبير محمّد بن
٨م علي الاسترآبادي ؛ تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث . ـ قم :
٥ الف مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لاحياء
٢٩٧/٢٦٧ ١٠ ج . نموذج .
المصادر بالهامش .
١ . الحديث ـ علم الرجال . الف . العنوان .

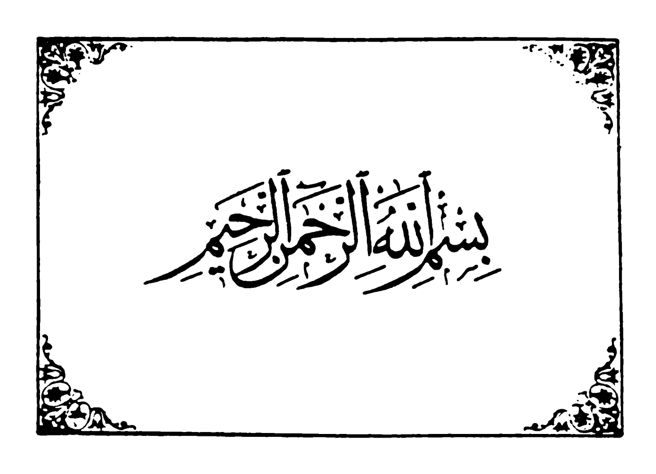
شابِك (ردمك) ٤ ـ ٣٠٠ ـ ٣١٩ ـ ٩٦٤ / دورة ١٥ جزء احتمالاً

ISBN 964 - 319 - 300 - 4 / 15 VOLS.

شابِك (ردمك) ٢ ـ ٣٠١ ـ ٣١٩ ـ ٩٦٤ / ج ١

ISBN 964 - 319 - 301 - 2 / VOL.1

الكتاب :	منهج المقال / ج ١
المؤلّف :	الميرزا الاسترآبادي
تحقيق ونشر :	مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم
الطبعة :	الأولىٰ ـ ربيع الأول ـ ١٤٢٢ هـ
الفلم والالواح الحساسة (الزينك) :	تيز هوش ـ قم
المطبعة :	ستارة ـ قم
الكمّية :	٤٠٠٠ نسخة
السعر :	٩٠٠ ريال


بسم الله الرحمن الرحيم



جميع الحقوق محفوظة ومسجّلة

لمؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث



مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

قم ـ دور شهر (خيابان فاطمي) كوچه ٩ ـ پلاك ٥

ص . ب . ٣٧١٨٥/٩٩٦ ـ هاتف ٤ ـ ٧٧٣٠٠٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربّ العالمين الذي لايبلغ مدحته القائلون ولايحصي نَعمَاءَه العادّون.

والصلاة والسلام علىٰ النبيّ محمّد ﷺ عبده ورسوله وخليفته في أرضه وحافظ سرّه ومبلّغ رسالاته وسيّد مخلوقاته.

وبعدُ، فقد تواتر الأثر وتكاثر الخبر عن سيّد الإنس والبشر ﷺ ممّا دُوِّن في كتب الفضائل والمناقب وشاع ذكره واشتهر أمره لدىٰ جميع المذاهب بطرق مختلفة وأسانيد متعدّدة قوله ﷺ:

«إنّي تارك فيكم الثَقَلين أحدهما أكبر من الآخر: كتابَ اللهِ حبلٌ ممدودٌ من السماءِ إلى الأرض وعترتي أهلَ بيتي، وإنّهما لَنْ يفترقا حَتّى يَرِدا عَليَّ الحوض»[1].

(١) الحديث نصاً في مسند أحمد ٣: ١٠٧٢٠/٣٨٨، ورواه بأدنىٰ اختلاف في ٣: =

وغيرُ خفيٍّ علىٰ جُلِّ المسلمين بَل كُلِّهم وبجميع مذاهبهم واختلاف آرائهم اهتمام صاحب الرسالة وشدّة اعتنائه بأهل بيته، حيث يظهر هذا منه في المواضع المتفرّقة والمواطن المتعدّدة ممّا رواه عنه العامّ والخاص وأطبق علىٰ نقله المخالف والمؤالف ممّا هو مدوّن في محالّه ومذكور في مظانّه، ومنه الحديث المشار إليه المنقول عنه بألفاظ متشابهة ومعانٍ متقاربة، حيث قرن صلّى الله عليه وآله عترَتَه وأهلَ بيته بكتاب الله المنزل عليه والمتلىٰ علىٰ مسامعه، فهما صاحبان مصطحبان في طريق واحد وينتهيان ويؤولان إلىٰ مصبّ فارد.

وَلِمَ لايكونون كذلك أو يتّصفون بذلك وإنّهم لَلمنعوتون علىٰ لسان أمير المؤمنين عليه السلام بقوله:

«هُم عيشُ العلم وموتُ الجهل، يُخبِرُكم حِلمُهُم عن علمهم وصمتُهُم عن حِكَمِ منطِقِهم، لايخالفون الحقّ ولايختلفون فيه، دعائم الإسلام وولائج الاعتصام، بهم عاد الحقُّ إلىٰ نِصابه وانزاح الباطلُ عن مُقامه، عقلوا الدين عَقلَ وعاية ورعاية لا عقل سماع ورواية، فإنّ رواة العلم كثير ورُعاتُه قليل»[1].

فعترة رسول الله وأهلُ بيته صلوات الله عليهم كما أنّهم إمتداد لجدّهم الرسول صلّى الله عليه وآله نسباً وتأصّلاً كذلك هم الامتداد له شرفاً وأدباً وعلماً، يبلّغون

= ١٠٧٤٧/٣٩٣ و٦: ٢١٠٦٨/٢٣٢، ورواه ابن أبي شيبة في مصنّفه ١١: ١١٧٢٥/٤٥٢، والحاكم في مستدركه ٣: ١٠٩ و١٤٨، والبيهقي في سُننه ٢: ١٤٨ و٧: ٣٠، والهيثمي في مجمعه ٩: ١٦٢، والهندي في كنز العمال ١: ١٨٥/٩٤٣ ـ ٩٤٦ ... إلى غير ذلك من المصادر.

(١) نهج البلاغة شرح محمّد عبده: ٥٠٩.

مابلّغ به وينهون عَمّا نهىٰ عنه، مستنّين بسُنَّته متخلِّقين بأخلاقه، لا يحيدون عنه ولايزيغون.

ولذا كانوا صلوات الله عليهم مصداقاً لمفهوم السُنّة الشريفة التي تعدّ ثاني مصدرٍ من مصادر التشريع الإسلامي بعد كتاب الله عزّوجلّ.

ولمّا كانت السُنّة بما فيها قول المعصوم وفعله وتقريره ـ كما عرّفها أرباب الفقه وأصحاب الإستنباط ومؤلفي الأُصول ـ علىٰ هٰذه الأهمّية، كان لابّدّ من إحراز صدورها عن المعصوم عليه‌السلام من خلال الإطمئنان الكامل والتام بصحّة المرويّات عنهم عليهم‌السلام ـ سنداً ومتناً ـ المدوّنة في المجاميع الحديثيّة والّتي تكون بطبعها حاكية عن السُنّة.

وهذا بالطبع لا يتيسّر لكلّ مستنبط إلّا إذا كانت له إحاطةٌ تامّةٌ برجال السند ورواة الأخبار ونقلة الآثار، والتعرّف علىٰ شؤونهم وشجونهم، وأنّهم أهلٌ للإعتماد علىٰ نقلهم والركون إلى قولهم.

ومنشأ هذا الترديد وذلك التشكيك يظهر بوضوح لمن استقرأ المجاميع الحديثيّة وتتبّع ما استُودِع فيها من الأخبار وطرقها وأسانيدها، فإنّه سيطمئن إلى رجالٍ موثوقٍ بهم يعتمد على نقلهم، كما أنّه سوف يتجنّب رجالاً طعن فيهم تترك مروياتهم، ويبقى متردّداً في قسم ثالث منهم إنْ لم يُساووا القسمين الأوّلين عدداً فلا يقلّون عنهم كثيراً، وهم مَن لم يعلم حالهم ولم يتبيّن شأنهم، وهم المشار إليهم بالمجاهيل الذين ينظر في أمرهم وأنّهم هل يندرجون ضمن الطائفة الأُولى فيؤخذ بقولهم ويعتمد على نقلهم، أو أنّهم خارجون عنها وهذا ما يعني عدّهم في الطائفة الثانية فتُترك مرويّاتهم، وهذا أمر نسبي ينقاد إلى سعي المستنبط واجتهاده، فلربما

تتوفّر لديه جملةٌ من القرائن التي تعزّز لديه الثقة ببعض الرواة فيسكن إلى نقلهم، أو العكس فتنعكس النتيجة.

وبمجمل ما بيّناه يعلم إجمالاً الحاجة إلىٰ علم الرجال، ألا وهي التعرّف علىٰ طرق الأخبار وسند الآثار ومعرفة صحيحها من سقيمها ومقبولها من مرفوضها، مضافاً إلىٰ تبويب طبقاتها وتمييز مشتركاتها وتشخيص مجاهيلها... إلىٰ غير ذلك ممّا يهمّ المستنبط ويلبّي حاجته ويحقّق رغبته ممّا هو مذكور في مَحلّه.

ولهٰذه الأهميّة أولىٰ العلماء رضوان الله عليهم إهتماماً شديداً بهذا العلم حتّى تبحّروا فيه، فتراهم ما بين مصنّف ومؤلّف، أو باحث ومترجم، أو شارح ومعلّق، حسب ماجادت به قرائِحُهم ودَعَت إليه رغبتُهم.

وغيرُ مبالغ فيه إنِ ادّعينا أنّ عدد ماأُلّف أو صُنّف في الرجال لدىٰ الشيعة قد يصل إلىٰ المئات، ولعلّ خير شاهد علىٰ ذلك ماقام به العَلَم الحجّة الشيخ آقا بُزرگ الطّهراني صاحب الذريعة ﴿تَنْبَرُ﴾، حيث ألّف كتاباً أسماه: «مصفّىٰ المقال في مصنّفي علم الرجال» وهو فهرست استقصىٰ فيه ﴿رَحِمَهُ اللهُ﴾ تراجم أحوال من اشغل فكره وأجرىٰ قلمه في هذا العلم تأليفاً أو ترجمة أو رسالة أو شرحاً وتعليقاً لعلمائنا قدّس الله أرواحهم، وأيضاً ذكر فيه من أعاظم علماء الشيعة مَن لم يكتف بتأليف واحد من الرجال، بل ثنّاه وعزّزه بثالث فما زاد، مثل الشيخ أبي جعفر الصدوق المتوفّىٰ ٣٨١ هـ والشيخ أبي جعفر الطوسي المتوفّىٰ ٤٦٠ هـ رضوان الله عليهما، وغيرهما من العلماء قدّس الله أسرارهم.

وها هي مؤسّسة آلِ البيت ﴿عَلَيْهِمُ السَّلَامُ﴾ وهي الدؤوبة دائماً وأبداً علىٰ نشر

تراثهم صلوات الله عليهم حِرصاً منها على ذلك تُقدّم ضمن جدول أعمالها ـ كما أسلفت الوعد بذلك ـ تحقيق أهمِّ ما أُلّف من الجوامع الرجاليّة في القرن العاشر الهجري، ألا وهو كتاب «منهج المقال في تحقيق أحوالِ الرجال» والموسوم بالرجال الكبير للميرزا محمّدِ بن عليّ بن إبراهيمِ الإسترآبادي المتوفّى سنة ١٠٢٨ هـ، وعلى هامشه «التعليقة البهبهانيّة» للأستاذ الأكبر محمّد باقر بن محمّد أكمل المعروف بالوحيد البهبهاني المتوفّى في ١٢٠٦ هـ.

مؤلّف الكتاب :

هو السيّد السند الفاضل الكامل المحقّق المدقّق الميرزا محمّد بن عليّ بن إبراهيم الإسترآبادي أصلاً، الغروي ثمّ المكّي جواراً ومدفناً.

هذا هو المعروف والمشهور من نسبه لدىٰ العلماء وأصحاب التراجم، إلّا أنّ السيّد مصطفىٰ التفرشي الّذي كان معاصراً للمؤلّف ترجم له بعنوان: «محمّد بن علي بن كيل الإسترآبادي[1]»، وتبعه علىٰ ذلك نقلاً عنه الوحيد البهبهاني في تعليقته علىٰ المنهج إلّا أنّ فيها بدل كيل: وكيل[2].

والشيخ أبو علي الحائري بعد أنْ حذا حذو أُستاذه الوحيد حيث عنونه في المنتهىٰ نقلاً عنه: «محمّد بن علي بن كبل الإسترآبادي» قال: كذا نقل في التعليقة عن النقد في نسبه، والموجود فيه وفي غيره ورأيته في آخر رجال الميرزا نقلاً عن خطّه: «ابن عليّ بن إبراهيم»[3].

هذا بالنسبة لنسبه، وأمّا وصفه بـ «الميرزا» فهو المعروف بين الرجاليّين بحيث متىٰ ما أُطلقت هٰذه الكلمة عندهم انصرفت إليه.

---

(١) نقد الرجال ٤ : ٥٨١/٢٧٩ .

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني المطبوعة علىٰ منهج المقال : ٣٠٩ (حجري) .

(٣) منتهىٰ المقال ٦ : ٢٧٧٩/١٣٠ .

أساتذته ومن روىٰ عنهم :

تتلمذ الميرزا محمّد الإسترآبادي علىٰ مجموعة من فطاحل العلماء في وقته، منهم:

(١) العالم الربّاني والفقيه المحقّق الصمداني المولىٰ أحمد بن محمّد الأردبيلي المشتهر بالمقدّس الأردبيلي، صاحب كتاب مجمع الفائدة والبرهان، توفّي في صفر سنة ٩٩٣ هـ ودفن تيُّن في الروضة المقدّسة لمولانا أمير المؤمنين عليه‌السلام .

(٢) الفقيه المحقّق الشيخ ظهير الدين أبو إسحاق إبراهيم بن الشيخ نور الدين علي بن عبدالعالي المشتهر بابن مفلح العاملي الميسي، المتوفّى سنة ١٠٣٢ هـ، وهو شيخه في الرواية كما صرّح به الخوانساري في الروضات[1]، وكذا يظهر من آخر منهج المقال وتلخيص المقال.

(٣) السيّد يوسف بن محمّد بن محمّد بن زين الدين الحسيني العاملي الشامي، صاحب كتاب ترتيب اختيار الكشّي وكتاب جامع الأقوال الّذي فرغ منه سنة ٩٨٢ هـ.

(٤) العالم الجليل السيّد أبو محمّد محسن بن المير شرف الدين علي ابن المير غياث الدين منصور بن المير صدر الدين محمّد الحسيني الشيرازي الدشتكي.

---

(١) روضات الجنات ١ : ٤/٢٩، ٧ : ٥٩٦/٣٦.

تلامذته :

تلمّذ عليه مجموعة من علماء الطائفة وأهل العلم والفضيلة ، منهم :

(١) العالم المحقّق والفقيه المتبحّر محمّد أمين بن محمّد شريف الأخباري الإستراآبادي المدعو بالمولىٰ ، صاحب كتاب الفوائد المدنيّة ، المتوفّى سنة ١٠٣٣ هـ ، وكان صهراً للميرزا الإستراآبادي .

(٢) الشيخ الجليل الفاضل النبيل المحقّق المدقّق الفقيه فخر الدين أبو جعفر محمّد بن الشيخ حسن بن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني ، صاحب كتاب استقصاء الاعتبار ، توفّي سنة ١٠٣٠ هـ .

(٣) أبو الحسن بن عبدالله الشيرازي ، وهو الّذي كتب بخطّه منهج المقال سنة ١٠٥١ هـ وألحق به فوائد رجاليّة .

(٤) السيّد الجليل الأمير شرف الدين علي بن حجّة الله بن شرف الدين عليّ بن عبدالله بن الحسين بن محمّد بن عبدالملك الطباطبائي الحسني الحسيني الشولستاني ، مؤلّف كتاب توضيح المقال في شرح الإثني عشريّة في الصلاة ، وهو شيخ جمع من مشايخ الرجال مثل المجلسيَّين الأوّل والثاني ، توفّي سنة ١٠٦٠ هـ ، وقيل : ١٠٦٥ هـ .

(٥) العالم العامل والمحدّث الرجالي الشيخ محمّد بن جابر بن عبّاس النجفي ، له رسالة في الكنىٰ والألقاب ، وله رسالة أُخرىٰ في ترجمة محمّد ابن إسماعيل .

(٦) العالم الكامل الفقيه ملّا التوني ، واسمه محمّد ، وكان مشتهراً

«نصرا» قرأ الكتب الأربعة علىٰ الميرزا الإسترآبادي، توفّي قبل سنة ١٠٦٠ هـ.

(٧) السيّد الأجلّ الفاضل محمّد علي ابن المير ولي الحسيني الأصفهاني، كتب له الميرزا الإسترآبادي إجازة بخطّه في أواسط شهر ربيع الأوّل سنة ١٠١٥ هـ وصفه فيها بالسيّد السند الفاضل التقي النقي الألمعي.

(٨) علي رضا بن آقا جاني، قرأ علىٰ الميرزا الإسترآبادي أكثر كتاب التهذيب وجملة من بقيّة الكتب الأربعة المشهورة، وكتب له الميرزا إجازة بخطّه في أواخر شهر ذي الحجّة بمكّة المكرّمة سنة ١٠١٦ هـ وصفه فيها بالمولىٰ الفاضل الورع خلاصة الأفاضل المتورّعين مولانا علي رضا.

(٩) المولىٰ الجليل والسيّد الكبير زين الدين علي بن السيّد بدر الدين الحسن بن السيّد نور الدين عليّ بن الحسن بن عليّ بن شدقم، يعرف بالسيّد ابن شدقم، توفّي بالمدينة سنة ١٠٣٣ هـ.

(١٠) الشيخ عبداللطيف كما صرّح به في مفاخر الإسلام[١]، ولعلّه الشيخ عبداللطيف بن علي بن أحمد بن أبي جامع العاملي، وقد ترجم له أغلب علماء الرجال، وذكروا أنّه قرأ علىٰ الشيخ البهائي والشيخ حسن ابن الشهيد الثاني والسيّد محمّد بن علي بن أبي الحسن العاملي وغيرهم وأجازوه، له كتاب رجال لطيف، وكتاب جامع الأخبار في إيضاح الإستبصار، وغير ذلك، توفّي سنة ١٠٥٠ هـ.

---

(١) مفاخر الإسلام ٣ : ٢٢١ (فارسي) في ترجمة ابن الجنيد الإسكافي.

(١١) كمال الدين حسين العاملي، المجاز من الميرزا الإسترآبادي في محرّم ١٠١٨ هـ، وقد وصفه الميرزا فيها بالأخ الأعزّ الفاضل التقي الورع المتّقي اللوذعي خلاصة الأفاضل والمتورّعين، واستظهر آقا بزرك الطهراني اتّحاده مع حسين العاملي المقرئ الّذي روىٰ أيضاً عن الميرزا[١].

(١٢) العالم الفاضل الفقيه الشيخ عبدعلي بن محمّد بن عزّالدين العاملي، كتب بخطّه كتاب تلخيص الأقوال المعروف بالوسيط للميرزا الإسترآبادي وفرغ من نسخه سنة ١٠١٥ هـ بمكّة المكرّمة.

(١٣) المولىٰ محمّد مقيم بن صفيّ الدين محمود الشريف بن القاسم ابن محمود بن شرف الدين سليمان الشريف المشتهر بـ محمّد مقيم الشجاعي، له تعليقات على كتاب الرجال «الوسيط»، وفرغ منها في يوم الخميس من صفر ١٠٢٨، وذكر فيها أنّه يروي كتاب الرجال هذا عن مؤلّفه الميرزا الإسترآبادي.

(١٤) العالم الزاهد الجليل المير أبو المحاسن فضل الله بن محبّ الله دستغيب، كتب بخطّه منهج المقال في حياة أُستاذه المصنّف في مكّة المشرّفة، وفرغ من الكتابة في ٢٧ رجب ١٠٢٢.

---

(١) راجع طبقات أعلام الشيعة في القرن الحادي عشر: ١٧٥.

أقوال العلماء فيه :

أطراه ومدحه كثير من العلماء الّذين عاصروه وذكره بالإجلال والتقديس كلّ من تأخّر عنه ، وترجم له أغلب أساطين علم الرجال وأشادوا بغزارة علمه وكثرة تحقيقه وتبحّره في فنّ الرجال ، وإليك بعض أقوالهم :

ذكره تلميذه المولىٰ محمّد أمين الإسترآبادي واصفاً إيّاه بأعلم المتأخّرين بعلم الحديث والرجال وأورعهم، وأضاف قائلاً : وهو سيّدنا الإمام العلّامة والقدوة الهمام الفهّامة قدوة المقدّسين أعظم المحقّقين محمّد الإسترآبادي[١] .

وقال معاصره السيّد مصطفىٰ التفرشي : محمّد بن علي بن كيل الإسترآبادي مدّ الله تعالى في عمره وزاد الله في شرفه ، فقيه متكلّم ، ثقة من ثقات هٰذه الطائفة وعبّادها ، حقّق الرجال والرواية والتفسير تحقيقاً لامزيد عليه ، كان من قبل من سكّان العتبة العليّة الغرويّة علىٰ ساكنها من الصلوات أفضلها ومن التحيات أكملها واليوم من مجاوري بيت الله الحرام ونسّاكهم[٢] .

وترجم له الحرّ العاملي قائلاً : كان فاضلاً عالماً محقّقاً مدقّقاً عابداً ورعاً ثقةً عارفاً بالحديث والرجال[٣] . وذكر نحوه الميرزا عبدالله الأفندي

---

(١) الفوائد المدنيّة : ١٨٥ (حجري) .

(٢) نقد الرجال ٤ : ٥٨١/٢٧٩ .

(٣) أمل الآمل ٢ : ٨٣٥/٢٨١ .

في الرياض[١].

وذكره العلّامة محمّد باقر المجلسي في إجازته لأحد تلامذته قائلاً: قدوة العلماء المتبحّرين السيّد السند ميرزا محمّد ابن الأمير علي الإستراآبادي صاحب كتاب منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال قدّس الله سرّه[٢].

وقال في أوّل البحار عند بيان الأُصول والكتب المأخوذ عنها: والسيّد الأمجد ميرزا محمّد قدّس الله روحه، من النجباء الأفاضل والأتقياء الأماثل، وجاور بيت الله الحرام، إلىٰ أن مضىٰ إلىٰ رحمة الله، وكتبه في غاية المتانة والسداد[٣].

وأمّا الشيخ عليّ بن محمّد بن حسن بن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني العاملي علىٰ ما نقله آقا بزرك الطهراني قال: يجب الاعتماد علىٰ الرجال الكبير للإستراآبادي لأنّ مصنّفه ثقة ضابط قليل الأوهام[٤].

وترجم له الشيخ يوسف البحراني قائلاً: كان فاضلاً محقّقاً مدقّقاً عابداً ورعاً، عارفاً بالحديث والرجال، له كتب الرجال الثلاثة[٥].

والشيخ سليمان الماحوزي يذكره كثيراً معبّراً عنه: بخاتمة المحدّثين[٦].

---

(١) رياض العلماء ٥ : ١١٥.

(٢) بحار الأنوار ١١٠ : ١٥٨.

(٣) بحار الأنوار ١ : ٤١.

(٤) مصفىٰ المقال : ٣٣١.

(٥) لؤلؤة البحرين : ٤٥/١١٩.

(٦) معراج أهل الكمال : ٢٧٨.

وقال الوحيد البهبهاني في أوّل فوائده: وعلّقت علىٰ منهج المقال من تصنيفات الفاضل الباذل العالم الكامل السيّد الأوحد الأمجد مولانا ميرزا محمّد قدس سره لما وجدت من كماله وكثرة فوائده ونهاية شهرته(١).

وأمّا العلّامة محمّد باقر الخوانساري فقد أثنى عليه ثناءاً عظيماً حيث قال: معدن العلم والمعرفة والكمال، وجار الله الجائر إلىٰ حرمه الشريف علىٰ وجه الاقبال، مولانا الميرزا محمّد بن علي بن إبراهيم الفارسي الإسترآبادي، المشتهر بصاحب الرجال، كان من شرفاء علماء وقته، الموصوف في كلمات بعضهم بالسيادة، ثمّ نقل عن المحدّث النيسابوري قوله: محمّد بن علي بن إبراهيم العلوي الإسترآبادي أصلاً الغروي ثمّ المكّي جواراً ومدفناً، المعروف بميرزا محمّد شاه ركناً اسماً ولقباً وبُليدتاً، كان عالماً فاضلاً محقّقاً عابداً ورعاً ثقة، عارفاً بالحديث والرجال، كان من المشايخ(٢).

وجاء في سفينة البحار للشيخ عبّاس القمّي: الميرزا محمّد الإسترآبادي هو ابن علي بن إبراهيم الإسترآبادي السيّد الجليل العالم الفاضل المتكلّم المحقّق المدقّق العابد الزاهد الثقة الورع، أُستاذ أئمّة الرجال، صاحب منهج المقال الّذي يعبّر عنه بالرجال الكبير(٣).

وفي هدية الأحباب: صاحب الرجال الكبير والمتوسط والصغير، سيّد أجلّ عالم فاضل متكلّم مدقّق محقّق ورع ثقة، آميرزا محمّد بن علي

---

(١) انظر مقدّمة الفوائد الرجاليّة المطبوعة ضمن منهج المقال.

(٢) روضات الجنات ٧: ٥٩٦/٣٦.

(٣) سفينة البحار ٢: ٣٦٨.

ابن إبراهيم الإسترآبادي[١].

وترجم له أيضاً في الكنىٰ والألقاب وفي الفوائد الرضوية وذكر فيها مايقرب من الكلام المتقدّم[٢].

بينما وصفه الشيخ النوري في خاتمة مستدركه: العالم المحقّق المتبحّر الآميرزا محمّد بن علي بن إبراهيم الإسترآبادي، أُستاذ أئمّة الرجال وصاحب المنهج والتلخيص ومختصره وآيات الأحكام[٣].

وقال المحبّي في خلاصته، محمّد بن علي بن إبراهيم الإسترآبادي، نزيل مكّة المشرّفة، العالم العلّامة صاحب كتب الرجال الثلاثة المشهورة، له مؤلّفات كثيرة منها شرح آيات الأحكام ورسائل مفيدة، وصِيته بالفضل التام شائع ذائع[٤].

وترجم له الزركلي قائلاً: محمّد بن علي بن إبراهيم الفارسي الإسترآبادي، عالم بالتراجم، من فقهاء الإماميّة، ثمّ ذكر بعض كتبه[٥].

وأمّا عمر رضا كحّالة فقد قال: محمّد بن علي بن إبراهيم الإسترآبادي الشيعي الميرزا، فقيه، محدّث، عارف بالرجال. ثم ذكر بعض آثاره[٦].

---

(١) هدية الأحباب: ١٧٢ (فارسي).

(٢) الكنىٰ والألقاب ٣: ١٨٣، الفوائد الرضويّة: ٥٥٤ (فارسي).

(٣) خاتمة المستدرك ٢: ١٨١.

(٤) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٤: ٤٦.

(٥) الأعلام ٦: ٢٩٣.

(٦) معجم المؤلفين ١٠: ٢٩٨.

مؤلّفاته :

ترك لنا الميرزا الإستراآبادي تَتِرُّ مجموعة من الكتب القيّمة خصوصاً في علم الرجال تدلّ علىٰ قدرته الفائقة في الجمع والتحقيق والتدقيق ، منها :

(١) منهج المقال في تحقيق الرجال المعروف بالرجال الكبير ، وهو في ثلاثة أجزاء ، فرغ من الجزء الأوّل في ١٢ ربيع الآخر سنة ٩٨٤ هـ ، ومن الجزء الثاني في شوّال سنة ٩٨٥ هـ ، وفرغ من الجزء الثالث في سلخ صفر سنة ٩٨٦ هـ في مشهد أمير المؤمنين عليه السلام .

(٢) تلخيص المقال (الأقوال) في معرفة الرجال المعروف بالوسيط ، فرغ من تأليفه سنة ٩٨٨ هـ .

(٣) توضيح المقال الموسوم بالوجيز المعروف بالرجال الصغير ، فرغ منه سنة ١٠١٦ هـ .

(٤) آيات الأحكام .

(٥) حاشية علىٰ التهذيب .

(٦) حاشية علىٰ الاستبصار .

(٧) رسالة في أحوال زيد الشهيد رضوان الله تعالىٰ عليه .

(٨) عدّة رسائل مفيدة .

كرامة منقولة عن الميرزا :

قال العلّامة محمّد باقر المجلسي في البحار عند ذكره من رأىٰ الإمام

المهدي عجّل الله فرجه في غيبته الكبرىٰ : ما أخبرني به جماعة عن جماعة عن السيّد السند الفاضل الكامل ميرزا محمّد الاسترآبادي نوّر الله مرقده أنّه قال : إنّي كنت ذات ليلة أطوف حول بيت الله الحرام إذ أتىٰ شاب حسن الوجه فأخذ في الطواف ، فلمّا قرب منّي أعطاني طاقة ورد أحمر في غير أوانه ، فأخذت منه وشممته وقلت له : من أين يا سيدي؟ قال : من الخرابات . ثمّ غاب عنّي فلم أره[1] .

والخرابات هي جزائر المغرب من البحر المحيط ، منها الجزيرة الخضراء[2] .

سفره إلى مكّة المكرّمة :

لم يذكر لنا العلماء وأصحاب السير البدايات الأُولىٰ من حياة الميرزا الإسترآبادي ﷺ ، والّذي ذكروه أنّه كان من سكّان العتبة العليّة الغرويّة ، وقرأ هناك علىٰ جماعة من العلماء المعروفين ، منهم المقدّس أحمد الأردبيلي ، والشيخ إبراهيم بن علي بن عبدالعالي الميسي ، وأنّه فرغ من كتابه منهج المقال في سنة ٩٨٦ هـ في مشهد مولانا الإمام علي بن أبي طالب عليه أفضل الصلاة والسلام .

وبعد وفاة أُستاذه المقدّس الأردبيلي (٩٩٣ هـ) سافر إلىٰ مكّة وسكن فيها ، وحضر درسه هناك جمع من العلماء ، وقرءوا عليه الكتب الفقهيّة الأربعة المشهورة وكتابه منهج المقال ، وقد كتب لبعضهم إجازات، منهم

---

(١) بحار الأنوار ٥٢ : ١٧٦ .

(٢) انظر روضات الجنات ٧ : ٥٩٦/٣٦ .

الشيخ الفقيه عبدعليّ بن محمّد بن عزالدين العاملي وعليّ رضا بن آقاجاني وفضل الله دست غيب ونصرا التوني[١] وغيرهم، واستمرّ في تأليفاته القيّمة ، فقد ألّف كتابه الرجالي الثالث الموسوم بالوجيز .

وفاته :

توفّي الميرزا الإسترآبادي نوّر الله ضريحه في مكّة المكرّمة في ١٣ ذي الحجّة أو ٣ ذي القعدة سنة ١٠٢٨ هـ، ولم يذكر العلماء اختلافاً في سنة وفاته سوىٰ ما نقل عن سلافة العصر من أنه توفّي سنة ١٠٢٦ هـ، والّذي في الطبعة الموجودة لدينا من السلافة كذا : الميرزا محمّد بن عليّ ابن إبراهيم الإسترآبادي صاحب كتب الثلاث رجال المشهورة نزيل مكّة المشرّفة ، توفّي بها لثلاث عشرة خلون من ذي القعدة الحرام سنة ثمان وعشرين وألف ، وله شرح آيات الأحكام ورسائل مفيدة ، رحمه الله تعالى[٢] .

ودفن ﷫ في مقبرة المعلّىٰ قريباً من مزار أمّ المؤمنين خديجة الكبرىٰ رضي الله تعالى عنها .

---

(١) اُنظر طبقات أعلام الشيعة (القرن الحادي عشر) : ٣٣١ ـ ٣٩٨ ـ ٤٤٠ ـ ٦١٣ .
(٢) سلافة العصر : ٤٩١ .

بين يدي الكتاب :

بعد أنْ ترجمنا للمؤلّف ترجمة كادت تكون وافية ولشرح الحال كافية ينتهي بنا المقام إلىٰ التعريف بكتابه والتوضيح لنهجه الّذي سلكه في تأليفه واتّبعه في تصنيفه ، وبيان بعض نكاته ومبانيه ممّا تعدّ ظاهرة من الكتاب لمن تتبّعه وواضحة لمن تأمّله .

فنقول :

يعدّ كتاب منهج المقال من أهمّ الجوامع الرجاليّة الّتي اُلّفت في القرن العاشر الهجري لما ضمّ بين دفّتيه تحقيقات رائعة وتدقيقات فائقة وغير ذلك ممّا يمتاز به من ميّزات سنشير إليها فيما بعد ، لذا أصبح هذا الكتاب ـ وإلى يومنا هذا ـ من الكتب المعروفة المشهورة سيما عند علماء هذا الفن ، وقد استفاد منه واعتمد عليه جمع من أساطين العلماء والمحقّقين في تأليفاتهم وتحقيقاتهم المختصّة بمعرفة أحوال الرواة وأصحاب الكتب والتصانيف ، هذا مضافاً إلىٰ ما كُتب عليه من تعليقات وحواشي ممّا تدلّ على أهميّة الكتاب وقبوله وكثرة فوائده ، وعلى مهارة مؤلّفه الكبيرة وبراعته العظيمة الّتي قلّ نظيرها وعزّ مثيلها في جمع الشواهد واستجماع الشرائد ، والتلفيف بين المتفرّقات والاستدلال بها أو الاعتماد عليها في توثيق بعض الرواة أو حسنهم أو ضعفهم أو غير ذلك من أمارات المدح والذم .

قسّم المصنّف كتابه إلىٰ مقدّمة وأصل وخاتمة .

ذكر في المقدّمة أنّه يورد في ترجمة الراوي كلّ ما وصل إليه من العلماء المتقدّمين والمتأخّرين وما وقف عليه من المقال في شأن بعض الأصحاب من علماء المخالفين، ثمّ ذكر بعض مصادر الكتاب، وأشار إلى رموز تلك المصادر.

ثمّ شرع في ذكر أسماء الرواة، ورتّبها بحسب الترتيب الهجائي للحروف، ذاكراً في كلّ ترجمة ما ورد فيها من الأقوال، مبدياً آراءه عند الاحتياج.

وبعد أن انتهىٰ من ذلك شرع في الكنىٰ ثمّ الأنساب والألقاب والنساء، ثمّ أنهىٰ كتابه بخاتمة تشتمل علىٰ عشرة فوائد:

الفائدة الأُولى: ذكر فيها عدّة الكليني.

الفائدة الثانية: في المراد من أبي جعفر الّذي يروي عنه سعد بن عبدالله، وأبي القاسم الّذي يروي عنه الحسن بن محبوب.

الفائدة الثالثة: في تنبيهات أوردها ابن داود.

الفائدة الرابعة: في ذكر السفراء الممدوحين والمذمومين في زمن الغيبة.

الفائدة الخامسة: في أخبار السفراء الأربعة.

الفائدة السادسة: في ذكر المذمومين الّذين ادّعوا النيابة.

الفائدة السابعة: في ذكر أقوام ثقات وردت عليهم توقيعات من قبل المنصوبين للسفارة.

الفائدة الثامنة: في ذكر طرق الشيخ الطوسي في كتابيه وكذا طرق

الشيخ الصدوق في الفقيه.

الفائدة التاسعة: روايات مستخرجة من الكشّي في أقوام علىٰ العموم.

الفائدة العاشرة: أورد فيها طرقه إلىٰ الشيخ الطوسي والصدوق والكشي والنجاشي والعلّامة.

أقوال العلماء في الكتاب :

لقد عرفنا من خلال ما مرّ أنّ كتاب منهج المقال اشتهر باسم الرجال الكبير ويعرف أيضاً بـ كتاب الرجال ، وقد حظي هذا الكتاب باعجاب وتقدير وثناء كثير من أعلام العلماء البارعين الذين يُعدّ ثناؤهم شهادة علميّة راقية .

ومن جملة من أشاد به السيّد مصطفىٰ التفرشي حيث قال : كتاب الرجال حسن الترتيب يحتوي علىٰ جميع أقوال القوم قدّس الله أرواحهم من المدح والذمّ إلّا شاذّاً(١) .

وقال الشيخ محمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني : وهو كتاب لم يُرَ مثله في كتب المتقدّمين ولم يسمع بما يدانيه أفكار المتأخرين(٢) .

ووصفه الشيخ أبو علي الحائري بأنّه كتاباً شافياً لم يُعمل مثله في الرجال ، وجامعاً وافياً لجميع المذاهب والأقوال(٣) .

ونقل صاحب الروضات عن المجلسي في بحاره قول الشيخ عليّ بن محمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني في تعليقاته علىٰ الكتاب : هذا الكتاب مع اختصاره وجمعه لكتب الفنّ المشهورة شديد الضبط عظيم الفائدة قليل الأغلاط ، فيجب الاعتماد عليه في النقل ، لأنّ مصنّفه ثقة ضابط قليل

---

(١) نقد الرجال ٤ : ٥٨١/٢٧٩ .

(٢) انظر روضات الجنات ٧ : ٥٩٧/٣٩ .

(٣) منتهىٰ المقال ١ : ٤ ديباجة المصنّف .

الأوهام[١].

وقال آقا بزرك الطهراني: منهج المقال والوسيط اللّذان هما المرجع وعليهما المعوّل[٢].

والشيخ الحرّ العاملي ذكر الكتاب مرّتين، قال في الأُولى عندترجمة مؤلّفه: له كتاب الرجال الكبير والمتوسط والصغير، ما صُنّف في الرجال أحسن من تصنيفه ولا أجمع، إلّا أنّه لم يذكر المتأخّرين[٣].

وقال في خاتمة كتابه: اعلم أنّ هذا الكتاب [أمل الآمل] يليق أن يكون متمّماً للكتاب الكبير في الرجال لميرزا محمد بن عليّ الاسترآبادي المشتمل علىٰ ما في الخلاصة للعلّامة والفهرست والرجال للشيخ والفهرست للنجاشي وكتاب الكشي وابن داود وغيرهم، وقد اشتمل علىٰ أكثر من سبعة آلاف اسم وأكثر من ستة آلاف وستمائة كتاب ورسالة[٤].

خصائص الكتاب:

امتاز منهج المقال عن سائر الكتب الرجالية المماثلة له المؤلّفة في عمره أو المتأخّرة عنه ـ بل وحتّىٰ المتقدمة عليه ـ ببعض المميزات التي أعطت للكتاب شهرته ومعروفيّته من جانب، وقبوله والاعتماد عليه من

---

(١) روضات الجنات ٧: ٥٩٦/٣٦.

(٢) مصفىٰ المقال: ١١.

(٣) أمل الآمل ٢: ٨٣٥/٢٨١.

(٤) آمل الآمل ٢: ٣٧٠ الفائدة العاشرة.

جانب آخر . وهي ميزات جلبت أنظار جمع من أرباب الفن ، فأشاروا إليها في مدوناتهم وتطرّقوا لها في كلماتهم وأودعوها في مصنفاتهم ، ويمكن تلخيصها بما يلي :

١ ـ استقصاء جميع رواة الحديث .

٢ ـ ذكر جميع ما قيل فيهم من الكتب الرجالية وغيرها مع دقّة في النقل .

٣ ـ ذكره لبعض الرواة الذين لم ترد في حقهم ترجمة مستقلة فيما تقدم من الكتب الرجالية .

٤ ـ تمييزه للمشتركات .

٥ ـ إبداء آرائه من حيث التوثيق والتضعيف وما شاكلهما .

٦ ـ ضبطه لبعض التراجم أو بعض المفردات ممّا لايعرف معناها ، وتفسيره لبعض الكلمات وتوضيحه لبعض الجمل .

٧ ـ ذكر اختلافات النسخ في بعض التراجم .

٨ ـ مناقشته لآراء بعض علماء الرجال كابن داود والعلّامة والشهيد الثاني .

٩ ـ كون كتابه غير مقتصر علىٰ كتب رواة الامامية بل سجل فيه حتىٰ من كتب العامة .

١٠ ـ اشارته إلى بعض السقوطات والتحريفات في النسخ .

١١ ـ ترتيبه التراجم على حروف المعجم وختمه الكتاب بعشرة فوائد .

إلى غير ذلك من الأمور التي تظهر للمتتبع للكتاب مما قد تزيد على ما ذكرنا وأشرنا إليه.

حواشي الكتاب :

كتب جمع من علماء الرجال المعروفين بتبحّرهم في هذا الفنّ حواشي وتعليقات كثيرة على الكتاب ، إليك بعضاً منها :

(١) تعليقة للمولى محمّد باقر بن محمّد أكمل المشتهر بـالوحيد البهبهاني (١١١٧ ـ ١٢٠٥ هـ) الموسومة بـالتعليقة البهبهانية ، وهي من أشهر الحواشي على الكتاب ، وسيأتي الكلام عنها مفصّلاً .

(٢) حاشية للشيخ محمّد بن الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني العاملي (٩٨٠ ـ ١٠٣٠ هـ) تلميذ المصنّف ، دوّنها بخطّه الشريف ، ورمزنا لها بختم : **الشيخ محمّد السبط** .

(٣) حاشية للمولى عناية الله بن عليّ بن محمود بن عليّ القهبائي ، الّذي كان معاصراً للميرزا الإسترآبادي ، وهي بخطّ الميرزا أبي الحسن بن عبدالله الشيرازي ، وجعلناها بختم : **عناية الله القهبائي** .

(٤) حاشية للشيخ محمّد أمين بن محمّد علي بن فرج الله الكاظمي صاحب هداية المحدّثين ، دوّنها بخطّه الشريف ، ميّزناها بالختم : **محمّد أمين الكاظمي** .

(٥) حاشية للمولى محمّد تقي بن مقصود علي المجلسي (١٠٠٣ ـ ١٠٧٠) الّتي كتبها الشيخ محمّد أمين الكاظمي على نسخته من المنهج برمز : **م ح ق** ، ورمزنا لها بالختم : **محمّد تقي المجلسي** .

(٦) حاشية للميرزا عبدالله بن عيسىٰ بن محمّد صالح الأصفهاني (ت ١١٣٠ هـ) المشتهر بـ عبدالله الأفندي صاحب كتاب رياض العلماء.

(٧) حاشية للشيخ أبي الحسن بن عبدالله الشيرازي تلميذ المؤلّف والّذي كتب بخطّه منهج المقال.

(٨) حاشية للشيخ أحمد بن صالح آل طعّان البحراني (١٢٥٠ ـ ١٣١٥ هـ) صاحب كتاب زاد المجتهدين.

(٩) حاشية للسيّد عبدالله بن نور الدين بن نعمة الله بن عبدالله الموسوي الجزائري التستري (١١١٤ ـ ١١٧٣ هـ).

(١٠) حاشية لميرزا محمّد علي بن محمّد نصير الچهاردهي النجفي (١٢٥٢ ـ ١٣٣٤ هـ).

(١١) حاشية للشيخ نعمة الله. واحتمل آقا بزرك الطهراني أنّه نعمة الله ابن قوام الدين محمّد النصيري الشيرازي.

(١٢) حاشية للشيخ علي الصغير بن محمّد بن حسن بن الشهيد الثاني.

(١٣) حاشية للسيّد علي بن محمّد الحسيني الحكيم (ت ١٣٠٠ هـ) تلميذ صاحب الجواهر والشيخ الأنصاري.

(١٤) حاشية لفضل الله بن الميزرا نصر الله شيخ الإسلام الزنجاني (١٣٠٢ ـ ١٣٧٣).

هذا ماتيسّر لنا جمعه من التعليقات والحواشي الّتي ذُكرت حول الكتاب والدالّة بلا شك ولاريب علىٰ أهمّيته عند العلماء واعتمادهم عليه.

علماً أنّا ألحقنا بالكتاب الحواشي الخمس الأولىٰ، وذلك لأنّها تعليقات مفيدة مشحونة بالتحقيق والتدقيق، لاسيّما تعليقة الوحيد البهبهاني، إضافة إلى ذلك أنّا حصلنا على أكثر من نسخة لكل حاشية من هٰذه الحواشي.

الوحيد البهبهاني :

هو الأُستاذ الأكبر مجدّد ملّة سيّد البشر في رأس المائة الثالثة عشر معلّم الفقهاء والمجتهدين العلّامة آقا محمّد باقر بن محمّد أكمل المعروف بالوحيد البهبهاني .

ولد في أصفهان سنة ١١١٧ هـ، وقيل : ١١١٦ هـ أو ١١١٨ هـ.

والده العالم الفاضل الماهر المحقّق المدقّق أُستاذ الأساتيذ وشيخ المشايخ المولىٰ محمّد أكمل بن محمّد صالح .

وأُمّه ابنة العالم الربّاني نور الدين بن المولىٰ محمّد صالح المازندراني .

زوجته : هي ابنة أُستاذه السيّد محمّد الطباطبائي البروجردي .

أولاده : هما العالمان العاملان الورعان التقيان الآقا محمّد علي والآقا عبدالحسين .

أساتذته : قرأ الوحيد البهبهاني عطّر الله مرقده علىٰ جملة كثيرة من علماء وفقهاء عصره ، منهم والده المولىٰ محمّد أكمل ، والسيّد محمّد الطباطبائي ، والسيّد صدر الدين الرضوي القمّي ، وغيرهم من أقطاب الشريعة وفحول العلماء .

تلاميذه : تتلمذ علىٰ يديه جمّ غفير من أعلام الطائفة وفقهائها ، وتخرّج من معهد درسه جمع من عباقرة الأُمّة وشيوخ الطائفة ، منهم المولىٰ

مهدي النراقي، والشيخ أبو علي الحائري، والسيّد محسن الأعرجي الكاظمي، والشيخ جعفر كاشف الغطاء، والسيّد مهدي بحر العلوم، والسيّد محمّد باقر حجّة الإسلام الأصفهاني، وغيرهم من مشيّدي دعائم الدين ومقوّمي أركان المذهب.

رحلاته ووفاته: هاجر قدس سره من مسقط رأسه أصفهان بعد وفاة والده إلىٰ النجف الأشرف وأكمل فيها دراسته، ثمّ انتقل إلىٰ بهبهان ـ الّتي تعتبر في ذلك الوقت مركزاً مهماً للأخباريّين ـ وبقي فيها حوالي ثلاثين سنة، ثمّ سافر إلى كربلاء المقدّسة وبقي فيها ردحاً من الزمن، ثمّ خطر بخاطره الارتحال منها إلىٰ بعض البلدان لتغيّر الدهر وتنكّد الزمان، فرأىٰ الإمام عليه السلام في المنام يقول له: لا أرضىٰ لك أن تخرج من بلادي. فجزم العزم علىٰ الإقامة إلىٰ أنْ توفّي رحمه الله في ٢٩ من شهر شوّال سنة ١٢٠٥ هـ، وقيل: سنة ١٢٠٨ هـ أو ١٢١٦ هـ، ودفن في رواق حرم الإمام الحسين عليه السلام ممّايلي أرجل الشهداء رضوان الله تعالىٰ عليهم.

عصره: تمتاز الفترة الزمنيّة الّتي عاصرها الوحيد البهبهاني طاب ثراه برواج المذهب الأخباري من جهة وانتشار التصوّف من جهة أُخرىٰ، وكان للمترجم يد طولىٰ في التصدّي لهاتين الظاهرتين وموقفاً جليلاً كسر به شوكتهما، وذلك بما يمتاز به من مكانة علمية ومقام سامٍ.

مؤلّفاته: ألّف العلّامة البهبهاني رضوان الله تعالىٰ عليه كتباً قيّمة في جميع الفنون والعلوم العقلية والنقلية، بلغت مايقرب من ستّين مصنّفاً كما قال تلميذه أبو علي الحائري، أو أكثر من ذلك كما ذكر آخرون. ومن تلك المصنّفات: رسالة في الاجتهاد والأخبار، الفوائد الحائرية، مجموعة رسائل

أُصوليّة ، حاشية علىٰ معالم الأُصول ، رسالة في حلّيّة الجمع بين فاطميّتين ، شرح علىٰ المفاتيح ، رسالة في الزكاة والخمس ، رسالة في المعاملات ، حاشية علىٰ قوانين الأُصول ، كتاب مقامع الفضل ، ومنها تعليقته علىٰ منهج المقال حيث أعطىٰ فيها التحقيق حقّه والتدقيق قدره ونبّه علىٰ فوائد وتحقيقات لم يتفطّن لها المتقدّمون ولم يعثر عليها المتأخّرون .

وقد حوت علىٰ خرائد لم يَفُضّ ختامها الفحول من الرجال ، بل لم يجسر لكشف نقابها أعاظم أُولئك الأبدال ، ولقد رفع نقابها وكشف حجابها بحيث لم يترك مقالاً لقائل ولانصالاً لصائل .

وقد صدّرها بفوائد خمس مهمة جليلة ، أودع فيها مبانيه الّتي امتاز بها من دون أنْ يسبقه إليها سابق أو يلحقه بها لاحق ، صارت فيما بعد مرجعاً مهماً للمتخصّصين ومنهلاً رويّاً للمتبحّرين .

النسخ المعتمدة في تحقيق كتاب منهج المقال :

اعتمدنا في تحقيق منهج المقال علىٰ ستّ نسخ مخطوطة وسابعة حجريّة ، وهي علىٰ الترتيب التالي :

(١) النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة المركزيّة لجامعة طهران تحت رقم (١٧٨٣) ، وهي في ثلاثة أجزاء :

الجزء الأوّل منها بخطّ محمّد رضا الفيروزآبادي ، فرغ منه يوم الأحد ٦ محرّم سنة ١٠٢٣ هـ في مشهد سيّد الشهداء عليه‌السلام ، وقد قوبلت يوم الخميس ٢٠ جمادىٰ الآخرة سنة ١٠٢٧ هـ .

والجزءان الثاني والثالث بخطّ تلميذ المصنّف الشيخ فخر الدين أبي جعفر محمّد بن الشيخ أبي منصور حسن بن زين الدين الشهيد الثاني ، كتبهما في مكّة المشرفة عند مجاورته للمؤلّف ، وتمّ الفراغ منهما في سنة ١٠١٦ هـ .

وهي من أفضل وأقدم نسخ الكتاب الّتي عثرنا عليها ، حيث إنّها منقولة عن خطّ المؤلّف ومقروءة عليه ، ومقابلة عدّة مرّات ، ومصحّحة ، وعناوينها بارزة ، وكاملة المحتوىٰ .

كُتبت هٰذه النسخة بخطّ النستعليق ، وعليها حواشي كثيرة جدّاً لمجموعة من علماء فنّ الرجال ، منهم المصنّف ، وتلميذه الشيخ محمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني ، وملّا عبدالله التستري ، ومحمّد أمين الكاظمي ،

وعبدالنبي الجزائري، وغيرهم.

وجاء في بدايتها: هو من كتب جدّي المرحوم المغفور الشيخ محمّد أسكنه الله بحبوحة جنانه وتغمّده الله بغفرانه، والمجلّدان الأخيران بخطّه، وكتب زين الدين بن علي العاملي [مؤلّف كتاب الدرّ المنثور] عامَلَه الله بفضله وإحسانه.

تحتوي هٰذه النسخة علىٰ ٥٦٠ ورقة، وكلّ صفحة تحتوي علىٰ ٣٨ سطراً بقياس ٢٠ × ٣٥ سم.

وقد رمزنا لها بالحرف «ط».

(٢) النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة آية الله العظمىٰ السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي ﷺ بقمّ المقدّسة تحت رقم (٧٠٤٤) بخطّ إبراهيم المكّي مولداً الشيرازي بلداً، والّتي فرغ من كتابتها يوم الخميس ٢٦ شوّال سنة ١٠٢١ هـ في مكّة المكرّمة.

وهي نسخة نفيسة جيّدة منقولة عن خطّ المصنّف ﷺ، كاملة المحتوى، واضحة الخطّ، مصحّحة، كُتبت فيها العناوين والعلامات بلون خاصّ وبشكل بارز، وعليها حواشٍ للمصنّف.

وجاء في الورقة الأُولىٰ منها أنّها من مِلك محمّد بن خاتون العاملي مع ختم بيضوي: (الواثق بربّه الغني محمّد بن علي الشهير بابن خاتون العاملي)، ومِلك عبدالنبي بن المفيد بختم بيضوي (عبدالنبي بن المفيد الشريف)، وغياث الدين بن محمّد جعفر الحسيني بختم مربّع: (غياث الدين بن محمّد جعفر الحسيني).

وفي نهاية الكتاب تأريخ مختصر للمعصومين الأربعة عشر صلوات الله عليهم أجمعين.

وتحتوي هٰذه النسخة علىٰ ٣٧٢ ورقة، وكلّ صفحة تحتوي علىٰ ٢٩ سطراً بقياس ٣٢ × ٢١ سم.

وقر رمزنا لها بالحرف «ش».

(٣) النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضوية في مشهد المقدّسة تحت رقم (٨٠٢١) بخطّ تلميذ المؤلّف الشيخ أبي الحسن بن عبدالله الشيرازي، فرغ من كتابتها في منتصف شهر رجب سنة ١٠٥١ هـ، وقد قوبلت مرّتين مع خطّ المصنّف ﴿قدّس سرّه﴾.

وهٰذه النسخة في غاية الجودة، مكتوبة بخطّ النَسخ، واضحة الخطّ، كاملة المحتوىٰ، بارزة العناوين، عليها حواشي كثيرة، منها حواشي للمؤلّف نفسه، وللمولىٰ عبدالله التستري، والمولىٰ عناية الله القهبائي، والمولىٰ نعمة الله بن قوام الدين محمّد النصيري الشيرازي، وآخرين.

وألحق فيها الناسخ فوائد رجاليّة، وفي آخرها رسالة للمؤلّف في أحوال زيد الشهيد رضوان الله تعالىٰ عليه.

تحتوي هٰذه النسخة علىٰ ٥٦٦ ورقة، وكلّ صفحة تحتوي علىٰ ٢٥ سطراً بقياس ٢٨ × ١٦ سم.

وقد رمزنا لها بالحرف «ت».

(٤) النسخة المحفوظة في خزانة آية الله العظمىٰ السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي ﴿قدّس سرّه﴾ بقمّ المقدّسة تحت رقم (٤٠١١) بخطّ محمّد شفيع

ابن محمّد مؤمن القائني، شرع في كتابتها في العشرين من رجب سنة ١٠٥٣ هـ، وفرغ منها يوم الاثنين ١١ جمادىٰ الآخرة سنة ١٠٥٤ هـ في مشهد الإمام علي بن موسىٰ الرضا عليه السلام، وقابلها في ٢٢ ربيع الأوّل سنة ١٠٥٤ هـ.

وهي كاملة المحتوى أيضاً ومصحّحة، وعناوينها بارزة، وعليها حواشٍ كثيرة للمصنّف، ولتلميذه الشيخ محمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني، وآخرين.

وجاء في الصفحة الأولىٰ: تَمَلُّك محمّد أمين الكاشاني بتأريخ ١١٦١ هـ. وخُتمت بختم بيضوي: (لَا إلهٰ إلّا اللهُ المَلِكُ الحَقُّ المُبِين، محمّد أمين).

تحتوي النسخة علىٰ ٤٩٨ ورقة، وكلّ صفحة تحتوي علىٰ ٢٣ سطراً بقياس ٢٦ × ٢١ سم.

وقد رمزنا لها بالحرف «ع».

(٥) النسخة المحفوظة في خزانة العلّامة المحقق السيّد محمّد علي الروضاتي بأصفهان، فُرغ من كتابة جزئيها الأوّل والثاني في أواخر صفر سنة ١٠٦٨ هـ، وكان قد خُرم من آخر هٰذه النسخة نحو من أربعين صفحة، فكتب المقدار المخروم منها عن نسخةٍ أُخرىٰ السيّد حسين الهمداني بأمرٍ من السيد محمّد باقر الشفتي المتوفّى سنة ١٢٦٠ هـ.

وهٰذه النسخة من تملّك الشيخ محمّد أمين الكاظمي الرجالي المتبحّر صاحب كتاب هداية المحدّثين إلىٰ طريقة المحمّدين المعروف بـ «المشتركات»، والحواشي الكثيرة المكتوبة عليها جميعها بخطّه الشريف،

وصورة ملكيته مذكورة في أعلىٰ الصفحة الثالثة من أوراق البدرقة في أوّل النسخة بهذه الكيفيّة: (ملك الأقلّ محمّد أمين بن محمّد علي فرج الله الكاظمي).

ينقل الشيخ محمّد أمين في حاشية صفحات هٰذه النسخة تعليقات وحواشي أساتذة الفنّ علىٰ منهج المقال، كحاشية الشيخ عبدالنبي الجزائري، والشيخ محمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني، وحواشي العلّامة محمّد تقي المجلسي، وحواشي العلّامة عناية الله القهبائي، وينقل أيضاً في أوراق البدرقة مطالب مهمة عن كتاب حاوي الأقوال وكتب أُخرىٰ، وجميع ذلك بخطّه الشريف.

وهي واضحة الخطّ، كُتبت عناوينها باللون الأحمر.

تحتوي علىٰ ٨٤٥ صفحة، وكلّ صفحة تحتوي علىٰ ٢٦ سطراً بقياس ٢٢ × ٣٠ سم.

وقد رمزنا لها بالحرف «ض».

(٦) النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة كاخ گلستان ـ مكتبة سلطنتي سابقاً ـ بطهران تحت رقم (١٧٧٩).

وقد ذُكرت هٰذه النسخة في فهرست مكتبة سلطنتي: ٤٨٨/١٠٤٩ برقم (١٧٧٩)، وأيضاً في الفهرست الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ٣: ١٦٢٧ برقم (١٤١٢) الصادر من المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلاميّة في الأردن، وقد جاء في الموردين أنّ هٰذه النسخة كانت بخطّ المؤلّف الميرزا محمّد الاسترآبادي. لكن بعد العمل عليها تبيّن لنا أنّها ليست بخطّ المؤلّف، وذلك لكثرة ما فيها من أخطاء، وقد سقطت

منها عبارات كثيرة، وخطّها غير واضح؛ هذا مضافاً إلىٰ أنّه لاتوجد عليها أيّ حاشية، وأنّها مجهولة الناسخ، وكذا تأريخ النسخ.

ونحن بدورنا لم نعتمد عليها اعتماداً كاملاً، ولم نُشر إلىٰ جميع الاختلافات والسقوطات الموجودة فيها.

تحتوي هٰذه النسخة علىٰ ٧٦١ صفحة، وكلّ صفحة تحتوي علىٰ ٢١ سطراً بقياس ٢٠ × ٢٧ سم.

وقد رمزنا لها بالحرف «ر».

(٧) النسخة الحجريّة التي كتبها قربان علي بن كربلائي علي الطالقاني وفرغ من كتابتها يوم الأحد سنة ١٣٠٤ هـ، وقد فُرغ من طبعها علىٰ الحجر في أواخر شوّال سنة ١٣٠٦ هـ، وذكر السيّد أبو القاسم محمّد صادق الحسيني الخوانساري ـ الّذي طبع هٰذه النسخة ونشرها ـ أنّه كلّف جمعاً من العلماء الأعلام في تصحيح المتن والحواشي.

وفي بداية هٰذه النسخة طبعت الفوائد الرجالية للوحيد البهبهاني كما طبعت سائر تعليقاته على شكل حاشية علىٰ الكتاب، وفي آخرها طُبع كتاب أمل الآمل للشيخ محمّد بن الحسن المعروف بـ «الحر العاملي».

تحتوي هٰذه النسخة علىٰ ٤٢٠ صفحة، وهي كثيرة الأخطاء، ونحن بدورنا لم نُشر إلىٰ جميع الاختلافات الموجودة فيها.

النسخ المعتمدة في تحقيق تعليقة الوحيد البهبهاني :

اعتمدنا في تحقيق التعليقة على ثلاث نسخ مخطوطة ورابعة حجرية ، وهي على الترتيب التالي :

(١) النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة المدرسة الفيضية بقم المقدّسة تحت رقم (١٢٩٣) ، فرغ من كتابتها السيّد محمّد بن مير علي محمّد گزازي عصر يوم الثلاثاء من العشر الأواخر من شهر رجب ١٢١٠ هـ ، وهي بخط النستعليق ، كاملة المحتوىٰ .

تحتوي هٰذه النسخة علىٰ ٣٢٠ صفحة ، وكلّ صفحة تحتوي علىٰ ٢١ سطراً بقياس ١٥ × ٢١ سم .

وقد رمزنا لها بالحرف «أ» .

(٢) النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة المدرسة الفيضية بقم المقدّسة تحت رقم (٦٥١) ، فرغ من كتابتها عبدالمجيد بن محمّد مهدي علي آبادي اليزدي يوم السبت الحادي عشر من شهر رجب سنة ١٢٣٩ هـ ، وهي أيضاً كاملة المحتوىٰ .

تحتوي هٰذه النسخة علىٰ ٣٧٠ صفحة ، وكلّ صفحة تحتوي علىٰ ٢٤ سطراً بقياس ١٤ × ٢١ سم .

وقد رمزنا لها بالحرف «ب» .

(٣) النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة آية الله العظمىٰ السيّد شهاب

الدين المرعشي النجفي تَتِرُّ بقم المقدّسة تحت رقم (٤٣١)، وهي بخطّ النسخ، وعناوينها بارزة، واضحة الخطّ، كاملة المحتوىٰ، مصحّحة، يوجد في أوّل ورقة منها ختم بيضوي: (عبده محمّد صادق بن محمّد حسين الحسيني)، ولم يُذكر فيها اسم الناسخ ولا تأريخ النسخ.

تحتوي هٰذه النسخة علىٰ ١٥٨ ورقة، وكلّ صفحة تحتوي علىٰ ٢٥ سطراً بقياس ١٥ × ١٢ سم.

وقد رمزنا لها بالحرف «م».

(٤) النسخة الحجريّة: وهي المطبوعة كحاشية علىٰ النسخة الحجريّة من منهج المقال. ذكرناها سالفاً عند ذكر نسخ المنهج.

النسخ المعتمدة في تحقيق فوائد الوحيد البهبهاني الرجالية:

اعتمدنا في تحقيق فوائد الوحيد علىٰ نسخ مخطوطة ذُكرت بمفردها مضافاً لما تقدّم، وهي كالتالي:

(١) النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة آية الله العظمىٰ السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي تَتِرُّ بقم المقدّسة تحت رقم (٢١١٥)، وهي ضمن مجموعة رسائل، ولم يُذكر فيها اسم الناسخ ولاتأريخ النسخ.

وقد رمزنا لها بالحرف «ن».

(٢) النسخة المحفوظة في خزانة مكتبة العلّامة المحقق السيّد محمّد علي الروضاتي بأصفهان، وعلىٰ هٰذه النسخة حواشي لملّا علي ابن ميرزا خليل الطهراني الأصل النجفي المسكن، وهي ضمن مجموعة تحتوي علىٰ

أربع رسائل رجالية جليلة.

قال السيّد الروضاتي عنها: وكلّ هٰذه النسخ الأربعة مصحّحة وفي غاية الاعتبار.

وقد رمزنا لها بالحرف «ق».

(٣) النسخة المحفوظة في خزانة المكتبة الرضويّة بمدينة مشهد المقدّسة تحت رقم (١١٤٩٧)، فرغ من كتابتها عبدالغني بن محمّد الحسيني الشيرواني في سنة ١٢٨٧ هـ، وهي ضمن مجموعة رسائل ومكتوبه بخطّ التستعليق.

تحتوي علىٰ ٢٩ ورقة، وكلّ ورقة تحتوي علىٰ ١٧ سطراً بقياس ٢٠/٥ × ١٢/٥ سم.

وقد رمزنا لها بالحرف «ك».

هذا مضافاً إلىٰ أنّنا استفدنا في بعض الموارد من نسخة للفوائد الرجاليّة طُبعت ملحقة برجال الخاقاني كان قد طبعها حفيده.

كما اعتمدنا في تثبيت بعض الاختلافات أو إثبات بعض السقوطات التي في المنهج أو التعليقة علىٰ كتاب منتهىٰ المقال لأبي علي الحائري تلميذ الوحيد البهبهاني، حيث إنّه في كتابه هذا ذكر مضمون الكتابين وملخّص المصنِّفَين، ونشير إليه في مثل هٰذه الموارد في هامش الكتاب.

مصادر ترجمة المؤلّف :

(١) الأعلام للزركلي .

(٢) أمل الآمل للشيخ محمّد بن الحسن (الحرّ العاملي) .

(٣) بحار الأنوار للعلّامة محمّد باقر المجلسي .

(٤) بهجة الآمال في شرح زبدة المقال لملّا علي العلياري التبريزي .

(٥) التعليقة البهبهانيّة للوحيد البهبهاني .

(٦) تكملة الرجال للشيخ عبدالنبي الكاظمي .

(٧) تنقيح المقال للشيخ عبدالله المامقاني .

(٨) جامع الرواة للأردبيلي .

(٩) خاتمة المستدرك للشيخ النوري .

(١٠) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبّي .

(١١) الدر المنثور من المأثور وغير المأثور لعليّ بن محمّد بن حسن بن الشهيد الثاني .

(١٢) الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة لآقا بزرك الطهراني .

(١٣) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للميرزا الخوانساري .

(١٤) رياض العلماء وحياض الفضلاء للميرزا عبدالله الأفندي .

(١٥) ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية أو اللقب (فارسي)

لمحمّد علي التبريزي.

(١٦) سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار للشيخ عبّاس القمّي.

(١٧) سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر للسيّد علي خان المدني.

(١٨) طبقات أعلام الشيعة في القرن الحادي عشر لآقا بزرك الطهراني.

(١٩) الفوائد الرضويّة في أحوال علماء المذهب الجعفرية (فارسي) للشيخ عبّاس القمّي.

(٢٠) الفوائد المدنيّة للمولىٰ محمّد أمين الإسترآبادي.

(٢١) قصص العلماء (فارسي) للميرزا محمّد التنكابني.

(٢٢) الكنّى والألقاب للشيخ عبّاس القمّي.

(٢٣) لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث للشيخ يوسف البحراني.

(٢٤) مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال لآقا بزرك الطهراني.

(٢٥) معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة للسيّد الخوئي.

(٢٦) معجم المؤلّفين لعمر رضا كحّالة.

(٢٧) معراج أهل الكمال إلىٰ معرفة الرجال للشيخ سليمان الماحوزي.

(٢٨) مفاخر الإسلام (فارسي) لعلي الدواني.

(٢٩) منتهىٰ المقال في أحوال الرجال لأبي علي الحائري.

(٣٠) هدية الأحباب في ذكر المعروفين بالكنىٰ والألقاب والأنساب (فارسي) للشيخ عبّاس القمّي.

(٣١) هدية العارفين وأسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين من كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي.

(٣٢) نجوم السماء في تراجم العلماء (فارسي) للميرزا محمّد علي الكشميري.

(٣٣) نقد الرجال للسيّد مصطفى التفرشي.

منهجية التحقيق:

سلكت المؤسسة في تحقيقها لهذا السفر المبارك ـ وكما هو المقرّر في منهجيتها ـ أُسلوب العمل الجماعي ، فانبثقت بذلك عدّة لجان لإنجازه، هي كالتالي :

١ ـ لجنة المقابلة: ومهمّتها مقابلة النسخ الخطية وضبط الاختلافات الواردة بينها .

وقد تألفت من أصحاب الفضيلة : الشيخ علاء مصطفىٰ ، السيد أصغر كريمي حسيني، الشيخ محمد يوسف صداقت كيش، والسيد ناصر طيبي والأُخوة الأفاضل : الحاج عزالدين عبدالملك والسيد عدنان آل زوين .

٢ ـ لجنة الاستخراج : ومهمّتها تخريج الأقوال والنصوص مع تثبيت ماورد من اختلافات بين مصادرها والكتاب .

وقد تألفت من أصحاب الفضيلة: السيد محمد علي حكيم زادة ، السيد رأفت الهاشمي ، الشيخ محمّد مشكوري، الشيخ باقر محمد علي العيفاري، والأخوة الأفاضل : أحمد عباس الأنصاري ، والسيد حسين خليل الوردي .

٣ ـ لجنة التدقيق : ومهمّتها مراجعة أعمال اللجنتين السابقتين :

وقد تألفت من الأُخوة الأفاضل : الحاج مصطفى محمد وظاهر حسن ظاهر الجوهر.

٤ ـ لجنة تقويم النص: ومهمّتها تقطيع المتن بما يتناسب واحتياج العبارة مع ملاحظة اختلافات النسخ وتثبيت الراجح منها والإشارة إلى المرجوح وتدوين بعض التعليقات عند الحاجة مع ملاحظة القواعد اللغوية والإملائية وغيرها.

وقد تألفت من صاحب الفضيلة الشيخ مكي برهاني زادة والأخ الفاضل عبدالكريم حسن الجوهر.

٥ ـ لجنة المراجعة النهائية: ومهمّتها توحيد الجهود المبذولة وتصحيح مازاغ عن البصر مع إضافة بعض الاستدراكات والتعديلات وتثبيت الملاحظات الأخيرة.

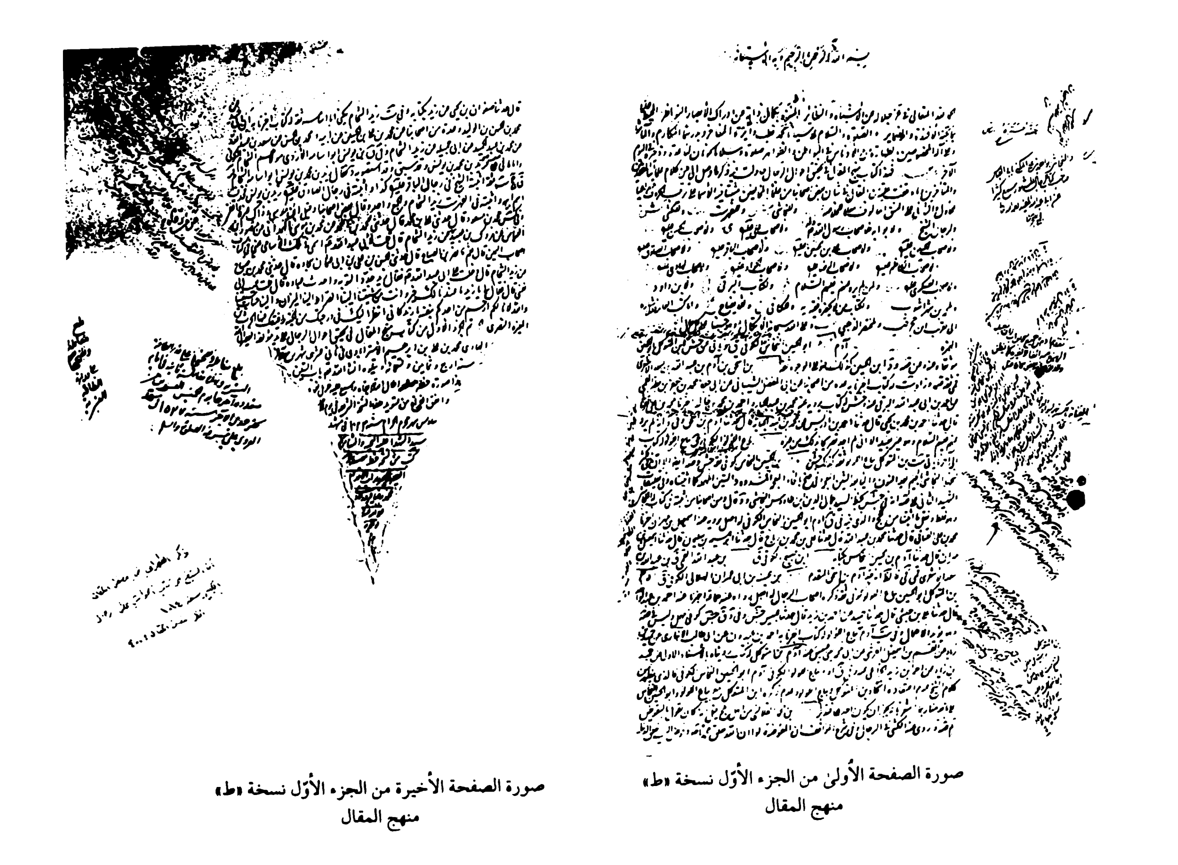
وقد تكفّل بها الأستاذ المحقّق الحاج أسعد هاشم.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلىٰ الأخوين الفاضلين الأُستاذ السيد مرتضى الحيدري والأُستاذ علي موسىٰ الكعبي علىٰ مابذلاه من جهود مشكورة في بدايات العمل علىٰ الكتاب.

سائلينه تبارك وتعالى ان يناله بأحسن قبوله.

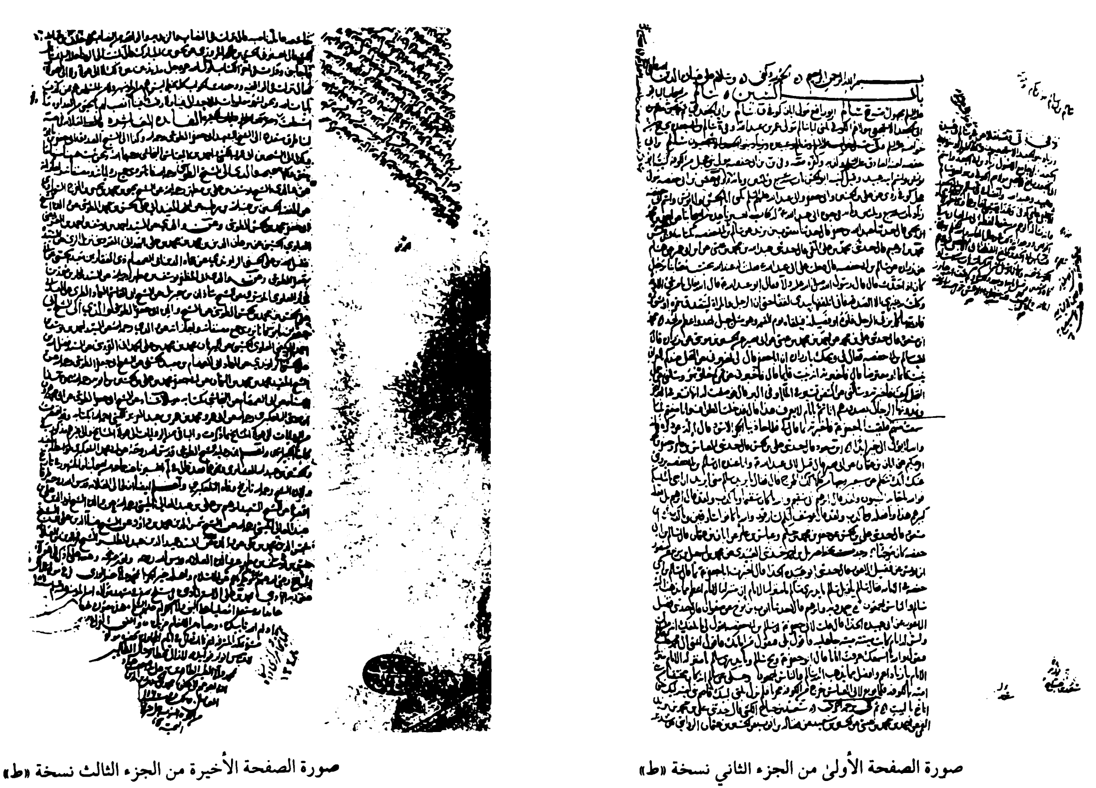
والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الأطهرين.

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث



صورة الصفحة الأولى من الجزء الأوّل نسخة «ط»
منهج المقال

صورة الصفحة الأخيرة من الجزء الأوّل نسخة «ط»
منهج المقال



صورة الصفحة الأولىٰ من الجزء الثاني نسخة «ط»
منهج المقال

صورة الصفحة الأُخيرة من الجزء الثالث نسخة «ط»
منهج المقال

صورة الصفحة الأولى من نسخة «ش»
منهج المقال

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ش»
منهج المقال



صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ت»

منهج المقال

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ت»

منهج المقال

صورة الصفحة الأُولىٰ من نسخة «ع»
منهج المقال

صورة الصفحة الأُخيرة من نسخة «ع»
منهج المقال

صورة الصفحة الأُولىٰ من نسخة «ض»
منهج المقال

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ض»
منهج المقال

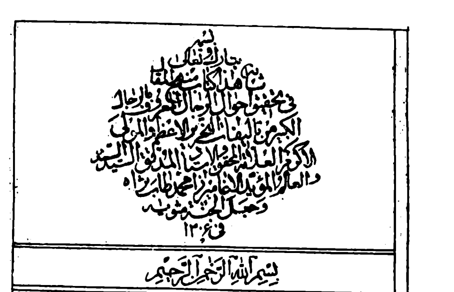
بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاستعانة والتتميم والتوفيق

صورة الصفحة الأُولىٰ من نسخة «ر»

منهج المقال

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ر»

منهج المقال



صورة الصفحة الأُولىٰ من النسخة الحجرية
منهج المقال

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الحجرية
منهج المقال

صورة الصفحة الأولى من نسخة «أ»

تعليقة الوحيد البهبهاني

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «أ»

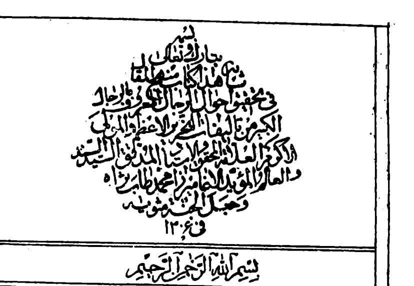
تعليقة الوحيد البهبهاني

صورة الصفحة الأُولىٰ من نسخة «ب»
تعليقة الوحيد البهبهاني

صورة الصفحة الأُخيرة من نسخة «ب»
تعليقة الوحيد البهبهاني

صورة الصفحة الأولىٰ من نسخة «م»
تعليقة الوحيد البهبهاني

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «م»
تعليقة الوحيد البهبهاني



صورة الصفحة الأُولى من النسخة الحجرية
تعليقة الوحيد البهبهاني

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الحجرية
تعليقة الوحيد البهبهاني

بسم الله الرحمن الرحيم

تعليقة على منهج المقال

صورة الصفحة الأولى من نسخة «أ»

فوائد الوحيد البهبهاني

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «أ»

فوائد الوحيد البهبهاني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين [illegible] فيقول [illegible]
محمد باقر بن محمد أكمل إني لما تنبهت بفكري الفاتر على تحقيقات في الرجال [illegible]
عزت بتتبع القاصر عليه [illegible] من العلماء العظام [illegible] على [illegible]
فيه وفي غيره مثل أن وجدت توثيق بعض الرجال المذكورين فيه [illegible]
المذكورين فيه أو مدحه أو سبب قوله وجدتها من الرجال ومن غيره
لم يتوجهوا إليها [illegible] الرجال في الرجال أو توجهوا لكن [illegible]
[illegible]
[illegible]
منهج المقال من تصنيفات الفاضل [illegible]
[illegible]
وهذه وإن خفيت عليه [illegible] النفع [illegible]
لنقدم فوائد [illegible] في بيان الحاجة إلى الرجال اعلم أن الأخبار [illegible]
نفوا الحاجة إليه [illegible] قطعية صدور الأحاديث ونحن في [illegible]
[illegible] والأخبار [illegible] أبطلنا [illegible] وأثبتنا عدم حجية الظن
من حيث هو ظن بل والمنع عنه كذلك وأن ما ثبت حجيته هو
ظن المجتهد بعد بذل جهده واستفراغ وسعه [illegible]
في الرشوق وعدمه [illegible] الحجاب [illegible] التعب [illegible]
من [illegible] ولا شبهة أن الرجال له دخل [illegible]
القطعية فلا شبهة في ظنيتها [illegible] إلى الاختلافات كثيرة [illegible]
أن رواية الثقة الضابط أمتن وأقوى على أن جل الأحاديث [illegible]
ويحصل من الرجال أسباب الرجحان والمرجوحية ولم يجزم بحجية [illegible]
مع أن في الجزم بحجية المتعارض من دون علاج تأملاً ولذا ترى [illegible]

صورة الصفحة الأولى من نسخة «ب»
فوائد الوحيد البهبهاني

هشام كما سنشير إليه في هشام بن المثنى وربما يذكر في موضع ابن فلان وفي موضع أخ ابن أبي
فلان بزيادة أو نقصان نشير إليه ما سيجيء في يحيى بن العلاء وخالد بن بكار وغيرهما وربما يذكر
في موضع بالياء المثناة وفي موضع بالباء الموحدة كبريد ويزيد وبشار ويسار ونظائر ذلك
وربما يكتب بالألف وبدونه كالحرث والحارث والقسم والقاسم ونظائر ذلك وأيضاً ربما كانوا
يرخمون كعبيد في عبيد الله ونظائر ذلك وربما يشتبه صورة حرف بحرف كما في خالد بن ماد
وخالد بن الجواد إلى غير ذلك وربما ينسب في موضع إلى الأب وفي الآخر إلى الجد مثلاً وهو كثير و
ربما يوجد بالمهملة وربما يوجد بالمعجمة كما في نميلة ونظائره وربما يكتب المهملة مثل المعجمة و
ربما بعكس كما في زريق ونظائره وقس على ما ذكرنا أمثالاً منها أن يكتب بالحاء وبالهاء كما في
زهير بن قيس وربما يتصرف في الألقاب والأسامي الحسنة والرديئة بالرد إلى الأخر كما سنذكر
في حبيب بن المعلل وربما يشتبه ذو المركز بالخالي عنه كما سيجيء في باب زيد ويزيد وسعد
وسعيد ونظائرهما وربما يكتب زياد زيد وبالعكس وكذا عمر وعمرو وكذا نظائرهما وربما سعد و
الكنية لتخص كالألقاب والأنساب وسنذكر في محمد بن زياد وربما يكتب سلم مسلم ولعله كثير
وبالعكس منه ما سيجيء في بشر بن سلم ثم إذا وجدته ووجدت حاله مذكوراً فانظر إلى ما ذكره
ثم انظر إلى ما ذكرناه إن كان ولا تقنع أيضاً بما يلاحظ الفوائد من أولها إلى آخرها على النحو
الذي ذكرت حتى يتضح لك الحال فإن غرضنا في كل موضع إلى الرجوع إلى الفوائد وفي الموضع
الذي تعرضت لا الغرض إلى الرجوع إلى جميعها مع أنه كان لجميعها مدخل ضرورة . بينا مثل في الكل
لم يظهر ولم يتحقق ما فيه ومع ذلك يا أخي لاحظ مظان ذكره بعنوان آخر على حسب ما مر
لعلك تطلع على معارض أو معاضد ولا تنظر يا أخي إلى ما فيه دفعاً سيما ذكره من الخطأ و
الزلل والتشويش والخلل لأن الذهن قاصر والفكر فاتر والزمان كلب عسر على ما
سأشير إليه في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى نسأل الله مع العسر يسراً بظهور من يملأ
الأرض عدلاً بعد ما ملئت جوراً أبواب الهمزة باب آدم قوله في آدم ومن صدر

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ب»
فوائد الوحيد البهبهاني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ... فيقول ...

صورة الصفحة الأولى من نسخة «ن»
فوائد الوحيد البهبهاني

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ن»
فوائد الوحيد البهبهاني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله الطاهرين وبعد فيقول ...

صورة الصفحة الأولى من نسخة «ق»

فوائد الوحيد البهبهاني

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ق»

فوائد الوحيد البهبهاني

صورة الصفحة الأولىٰ من نسخة «ك»
فوائد الوحيد البهبهاني

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ك»
فوائد الوحيد البهبهاني

صورة الصفحة الأُولىٰ من نسخة «م»
فوائد الوحيد البهبهاني

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «م»
فوائد الوحيد البهبهاني

صورة الصفحة الأولى من النسخة الحجرية
فوائد الوحيد البهبهاني

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الحجرية
فوائد الوحيد البهبهاني





تأليف

الرجالي الكبير

ميرزا محمد بن علي الأسترابادي

المتوفى سنة ١٠٢٨ هـ

الجزء الأوّل

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

بِسْمِ اللهِ الرَحْمٰنِ الرَحِيم

الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين:

وبعد، فيقول الأقلّ الأذلّ محمّد باقر بن محمّد أكمل: إنّي لمّا تنبّهت[1] بفكري الفاتر على تحقيقات في الرجال، وعثرت بتتبّعي القاصر على إفادات من العلماء العظام والأقوال، وكذا على فوائد شريفة فيه وفي غيره، مثل أنّي وجدت توثيق بعض الرجال المذكورين فيه[2] وغير المذكورين فيه، أو مدحه، أو سبب قوّة قوله، وجدتها من الرجال ومن غيره، لم يتوجّه إليها علماء الرجال في الرجال، أو توجّهوا لكن في غير ترجمته، فلم يتفطّن بها القوم... إلى غير ذلك من الفوائد، أحببت تدوينها وضبطها، وجعلها علاوة لما ذكروا وتتمّة لما اعتبروا[3].

فلذا جعلت تدويني تعليقة، وعلّقت على منهج المقال من تصنيفات

---

(١) في «ك»: تتبّعت.

(٢) في «م»: في الرجال.

(٣) في «ك»: عثروا.

الفاضل الباذل العالم الكامل السيّد[١] الأوحد الأمجد مولانا ميرزا محمّد قدّس الله سرّه، لما وجدت من كماله وكثرة فوائده ونهاية شهرته، وهذه وإن علّقت عليه إلّا أنّها عامّة النفع والفائدة، والله وليّ العائدة.

ولنقدّم فوائد:

---

(١) في «م»: السند.

الفائدة الأُولىٰ

في بيان الحاجة إلى الرجال:

اعلم أنّ الأخباريين نفوا الحاجة إليه لما زعموا من قطعيّة صدور الأحاديث، ونحن في رسالتنا في الاجتهاد والأخبار[١] قد أبطلناه بما لا مزيد عليه، وأثبتنا عدم حجّيّة الظنّ من حيث هو[٢] ـ بل والمنع عنه كذلك ـ وأنّ ما ثبت حجّيّته هو ظنّ المجتهد بعد بذل جهده واستفراغ وسعه في كلّ ماله دخل في الوثوق وعدمه، وأزلنا الحجاب وكشفنا النقاب، فليرجع إليها من يطلب الصواب.

ولا شبهة أنّ الرجال له دخل فيها، ولو سُلِّمت القطعيّة فلا شبهة في ظنيّتها متناً، مضافاً إلى اختلالات كثيرة.

ولا ريب أنّ رواية الثقة الضابط أمتن وأقوى، على أنّ جُلّ الأحاديث متعارضة، ويحصل من الرجال أسباب الرجحان والمرجوحيّة، ولم يجزم بحجّيّة المرجوح، مع أنّ في الجزم بحجيّة المتعارض[٣] من دون علاج تأمّلاً، ولذا ترى أصحاب الأئمّة والقدماء من الفقهاء والمتأخرين منهم كانوا

---

(١) رسالة الاجتهاد والأخبار في الرد على الأخبارية وذكر كيفية الاجتهاد ومقدماته وأقسامه من المطلق والمتجزي وغير ذلك، طبعت ضمن الرسائل الأُصولية للوحيد.

(٢) في «ب» و«ك» زيادة: ظن.

(٣) في «ك»: المعارض.

يتحيّرون[١] عند الاطّلاع على المعارض فيسعون في العلاج ثمّ يعملون، ومن هذا ترى الأصحاب كانوا يسألون الأئمّة عليهم السلام عن علاج وكانوا يعالجونهم.

ثمّ في الجزم بكون التخيير علاجاً وتجويز[٢] البناء عليه مع التمكّن من المرجّحات من العدالة وموافقة الكتاب والسُنّة وغير ذلك أيضاً تأمّل، وما دلّ عليه ـ فمع ضعف الدلالة ـ معارض بما هو أقوى دلالة، بل وسنداً أيضاً[٣]، وهو في غاية الكثرة والشهرة، ثمّ إنّه مع الضعف والمرجوحيّة غير معمول به عند الرواة وأصحاب الأئمّة عليهم السلام كما يظهر من الرجال وكتب الحديث، بل وعند قدماء الفقهاء أيضاً إلّا من[٤] شذّ منهم[٥] لشبهة، بل ولا يفهم كلامه عند ذكر شبهته[٦] لنهاية فساد ظاهره.

هذا كلّه مع المفاسد المترتّبة على التخيير مطلقاً، سيما في المعاملات، مع أنّ الخبر المرجوح لم يجزم بحجّيّته، على أنّ حجّيّة المتعارض من دون علاج، وكون التخيير يجوز البناء عليه كما أشير إليه، وكون المستند ما دلّ عليه دور[٧].

وبالجملة: بعد بذل الجهد واستفراغ الوسع في تحصيل الراجح

---

(١) في «ق»: يتحرزون.

(٢) في «أ» و«م»: ويجوز.

(٣) في «م» زيادة: فتأمّل.

(٤) كذا في «ق»، وفي سائر النسخ بدل من: ما.

(٥) في فوائد الوحيد المطبوعة في ذيل رجال الخاقاني: ٣ زيادة: كالكليني.

(٦) في «ب» و«ح» و«ك»: شبهة.

(٧) خلاصة الدور: إنّ جواز العمل بكلّ من المتعارضين موقوف على جواز العمل باخبار التخيير، وجواز العمل باخبار التخيير ابتداءً موقوف على جواز العمل بكل من المتعارضين من دون نظر إلى الترجيح لكون أخبار التخيير معارضة بالأخبار الدالّة علىٰ اعتبار التراجيح وملاحظتها، وهو دور واضح. اُنظر رجال الخاقاني: ٢٢٩.

نجزم[١] بالعمل ، وبدونه لا قطع على العمل ، فتأمّل .

وتحقيق ما ذُكر يُطلب من الرسالة ويظهر بالتأمّل فيها .

ووجه الحاجة على ما قرّر لا يتوجّه عليه شيء من الشكوك التي أُوردت في نفيها ، وهو ظاهر من القدماء ، بل والمتأخرين أيضاً ، إلّا أنهم جعلوا عمدة أسباب الوثوق التي تعرف من الرجال وأصلها العدالة من حيث كونها عندهم شرطاً للعمل بخبر الواحد ، ولعلّ هذا هو الظاهر من كلام القدماء كما يظهر من الرجال سيما وبعض التراجم ، مثل ترجمة إسحاق بن الحسن بن بكران[٢] ، وأحمد بن محمّد بن عبيد الله[٣] العياش[٤] ، وجعفر ابن محمّد بن مالك[٥] ، وسعد بن عبدالله[٦] ، ومحمّد بن أحمد بن يحيى[٧] ، وأحمد بن محمّد بن خالد[٨] . . . إلى غير ذلك . وسنشير زيادة على ذلك في إبراهيم بن هاشم .

وقال الشيخ في عُدّته: من شرط العمل بخبر الواحد العدالة بلا خلاف[٩] .

فإن قلت: اشتراطهم العدالة يقتضي عدم عملهم بخبر[١٠] غير العادل ،

---

(١) في «ق»: يجزم.

(٢) يظهر ذلك من النجاشي في رجاله: ١٧٨/٧٤ .

(٣) كذا في «ق» ، وفي سائر النسخ: عبدالله .

(٤) انظر رجال النجاشي: ٢٠٧/٨٥ . وفي «ح» و«ق» و«ك» و«ن» : العياشي .

(٥) رجال النجاشي: ٣١٣/١٢٢ .

(٦) رجال النجاشي: ٤٦٧/١٧٧ .

(٧) رجال النجاشي: ٩٣٩/٣٤٨ .

(٨) رجال النجاشي: ١٨٢/٧٦ ، الخلاصة: ٧/٦٣ .

(٩) عُدّة الأُصول ١: ١٢٩ .

(١٠) في «ب» زيادة: الواحد .

وذلك يقتضي عدم اعتبار غير العدالة من أمارات الرجال، وحينئذ تنتفي الحاجة إلى الرجال، لأنّ تعديلهم من باب الشهادة، وشهادة فرع الفرع غير مسموعة؛ مع أنّ شهادة علماء الرجال على أكثر المعدّلين من هذا القبيل لعدم ملاقاتهم إيّاهم ولا ملاقاتهم من لاقاهم.

وأيضاً كثيراً ما يتحقّق التعارض بين الجرح والتعديل.

وكذا يتحقّق الاشتراك بين جماعة بعضهم غير معدَّل.

وأيضاً كثير من المعدّلين والثقات يُنقل أنّهم كانوا على الباطل ثمّ رجعوا.

وأيضاً لا يحصل العلم بعدم سقوط جماعة من السند من البين، وقد اطُّلع على كثير من هذا القبيل؛ فلا يحصل للتعديل فائدة يعتدّ بها.

وأيضاً العدالة بمعنى الملكة ليست محسوسة، فلا يقبل فيها شهادة.

قلنا: الظاهر أنّ اشتراطهم العدالة لأجل العمل بخبر الواحد من حيث هو هو ومن دون حاجة الى التفتيش والإنجبار بشيء كما هو مقتضى دليلهم ورويّتهم في الحديث والفقه والرجال، فإنّ عملهم بأخبار غير العدول أكثر من أن يحصى، وترجيحهم في الرجال قبولها منهم بحيث لا يخفى، حتّى أنّها ربما تكون أكثر من أخبار العدول التي قبلوها، فتأمّل.

والعلّامة رحمه الله رتّب خلاصته[1] على قسمين: الأوّل فيمن اعتمد على روايته أو يترجّح عنده قبول روايته كما صرّح به في أوّله[2]، ويظهر من طريقته في هذا القسم من أوّله إلى آخره أنّ من اعتمد به هو الثقة ومن

---

(١) خلاصة الاقوال في معرفة أحوال الرجال للعلّامة الحلّي المتوفي سنة ٧٢٦ هـ. انظر الذريعة ٧: ٢١٤.

(٢) الخلاصة: ٤٤ المقدّمة.

ترجّح عنده هو الحسن والموثّق ومن اختُلف فيه الراجح عنده القبول، وسيجيء في حمّاد السمندري[١]: إنّ هذا الحديث من المرجّحات لا من الدلائل على التعديل[٢]. وفي الحكم بن عبد الرّحمن ما يفيد ذلك[٣]. وكذا في كثير من التراجم[٤].

ونُقِلَ عنه في ابن بكير[٥]: «إنّ الذي أراه عدم جواز العمل بالموثّق إلّا أنْ يعتضد بقرينة»[٦] وفي حميد بن زياد: «فالوجه عندي أنّ روايته مقبولة إذا خلت عن المعارض»[٧] فربما ظهر من هذا فرق، فتأمّل.

وسنذكر في إبراهيم بن صالح وإبراهيم بن عمر زيادة تحقيق، فلاحظ.

وأيضاً من جملة كتبه كتاب الدّر والمرجان في الأحاديث الصحاح والحسان[٨].

وأيضاً قد أكثروا في الرجال بل وفي غيره أيضاً من ذكر أسباب

---

(١) في «ك»: السندري.

(٢) الخلاصة: ٥/١٢٥.

(٣) الخلاصة: ٤/١٣١.

(٤) كترجمة جميل بن عبدالله الخثعمي الخلاصة: ٣/٩٣، وترجمة حمّاد بن شعيب الحماني الخلاصة: ٧/١٢٦، وترجمة خيثمة بن عبد الرحمن الجعفي الخلاصة: ٨/١٣٩.

(٥) هو عبد الله بن بكير بن أعين بن سنسن أبو علي الشيباني من أصحاب الصادق عليه السلام، ذكره النجاشي في رجاله: ٥٨١/٢٢٢ والشيخ في الفهرست: ٣١/١٧٣ والعلّامة في الخلاصة: ٢٤/١٩٥.

(٦) لم نعثر علىٰ هذا الكلام في الخلاصة أو المختلف أو منتهىٰ المطلب، بل الظاهر ان الماحوزي حكاه عنه في معراج أهل الكمال: ١٠٩.

(٧) الخلاصة: ٢/١٢٩.

(٨) في الذريعة ٨: ٨٧: وهو في عشرة أجزاء كما في بعض نسخ خلاصة الاقوال.

الحسن أو التقوية أو المرجوحيّة[١]، واعتنوا بها وبحثوا عنها، كما اعتنوا وبحثوا عن الجرح والتعديل.

ونقل المحقّق رحمه الله عن الشيخ رحمه الله أنّه قال: يكفي في الراوي أنْ يكون ثقة متحرّزاً عن الكذب في الحديث وإنْ كان فاسقاً بجوارحه، وإنّ الطائفة المحقّة عملت بأحاديث جماعة هذه حالتهم[٢].

وسنذكر عن عُدّة الشيخ في الفائدة الثانية ما يدلّ على عملهم برواية غير العدول مع أنّه ادّعى فيها الوفاق على اشتراط العدالة لأجل العمل[٣]، فتأمّل.

وعن المحقّق في المعتبر أنّه قال: افرط الحشويّة[٤] في العمل بخبر الواحد حتّى انقادوا لكلّ خبر، وما فطنوا لما تحته من التناقض، فإنّ من جملة الأخبار قول النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: «ستكثر بعدي القالة عليّ»[٥] وقول الصادق عليه السلام: «إنّ لكلّ رجل منّا رجلاً يكذب عليه»[٦].

---

(١) في «ق» بدل أو التقوية أو المرجوحية: والتقوية والمرجوحية.

(٢) معارج الأُصول: ١٤٩.

(٣) عُدّة الأُصول ١: ١٢٩.

(٤) الحشْوية ـ بسكون الشين ـ قوم تمسّكوا بالظواهر فذهبوا إلى التجسيم وغيره، ومنهم أصناف المجسّمة والمشبّهة، وهؤلاء وُجِدُوا في حلقات الحسن البصري فسمعهم يتكلّمون بالحشو والسقط فأمر أصحابه أن يردّوهم إلى حشا الحلقة، فلذلك سُمّوا بالحَشْويّة؛ وقيل: سبب تسميتهم بذلك أنّهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المرويّة عن رسول الله صلّى الله عليه وآله.

أُنظر تبيين كَذِبِ المفتري لابن عساكر: ١١، الحور العين لأبي سعيد الحميري: ٢٠٤.

(٥) لم نعثر على هذا النص فيما بأيدينا من مصادر، نعم في الكافي ١: ٥٠/١ باب اختلاف الحديث عنه صلّى الله عليه وآله: ... قد كثرت عليَّ الكذابة... إلى آخره.

(٦) ذكره في المعتبر مرسلاً، وكذا ذكر في الرواشح السماوية: ١٩٣ والحدائق الناضرة =

واقتصر بعض عن هذا الافراط فقال: كلّ سليم السند يعمل به . وما علم أنّ الكاذب قد يصدق[١] والفاسق قد يصدق ، ولم يتنبّه على أنّ ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب ، إذ لا مصنّف إلّا وهو قد يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر العدل[٢] .

وأفرط آخرون في طرق[٣] ردّ الخبر . . . إلى أن قال: كلّ هذه الأقوال منحرفة عن السنن . . . إلى آخر ما قال[٤] .

فإنْ قلت: مقتضىٰ دليلهم التثبّت في خبر غير العدل إلى أن يحصل العلم .

قلت: على تقدير التسليم معلوم أنّهم يكتفون بالظنّ عند العجز عن العلم في مثل ما نحن فيه لدليلهم الآخر ، مع أنّ أمارات الرجال ربما يكون لها دخل في حصول العلم ، فتأمّل .

وحقّ التحقيق يظهر من الرسالة[٥] ، وسيجيء بعض ما نشير إليه في الفائدة الثانية ، وترجمة إبراهيم بن صالح ، وابن عمر[٦] ، وغير ذلك .

ثمّ ما ذكرت من أنّ ذلك يقتضي عدم اعتبارهم غير العدالة ، ففيه أنّه ربما يحتاج إليه للترجيح ، على أنّا نقول: لا بدّ من ملاحظة الرجال بتمامه ،

= ٣: ١٩٩ و٧: ٣٩١ وفرائد الأُصول ١: ١٤٣ ، ١٥٩ . ولم نعثر عليه في كتب الحديث ، نعم يوجد مضمون الحديث في البحار ٢ : ٢١٧ «إنا لا نخلو من كذاب يكذب علينا» .

(١) في المصدر: يلصق .

(٢) في المصدر بدل العدل: الواحد المعدل .

(٣) في المصدر: طرف .

(٤) المعتبر في شرح المختصر ١: ٢٩ مقدمة المصنِّف .

(٥) يشير إلى رسالته في الاجتهاد والأخبار والتي تقدم التعريف بها في أول الفائدة .

(٦) أي: إبراهيم بن عمر اليماني .

إذْ لعلّه يكون تعديل أو جرح[١] يظهران من التأمّل فيه.

وما ذكرت من أنّ تعديلهم من باب الشهادة فغير مسلّم، بل الظاهر أنّه من[٢] اجتهادهم أو من باب الرواية كما هو المشهور، ولا محذور[٣].

أمّا على الثاني فلأنّ الخبر من الأدلّة الشرعيّة المقررة.

وأمّا على الأوّل فلأنّ اعتماد المجتهد على الظنّ الحاصل منه من قبيل اعتماده على سائر الظنون الاجتهادية، وما دلّ على ذلك يدلّ على هذا أيضاً، مضافاً إلىٰ أنّ المقتضي للعدالة لعلّه لا يقتضي أزيد من مظنونها وراجحها، سيما عند سدّ باب العلم، لأنّه الاجماع والآية[٤].

---

(١) في «أ» و«م» زيادة: أو.

(٢) في «م» زيادة: باب.

(٣) للشيخ الخاقاني ههنا كلام في شرحه لفوائد الوحيد لا بأس بنقله، قال ما لفظه: لا يخفى ان هٰهنا أمرين:

الأول: في التزكية السمعية.

الثاني: في التزكية الكتبية أعني الحاصلة والمستفادة من كتب الرجال.

أمّا السمعية فليست هي من باب الإجتهاد جزماً، بل هي منحصرة في أحد أمرين:

إما الشهادة، أو كونها من باب الرواية كما هو المشهور وهو الظاهر، فانها من الرواية والخبر المحض، لعدم الفرق بينهما وبين سائر الإخبارات المتعلقة بالموضوعات أو الأحكام.

وأمّا الكتبية فليست هي من باب الشهادة ولا من باب الرواية على الظاهر، إذ هما من مقولات الألفاظ والأقوال، بل هي منحصرة في باب الإجتهاد والظنون، وحينئذ فقول المصنف ـ أعلى الله مقامه ـ: بل الظاهر أنّه من اجتهادهم أو من باب الرواية كما هو المشهور، في غير محله، إذ هو لا يستقيم لا على السمعية ولا على الكتبية كما عرفت، والله أعلم. رجال الخاقاني: ٢٤١.

(٤) أي: آية النبأ، وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُم فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوماً بِجَهالةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُم نَادِمِينَ﴾ الحجرات: ٦.

ولا يخفى على المطّلع بأحوال القدماء أنّهم كانوا يكتفون بالظنّ ولا يلزمون تحصيل العلم، وأيضاً كلّ واحد منهم يوثّق لأجل اعتماد غيره كما هو ظاهر، على أنّه لا يثبت من إجماعهم أزيد مما ذكر.

وأمّا الآية فلعدم كون مظنون الوثاقة وظاهر العدالة من الأفراد المتبادرة للفاسق، بل ربما يكون الظاهر خلافه، فتأمّل.

وأيضاً القصر على التثبّت لعلّه يستلزم سدّ باب أكثر التكاليف، فتأمّل.

ومع ملاحظة الأمر به في خبر الفاسق واشتراط العدالة والتمكّن من الظنّ بها لعلّه لا يحصل العلم بحجّية خبر الفاسق وغير مظنون العدالة من دون تثبّت، فتأمّل.

وممّا ذكرنا ظهر الجواب عمّا ذكرت من أنّه كثيراً ما يتحقّق التعارض، إذ لا شبهة في حصول الظنّ من الأمارات المرجّحة والمعيّنة ولو لم توجد نادراً، فلا قدح، وبناؤهم على هذا أيضاً، وكذا لا شبهة في كون المظنون عدم السقوط.

ولعلّ الروايات عمّن[1] لم يكن مؤمناً ثمّ آمن أُخذت حال إيمانه، وببالي أنّ هذا عن المحقّق الأردبيلي رحمه الله وعن غيره أيضاً، ويشير إليه ما في أخبار كثيرة: عن فلان في حال استقامته[2].

---

(١) في «ك»: ممن.

(٢) وردت هذه العبارة في حقّ عدّة من الرواة، منهم طاهر بن حاتم كما في الكافي ١: ٢/٦٧ باب أدنى المعرفة، حيث ورد في سند الحديث: عليّ بن محمّد عن سهل ابن زياد عن طاهر بن حاتم في حال استقامته... إلى آخره، ومنهم الحسين بن عبيد الله بن سهل كما في رجال النجاشي: ٦١ / ١٤١ ترجمة الحسن بن أبي عثمان.

وممّا ينبّه أنّ قولهم: (فلان ثقة في[١] الثقات) مطلقاً وكذا مدحهم في الممدوحين كذلك إنّما هو بالنسبة إلى زمان صدور الروايات لا مطلقاً وفي جميع أوقاتهم، لعدم الظهور، بل ظهور العدم، فكما[٢] أنّه ذكر لهم لأن يعتمد عليهم ـ كما لا يخفى ـ فكذا فيما نحن فيه، لعدم التفاوت، فتأمّل.

على أنّه لو لم يحصل الظنّ بالنسبة إلى كلّهم فالظاهر حصوله بالنسبة إلى مثل البزنطي[٣] ومَن ماثله، على أنّه يمكن[٤] حصوله من نفس رواياتهم أو قرينة أُخرى، وسيجيء زيادة على ما ذكر في الفائدة الثانية عند ذكر الواقفة[٥]، وفي ترجمة البزنطي، وأحمد بن داود بن سعيد، ويونس بن يعقوب، وسالم بن مكرم.

على أنّ سوء العقيدة لا ينافي العدالة بالمعنى الأعم، وهي معتبرة عند الجلّ ونافعة عند الكلّ كما سنشير، فانتظر.

هذا، مع أنّ معرفة هؤلاء من غيرهم من الرجال، فلا بدّ من الإطّلاع على كلامهم.

على أنّا نقول: لعلّ عدم منعهم في حال عدالتهم من رواياتهم المأخوذة في حال عدمها أخرجها من[٦] خبر الفاسق الذي لا بدّ من التثبّت فيه، بل وأدخلها في رواية العادل، فتأمّل.

---

(١) في «ق»: من.

(٢) في «م»: كما.

(٣) هو أحمد بن محمّد بن عمرو بن أبي نصر أبو جعفر المعروف بالبزنطي، رجال النجاشي: ٧٥/١٨٠، الفهرست: ١/٦١.

(٤) في «ح»: لا يمكن.

(٥) في «ق» و«ن»: الواقفية.

(٦) في «ح» و«ق» و«ن»: عن.

وما ذكرت من أنّ شهادة فرع الفرع... إلى آخره. فيه: إنّهم لم يشهدوا على الشهادة بل على نفس الوثاقة، وعدم الملاقات لا ينافي القطع بها، والقائل بكون تعديلهم شهادة لعلّه يكتفي به في المقام كما يكتفي هو وغيره فيه، وفي غيره أيضاً، فإنّ العدالة بأيّ معنى تكون ليست محسوسة، مع أنّ الكلّ متّفقون على ثبوتها بها فيما هي معتبرة فيه، وتحقيق الحال ليس هنا موضعه.

فظهر عدم ضرر ما ذكرت بالنسبة إلى هذا القائل من المجتهدين أيضاً، فتأمّل.

وما ذكرت من أنّ العدالة بمعنى الملكة... إلى آخره. ظهر الجواب عنه على التقديرين.

فإنْ قلت: وقع الاختلاف في العدالة هل هي الملكة أم حسن الظاهر أم ظاهر الإسلام مع عدم ظهور الفسق، وكذا في أسباب الجرح وعدد الكبائر، فمن أين يُطّلع على رأي المعدِّل؟ ومع عدم الإطّلاع كيف ينفع التعديل؟

قلنا: إرادة الأخير من قولهم: (ثقة) وكذا من العدالة التي جعلت شرطاً لقبول الخبر لاخفاء في فساده، مضافاً إلى ما سيجيء في أحمد بن إسماعيل بن سمكة. وأمّا الأوّلان فأيّهما يكون مراداً ينفع القائل بحسن الظاهر ولا يحتاج إلى التعيين كما هو ظاهر.

وأمّا القائل بالملكة، فقد قال في المنتقى: تحصيل العلم برأي جماعة من المزكّين أمر ممكن بغير شك من جهة القرائن الحاليّة أو المقاليّة، إلّا أنّها خفيّة المواقع متفرّقة المواضع، فلا يهتدي إلى جهاتها ولا يقدر على جمع أشتاتها إلّا من عظم في طلب الإصابة جهده وكثر في التصفّح في

الآثار كدّه[١]، انتهى.

قلت: إنْ لم يحصل العلم فالظنّ كاف لهم كما هو دأبهم ورويّتهم، نعم بالنسبة إلى طريقته[٢] لعلّه يحتاج إلى العلم، فتأمّل.

ويمكن الجواب أيضاً بأنّ تعديلهم لأنْ ينتفع به الكلّ، وهم انتفعوا به وتلقّوه بالقبول، ولم نَرَ من قدمائهم ولا متأخريهم ما يشير إلىٰ تأمّل من جهة ما ذكرت، بل ولا نرى المضايقة التي ذكرت في تعديل من التعديلات مع جريانها فيها.

وأيضاً لو اراد العدالة المعتبرة عنده كان يقول: (ثقة عندي) حذراً من التدليس ـ والعادل لا يدلّس ـ مع أنّ رويّتهم كذلك، فتأمّل.

(وأيضاً العادل إذا[٣] أخبر بأنّ فلاناً متّصف بالعدالة المعتبرة شرعاً فيقبلون ولا يتثبّتون، فتأمّل)[٤].

وأيضاً لم يتأمّل واحد من علماء الرجال والمعدّلين فيه في تعديل الآخر من تلك الجهة أصلاً ولاتشمّ[٥] رائحته مطلقاً مع إكثارهم من التأمّل من جهات أُخر، وهم يتلقّون تعديل الآخر بالقبول، حتّى أنّهم يوثّقون بتوثيقه ويجرحون بجرحه، فتأمّل.

على أنّ المعتبر عند الجلّ في خصوص المقام العدالة بالمعنى الأعم

(١) منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان ١: ٢١، لجمال الدين الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني المتوفّى ١٠١١ هـ.

(٢) الضمير يعود إلىٰ صاحب المنتقىٰ والمراد بطريقته اما اعتبار التعدد في تزكية الراوي أو عدم اعتبار الظن أصلاً فيما يتعلق بالرجال.

(٣) إذا، لم ترد في «أ» و«ح» و«ك» و«م».

(٤) ما بين القوسين لم يرد في «أ».

(٥) في «ك»: ولم يشم.

كما سنشير، فلا مانع من عدم احتياج القائل[١] بالملكة أيضاً إلى التعيين[٢].

فإنْ قلت: قد كثر الاختلاف بينهم في الجرح والتعديل ووقوع الغفلة والخطأ منهم فكيف يُوثَق بتعديلهم؟

قلت: ذلك لا يمنع حصول الظنّ كما هوالحال في كثير من الأمارات والأدلّة؛ مثل (أحاديث كتبنا، وقول الفقهاء[٣] ومشايخنا؛ ومثل الشهرة)، مع أنّه ربّ مشهور لا أصل له؛ والعام، مع أنّه ما من عام إلّا وقد خص؛ ولفظ «إفعل» وغير ذلك. نعم ربما يحصل وهن (لا أنّه يرتفع)[٤] الظن[٥] بالمرّة، والوجدان حاكم.

على أنّا نقول: أكثر ما ذكرت وارد عليكم في عملكم بالأخبار، بل منافاتها لحصول العلم أزيد وأشد، بل ربما لا يلائم طريقتكم ويلائم طريقة الاجتهاد، بل أساسها على أمثال ما ذكرت ومنشؤها منها، وأثبتناه في الرسالة مشروحاً.

فإنْ قلت: جمع من المزكّين لم تثبت عدالتهم بل وظهر عدم إيمانهم، مثل: ابن عقدة[٦]، وعليّ بن الحسن بن فضّال[٧].

---

(١) في «ك»: القائلين.

(٢) في «م» زيادة: فتأمّل. انظر رسالة العدالة للشيخ الاعظم: ٦ المطبوعة ضمن رسائله الفقهية.

(٣) في «ق» بدل ما بين القوسين: كتب أحاديثنا وقول فقهائنا ومشايخنا ومثل الشهرة. وفي «ك»: كتب أحاديثنا وقول فقهائنا ومشايخهم مثل الشهرة.

(٤) في «ب» بدل ما بين القوسين: إلّا أنّه لا يرتفع.

(٥) في «ق» بدل الظنّ: الوثوق والظنّ.

(٦) هو أحمد بن محمّد بن سعيد المعروف بابن عقدة، كان زيديّاً جاروديّاً وعلى ذلك مات. انظر رجال النجاشي: ٢٣٣/٩٤، رجال الشيخ: ٣٠/٤٠٩، الخلاصة: ١٣/٣٢١.

(٧) رجال النجاشي: ٦٧٦/٢٥٧ والخلاصة: ١٥/١٧٧، ذكرا أنّه كان فطحياً.

قلت: من لم يعتمد على توثيق أمثالهم فلا اعتراض عليه ، ومن اعتمد فلأجل الظنّ الحاصل منه ، وغير خفي على المطّلع حصوله ، بل وقوّته ، وسنشير في عليّ بن الحسن إليه في الجملة . وأيضاً ربما كان اعتماده عليه بناءً على عمله بالروايات الموثّقة ، فتأمّل .

وسيجيء زيادة على ذلك في الحكم بن عبد الرحمن .

ويمكن أنْ يكون اعتماده ليس من جهة ثبوت العدالة بل من باب رجحان قبول الرواية وحصول الاعتماد والقوّة كما مرّ إليه الإشارة ، وسيجيء أيضاً في إبراهيم بن صالح[1] وغيره ، ومن هذا اعتمد على توثيق ابن نمير[2] ومَن ماثله .

واعلم أنّ من اعتبر في الرواية ثبوت العدالة بالشهادة لعلّه يشكل عليه الأمر في بعض الإيرادات ، إلّا أنْ يكتفي بالظنّ عند سدّ باب العلم ، فتأمّل .

فإن قلت: إذا كانوا يكتفون بالظنّ فغير خفي حصوله من قول المشايخ: «إنّ الأخبار التي رويت صحاح»[3] أو: «مأخوذة من الكتب

---

(١) يأتي برقم (٣١) عن التعليقة .

(٢) هو عبدالله بن نمير أبو هشام الخارفي، من رجال العامّة، وقع في طريق الصدوق في كتابه (من لا يحضره الفقيه) باب ميراث الأجداد والجدّات، ترجم له ابن حجر في تهذيب التهذيب. اُنظر الفقيه ٤: ٧٠٣/٢٠٧ وتهذيب التهذيب ٦: ١١٠/٥٢.

(٣) إشارة إلى ما ذكره الكليني ﷺ في ديباجة كتاب الكافي في جواب السائل الذي سأله عن تأليف كتاب نافع له ، قال : ـ اما بعد ، فقد فهمت يا أخي ما شكوت . . . وقلت إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين ما يكتفي به المتعلم ويرجع إليه المسترشد ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل =

المعتمدة»[١] وغير ذلك، فَلِمَ لم يعتبروه؟

قلت: ما اعتبروه[٢] لعدم حصول ظنّ بالعدالة المعتبرة لقبول الخبر عندهم، مع أنّي قد بيّنت في الرسالة أنّ هذه الأقوال منهم ليست على ما يقتضي ظاهرها ولم[٣] تبقَ عليه.

نعم يتوجّه عليهم أنّ شمول نبأ في قوله تعالى: **﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ﴾** ... الآية[٤] لما نحن فيه لعلّه يحتاج إلى التأمّل بملاحظة شأن نزول الآية والعلّة المذكورة فيها، وأنّ البناء في الفقه جارٍ على الظنون والاكتفاء بها والإعتماد عليها، وأنّ العدول أخبرونا بالتثبّت، وظهر لنا ذلك، والاجماع منقول بخبر الواحد، ولعلّ من ملاحظة أحوال القدماء لا يحصل العلم بإجماعهم بحيث يكون حجّة، فتأمّل.

فإن قلت: النكرة في سياق الإثبات وإنْ لم تفد العموم إلّا أنّها مطلقة ترجع إلى العموم في أمثال المقامات، والعبرة بعموم اللفظ، والعلّة وإن كانت مخصوصة إلّا أنّها لا توجب التخصيص ولا ترفع الوثوق في العموم، لأنّ الظاهر عدم مدخلية الخصوصية، وكون البناء في الفقه على الظنّ لا يقتضي رفع اليد عمّا ثبت من العموم والإجماع من اشتراط العدالة في

= به، بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام، والسنن القائمة التي عليها العمل ... إلى أن قال: وقد يسّر الله وله الحمد تأليف ما سألت، وارجو أن يكون بحيث توخّيت ... إلى آخر كلامه أعلى الله في مقامه.

(١) كما صرّح به الشيخ الصدوق (رحمه الله) في مقدّمة من لا يحضره الفقيه، حيث قال: ... وجميع ما فيه (الفقيه) مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع.

(٢) في «ق» بدل «يعتبروه قلت: ما اعتبروه»: (يعتبروها قلت: ما اعتبروها).

(٣) كذا في «ك»، وفي سائر النسخ: أو لم.

(٤) الحجرات: ٦.

الراوي ، وإخبار العدول بالتثبّت لا ينفع لجواز الخطأ فيحصل الندم ، وناقل الإجماع عادل فيقبل قوله من دون تثبّت .

قلنا: في رجوع مثل هذا الاطلاق إلى العموم بحيث ينفع المقام بملاحظة[١] شأن النزول تأمّل ، سيما بعد ملاحظة ما علّل به رجوعه إليه ـ فتدبّر ـ، وخصوصاً بعد كون تخصيص العمومات التي لا تأمّل في عمومها من الشيوع بمكان فضلاً عن مثل هذا العموم ، وأنّ ظواهر القرآن[٢] ليست على حدّ غيرها في القوّة والظهور كما حُقّق في محلّه ، وأنّ كثيراً من المواضع يقبل فيه[٣] خبر الفاسق من دون تثبّت ، وأنّ التبيّن في الآية معلّل بعلّة مخصوصة وهو يقتضى قصره فيها ، ولا أقل من أنّه يرفع الوثوق في التعميم ، والتعدّي وظهور عدم مدخليّة الخصوصية محلّ نظر ، فإنّ قتل جمع كثير من المؤمنين وسبي نسائهم وأولادهم ونهب أموالهم بخبر واحد ـ سيما أنْ يكون فاسقاً وخصوصاً أنْ يكون متّهماً ـ لعلّه قبيح ـ خصوصاً مع إمكان التثبّت ـ وإنْ حصل منه ظنّ كما هو[٤] بالنسبة إلى المسلمين في خبر الوليد[٥] .

---

(١) في «م»: بعد ملاحظة .

(٢) في «ق»: القرائن.

(٣) فيه ، لم ترد في «أ» و«ح» و«ك» و«م» .

(٤) في «م» زيادة: الحال .

(٥) إشارة إلى سبب نزول الآية المشار إليها ، ذلك أنّ النبيّ ﷺ أرسل الوليد بن عُقبة ابن أبي مُعَيط لجمع صدقات بني المصطلق ، فلما سمعوا به خرجوا لاستقباله تعظيماً لرسول الله ﷺ ، وعندما رآهم الوليد هابهم وظنّ أنّهم يريدون قتله لوجود عداوة بينهم في الجاهلية ، فرجع وأخبر النبيّ ﷺ أنّهم منعوا صدقاتهم ، فغضب الرسول ﷺ وهمّ أنْ يغزوهم ، فنزلت الآية المباركة . أُنظر اسباب النزول للواحدي: ٣٩٢/٤٠٦ ، مجمع البيان للطبرسي ٥: ١٣٢ ، الدر المنثور للسيوطي ٧: ٥٥٥ .

وأمّا المسائل الفقهيّة فقد ثبت جواز التعبّد بالظنّ وورد به الشرع[1]؛ أمّا في أمثال زماننا فلا تكاد توجد مسألة تثبت بتمامها من الاجماع من دون[2] ضميمة أصالة العدم أو خبر الواحد أو أمثالهما، وكذا من الكتاب أو الخبر القطعي لو كان، مع أنّ المتن ظنّي في الكلّ، سيما في أمثال زماننا.

وبالجملة: المدار على الظنّ قطعاً؛ وأمّا في زمان الشارع فكثير منها كانت مبنية عليه، مثل: تقليد المفتين[3]، وخبر الواحد، وظاهر الكتاب، وغير ذلك.

وأيضاً الندم يحصل في قتل المؤمنين وسبيهم ونهبهم ألبتّة لو ظهر عدم صدق الخبر، وأمّا المسائل الفقهية فالمجتهد بعد مراعاة الشرائط المعتبرة واستنباطها بطريقته المشروطة المقرّرة مكلّف بظنّه مثاب في خطئه. سلّمنا الظهور لكنّه من باب الاستنباط، والعلّة المستنبطة ليست بحجّة عند الشيعة، والمنصوصة مخصوصة.

سلّمنا، لكنْ نقول: الأمر بالتبيّن في خبر الفاسق إنْ كان علّته عدم الوثوق به ـ كما هو مسلّم عندكم وتقتضيه العلّة المذكورة وظاهر تعليق الحكم بالوصف ـ فغير خفيّ أنّه مع احتمال كون أحد سلسلة السند فاسقاً لا يحصل من مجرّد ظنّ ضعيف بأنّ الكلّ عدول الوثوق، وقد عرفت أنّ المدار فيه على الظنون الضعيفة. هذا إنْ أردت من الوثوق العلم أو الظنّ القوي.

---

(١) كما حُقّق في محلّه في كتب الأُصول، اُنظر الفوائد الحائريّة للوحيد: ١١٧ الفائدة السادسة في جواز العمل بالظنّ وعدم جوازه.

(٢) في «ك» زيادة: ضمّ.

(٣) في «ك»: المفتي.

على أنّه إنْ أردت العلم كما هو مقتضى ظاهر[1] قوله تعالى: «فتبيّنوا»[2] والعلّة المذكورة فلا يحصل من خبر العادل الثابت العدالة أيضاً، لاحتمال فسقه عند صدوره، واحتمال خطئه لعدم عصمته، فتصير الآية من قبيل الآيات الدالّة على منع اتّباع غير العلم، لأنّ تعليقه على وصف الفسق لا يقتضي قبول قول العادل، لأنّ المفهوم مفهوم اللقب، ومع ذلك لا يقاوم العلّة المذكورة، كيف وأنْ يترجّح عليه! مع أنّ في جريان التخصيص في العلّة وكونها في الباقي حجّة لا بدّ من تأمّل، على أنّ قبول قول خصوص العادل يكون تعبّداً، وستعرف حاله.

وإنْ أردت الظنّ القوي، فأوّلاً: نمنع[3] حصوله بالنسبة إلى كثير من العدول على حسب ما ذكرنا، سيما على القول بأنّ العدالة: حسن الظاهر أو عدم ظهور الفسق.

والإنصاف أنّه لا يثبت من قول المعدِّلين من القدماء أزيد من حسن الظاهر.

وأمّا المتأخرون فغالب توثيقاتهم من القدماء كما لا يخفى على المطّلع، مضافاً إلى بُعد اطّلاعهم على ملكة الرواة.

وثانياً: إنّه يحصل الظنّ القوي من خبر كثير من الفسّاق، إلّا أنْ يقال: الفاسق من حيث إنّه[4] فاسق لا يحصل الظنّ القوي منه.

(فعلى هذا نقول: لا معنى لأن يكون العادل لحصول الظنّ القوي

---

(١) ظاهر، لم ترد في «ق» و«ن».

(٢) الحجرات: ٦.

(٣) في «أ» و«ح» و«م» و«ن»: منع.

(٤) في «ق»: هو.

لا يحتاج إلى التثبّت والفاسق لعدم حصوله منه)[١] من حيث إنّه فاسق ـ وإنْ كان يحصل من ملاحظة أمر آخر ـ يحتاج إلى التثبّت إلى أنْ يحصل العلم، مع أنّ الأحكام الفقهية الثابتة من[٢] الأخبار غير الصحاح[٣] من الكثرة بمكان من دون أن يكون هناك ما يقتضي العلم، إلّا أنْ يوجّه التبيّن بما يكتفىٰ فيه بالظنّ القوي، لكن هذا لا يكاد يتمشّىٰ في العلّة.

ومع ذلك جُلّ أحاديثنا المرويّة في الكتب المعتمدة يحصل فيها[٤] الظنّ القوي بملاحظة ما ذكرناه في هذه الفوائد الثلاث وفي التراجم وما ذكروه فيها وما ذكره المشايخ رضوان الله عليهم من أنّها صحاح، وأنّها علميّة، وأنّها حجّة فيما بينهم وبين الله تعالى، وأنّها مأخوذة من الكتب التي عليها المعوّل، وغير ذلك. مضافاً إلى حصول الظنّ من الخارج بأنّها مأخوذة من الأُصول والكتب الدائرة بين الشيعة المعمولة عندهم، وأنّهم نقلوها في كتبهم التي ألّفوها لهداية الناس ولأن تكون مرجعاً للشيعة، وعملوا بها وندبوا إلى العمل مع منعهم من العمل بالظنّ مطلقاً (أو مهما أمكن)[٥] وتمكّنهم من الأحاديث العلميّة غالباً أو مطلقاً، على حسب قربهم من الشارع وبعدهم، ورأيهم في عدم العمل بالظنّ مع علمهم وفضلهم وتقواهم وورعهم وغاية احتياطهم، سيما في الأحكام الشرعيّة[٦] وأخذ

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «ك».

(٢) في «أ» و«ح» و«ك» و«م»: عن.

(٣) في «أ» و«ح» و«م»: الغير الصحيحة.

(٤) في «ك» و«ن»: منها.

(٥) ما بين القوسين لم يرد في «أ».

(٦) الشرعية، وردت في «ك».

الرواية[١]... إلى غير ذلك، مضافاً إلى ما يظهر في المواضع بخصوصها من القرائن، على أنّ عدم إيراث ما ذكر هنا الظنّ القوي وإيراث ما ذكرنا في عدالة جميع سلسلة السند ذلك فيه ما لا يخفىٰ.

وإن أردت من الوثوق مجرّد الظنّ كما هو المناسب لتعليق الحكم على الوصف، ولحكم المفهوم على تقدير أن يكون حجّة، وهو الموافق لغرضكم، بل تصرّحون بأنّ الفاسق لا يحصل من خبره ظنّ.

ففيه: إنّه وإن اندفع عنه بعض ما أوردناه سابقاً لكن ورود البعض الآخر[٢] عليه أشدّ، وحمل التبيّن والعلّة على تحصيله أقبح، وكذا منع حصوله ممّا ذكرنا هنا وترجيح ما ذكر في عدالة سلسلة السند عليه، على أنّ الفاسق الذي لا يحصل الظنّ من خبره هو الذي لا يبالي في الكذب، أمّا المتحرز عنه مطلقاً أو في الروايات فمنع حصوله منه مكابرة، سيما الفاسق بالقلب لا الجوارح، وستعرف.

فإن قلت: جميع ما ذكرت هنا موجود في صحيحهم أيضاً، والعدول إلى الأقوىٰ متعيّن.

قلت: وجود الجميع في الجميع غلط، مع أنّهم لم يعتبروا في الصحيح شيئاً منها فضلاً عن الجميع، ومع ذلك تكون العدالة حينئذٍ من المرجّحات، ولا كلام فيه.

فإنْ قلت: يلزم ممّا ذكرت جواز الحكم بشهادة الفاسق ومجهول الحال إذا حصل منها[٣] ظنّ، لاعتبار العدالة فيها أيضاً.

---

(١) في «ك»: الروايات.
(٢) في «ب» و«ك» زيادة: أيضاً.
(٣) في «ق»: منهما.

قلت: اعتبارها فيها من قبيل الأسباب الشرعيّة والأمور التعبديّة، وأمّا اعتبارهم إيّاها في الرواية فالظاهر منهم والمستفاد من كلماتهم[١] أنّها لأجل الوثوق، وأنّ عدم اعتبار رواية غيرهم من عدمه، مع أنّ ما استدلّوا به له الآية[٢]، وقد عرفت ظهورها، بل وكونها نصّاً في ذلك. سلّمنا، لكن ظهورها في كون التبيّن في رواية الفاسق وعدمه في غيرها من باب التعبّد من أين؟! سلّمنا، لكن المتبادر من الفاسق فيها والظاهر منه هنا من عرف بالفسق، وسنذكر في عليّ بن الحسين السعد آبادي ما يؤكّد ذلك، ولو سلّم عدم الظهور فظهور خلافه ممنوع، فالثابت منها عدم قبول خبر المعروف به، وأمّا المجهول فلا.

ونُسب إلىٰ كثير من الأصحاب قبوله منه، ويظهر من كثير من التراجم أيضاً، على أنّ المستفاد حينئذٍ عدم قبول خبر الفاسق لا اشتراط العدالة، والواسطة بينهما موجودة قطعاً، سيما على قولكم بأنّها الملكة، وخصوصاً بعد اعتبار اجتناب منافيات المروّة، وكذا بعد تخصيصها بالمكلّفين، وكذا بالشيعة[٣] الاثني عشريّة، لما ستعرف.

هذا حال الآية. على أنّه على هذا لا وجه لاشتراط الضبط في الراوي كما شرطتم.

وأمّا الإجماع، ففيه ـ بعدما عرفت ـ: إنّ الناقل الشيخ، وهو صرّح بأنّه يكفي كون الراوي متحرّزاً عن الكذب، إلى آخر ما ذكرناه عنه سابقاً[٤] وما سنذكر عنه في الفائدة الثانية والثالثة، وسنذكر عن غيره أيضاً ما ينافي

---

(١) في «ق»: كلامهم.

(٢) آية النبأ، الحجرات: ٦.

(٣) في «ب»: بين الشيعة.

(٤) راجع صفحة : ٧٦.

هذا الإجماع أو تخصيصه بالعدالة بالمعنىٰ الاعم[١]، فتأمّل. ومع ذلك لا يظهر منه كون اعتبارها تعبّداً، بل ربما يظهر من كلماتهم كونه لأجل الوثوق، على أنّه يمكن منع[٢] كون المخطىء في الإعتقاد فاسقاً.

أمّا بالنسبة إلى غير المقصّر فظاهر، وسيجيء ما نشير إليه في الفائدة الثانية، وفي أحمد بن محمّد بن أبي نصر، وابن نوح[٣]، وزياد[٤] بن عيسىٰ، وغيرهم.

وبالجملة: جميع العقائد التي من اُصول الدين ليست جليّة على جميع آحاد المكلّفين في جميع أوقاتهم، كيف! وأمر الإمامة التي من رؤوسها كان مختلفاً بحسب الخفاء والظهور بالنسبة إلى الأزمنة والأمكنة والأشخاص وأوقات عمرهم، وهو ظاهر من الأخبار والآثار والاعتبار.

وأمّا المقصّر منهم فبعد ظهور صلاحه وتحرّزه عن الكذب والفسق بجوارحه مثل الحسن بن عليّ بن فضّال ونظائره فنمنع[٥] كونه من الأفراد المتبادرة له في الزمان الأوّل أيضاً[٦]، سيما بعد ملاحظة نصّ الأصحاب

---

(١) فإن قلت: حمل العدالة على المعنى الأعم مع ظهورها في الأخص مما لا وجه له.

قلت: العدالة وإنْ كانت ظاهرة في المعنىٰ الأخص إلّا أنّه لابعد في الحمل على الأعم في كلام الشيخ، لأنّه كثيراً ما يقول في حق شخص: «ثقة» وفي مقام آخر أو كتاب آخر يقول: «واقفي»، وربما يتسرّى إلى غير كلام الشيخ ﷺ كما تشهد به رويّتهم في الجمع بين ثقة وواقفي مطلقاً. عن «ق» بختم «عليّ الرازي».

(٢) منع، لم ترد في «أ» و«ح».

(٣) هو احمد بن عليّ بن العبّاس بن نوح السيرافي من مشايخ النجاشي، يأتي عن المنهج برقم [٢٩٦].

(٤) في «ب» و«ك» و«ن» بدل وزياد: وابن زياد.

(٥) في «ب»: نمنع، وفي «ح»: فيمنع.

(٦) أيضاً، لم ترد في «ب». وفي «ب» و«ق» بعد أيضاً زيادة: للفظ الفاسق المذكور.

على توثيقه وفاقاً للمصطفى بعد المحقّق الطوسي في تجريده، وشيخنا البهائي في زبدته.

وأيضاً نرى مشايخنا يوثّقون المخطئين في الاعتقاد توثيق المصيبين من دون فرق بجعل الأوّل موثّقاً والثاني ثقة كما تجدّد عليه الاصطلاح، ويعتمدون على ثقات[1] الفريقين ويقبلون قولهم، فالعدالة المعتبرة عندهم هي بالمعنى الأعم، فظهر قوّة الاعتماد على أخبار الموثّقين.

وأيضاً من أين عُلم أنّ مرادهم من التوثيق التعديل، مع أنّ الشيخ صرّح بتوثيق الفاسق بأفعال جوارحه كما مرّ وسنذكر في الفائدة الثانية، وسيجيء توثيق مثل (كاتب الخليفة) ومَن ماثله. إلّا أنْ يقال: اتّفاق الكلّ على اشتراط العدالة في الراوي على ما أشير إليه يقتضي عدم قبول قول غيرهم، وغير خفي أنّ توثيقاتهم لأجل الاعتماد وقبول[2] الرواية[3].

وأيضاً الاتّفاق علىٰ إثبات العدالة من توثيقهم وملاحظة بعض المواضع يدلّان على ذلك.

وأيضاً ذكر في علم الدراية أنّه من ألفاظ التعديل[4].

وسيجيء بعض ما في المقام في الفائدة الثانية عن قريب.

وأمّا مثل (كاتب الخليفة) فيوجّه ويصحّح، وسنذكر في الفائدة الثالثة.

وبالجملة: لعلّ الظاهر أنّ الثقة بمعناه اللغوي، وأنّه مأخوذ فيه مثل التثبّت والضبط والتدبّر والتحفّظ ونظائرها، وأنّهم ما كانوا يعتمدون علىٰ من

---

(١) في «ك»: توثيقات.

(٢) في «ك» بدل وقبول: في قبول.

(٣) في «أ» و«م» بدل الرواية: قول.

(٤) الرعاية في علم الدراية للشهيد الثاني: ٢٠٣.

لم[١] يتّصف بها، ولعلّ ممّا أُخذ فيه عندهم عدم الاعتماد علىٰ الضعفاء والمجاهيل والمراسيل.... إلى غير ذلك ممّا سنشير إليه في قولهم: (ضعيف)، فمراد الشيخ من توثيق الفاسق أمثال الأمور المذكورة مع التحرّز عن الكذب مطلقاً أو في الروايات.

وأمّا توثيقات علم الرجال فلعلّه مأخوذ فيها العدالة على ما أشير إليه، مع أنّ الفاسق من حيث إنّه فاسق لا يؤمن عليه، ولو اتّفق اتّصافه بالأمور المذكورة فليس فيه وثوق تام كما في العادل المتّصف[٢]، على أنّه على تقدير اعتماد بعضهم على مثله فلعلّه لا يعبّر عنه بـ«ثقة» على الاطلاق، بل لعلّه نوع تدليس وهم متحاشون عنه، بل على تقدير اعتماد الكلّ أيضاً لعلّ الأمر كذلك، فتأمّل.

وسيجيء في الفائدة الثانية في بيان قولهم: (ثقة في الحديث) ما ينبغي أن يلاحظ.

وممّا ذكرنا ظهر أنّ عدم توثيقهم للرجال ليس لتأمّلهم في عدالتهم، سيما بالنسبة إلى أعاظمهم مثل الصدوق وثعلبة بن ميمون والحسن بن حمزة ونظائرهم من الذين قالوا في شأنهم ما يقتضي العدالة وما فوقها، أو يظهر[٣] ذلك من الخارج.

وبالجملة: ليسوا ممّن يجوز عليهم الفسق ـ العياذ بالله ـ وهذا ظاهر لا تأمّل فيه، بل من قبيل ما قال المحقّق الشيخ محمّد رحمه الله: وللعلّامة رحمه الله

---

(١) في «ب» و«ك» و«ن» بدل لم: لا.

(٢) في «م» زيادة: فتأمّل.

(٣) في «ب» و«ك» و«ن» بدل أو يظهر: ويظهر.

أوهام يبعد زيادة بعدٍ معها[١] الاعتماد عليه[٢].

وصدر أمثال ذلك من غير واحد من غيره بالنسبة إليه وإلى غيره، مع عدم تأمّل أحد منهم في عدالتهم، بل في زهدهم أيضاً وتقواهم وغزارة علمهم ومتانة[٣] فكرهم، بل وفي كونهم أئمّة في علوم شتّى من الفقه وغيره، إلى غير ذلك.

هذا، ويمكن أنْ يكون عدم تنصيصهم على التوثيق بالنسبة إلى بعض الأعاظم توكيلاً إلى[٤] ظهوره ممّا ذكروه في شأنه وغير لازم أن يكون بلفظ «ثقة»، وصرّح عُلماء الدراية بعدم انحصار ألفاظ التعديل فيه وفي «عدل»[٥]، فتأمّل.

(١) في «ق»: بعدها. والعبارة كما ترىٰ.
(٢) استقصاء الاعتبار ٣: ١٩٧.
(٣) في «ح»: وفطانة.
(٤) في «ب» و«ق»: علىٰ.
(٥) أُنظر الرعاية للشهيد الثاني: ٢٠٣.

الفائدة الثانية

في بيان طائفة من الاصطلاحات المتداولة في الفن وفائدتها وغيرها من المباحث المتعلّقة بها :

منها : قولهم : ثقة .

ومرّ بيانه مع بعض ما يتعلّق به وبقي بعض .

قال المحقّق الشيخ محمّد : إنّ النجاشي إذا قال : (ثقة) ولم يتعرّض إلى فساد المذهب فظاهره أنّه عدل إمامي ، لأنّ ديدنه التعرّض إلى الفساد ، فعدمه ظاهر في عدم ظفره ، وهو ظاهر في عدمه؛ لبعد وجوده مع عدم ظفره ، لشدّة بذل جهده وزيادة معرفته ، وإنّ عليه جماعة من المحقّقين[١] ، انتهى[٢] .

لا يخفى أنّ الرويّة[٣] المتعارفة المسلّمة المقبولة أنّه إذا قال عدل إمامي ـ النجاشي كان أو غيره ـ : (فلان ثقة) أنّهم يحكمون بمجرّد هذا القول بأنّه عدل إمامي كما هو ظاهر ، إمّا لما ذكر ، أو لأنّ الظاهر من الرواة[٤]

---

(١) منهم الشيخ البهائي كما يظهر منه ذلك في مشرق الشمسين : ٢٧١ ، والسيّد الداماد في الرواشح السماوية : ٦٧ الراشحة السابعة عشر ، واُنظر تكملة الرجال ١ : ٢١ ، وعُدة الرجال : ١٧ الفائدة الخامسة .

(٢) حكاه عنه السيّد حسن الصدر في نهاية الدراية : ٣٨٧ نقلاً عن شرح الاستبصار .

(٣) في «ك» و«ن» : الرواية .

(٤) من الرواة ، لم ترد في «ك» .

التشيّع ، والظاهر من الشيعة حسن العقيدة ، أو لأنّهم وجدوا منهم أنّهم اصطلحوا ذلك في الإمامية ـ وإنْ كانوا يطلقون على غيرهم مع القرينة ـ بأنّ معنى ثقة : عادل ، أو : عادل[١] ثبت ، فكما أنّ (عادل)[٢] ظاهر فيهم فكذا ثقة ، أو لأنّ المطلق ينصرف إلى الكامل ، أو لغير ذلك على منع الخلو .

نعم في مقام التعارض بأن يقول آخر: (فطحي) مثلاً يحكمون بكونه موثّقاً معلّلين بعدم المنافاة، ولعلّ مرادهم عدم معارضة الظاهر النص وعدم مقاومته، بناءً على أنّ دلالة (ثقة) على الإمامية ظاهرة كما أنّ (فطحي) على إطلاقه لعلّه ظاهر في عدم ثبوت العدالة عند قائله[٣] مع تأمّل فيه ظهر وجهه، وأنّ الجمع مهما أمكن لازم، فيرفع اليد عمّا ظهر ويُمْسَك بالمتيقّن ـ أعني: مطلق العدالة ـ فيصير فطحياً عادلاً في مذهبه، فيكون الموثّق سامح أو كلاهما[٤].

وكذا لو كانا من واحد ، لكن لعلّه لا يخلو عن نوع تدليس ، إلّا أنْ لا يكون مضرّاً عندهم ، لكون حجّيّة خبر الموثّقين إجماعياً أو حقّاً عندهم ، واكتفوا بظهور ذلك منهم ، أو غير ذلك . وسيجيء في أحمد بن محمّد بن خالد[٥] ما له دخل .

أو يكون ظهر خلاف الظاهر واطّلع الجارح على ما لم يطّلع عليه المعدِّل ، لكن ملائمة هذا للقول بالملكة لا يخلو عن إشكال ، مع أنّ المعدِّل ادّعى كونه عادلاً في مذهبنا ، فإذا ظهر كونه مخالفاً فالعدالة في

---

(١) أو عادل، لم ترد في «ق» و«ك».

(٢) كذا في النسخ ، وهو صحيح على الحكاية . وفي «ق» : عادلاً .

(٣) في «ن» : ناقله .

(٤) أي الموثق والقائل انه فطحى، فالأول سامح في ظهور كلامه في كونه اماميأ، والثاني سامح في ظهور كلامه في كونه ليس عادلاً.

(٥) البرقي أبو جعفر الكوفي صاحب كتاب المحاسن وغيره من الكتب ، تأتي ترجمته عن المنهج برقم [٣٣٣] والتعليقة برقم (١٦٠) .

مذهبه من أين ؟!

إلّا أن يدّعى أنّ الظاهر اتّحاد أسباب الجرح والتعديل في المذهبين سوى الاعتقاد بإمامة إمام، لكن هذا لا يصح بالنسبة إلى الزيدي والعامي ومن ماثلهما جزماً، وأمّا بالنسبة إلى الفطحيّة والواقفيّة وَمَن ماثلهما فثبوته أيضاً يحتاج إلى تأمّل[١].

مع أنّه إذا ظهر خطأ المعدّل[٢] بالنسبة إلى نفس ذلك الاعتقاد فكيف يؤمن عدمه بالنسبة إلى غيره[٣] ؟!

وأيضاً ربما يكون الجارح والمعدِّل واحداً كما في إبراهيم بن عبد الحميد[٤] وغيره.

وأيضاً لعلّ الجارح جرحه مبنيّ على ما لا يكون سبباً في الواقع على ما سنذكر في إبراهيم بن عمر[٥]، ويقرّبه التأمّل في هذه الفائدة عند ذكر الغلاة والواقفة، وقولهم: (ضعيف)، وغيرها. وكذا في الفائدة الثالثة في مواضع عديدة. وسيجيء في إبراهيم ما ينبغي أنْ يلاحظ.

وكيف كان، هل الحكم والبناء المذكور عند التعارض مطلق أم مقيّد

---

(١) في «ك»: إلى التسلسل.

(٢) في حاشية «ق» تعليقة للمولى عليّ الرازي، وصورتها: لا ريب أن ظهور الخطأ في شيء لا يوجب سقوط اعتبار قول العدل إلّا إذا كان أمراً ظاهراً بديهياً فيرفع الخطأ فيه الوثوق، بل ربما يقدح في عدالة الرجل باعتبار كونه منبئاً عن تسامحه وعدم مبالاته، ولا ريب أنّ مذهب الراوي من الوقف والفطحية كان أمراً شائعاً لا داعي إلى خفائه، انتهى.

(٣) في «م» زيادة: فتأمّل.

(٤) حيث صرّح الشيخ في رجاله في أصحاب الامامين الكاظم: ٢٦/٣٣٢ والرضا: ١/٣٥١ عليهما السلام بكونه واقفياً ووثّقه في الفهرست: ١٢/٤٠.

(٥) اليماني الصنعاني، يأتي عن المنهج برقم: [١٢٣] وعن التعليقة برقم: (٣٩).

بما إذا انحصر ظنّ المجتهد فيه وانعدام الامارات والمرجّحات ـ إذْ لعلّه بملاحظتها يكون الظاهر عنده حقّيّة أحد الطرفين ـ ؟ ولعلّ الأكثر على الثاني وأنّه هو الأظهر كما سيجيء في إبراهيم بن عمر وابن عبد الحميد وغيرهما مثل سماعة وغيره، ويظهر وجهه أيضاً من التأمّل في الفائدة الأولى وهذه الفائدة والفائدة الثالثة على حسب ما اُشير إليه.

ثمّ اعلم أنّ ما ذكر إذا كان الجارح والمعدّل عدلاً إمامياً.

وأمّا إذا كان مثل عليّ بن الحسن[1] فَمِنْ جَرْحِه يحصل ظنّ وربما يكون أقوى من الإمامي ـ كما اُشير إليه ـ فهو معتبر في مقام اعتباره وعدم اعتباره على ما سيجيء في أبان بن عثمان[2] وغيره، بناءً على جعله شهادة أو رواية ولم يجعل منشأ قبولها الظنّ ولم يعتبر الموثقة، وفيها تأمّل.

وأمّا تعديله فلو جعل من مرجّحات قبول الرواية فلا إشكال، بل يحصل منه ما هو[3] في غاية القوّة.

وأمّا لو جعل من دلائل العدالة فلا يخلو من إشكال ولو على رأي من جعل التعديل من باب الظنون أو الرواية وعمل بالموثّقة، لعدم ظهور إرادته[4] العدل الإمامي أو في مذهبه أو الأعم أو مجرّد الوثوق بقوله، ولم يظهر اشتراطه[5] العدالة في قبول الرواية.

---

(١) ابن فضّال الفطحي المذهب كما نصّ على ذلك النجاشي في رجاله: ٢٧٦/٢٥٧ والشيخ في فهرسه: ٣٩١/٩٢.

(٢) يأتي ذلك عن معالم الفقه للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني٢: ٤٥٤.

(٣) في «ح» بدل ما هو: علماً.

(٤) في «ك»: إرادة.

(٥) في «ك»: اشتراط.

إلّا أن يقال : إذا كان الإمامي المعروف مثل العيّاشي الجليل[1] يسأله عن حال راوٍ فيجيبه بأنّه ثقة على الإطلاق ، مضافاً إلى ما يظهر من رويّته من التعرض للوقف والناووسية وغيرهما في مقام جوابه أو إفادته له ، وأيضاً ربما يظهر من إكثاره ذلك أنّه كان يرى التعرّض لأمثال ذلك في المقام .

وكذا الحال بالنسبة إلى العيّاشي[2] الجليل بالقياس إلى الجليل الآخذ عنه ، وهكذا ، فإنّه ربما يظهر من ذلك إرادة العدل الإمامي ، مضافاً إلى أنّه لعلّ الظاهر مشاركة أمثاله مع الإماميّة في اشتراط العدالة ، وأنّه ربما يظهر من الخارج كون الراوي من الإمامية فيبعد خفاء حاله على جميعهم ، بل وعليه أيضاً ، فيكون تعديله بالعدالة في مذهبنا كما لا يخفى ، فلو ظهر من الخارج خلافه فلعلّ حاله حال توثيق الإمامي ، وأيضاً بعد ظهور المشاركة إحدى العدالتين مستفادة ، فلا يقصر عن الموثّق ، فتأمّل ، فإنّ المقام يحتاج إلى التأمّل التام .

وأشكل من ذلك ما إذا كان الجارح الإمامي والمعدّل غيره ،

وأمّا العكس فحاله ظاهر سواء قلنا بأنّ التعديل من باب الشهادة أو الرواية أو الظنون[3] .

---

(١) هو محمّد بن مسعود بن محمّد بن عيّاش السلّمي السمرقندي أبو النضر المعروف بالعيّاشي ، ثقة ، صدوق ، جليل القدر ، واسع الاخبار . . . له ترجمة في رجال النجاشي : ٩٤٤/٣٥٠ وفهرست الشيخ : ١٩/٢١٢ وخلاصة العلّامة : ٣٨/٢٤٦ . وغيرها من المصادر .

(٢) العياشي ، لم ترد في «أ» و«م» و«ن» .

(٣) في «ق» زيادة : الاجتهادية .

(هذا، واعلم أنّ الظاهر والمشهور أنّ قولهم: (ثقة ثقة) تكرر[١] اللفظ تأكيداً، وربما قيل: إنّ الثاني بالنون موضع الثاء)[٢].

ومنها قولهم: ممدوح.

والبحث فيه من وجوه:

الأول: المدح في نفسه يجامع صحة العقيدة وفسادها، والأوّل يُسمّى حديثه حسناً والثاني قويّاً[٣].

وإذا لم يظهر صحّتها ولا فسادها فهو أيضاً من القوي[٤]، لكن نراهم بمجرّد ورود المدح يعدّونه حسناً، ولعلّه لأنّ إظهار المدح مع عدم إظهار القدح ولا تأمّل منهم ظاهر في كونه إمامياً، مضافاً إلى أنّ ديدنهم التعرّض للفساد على قياس ما ذكر في التوثيق، ففي مقام التعارض يكون قويّاً مطلقاً أو إذا انعدمت المرجّحات على قياس ما مرّ.

والأولى في صورة عدم التعارض ـ أيضاً ـ ملاحظة خصوص المدح[٥] بعد ملاحظة ما في المقام ثمّ البناء على الظنّ الحاصل عند ذلك.

ومن التأمّل فيما ذكر في التوثيق وما ذكر هنا يظهر حال مدح عليّ بن

---

(١) في «ب» و«ك»: تكرار.

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «م». وللمولى الرازي تعليقة بخطّه، قال ما نصّه: قال في القاموس [٤ : ٣٩٧] في مادّة (نقي): (وثقة نقة: إتباع) ويقوّي هذا الاحتمال عدم وقوع تكرير لفظ في مقام الجرح والتعديل للتأكيد، واحتمال الاختصاص بلفظ الثقة بعيد جداً.

(٣) قال الكاظمي في العدة: ٢٠: ثم المدح إن جاء في أصحابنا أفاد الحديث حُسناً وعُدّ حَسناً، وإن جاء في غيرهم أفاده قوّة وعُدّ قويّاً.

(٤) قال الطريحي في جامع المقال: ٣ : القوي أطلقوه على ما رواه من سكت عن مدحهم وقدحهم.

(٥) في «ح» بدل المدح: المتن.

الحسن بن فضّال وأمثاله، وكذا المعارضة بين مدحه وقدح الإمامي، وعكسه، وغير ذلك[1].

الثاني: المدح، منه ماله دخل في قوّة السند وصدق القول مثل: (صالح) و(خيّر).

ومنه ما لا دخل له في السند بل في المتن مثل: (فَهِم)[2] و(حافظ).

ومنه ما لا دخل له فيهما مثل: (شاعر) و(قارئ).

ومنشأ صيرورة الحديث حسناً أو قويّاً هو الأوّل.

وأمّا الثاني فمعتبر في مقام الترجيح والتقوية بعدما صار الحديث صحيحاً أو حسناً أو قويّاً.

وأمّا الثالث فلا اعتبار له لأجل الحديث، نعم ربما يُضمّ إلى التوثيق وذكر أسباب الحسن والقوّة إظهاراً لزيادة الكمال، فهو من المكمّلات. وقس على المدح حال الذم.

هذا، وقولهم: (أديب) أو (عارف باللغة أو النحو) وأمثالها هل هو من الأوّل أم الثاني أم الثالث[3]؟

الظاهر أنّه لا يقصر عن الثاني مع احتمال كونه من الأوّل. ولعلّ مثل

---

(١) أُنظر عدة الرجال للكاظمي: ١٧، الفائدة الخامسة.

(٢) في «ق»: فهيم.

(٣) في حاشية «ق» تعليقة للمولى عليّ الرازي: إحتمال كون الأوّل وجيه إن أريد التأدّب بالآداب الشرعيّة، بل لعلّه يشعر بالوثاقة حينئذ.

وأمّا الثاني فإلحاقه به لم أر له وجهاً، ولا إشعاراً بكونه مرجعاً متحرّزاً عن الكذب فيهما، وأمّا وجه إلحاقهما بالثاني فلأن الأدب والمعرفة باللغة والنحو له مدخليّة تامّة في صون المتن عن الخطأ، سواء قلنا بتغايرهما ـ لكون ظاهر الأدب غير النحو واللغة ـ أو كان من قبيل ذكر الخاص بعد العام.

وقوله: (مع احتمال كونه من الأوّل) كأنّه تكرار لقوله: (هل هو الأوّل) انتهى.

(القارئ) أيضاً كذلك ، فتأمّل[١] .

الثالث : المدح هل هو من باب الرواية أو الظنون الاجتهاديّة أو الشهادة ـ على قياس ما مرّ في التوثيق ـ ؟ والبناء هنا على ملاحظة خصوص الموضع وما يظهر منه أولىٰ ، ووجهه ظاهر ، وكذا الثمرة .

الرابع : المدح يجامع القدح بغير فساد المذهب أيضاً ، لعدم المنافاة بين كونه ممدوحاً من جهة ومقدوحاً من أخرىٰ ، ولو اتّفق القدح[٢] المنافي فحاله يظهر ممّا ذكر في التعارض .

ومع تحقّق غير المنافي فإمّا أن يكونا ممّا له دخل في السند ، أو ممّا له دخل في المتن ، أو المدح من الأوّل والقدح من الثاني ، أو بالعكس .

والأوّل لو تحقّق ـ بأن ذكر له وصفان لا يبعد اجتماعهما من ملاحظة أحدهما يحصل قوّة لصدقه ومن الآخر وهن ـ لا اعتبار له في الحسن والقوّة .

نعم لو كان المدح ها هنا في جنب قدحه[٣] . بحيث يحصل قوّة معتدّ بها فالظاهر الاعتبار .

وقس على ذلك حال الثاني ، مثل أن يكون جيّد الفهم رديء الحافظة .

وأمّا الثالث مثل أن يكون صالحاً سيّء الفهم أو الحافظة ، فلعلّه معتبر في المقام ، وأنّه كما لا يعدّ ضرراً بالنسبة إلى الثقات والموثّقين فكذا هنا مع

---

(١) قال الكاظمي في كتاب العدّة : ٢٠ وقد عدّوا في المدح مثل شاعر ، أديب ، قارئ ، عارف باللّغة والنحو ، نجيب . . . والحق أنّ هذا كلّه ونحوه وإن كان في الناس ممدحة لكنّه لا يفيد الحديث حسناً أو قوة .

(٢) القدح ، لم ترد في «ق» .

(٣) في «أ» و«ب» و«ح» و«ك» و«م» : نعم لو كان القدح ها هنا في جنب مدحه .

تأمّل فيه ، إذ لعلّ عدم الضرر هناك من نفي التثبّت أو من الإجماع على قبول خبر العادل والمناط في المقام لعلّه الظنّ ، فيكون الأمر دائراً معه على قياس ما سبق .

وأمّا الرابع فغير معتبر في المقام ، والبناء على عدم القدح وعدّ الحديث حسناً أو قوياً بسبب عدم وجدانه كما مرّ ، مضافاً إلى أصل العدم .

الخامس : مراتب المدح[١] متفاوته وليس أيّ قدر يكون معتبراً في المقام ، بل القدر المعتد به في الجملة ، وسيشير إليه الشهيد في خالد بن جرير[٢] وغيره . وربما يحصل الاعتداد من اجتماع المتعدّد ، ويتفاوت العدد والكثرة بتفاوت القوّة[٣] ، كما أنّ المدائح في أنفسها متفاوته[٤] فيها ، فليلاحظ التفاوت وليعتبر في مقام التقوية والترجيح .

ومنها : قولهم : ثقة في الحديث[٥] .

والمتعارف المشهور أنّه تعديل وتوثيق للراوي نفسه . ولعلّ منشأه الاتّفاق على ثبوت العدالة ، وأنّه يذكر لأجل الاعتماد على قياس ما ذكر في التوثيق ، وأنّ الشيخ الواحد ربما يحكم على واحد بأنّه ثقة ، وفي موضع

---

(١) في «ن» زيادة : والقدح .

(٢) تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة : ٣٣ .

(٣) في «ح» و«ق» و«ك» : وبتفاوت العدد والكثرة يتفاوت القوّة .

(٤) في «ق» بعد متفاوتة زيادة : فتأمّل .

(٥) في «ق» تعليقة للمولى علي الرازي : يحتمل أن يكون المراد من الحديث معناه اللغوي ، فيكون المعنى أنّه متحرز عن الكذب ، أو يكون المراد أنّه ثقة في الرواية ، وهذا أعم من الوثاقة ، أو يكون المراد أنّه ثقة عند أهل الحديث ، كما يقال : فلان إمام في النحو ، فيشعر بكونه مسلّم الوثاقة ، فيكون أقوى من لفظة ثقة ، لإشعاره بالإتّفاق دونها ، ولكن لمّا لم يكن دليل على تعيّن أحد الإحتمالات الثلاثة كان مجملاً . ومن هنا ظهر فرق بين «ثقة» و«ثقة في الحديث» كما لا يخفىٰ .

آخر بأنّه ثقة في الحديث، مضافاً إلى أنّه في الموضع الأوّل كان ملحوظ نظره[١] الموضع الآخر، كما سيجيء في أحمد بن إبراهيم بن أحمد[٢]، فتأمّل.

وربما قيل بالفرق بين (الثقة في الحديث) و(الثقة)، وليس ببالي القائل[٣].

ويمكن أن يقال بعد ملاحظة اشتراطهم العدالة: إنّ العدالة المستفادة من الأوّل هي بالمعنىٰ الأعم ـ (وقد أشرنا وسنشير أيضاً أنّ التي وقع الاتّفاق على اشتراطها هي بالمعنىٰ الأعم ـ)[٤] ووجه الاستفادة[٥] إشعار العبارة وكثير من التراجم، مثل ترجمة أحمد بن بشير[٦]، وأحمد بن الحسن، وأبيه الحسن بن علي[٧] بن فضّال، والحسين بن أبي سعيد، والحسين بن أحمد بن المغيرة، وعليّ بن الحسن الطاطري، وعمّار بن موسىٰ، وغير ذلك.

إلّا أنّ المحقّق[٨] نقل عن الشيخ رحمه الله أنّه قال: يكفي في الراوي أن

---

(١) في «ق» بدل ملحوظ نظره: ملحوظاً في نظره.

(٢) حيث حكم الشيخ في رجاله في من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام : ٤٤/٤١١ بوثاقته، وقال عنه في الفهرست: ٢٨/٧٦: وكان ثقة في حديثه.

(٣) اُنظر الفصول الغرويّة: ٣٠٣ (مخطوط) ورسالة توضيح المقال للشيخ عليّ الكني: ٣٩ (حجري).

(٤) ما بين القوسين لم يرد في «أ».

(٥) في «ق» تعليقة للمولى عليّ الرازي: لعلّ وجه الإستفادة من ترجمة أحمد بن أبي بشير في النجاشي والخلاصة والفهرست، قالوا فيه: ثقة في الحديث واقف المذهب، فظهر أنّ مرادهم في قولهم: «ثقة في الحديث» العدالة بالمعنى الأعم.

(٦) في «ق» بدل أحمد بن بشير: أحمد بن أبي بشر، وفي «م»: أحمد بن بشر.

(٧) ابن علي، لم ترد في «أ».

(٨) نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن بن يحيىٰ بن سعيد الهذلي المعروف =

يكون ثقة متحرّزاً عن الكذب في الرواية وإنْ كان فاسقاً بجوارحه... إلى آخره، فتأمّل.

ومرّ في أواخر الفائدة الأُولى ما ينبغي أنْ يلاحظ.

ومنها: قولهم: صحيح الحديث.

(اعلم أنّ الحديث الصحيح)[١] عند القدماء هو ما وثقوا بكونه من المعصوم عليه‌السلام ـ أعم من أنْ يكون منشأ وثوقهم كون الراوي من الثقات أو أمارات أُخر ـ ويكونوا[٢] يقطعون بصدوره عنه عليه‌السلام أو يظنّون[٣].

ولعلّ اشتراطهم العدالة ـ على حسب ما أشرنا إليه ـ لأجل أخذ الرواية عن الراوي من دون حاجة إلى التثبّت وتحصيل أمارات تورثهم وثوقاً اعتدّوا به، كما أنّ عند المتأخرين أيضاً كذلك كما مرّ[٤]، فتأمّل.

وما قيل من أنّ الصحيح عندهم قطعيّ الصدور، قد بيّنا فساده في

= بالمحقّق الحلّي والمحقّق الأوّل والمتوفّى سنة ٦٧٦ هـ. نقل المطلب المذكور في كتابه معارج الأُصول: ١٤٩ نقلاً عن عُدّة الشيخ ١: ١٥٢.

(١) ما بين القوسين أثبتناه عن «م».

(٢) في «م»: أو يكونوا.

(٣) قال الشيخ البهائي في مشرق الشمسين: ٢٦٩ ـ في أقسام الخبر وما يكون به صحيحاً ـ: ... وهذا الاصطلاح لم يكن معروفاً بين قدمائنا ـ قدّس الله أرواحهم ـ كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم، بل كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كلّ حديث اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه أو اقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه.

وقال المجلسي الأوّل في روضة المتقين ١٤: ١٠: والظاهر من طريقة القدماء سيما أصحابنا أنّ مرادهم بالصحيح ما علم وروده من المعصوم.

(٤) أُنظر فيما يتعلّق بالمقام الرعاية للشهيد الثاني: ٢٠٣، والرواشح السماوية: ٦٠ الراشحة الثانية عشر، وعدّة الرجال للكاظمي: ١٨ الفائدة الخامسة.

راجع صفحة: ٧٤.

الرسالة[١].

ثمّ إنّ بين صحيحهم والمعمول به عندهم لعلّه عموم من وجه، لأنّ ما وثقوا بكونه عن المعصوم عليه السلام الموافق للتقيّة صحيح غير معمول به عندهم ـ وببالي التصريح بذلك في آواخر فروع الكافي ـ وما رواه العامّة عن أمير المؤمنين عليه السلام ـ مثلاً ـ لعلّه غير صحيح عندهم ويكون معمولاً به كذلك، لما نقل عن الشيخ أنّه قال في عُدّته ما مضمونه: هذا[٢] رواية المخالفين في المذهب عن الائمّة عليهم السلام إنْ عارضها رواية الموثوق به وجب طرحها، وإن وافقتها وجب العمل بها، وإن لم يكن ما يوافقها ولا ما يخالفها ولا يعرف لها قول فيها وجب أيضاً العمل بها لما روي عن الصادق عليه السلام: «إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما رووا عنّا فانظروا ما رووه عن عليّ عليه السلام فاعملوا به»[٣] ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث[٤] وغياث بن كلوب[٥] ونوح بن درّاج[٦]

---

(١) رسالة الأخبار والاجتهاد: ٤٧ إلى آخر الرسالة، حيث فصّل القول فيها ردّاً على من قال بأنّ أحاديثنا كلّها قطعيّة الصدور عنهم عليهم السلام.

(٢) في «ق» بدل هذا: إن.

(٣) عدة الأُصول ١: ٣٧٩.

(٤) هو حفص بن غياث أبو عمرو القاضي الكوفي، روى عن الإمام الصادق والكاظم عليهما السلام، توفّي في الكوفة سنة أربع وتسعين ومائة.

له ترجمة في الفهرست: ١/١١٦، ورجال النجاشي: ٣٤٦/١٣٤، والخلاصة: ١/٣٤٠.

(٥) هو غياث بن كلّوب بن فيهس البجلي، له روايات عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام.

له ترجمة في الفهرست: ٢/١٩٧، والنجاشي: ٨٣٤/٣٠٥.

(٦) نوح بن درّاج النخعي أبو محمّد الكوفي القاضي، روى عن الإمام الصادق عليه السلام، توفّي سنة اثنتين وثمانين ومائة.

=

والسكوني[١] من العامّة عن أئمّتنا ولم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه[٢]، انتهى. فتأمّل.

وما ذكر غير ظاهر عن كلّ القدماء.

وأمّا المتأخّرون فإنّهم أيضاً بين صحيحهم والمعمول به عندهم العموم من وجه ـ وهو ظاهر ـ وبين صحيحهم وصحيح[٣] القدماء العموم المطلق، وقد أثبتناه في الرسالة.

ولعلّ منشأ قصر اصطلاحهم في الصحّة فيما رواه الثقاة صيرورة الأحاديث ظنّية، وانعدام الأمارات التي تقتضي العمل بها بعنوان الضابطة، و[٤]مثل الحُسْن والموثّقية[٥] وإجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه وغير ذلك وإن صار ضابطة عند البعض مطلقاً أو في بعض رأيه، إلّا أنّ ذلك البعض لم يصطلح إطلاق الصحيح عليه وإن كان يطلق عليه في بعض الأوقات، بل لعلّ الجميع أيضاً يطلقون كذلك ـ كما سنشير إليه في أبان بن عثمان ـ حذراً من الاختلاط ولشدّة اهتمامهم[٦] في مضبوطية قواعدهم ولئلّا يقع تلبيس وتدليس، فتأمّل.

وبالجملة: لا وجه للاعتراض عليهم بتغيير الاصطلاح وتخصيصه

= ذكره الكشّي في رجاله: ٤٦٨/٢٥١، والشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام: ٣/٣١٤، والعلّامة في الخلاصة: ٣/٢٨٤، والخطيب في تاريخه ١٣: ٣١٥.

(١) إسماعيل بن مسلم وابن أبي زياد السكوني الشعيري الكوفي، روى عن الإمام الصادق عن أبيه الباقر عليهما السلام.

ذُكر في رجال الشيخ: ١٦٠/٩٢، ورجال النجاشي: ٢٦/٤٧.

(٢) عُدّة الأُصول ١: ١٤٩.

(٣) في «ق»: وصحاح.

(٤) كذا في النسخ، والظاهر كون الواو زائدة.

(٥) في «ك»: والموثّق.

(٦) في «ك»: اعتمادهم.

بعد ملاحظة ما ذكرنا .

وأيضاً عدّهم الحديث حسناً وموثّقاً منشؤه القدماء ، ولا خفاء فيه ، مع أنّ حديث الممدوح عند القدماء ليس عندهم مثل حديث الثقة والمهمل والضعيف البتّة ، وكذا الموثّق ، نعم لم يعهد منهم أنّه حسن أو موثّق أو غير ذلك ، والمعهود من المتأخّرين لو لم يكن حسناً لم يكن فيه مشاحّة البتّة ، مع أنّ حُسْنه غير خفيّ .

ثمّ إنّه ممّا ذكرنا ظهر فساد ما توهّم بعض من أنّ قول مشايخ الرجال : (صحيح الحديث) تعديل ـ وسيجيء في الحسن بن عليّ بن النعمان أيضاً ـ نعم هو مدح ، فتدبّر .

ومنها : قولهم : أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه .

واختلف في بيان المراد ، فالمشهور أنّ المراد صحّة كلّ ما رواه حيث تصحّ الرواية إليه[١] ، فلا يلاحظ ما بعده إلى المعصوم عليه السلام وإن كان فيه ضعف ، وهذا هو الظاهر من العبارة .

وقيل : لا يفهم منه إلّا كونه ثقة[٢] .

واعترض[٣] عليه أنّ كونه ثقة أمر مشترك ، فلا وجه لاختصاص الإجماع بالمذكورين به[٤] .

وهذا الإعتراض بظاهره في غاية السخافة ، إذ كون الرجل ثقة لا يستلزم وقوع الإجماع على وثاقته ، إلّا أن يكون المراد ما أورده بعض

---

(١) في «ب» بدل تصحّ الرواية إليه : يصحّ الرواية عنه .
(٢) يظهر القول المذكور من المجلسي الأوّل في روضة المتقين ١٤ : ١٩ .
(٣) كذا في «م» ، وفي سائر النسخ : فاعترض .
(٤) اُنظر استقصاء الاعتبار ١ : ٦٠ .

المحقّقين من أنّه ليس في التعبير بها لتلك الجماعة دون غيرهم ممّن لا خلاف في عدالته فائدة[١].

وفيه: إنّه إنْ أردت عدم خلاف من[٢] المعدّلين المعروفين في الرجال، ففيه:

أولاً: إنّا لم نجد من وثّقه جميعهم.

وإن أردت عدم وجدان خلاف منهم، ففيه: إنّ هذا غير ظهور الوفاق، مع أنّ سكوتهم ربما يكون فيه شيء، فتأمّل.

وثانياً: إنّ اتّفاق خصوص هؤلاء غير إجماع العصابة، وخصوصاً أنّ مدّعي هذا الإجماع الكشّي ناقلاً عن مشايخه[٣]، فتدبّر[٤].

هذا، مع أنّه لعلّ عند هذا القائل يكون تصحيح الحديث أمراً زائداً على التوثيق، فتأمّل.

وإن أردت اتّفاق جميع العصابة، فلم يوجد إلّا في مثل سلمان[٥]

---

(١) أورده الشيخ محمّد في شرح الاستبصار على ما نقله عنه السيّد حسن الصدر في نهاية الدراية: ٤٠٥.

(٢) في «ق»: بين.

(٣) رجال الكشّي: ٤٣١/٢٣٨، ٧٠٥/٣٧٥، ١٠٥٠/٥٥٦. وإن كان الظاهر من عباراته انه لا ينقل الاجماع عن مشايخه وانما يدعيه ابتداءً فلاحظ.

(٤) في «ب»: فتأمّل.

(٥) سلمان الفارسي، ويُقال: سلمان بن عبدالله الفارسي، مولى رسول الله صلى الله عليه وآله ومن حواريه، الذي قال فيه: «سلمان منّا أهل البيت»، يكنّى أبا عبدالله، أوّل الأركان الأربعة، ويعرف بسلمان الخير وسلمان المحمّدي، كان أصله من فارس من رامهرمز من قرية يقال لها: «جي»، ويقال: بل أصله من أصبهان، حاله عظيم جداً، هاجر في طلب العلم والدين وهو صبي، وآمن بالنبي صلى الله عليه وآله قبل أن يُبعث وعرفه بالصفة والنعت لمّا هاجر إلى المدينة، وشهد معه الخندق إلى ما بعده من المشاهد، ولما قُبض صلى الله عليه وآله لزم أمير المؤمنين عليه السلام ولم يبايع حتى أُكره على البيعة ووجئت عنقه، =

ممّن هو عدالته ضرورية لا تحتاج إلى الإظهار، وأمّا غيرهم فلا يكاد يوجد ثقة جليل سالماً عن قدح فضلاً عن (أن يتحقّق اتّفاقهم على سلامته منه فضلاً عن)[١] أن يثبت عندك، فتأمّل.

واعترض أيضاً هذا المحقّق بمنع الإجماع، لأنّ بعض هؤلاء لم يدّع أحد توثيقه ـ بل قدح بعض في بعضهم[٢] ـ وبعض منهم وإن ادّعي توثيقه إلّا أنّه ورد منهم قدح فيه[٣].

وهذا الاعتراض أيضاً فيه تأمّل. وسيظهر لك (بعض من)[٤] وجهه.

نعم يرد عليهم[٥] أنّ تصحيح القدماء حديث شخص لا يستلزم توثيقه منهم لما مرّ الإشارة إليه.

نعم يمكن أن يقال: يبعد أن لا يكون رجل ثقة ومع ذلك اتّفق جميع العصابة على تصحيح جميع ما رواه، سيما بعد ملاحظة دعوى الشيخ رحمه الله الاتّفاق على اعتبار العدالة لقبول خبرهم[٦]، وأنّ ذلك ربما يظهر من الرجال أيضاً كما مرّ، وخصوصاً مع مشاهدة أنّ كثيراً من الأعاظم الثقات لم يتحقّق

= تولّى حكومة المدائن في زمان عمر بأمر عليّ عليه السلام وبها توفّي وذلك سنة ٣٥ هـ أو ٣٦ أو ٣٧ أو ٣٣ هـ، ودفن بها، وقبره معروف يزار إلى اليوم.

له ترجمة في كثير من كتب الرجال.

اُنظر أعيان الشيعة ٧ : ٢٧٩.

(١) ما بين القوسين لم يرد في «ك».

(٢) اُنظر رجال الكشّي : ٣٥٢/٦٦٠.

(٣) كما في عبدالله بن بكير، حيث حكم عليه الشيخ في الفهرست : ١٧٣/٣١ بكونه فطحي المذهب مع توثيقه له.

(٤) ما بين القوسين لم يرد في «ق».

(٥) في «ق» : عليه.

(٦) عدّة الأُصول ١ : ١٤٧.

منهم الاتّفاق على تصحيح حديثه، وسيجيء في عبدالله بن سنان ما يؤكّد ما ذكرنا.

نعم لا يحصل منه الظنّ بكونه ثقة إمامياً بل بأعم منه كما لا يخفى، ويشير إليه نقل هذا الاجماع في الحسن بن عليّ وعثمان بن عيسى[١]، وما يظهر من عُدّة الشيخ وغيره أنّ المعتبر العدالة بالمعنى الأعم كما ذكرنا[٢]، فلا يقدح نسبة بعضهم إلى الوقف وأمثاله.

نعم النسبة إلى التخليط كما وقعت في أبي بصير يحيىٰ الأسدي[٣] ربما تكون قادحة، فتأمّل.

فإن قلت: المحقّق في المعتبر ضعّف ابن بكير[٤].

قلت: لعلّه لم يعتمد على ما نقل من الإجماع، أو لم يتفطّن لما ذكرنا، أو لم يعتبر هذا الظنّ، أو غرضه من الضعف ما يشمل الموثّقيّة.

واعترض على المشهور بأنّ الشيخ رحمه الله ربما يقدح فيما صحّ عن هؤلاء بالإرسال الواقع بعدهم[٥]، وأيضاً المناقشة في قبول[٦] مراسيل ابن أبي عمير معروفة[٧].

---

(١) رجال الكشّي: ١٠٥٠/٥٥٦. وفي «أ» بدل عثمان بن عيسى: عثمان بن علي.

(٢) أُنظر العُدّة ١: ١٤٨.

(٣) عن رجال الكشّي: ٩٠٣/٤٧٦ ترجمة يحيى بن أبي القاسم أبي بصير، وفيه: قال محمّد بن مسعود: سألت عليّ بن الحسن بن فضّال عن أبي بصير هذا هل كان متّهماً بالغلو؟ فقال: أمّا الغلوّ فلا، ولكن كان مخلّطاً.

(٤) المعتبر ١: ٢١٠.

(٥) التهذيب ١: ١١٩/٤٣، ٧: ١٢٩/٣١، ٩: ١١٢٥/٣١٣ والاستبصار ٤: ٨٧/٢٧ حيث قدح في الموارد المذكورة بمراسيل ابن أبي عمير.

(٦) في «ب»: قبوله.

(٧) أُنظر المعتبر ١: ١٦٥، معالم الدين ـ المقدمة: ٢١٤، استقصاء الاعتبار ١: ٦٢ و١٠٢.

وفيه أنّ القادح والمناقش ربما لم يثبت عندهما الاجماع ، أو لم يثبت وجوب اتّباعه لعدم كونه بالمعنى المعهود[١] بل كونه مجرّد الاتّفاق ، أو لم يفهما على وفق المشهور ولا يضرّ ذلك[٢] ، أو لم يقنعا بمجرّد ذلك .

والظاهر هو الأوّل بالنسبة إلى الشيخ؛ لعدم ذكره إياه في كتابه كما ذكره الكشّي ، وكذلك بالنسبة إلى النجاشي وأمثاله ، فتدبّر .

بقي شيء وهو أنّه ربما يتوهّم بعض من عبارة (إجماع العصابة) وثاقة من روىٰ عنه هؤلاء[٣] ، وفساده ظاهر ، وقد عرفت الوجه . نعم يمكن أن يفهم منها اعتداد ما بالنسبة إليه ، فتأمّل .

وعندي أنّ رواية هؤلاء إذا صحّت إليهم لا تقصر عن أكثر الصحاح ، ووجهه يظهر بالتأمّل فيما ذكرنا .

ومنها : قولهم : أسند عنه[٤].

قيل : معناه سمع عنه الحديث . ولعلّ المراد علىٰ سبيل الاستناد والاعتماد[٥] ، وإلّا فكثير ممّن سمع عنه . ليس ممن أَسْنَدَ عنه .

---

(١) في «ك» : المشهور .

(٢) ولا يضر ذلك ، لم ترد في «ق» .

(٣) ممن يظهر منه ذلك الشهيد الثاني في حاشيته على الارشاد ٢ : ٤١ ، حيث استظهر وثاقة أبي الربيع الشامي لرواية الحسن بن محبوب عنه، وهو أحد أصحاب الاجماع .

(٤) قال أبو علي الحائري في منتهى المقال ١ : ٧٢ : لم أعثر على هذه الكلمة (اسند عنه) إلّا في كلام الشيخ رحمه‌الله ، وما ربما يوجد في الخلاصة فإنّما أخذه من رجال الشيخ ، والشيخ رحمه‌الله إنّما ذكرها في رجاله دون فهرسته ، وفي أصحاب الصادق عليه‌السلام دون غيره إلّا في أصحاب الباقر عليه‌السلام ندرة غاية الندرة ، انتهى . ثم ذكر قدس‌سره الوجوه المحتملة في كيفية قراءة «أسند عنه» .

(٥) نقل العلياري في بهجة الآمال ١ : ١٦١ عن القوانين أنّه قال : ومن أسباب الوثاقة =

وقال جدّي رحمه الله : المراد روىٰ عنه الشيوخ واعتمدوا عليه ، وهو كالتوثيق ، ولا شك أنّ هذا المدح أحسن من (لا بأس به)[١] ، انتهى .

قوله رحمه الله : (وهو كالتوثيق) لا يخلو من تأمّل ، نعم إنْ أراد منه التوثيق بما هو أعم من العدل الإمامي فلعلّه لا بأس به ، فتأمّل . لكن لعلّه توثيق من غير معلوم الوثاقة .

أمّا أنّه روى عنه الشيوخ كذلك حتى يظهر وثاقته ـ لبُعد اتفاقهم على الاعتماد على من ليس بثقة ، أو بُعد اتّفاق كونهم بأجمعهم غير ثقات ـ فليس بظاهر .

نعم ربما يستفاد منه مدح وقوّة لكن ليس بمثابة قولهم : (لا بأس به) بل أضعف منه لو لم نقل بإفادته التوثيق .

وربما يقال بايمائه إلى عدم الوثوق ، ولعلّه ليس كذلك ، فتأمّل .

ومنها : قولهم : لا بأس به[٢] .

أي : بمذهبه أو رواياته ، والأوّل أظهر إن ذكر مطلقاً ، وسيجيء في إبراهيم بن محمّد بن فارس : (لا بأس به في نفسه ولكن ببعض من روىٰ

= قولهم : أسند عنه ، يعني سمع منه الحديث على وجه الإسناد .
أُنظر قوانين الأُصول : ١٤٨٦ (حجري) .

(١) روضة المتقين ١٤ : ٦٤ .

(٢) قال الشهيد الثاني في الرعاية : ٢٠٧ : وأمّا نفي الباس عنه فقريب من الخيّر لكن لا يدلّ على الثقة ، بل من المشهور أنّ نفي البأس يُوهم البأس .
وعدّه في وصول الأخيار : ١٩٢ من الألفاظ الداخلة في قسم الحسن : ١٩٢ ، والسيّد الداماد في الرواشح : ٦٠ من ألفاظ التوثيق والمدح .
وقال في مقباس الهداية ٢ : ٢٢٤ : وقد اختلف في ذلك (لا بأس به) على أقوال . ثمّ ذكر أربعة أقوال .

هو عنه)[١] وربما يوهم هذا إلى كون المطلق قابلاً للمعنيين[٢]، لكن فيه تأمّل.

والأوفق بالعبارة والأظهر أنّه لا بأس به بوجه من الوجوه، ولعلّه لهذا قيل بافادته التوثيق[٣]، واستقربه[٤] المصنّف في متوسّطه[٥]، ويومئ إليه ما في تلك الترجمة وترجمة بشّار بن يسار[٦]، ويؤيّده قولهم: ثقة لا بأس به، منه ما سيجيء في حفص بن سالم[٧].

والمشهور أنّه يفيد المدح[٨]، وقيل بمنع إفادته المدح أيضاً[٩]، وصه عدّه من القسم الأول[١٠]، فعنده أنة يفيد مدحاً معتدّاً به، فتأمّل.

ومنها: قولهم: من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام.

وربما جعل ذلك دليلاً على العدالة، وسيجيء في سُليم بن

---

(١) عن رجال الكشّي: ١٠١٤/٥٣٠، وفيه وفي «م»: ... من يروي هو عنه.

(٢) في «ق» زيادة: المذكورين.

(٣) عدّ السيّد الداماد في الرواشح السماوية: ٦٠ الراشحة الثانية عشر «لا بأس به» من ألفاظ التوثيق والمدح. وقال الكاظمي في العدّة: ٢٠ : قولهم: «لا بأس به» فإنه في العرف ممّا يفيد المدح، بل ربما عُدّ في التوثيق.

(٤) في «ح» و«ك» و«ن»: واستقربها.

(٥) في نسختنا من الوسيط: ٨ ترجمة إبراهيم بن محمّد بن فارس قال: وعن أحمد ابن طاووس عن الكشّي عن محمّد بن مسعود: ثقة في نفسه ولكن بعض من يروي عنه. ثمّ قال: وكأنّه بناء على أنّ نفي البأس يقتضي التوثيق، وهو غريب، انتهى. واحتمال التصحيف بين كلمة «قريب» و«غريب» غير بعيد.

(٦) عن رجال الكشّي: ٧٧٣/٤١١، قال: سألت عليّ بن الحسن عن بشّار بن بشّار الذي يروي عنه أبان بن عثمان، قال: هو خير من أبان وليس به بأس.

(٧) عن رجال النجاشي: ٣٤٧/١٣٥.

(٨) كما عن الرواشح: ٦٠ الراشحة الثانية عشر، وعُدّة الرجال للكاظمي ١ : ١٢٢، والفصول الغروية: ٣٠٣ (حجري).

(٩) أُنظر نهاية الدراية: ٤٠٠.

(١٠) الخلاصة: ٢٥/٥٣.

قيس[١]. ولعلّ[٢] غيره من الأئـمّة عليهم السلام أيـضاً كـذلك، فـتأمّل، فـإنّه[٣] لا يخلو أصل هذا من تأمّل. نعم قولهم: «من الأولياء» ظاهر فيها، فتأمّل.

ومنها: قولهم: عين ووجه.

قيل: هما يفيدان التعديل[٤]. ويظهر من المصنف في ترجمة الحسن ابن عليّ[٥] بن زيـاد، وسـنذكر عـن جـدّي فـي تـلك التـرجـمة مـعناهما واستدلاله على كونهما توثيقاً[٦]، وربما يظهر ذلك من المحقّق الداماد أيضاً في الحسين بن أبي العلاء[٧].

وعندي أنّهما يفيدان مدحاً معتدّاً به. وأقوى من هذين قولهم: «وجه من وجوه أصحابنا» مثلاً، فتأمّل[٨].

ومنها: قولهم: له أصل، وله كتاب، وله نوادر، وله مصنّف.

اعلم أنّ «الكتاب» مستعمل في كلامهم في معناه المتعارف، وهو أعم مطلقاً من الأصل والنوادر، فإنّه يطلق على الأصل كثيراً، منها ما سيجيء في

---

(١) الهلالي، حيث عدّه البرقي في رجاله: ٤ من أولياء أمـير المـؤمنين عليه السلام، وتـبعه العلّامة في خلاصته: ١١٧٠/٣٠٧.

(٢) كذا في «ن»، وفي سائر النسخ: ولعلّه.

(٣) في «م» بدل فإنه: لكن.

(٤) قال في الرواشح: ٦٠ ألفاظ التوثيق: ثـقة عـين وجـه...، وقـال فـي الفـصول الغروية: ٣٠٣: ومنها قولهم: عين أو وجه... فقد عدّه بعض الأفاضل تعديلاً، وهو غير بعيد. وقال البهائي في الوجيزة: ٥ : وألفاظ التعديل ثقة، حجة، عين، وما أدّى مؤدّاها...

(٥) ابن علي، لم ترد في «أ» و«ح» و«ن».

(٦) روضة المتقين لمحمّد تقي المجلسي ١٤ : ٤٥.

(٧) اُنظر تعليقة الداماد على رجال الكشّي ١ : ٢٤٣.

(٨) فتأمّل، لم ترد في «ك».

ترجمة أحمد بن الحسين بن المفلس[١]، وأحمد [بن محمّد][٢] بن سلمة[٣]، وأحمد بن محمد بن عمار[٤] وأحمد بن ميثم[٥]، وإسحاق بن جرير[٦]، والحسين بن أبي العلاء[٧]، وبشّار بن يسار[٨]، وبشر بن سلمة[٩]، والحسن بن رباط[١٠]، وغيرهم.

وربما يطلق الكتاب في مقابل الأصل، كما في ترجمة هشام بن الحكم[١١]، ومعاوية بن الحكيم[١٢]، وغيرهما.

وربما يطلق على النوادر، وهو أيضاً كثير، منها: قولهم: له كتاب

---

(١) رجال الشيخ: ٢٦/٤٠٩، وفيه: ... روى عنه حميد كتاب زكريا بن محمّد المؤمن وغير ذلك من الأصول. وفي «أ» و«ح» و«م» بدل الحسين بن المفلس: الحسين المفلس.

(٢) ما بين المعقوفتين أثبتناه من المصادر، أُنظر رجال النجاشي: ١٨٧/٧٩ ورجال الشيخ: ٢٢/٤٠٨.

(٣) رجال الشيخ: ٢٢/٤٠٨ قال ما لفظه: روى عند حميد أصولاً كثيرة، منها كتاب زياد بن مروان القندي. وفيه بدل سلمة: مسلمة.

(٤) انظر الفهرست: ٢٦/٧٥.

(٥) رجال الشيخ: ٢١/٤٠٨، حيث قال: روى عنه حميد بن زياد كتاب الملاحم وكتاب الدلالة وغير ذلك من الأُصول.

(٦) حيث قال عنه النجاشي: ١٧٠/٧١: له كتاب، وفي الفهرست: ٢/٥٤: له أصل.

(٧) الفهرست: ١/١٠٧، وفيه: له كتاب يُعد في الأُصول.

(٨) رجال النجاشي: ٢٩٠/١١٣ وفيه: له كتاب، وفي الفهرست: ٢/٨٨: له أصل.

(٩) رجال النجاشي: ٢٨٥/١١١ وفيه: له كتاب، وفي الفهرست: ١/٨٨: له أصل. وفيهما بدل سلمة: مسلمة.

(١٠) رجال النجاشي: ٩٤/٤٦ وفيه: له كتاب، وفي الفهرست: ١٥/١٠٠: له أصل.

(١١) أُنظر الفهرست: ٢/٢٥٨.

(١٢) رجال النجاشي: ١٠٩٨/٤١٢، حيث قال: له أربعة وعشرون أصلاً لم يرو غيرها، وله كتب...

النوادر وسيجيء في أحمد بن الحسين بن عمر ما يدل[١][٢]، وكذا في أحمد بن المبارك[٣]، وغير ذلك.

وربما يطلق النوادر في مقابل الكتاب، كما في ترجمة ابن أبي عمير[٤].

وأمّا المصنَّف فالظاهر أنّه أيضاً[٥] أعمّ منهما، فإنّه يطلق على الأصل والنوادر كما يظهر من ترجمة أحمد بن ميثم[٦]، ويطلق بأزاء الأصل كما في هشام بن الحكم[٧] وديباجة الفهرست[٨].

وأمّا النسبة بين الأصل والنوادر، فالأصل[٩] أنّ النوادر غير الأصل، وربما يعدّ من الأصول كما يظهر في أحمد بن الحسن بن سعيد[١٠]، وأحمد بن سلمة[١١]، وحريز بن عبدالله[١٢].

---

(١) قال عنه النجاشي: ٢٠٠/٨٣: له كتب لا يعرف منها إلّا النوادر.

(٢) في «ق» زيادة: عليه.

(٣) رجال النجاشي: ٢٢٠/٨٩ وفيه: له نوادر، وفي الفهرست: ٥٢/٨٤: له كتاب.

(٤) اُنظر رجال النجاشي: ٨٨٧/٣٢٦.

(٥) أيضاً، لم ترد في «ق».

(٦) الفهرست: ١٥/٧٠، وفيه: وله مصنّفات منها كتاب الدلائل... كتاب النوادر.

(٧) الفهرست: ٢/٢٥٨، وفيه: وكان له أصل... إلى أن قال: وله من المصنّفات كتب كثيرة...

(٨) حيث قال الشيخ فيها: ٣٢ عمدت إلى كتاب يشتمل على ذكر المصنّفات والاُصول...

(٩) فالأصل، لم ترد في «ك».

(١٠) الفهرست: ١٨/٧٠ ترجمة أحمد بن الحسين بن سعيد، وفيه: له كتاب النوادر، ومن أصحابنا من عَدّه من جملة الاُصول.

(١١) رجال الشيخ: ٢٢/٤٠٨، وفيه: روى عنه حميد اُصولاً كثيرة منها كتاب زياد بن مروان القندي، وفي رجال النجاشي: ١٨٧/٧٩: له كتاب النوادر يروي عن زياد بن مروان. إلّا أنّه فيهما بدل أحمد بن سلمة: أحمد بن محمّد بن مسلمة.

(١٢) الفهرست: ١/١١٨، وفيه: له كتب منها... كتاب النوادر، تُعدّ كُلّها في الاُصول.

بقي الكلام في معرفة الأصل والنوادر:

نقل ابن شهرآشوب في معالمه عن المفيد رحمه الله أنّ الإماميّة صنفوا من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى زمان العسكري عليه السلام أربعمائة كتاب تسمّىٰ الأصول[١]، انتهىٰ.

أقول: لا يخفى أنّ مصنّفاتهم أزيد من الأصول فلابد[٢] من وجه تسمية بعضها أصولاً دون البواقي[٣].

فقيل: إنّ الأصل ما كان مجرّد كلام المعصوم عليه السلام، والكتاب ما فيه كلام مصنّفه أيضاً[٤]، وأيّد ذلك بما ذكره الشيخ رحمه الله في زكريّا بن يحيى الواسطي: له كتاب الفضائل وله أصل[٥]. وفي التأييد نظر، إلّا أنّ ما ذكره لا يخلو عن قرب[٦] وظهور.

واعترض بأنّ الكتاب أعم.

وهذا الاعتراض سخيف، إذ الغرض بيان الفرق بين الكتاب الذي [هو][٧] ليس بأصل ـ ومذكور في مقابله ـ وبين الكتاب الذي هو أصل،

(١) معالم العلماء: ٣ مقدمة الكتاب.
(٢) في «ق» بدل فلابد: فالمراد.
(٣) كذا وردت العبارة في جميع النسخ، وهي في المنتهى ١: ٦٩ نقلاً عن الماتن: ... فلابد من وجه لتسمية بعضها ...
(٤) حكاه الماحوزي في معراج أهل الكمال: ١٧ الفائدة الخامسة عن الفاضل الأمين الاسترابادي في بعض معلّقاته.
(٥) الفهرست: ٣/١٣٤ وفيه بدل زكريا: زكار.
(٦) في «ك» بدل قرب: قوّة.
(٧) أثبتناه عن «ك».

وبيان سبب قصر تسميتهم الأصل في الأربعمائة.

واعترض أيضاً بأنّه كثيراً من الأصول فيه كلام مصنّفيه[(١)]، وكثيراً من الكتب ليس فيه، ككتاب سليم بن قيس.

وهذا الاعتراض كما تراه ليس إلّا[(٢)] مجرّد دعوى، مع أنّه لا يخفى بُعده على المطّلع بأحوال الأصول المعروفة. نعم لو ادعى ندرة وجود كلام المصنّف فيها فليس ببعيد، ويمكن أن لا يضر القائل أيضاً، وكون كتاب سليم بن قيس ليس من الأصول من أين[(٣)]؟! إذ بملاحظة كثير من التراجم يظهر أنّ الأصول ما كانت بجميعها مشخّصة عند القدماء.

هذا، ويظهر من كلام الشيخ في أحمد بن محمّد بن نوح أنّ للأُصول ترتيباً خاصّاً[(٤)].

وقيل في وجه الفرق: إنّ الكتاب ما كان مبّوباً ومفصّلاً، والأصل مجمع أخبار وآثار[(٥)].

ورُدّ بأنّ كثيراً من الأصول مبوّبة[(٦)].

---

(١) في «م»: مصنّفه، وفي «ق»: كلام من مصنّفهم.

(٢) في «أ» و«ب» و«ح» و«ك» و«م» بعد إلّا زيادة: من.

(٣) قال الشيخ محمّد بن إبراهيم النعماني ـ من أعلام القرن الرابع ـ في كتاب الغيبة: ١٠١ ما نصّه: وليس بين جميع الشيعة ممّن حمل العلم ورواه عن الأئمّة عليهم السلام خلاف في أنّ كتاب سُليم بن قيس أصل من أكبر الأُصول التي رواها أهل العلم من حملة حديث أهل البيت عليهم السلام وأقدمها... إلى أنْ قال: وهو من الأُصول التي ترجع الشيعة إليها ويُعوّل عليها.

(٤) كما قال الشيخ في الفهرست: ٥٥/٨٤ في ترجمة أحمد بن محمّد بن نوح: وله كتب في الفقه على ترتيب الأُصول.

(٥) اُنظر عدة الرجال للكاظمي: ١٢.

(٦) كما أنّه يظهر أنّ بعض الكتب غير مبوّبة كما ورد في قول النجاشي في ترجمة =

أقول: ويقرب في نظري أنّ الأصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنّفه الأحاديث التي رواها عن المعصوم عليه السلام أو عن الراوي، والكتاب والمصنَّف لو كان فيهما حديث معتمد معتبر لكان مأخوذاً من الأصل غالباً. وإنّما قيدنا بالغالب لأنّه ربما كان بعض الروايات وقليلها[1] يصل معنعناً ولا يؤخذ من أصل، وبوجود مثل هذا فيه لا يصير أصلاً، فتدبّر.

وأمّا النوادر فالظاهر أنّه ما اجتمع فيه أحاديث لا تضبط[2] في باب لقلّته، بأن يكون واحداً أو متعدّداً لكن يكون قليلاً جداً، ومن هذا قولهم في الكتب المتداولة: نوادر الصلاة، نوادر الزكاة، وأمثال ذلك.

وربما يطلق النادر على الشاذ[3]، ومن هذا قول المفيد في رسالته في الردّ على الصدوق[4] في أنّ شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من

= عليّ بن جعفر: ٦٦٢/٢٥١: له كتاب في الحلال والحرام يروى تارة غير مبوّب وتارة مبوّباً. وفي ترجمة سعد بن سعد: ٤٧٠/١٧٩: له كتاب مبوّب وكتاب غير مبوّب. وقال في ترجمة محمّد بن عليّ بن بابويه الصدوق: ١٠٤/٣٩٢: كتاب العلل غير مبوّب.

(١) في «ب»: أو قليلها.

(٢) في «أ» و«ب» و«م» و«ن»: لا تنضبط.

(٣) أُنظر نهاية الدراية: ٦٣ ومقباس الهداية ١: ٢٥٢.

(٤) نفي الشيخ الصدوق كون شهر رمضان تسعة وعشرين يوماً، فبعد أن ذكر في الخصال: ٥٣١ بعض الروايات التي تؤيّد مدّعاه قال في ذيل الحديث ٩ من أبواب الثلاثين وما فوقه ما لفظه:

مذهب خواص الشيعة وأهل الاستبصار منهم في شهر رمضان أنّه لا ينقص عن ثلاثين يوماً أبداً، والأخبار في ذلك موافقة للكتاب ومخالفة للعامّة، فمن ذهب من ضعفة الشيعة إلى الأخبار التي وردت للتقيّة أنّه ينقص ويصيبه ما يصيب الشهور من النقصان والتمام اتّقى كما تتقىٰ العامة. ونحو هذا الكلام ما ذكره في الفقيه ٢: ١١١ في ذيل الحديث ٤٧٤.

واعترض عليه الشيخ المفيد وأجاب عن ذلك برسالة أسماها الرسالة العدديّة.

النقص: إنّ النوادر هي التي لا عمل عليها[١]. مشيراً إلى رواية حذيفة[٢].

والشيخ في التهذيب قال: لا يصحّ[٣] العمل بحديث حذيفة لأنّ متنها لا يوجد في شيء من الأُصول المصنّفة بل هو موجود في الشواذ من الأخبار[٤].

والمراد من الشاذ عند أهل الدراية ما رواه الراوي الثقة[٥] مخالفاً لما رواه الأكثر[٦]، وهو مقابل المشهور[٧]. والشاذ مردود مطلقاً عند بعض، ومقبول كذلك عند آخر.

ومنهم من فصّل بأنّ المخالف له إنْ كان أحفظ وأضبط وأعدل فمردود وإن انعكس فلا يُرد، لأنّ في كلّ منهما صفة راجحة ومرجوحة فيتعارضان[٨].

ونقل عن بعض أنّ النادر ما قلّ روايته وندر العمل به، وادّعى أنّه

---

(١) الرسالة العددية ـ ضمن مصنفات الشيخ المفيد ـ ٩: ١٩.

(٢) هو حذيفة بن منصور بن كثير بن سلمة الخزاعي، ذكره الشيخ في رجاله: ٢٣٦/١٩٢ والنجاشي في فهرسته: ٣٨٣/١٤٧.

والرواية في التهذيب ٤: ٤٨٢/١٦٨، جاء فيها: ... عن حذيفة بن منصور قال: أتيت معاذ بن كثير في شهر رمضان وكان معي إسحاق بن محول، فقال: لا والله ما نقص من شهر رمضان قط.

(٣) في «ق»: لا يصلح.

(٤) التهذيب ٤: ١٦٩ ذيل الحديث ٤٨٢.

(٥) الثقة، لم ترد في «ح».

(٦) قال ابن الصلاح في المقدمة: ٤٤ قال الشافعي: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنّما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس. ونظيره قال في تدريب الراوي: ١ :٢٣٢ وغيره.

(٧) كما في الرعاية: ١١٥، والوجيزة للبهائي: ٥، ونهاية الدراية: ٦٣.

(٨) الرعاية: ١/١١٥، مقدّمة ابن الصلاح: ١٧٩.

الظاهر من كلام الأصحاب[١]. ولا يخلو من تأمّل.

ثمّ اعلم أنّه عند خالي[٢] بل وجدّي[٣] أيضاً على ما هو ببالي أنّ كون الرجل ذا أصل من أسباب الحسن.

وعندي فيه تأمّل، لأنّ كثيراً من مصنّفي أصحابنا وأصحاب الأُصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وإنْ كانت كتبهم معتمدة على ما صرّح به في أوّل الفهرست[٤]، وأيضاً الحسن بن صالح بن حي بتري متروك العمل بما يختصّ بروايته على ما صرّح به في التهذيب[٥] مع أنّه صاحب الأصل[٦]، وكذلك عليّ بن أبي حمزة البطائني[٧] مع أنّه ذكر فيه ما ذكر[٨]... إلى غير

---

(١) نقله الشيخ ياسين بن صلاح الدين البحراني في معين النبيه في بيان رجال من لا يحضره الفقيه: ١٣٤ (مخطوط) عن بعض الأفاضل.

(٢) قال المجلسي في مرآة العقول ١: ١٠٨: الحديث التاسع مجهول على المشهور بسعدان بن مسلم، وربما يعدّ حسناً لأنّ الشيخ قال: له أصل. (الفهرست: ١/١٤٠).

وقال في ١٠: ١٢٤ عند ذكر الحسن بن أيوب: وقال النجاشي: له كتاب أصل. وكون كتابه أصلاً عندي مدح عظيم...

(٣) قال المجلسي الأوّل في روضة المتقين ١: ٨٦: فإنّك إذا تتبّعت كتب الرجال وجدت أكثر أصحاب الأُصول الأربعمائة غير مذكور في شأنهم تعديل ولا جرح إمّا لأنّه يكفي في مدحهم وتوثيقهم أنّهم أصحاب الأُصول... إلى آخره.

(٤) الفهرست: ٣٢.

(٥) التهذيب ١: ١٢٨٢/٤٠٨.

(٦) كما صرح في الفهرست: ١٦/١٠٠.

(٧) في «ك» و«م» و«ن»: عليّ بن حمزة البطائني.

(٨) قال عنه الشيخ في الفهرست: ٤٥/١٦١: واقفي المذهب له أصل. مع كثرة ما ورد فيه من ذموم، فقد ذكر الشيخ نفسه في كتاب الغيبة: ٦٥/٦٣ أنّ أوّل من أظهر هذا الاعتقاد [الوقف] عليّ بن حمزة البطائني.

ذلك . وقد بسطنا الكلام في المقام في الرسالة[١] .

نعم المفيد رحمه الله في مقام مدح جماعة في رسالته في الردّ على الصدوق قال : وهم أصحاب الأُصول المدوّنه[٢] .

لكن استفادة الحسن من هذا لا يخلو من تأمّل ، سيما بعد ملاحظة ما ذكرنا ، فتأمّل . مع أنّ في جملة تلك الجماعة أبا الجارود[٣] وعمّار الساباطي[٤] وسُماعة[٥] .

ثمّ إنّه ظهر[٦] أنّ أضعف من ذلك كون الرجل ذا كتاب من أسباب الحسن .

قال في المعراج : كون الرجل ذا كتاب لا يخرجه عن الجهالة إلّا عند بعض لا يعتدّ به[٧] .

هذا ، والظاهر أنّ كون الرجل صاحب أصل يفيد حسناً لا[٨] الحسن الاصطلاحي ، وكذا كونه كثير التصنيف ، وكذا جيّد التصنيف ، وأمثال ذلك .

بل كونه ذا كتاب أيضاً يشير إلى حسن مّا . ولعلّ ذلك مرادهم ممّا

---

(١) أُنظر رسالة الاجتهاد والأخبار : ١٨٨ ـ ١٩٦ .

(٢) الرسالة العددية ـ ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ـ ٩ : ٢٥ .

(٣) هو زياد بن المنذر الهمداني ، زيدي المذهب ، وإليه تنسب الزيدية الجارودية . أُنظر الفهرست : ٢/١٣١ ورجال النجاشي : ٤٤٨/١٧٠ .

(٤) هو عمّار بن موسى الساباطي، كان فطحيّاً. له ترجمة في الفهرست: ٢/١٨٩ ورجال النجاشي: ٧٧٩/٢٩٠، وغيرهما من المصادر.

(٥) هو سماعة بن مهران بن عبد الرحمن الحضرمي الواقفي . رجال الشيخ : ٤/٣٣٧ ، رجال النجاشي : ٥١٧/١٩٣ .

(٦) كذا في «ق» ، وفي سائر النسخ : ظاهر .

(٧) معراج أهل الكمال : ٦١ / ١٢٩ ترجمة أحمد بن عبيد. ومراده من البعض هو المولىٰ مراد التفريشي في تعليقته السجادية كما صرّح بذلك في الهامش .

(٨) في «ق» : غير .

ذكروا[١].

وسيجيء عن البلغة في الحسن بن أيّوب أنّ كون الرجل صاحب أصل يستفاد منه مدح[٢]... إلى آخره، فلاحظ وتأمّل.

ومنها: قولهم: مضطلع بالرواية

أي: قويّ و[٣] عال لها ومالك، ولا يخفى إفادته المدح[٤].

ومنها: قولهم: سليم الجنبة

قيل: معناه سليم الأحاديث وسليم الطريقة[٥].

ومنها: قولهم: خاصّي

وقد أخذه خالي رحمه الله مدحاً[٦]. ولعلّه لا يخلو من تأمّل، لاحتمال إرادة كونه من الشيعة في مقابل قولهم: عامّي، لا أنّه من خواصّهم. وكون المراد من العامّي ما هو في مقابل الخاصّي لعلّه بعيد، فتأمّل[٧].

---

(١) في «م» زيادة: فتأمّل.

(٢) بلغة المحدّثين: ١٤/٣٤٤ هامش (٣).

(٣) كذا في «ك»، وفي بقية النسخ: أو.

(٤) قال في مقباس الهداية ٢: ٢٣٨: ولا ريب في إفادته المدح لكونه كناية عن قوته وقدرته عليها، ولكن في إفادته المدح المعتد به تأمّل، وأما التوثيق فلا ريب في عدم دلالته عليه.

(٥) عدّه في توضيح المقال: ٥٠ ضمن الألفاظ التي لا تفيد مدحاً ولا قدحاً، ثمّ قال: نعم استفادة مطلق المدح من ذلك معلوم.

(٦) يمكن أنْ يستفاد ذلك من وصفه أشخاصاً بالمدح قد أطلق عليهم الشيخ في رجاله كلمة (خاصّي)، كما في ترجمة حيدر بن شعيب، [رجال الشيخ: ٣١/٤٢٣ والوجيزة: ٦٤٤/٢٠٣] وترجمة أحمد بن الحسن الرازي، [رجال الشيخ: ٣٨/٤١١ والوجيزة: ٧٨/١٤٨]، وغيرهما.

(٧) قال الشهيد الثاني في الرعاية: ٢٠٨: وأما الخاص فمرجع وصفه إلى الدخول مع =

ومنها : قولهم : قريب الأمر

وقد أخذه أهل الدراية مدحاً[١] ، ويحتاج إلى التأمّل .

ومنها : قولهم : ضعيف

ونرىٰ الأكثر يفهمون منه القدح في نفس الرجل ويحكمون به بسببه[٢] . ولا يخلو من ضعف ، لما سنذكر في داود بن كثير ، وسهل بن زياد ، وأحمد بن محمّد بن خالد ، وغيرهم .

وفي إبراهيم بن يزيد : جُعل كثرة الارسال ذمّاً وقدحاً[٣] .

وفي جعفر بن محمّد بن مالك : الرواية عن الضعفاء والمجاهيل من عيوب الضعفاء[٤] .

وفي محمّد بن الحسن بن عبدالله : روى عنه البَلَوِي ، والبَلَوِي رجل ضعيف . . . إلى قوله : ممّا يضعّفه[٥] .

= إمام معيّن أو في مذهب معيّن ، وشدة التزامه به أعم من كونه ثقة في نفسه كما يدل عليه العرف .

(١) كالشيخ البهائي في الوجيزة : ٥ (حجري) ، والسيّد الداماد في الرواشح : ٦٠ الراشحة الثانية عشر .

(٢) ممّن فهم ذاك جمع ، منهم الشهيد الثاني في الرعاية : ٢٠٩ والبهائي في الوجيزة : ٥ ، وعدّ الداماد في رواشحه : ٦٠ «ضعيف» من ألفاظ الجرح والذم . وفي روضة المجلسي ١٤ : ٣٩٦ : الحكم بالضعف ليس بجرح ، فإنّ العادل الذي لا يكون ضابط يقال له : إنّه ضعيف ، أي : ليس قوة حديثه كقوة الثقة ، بل تراهم يطلقون الضعيف على من يروي عن الضعفاء ويرسل الاخبار .

(٣) كما عن ابن حجر في تقريب التهذيب ١ : ٣٠١/٦٠ ، وفيه : ثقة إلّا أنّه يرسل كثيراً .

(٤) النصّ في الخلاصة : ٣/٣٣٠ نقلاً عن الغضائري ، وأُنظر رجال النجاشي : ٣١٣/١٢٢ .

(٥) عن رجال النجاشي : ٨٨٤/٣٢٤ . وفي المنتهى ٦ : ١٨ قال أبو علي الحائري : =

وفي جابر: روى عنه جماعة غمز فيهم... إلى آخره[١]. إلى غير ذلك.

ومثل ما في ترجمة محمّد بن عبد الله الجعفري، والمعلّى بن خنيس، وعبد الكريم بن عمرو، والحسن بن راشد، وغيرهم. فتأمّل.

وبالجملة: كما أنّ تصحيحهم غير مقصور على العدالة فكذا تضعيفهم غير مقصور على الفسق، وهذا غير خفيّ على من تتبّع وتأمّل.

وقال جدّي رحمه الله: نراهم يطلقون الضعيف على من يروي عن الضعفاء ويرسل الأخبار[٢]، انتهى.

ولعلّ من أسباب الضعف عندهم: قلّة الحافظة، وسوء الضبط، والرواية من غير إجازة، والرواية عمّن لم يلقه، واضطراب ألفاظ الرواية، وإيراد الرواية التي ظاهرها الغلو أو التفويض أو الجبر أو التشبيه وغير ذلك، كما هو في كتبنا المعتبرة، بل هي مشحونة منها كالقرآن، مع أنّ عادة المصنّفين إيرادهم جميع ما رووه كما يظهر من طريقتهم، مضافاً إلى ما ذكره في أوّل الفقيه[٣] وغيره.

وكذا من أسبابه رواية فاسدي العقيدة عنه وعكسه، بل وربما كان مثل الرواية بالمعنى ونظائره سبباً.

وبالجملة: أسباب قدح القدماء كثيرة، وسنشير إلى بعضها.

وغير خفي أنّ أمثال ما ذكر ليس منافياً للعدالة، وسيجيء في ذكر

= أُنظر إلى تضعيفهم عليه السلام البرءآء لرواية الضعفاء عنهم.

(١) أُنظر رجال النجاشي: ١٢٨/٣٣٢.

(٢) روضة المتقين ١٤: ٣٩٦.

(٣) قال ما لفظه: ولم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته... الفقيه ١: ٢ مقدمة الكتاب.

الطيّارة والمفوّضة والواقفة ما يزيد ويؤكّد ويؤيّد، وكذا في ترجمة إبراهيم ابن عمر، وفي ذكر «مضطرب الحديث»، وغيره.

ثمّ اعلم أنّه فرق بيّن ظاهر بين قولهم: «ضعيف» وقولهم: «ضعيف في الحديث»[١]، فالحكم بالقدح منه[٢] أضعف، وسيجيء في سهل بن زياد.

وقال جدّي رحمه الله: الغالب في إطلاقاتهم أنّه ضعيف في الحديث، أي: يروي عن كلّ أحد[٣]، انتهى، فتأمّل.

ومنها: قولهم: كان من أهل[٤] الطيّارة، ومن أهل الارتفاع، وأمثالهما.

والمراد أنّه كان غالياً[٥].

اعلم أنّ الظاهر أنّ كثيراً من القدماء سيما القمّيّين منهم والغضائري[٦]

---

(١) قال في نهاية الدراية: ٤٣١: ولا ريب من أنّه قدح مناف للعدالة إذا قيل على الإطلاق دون التخصيص بالحديث، لأنّ المراد في الأوّل ضعيف في نفسه وفي الثاني أنّ الضعف في روايته، فلا تدلّ على القدح في الراوي مع الاضافة إلى الحديث.

(٢) في «ق» بدل منه: فيه.

(٣) روضة المتقين ١٤: ٥٥.

(٤) أهل، لم ترد في «أ» و«ب» و«ق».

(٥) قال السيد الأعرجي في العدّة: ٢٨: كان من الطيارة ومرتفع القول وفي مذهبه ارتفاع يريدون بذلك كلّه الغلو والتجاوز بأهل العصمة إلى ما لا يسوغ، والمعروف في مثل هذا عدّه في القوادح.

(٦) الغضائري هو الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم أبو عبدالله والد أحمد المصنف في الرجال، كان كثير السماع عارفاً بالرجال، وهو شيخ الشيخ والنجاشي، ذكراه وترحما عليه وأجاز لهما جميع تصانيفه، ذكر النجاشي تصانيفه في ترجمته: ١٦٦/٦٩، وأشار إليها الشيخ في من لم يرو عنهم عليهم السلام: ٥٢/٤٢٥.

كانوا يعتقدون للأئمّة عليهم السلام منزلة خاصّة من الرفعة والجلالة ومرتبة معيّنة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجوّزون التعدّي عنها، وكانوا يعدّون التعدّي ارتفاعاً وغلوّاً[١] على حسب معتقدهم، حتّى أنّهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلّواً، بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم، أو التفويض الذي اختُلِف فيه كما سنذكر، أو المبالغة في معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم، أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص وإظهار كثير قدرة[٢] لهم وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً أو مورثاً للتهمة به، سيما بجهة أنّ الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلّسين.

وبالجملة: الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأُصوليّة أيضاً، فربما كان شيء عند بعضهم فاسداً أو كفراً أو غلواً أو تفويضاً أو جبراً أو تشبهاً أو غير ذلك، وكان عند آخر مما يجب اعتقاده، أو لا هذا ولا ذاك.

وربما كان منشأ جرحهم بالأمور المذكورة وجدان الرواية الظاهرة فيها منهم كما أشرنا آنفاً، أو ادّعاء أرباب المذاهب كونه منهم، أو روايتهم عنه. وربما كان المنشأ روايتهم المناكير عنه، إلى غير ذلك.

فعلى هذا ربما يحصل التأمّل في جرحهم بأمثال الأُمور المذكورة.

ومما ينبّه على ما ذكرنا ملاحظة ما سيذكر في تراجم كثيرة، مثل ترجمة إبراهيم بن هاشم، وأحمد بن محمد بن نوح، وأحمد بن محمد بن

---

(١) في «أ» و«م»: وعلواً.

(٢) في «ق»: كثرة قدر.

أبي نصر[١]، ومحمّد بن جعفر بن عون[٢]، وهشام بن الحكم[٣]، والحسين بن شاذويه، والحسين بن يزيد، وسهل بن زياد، وداود بن كثير، ومحمد بن أورمة، ونصر بن الصباح، وإبراهيم بن عمر، وداود بن القاسم، ومحمد بن عيسى بن عبيد، ومحمد بن سنان، ومحمد بن عليّ الصيرفي، ومفضّل بن عمر، وصالح بن عقبة، ومعلّى بن خنيس، وجعفر بن محمد بن مالك، وإسحاق بن محمد البصري، وإسحاق بن الحسن[٤]، وجعفر ابن عيسى، ويونس بن عبد الرحمن، وعبد الكريم بن عمرو[٥]، وغير ذلك.

وسيجيء في إبراهيم بن عمر وغيره ضعف تضعيفات الغضائري، فلاحظ. وفي إبراهيم بن إسحاق وسهل بن زياد ضعف تضعيف[٦] أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، مضافاً إلى غيرهما من التراجم، فتأمّل.

ثم اعلم أنّه والغضائري ربما ينسبان الراوي إلى الكذب ووضع الحديث أيضاً بعد ما نسباه إلى الغلو، وكأنّه لروايته ما يدلّ عليه، ولا يخفى ما فيه. وربما كان غيرهما أيضاً كذلك، فتأمّل.

ومنها: رميهم إلى التفويض

وللتفويض معان، بعضها لا تأمّل للشيعة في فساده، وبعضها لا تأمّل لهم في صحّته، وبعضها ليس من قبيلهما، والفساد كفراً كان أو لا، ظاهر الكفرية أو لا، ونحن نشير إليها مجملاً.

---

(١) في «م»: وأحمد بن محمّد بن أبي بصير.
(٢) في «أ» زيادة: وهشام بن عون.
(٣) في «م» زيادة: والفضل بن شاذان.
(٤) في «ك» و«ن»: وإسحاق بن محمد بن الحسن.
(٥) في «ب» و«ك» و«م»: وعبد الكريم بن عمر.
(٦) في «ك»: تضعيفات.

الأول : سيجيء ذكره في آخر الكتاب عند ذكر الفِرَق .

الثاني : تفويض الخلق والرزق إليهم ، ولعلّه يرجع إلى الأوّل ، وورد فساده عن الصادق والرضا عليهما السلام[١] .

الثالث : تفويض تقسيم الارزاق ، ولعلّه ممّا يطلق عليه[٢] .

الرابع : تفويض الأحكام والأفعال إليه ، بأنْ يثبت ما رآه حسناً ويردّ ما رآه قبيحاً فيجيز الله تعالى إثباته وردّه ، مثل إطعام الجدّ السدس ، وإضافة الركعتين في الرباعيات ، والواحدة في المغرب ، والنوافل[٣] أربعاً وثلاثين سُنّة ، و(تحريم كلّ مسكر عند)[٤] تحريم الخمر . . . إلى غير ذلك[٥] .

وهذا محل إشكال عندهم ، لمنافاته ظاهر : ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوى**﴾[٦] وغير ذلك .

لكن الكليني رحمه الله قائل به ، والأخبار الكثيرة واردة فيه[٧] .

ووجّه بأنّها تثبت[٨] من الوحي إلّا أنّ الوحي تابع ومجيز ، فتأمّل .

---

(١) أُنظر اعتقادات الصدوق : ١٠٠ (حجري) ، وعيون أخبار الرضا عليه السلام : ١٧/١٢٤ .

(٢) في بصائر الدرجات : ٩/٣٦٣ بسنده عن عليّ بن الحسين عليه السلام فيما قال لأبي حمزة : يا أبا حمزة لا تنامَنّ قبل طلوع الشمس فإنّي أكرهها لك ، إنّ الله يقسم في ذلك الوقت أرزاق العباد وعلى أيدينا يجريها .

(٣) في «ب» و«ن» : وفي النوافل .

(٤) ما بين القوسين لم يرد في «ك» .

(٥) راجع بحار الأنوار ٢٥ : ٣٢٨ وما بعدها فصل في بيان التفويض ومعانيه، وتفسير آية «٧» من سورة الحشر قوله تعالى : ﴿**وَمَاءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُم عَنهُ فَانتَهُوا**﴾ .

(٦) النجم: ٣.

(٧) أُنظر الكافي ١ : ٢٠٧ باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمّة عليهم السلام في أمر الدين ، وبصائر الدرجات : ٣٩٨ .

(٨) في «أ» و«م» : ثبتت .

الخامس : تفويض الإرادة ، بأن يريد شيئاً لحسنه ولا يريد شيئاً لقبحه ، كإرادته تغيّر[١] القبلة ، فأوحى الله تعالى إليه بما أراد[٢] .

السادس : تفويض القول بما هو أصلح له وللخلق وإن كان الحكم الأصلي خلافه ، لما في صورة التقيّة[٣] .

السابع : تفويض أمر الخلق ، بمعنى أنّه أوجب عليهم طاعته في كلّ ما يأمر وينهى سواء علموا وجه الصحّة أم لا ، بل ولو كان بحسب ظاهر نظرهم عدم الصحّة ، بل الواجب عليهم القبول على وجه التسليم[٤] .

وبعد الإحاطة بما ذكر هنا وما ذكر سابقاً عليه يظهر أنّ القدح بمجرّد رميهم إلى التفويض أيضاً لعلّه لا يخلو عن إشكال ، وسيجيء في محمّد بن سنان ما يشير إليه بخصوصه ، فتأمّل .

ومنها : رميهم إلى الوقف

اعلم أنّ الواقفة هم الذين وقفوا على الكاظم عليه السلام كما سيجيء في آخر الكتاب عند ذكر الفِرَق ، وربما يقال لهم : الممطورة أيضاً ، أي : الكلاب المبتلّة من المطر[٥] ، كما هو الظاهر . ووجه الاطلاق ظاهر .

وربما يطلق الوقف على من وقف على غير الكاظم عليه السلام من الأئمة[٦]

---

(١) في «أ» و«ب» و«ك» و«ن» : تغيير .

(٢) مجمع البيان ١ : ٢٢٧ .

(٣) أُنظر مقباس الهداية ٢ : ٣٧٩ ، الرابع .

(٤) راجع مصادر تفسير الآية «٦٥» من سورة النساء قوله تعالى : **﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَايُؤمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَر بيَنَهُم ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِم حَرَجاً مِمَّا قَضَيتَ وَيُسَلِّمُوا تَسلِيماً﴾** .

(٥) أُنظر فرق الشيعة للنوبختي : ٨١ .

(٦) المصدر السابق : ٨٢ ، حيث فيه : كلّ من مضىٰ منهم فله واقفة قد وقفت عليه . وانظر كمال الدين ١ : ٤٠ و١٠١ .

ـ وسنشير إليه في يحيىٰ بن القاسم ـ لكن الاطلاق ينصرف إلى من وقف على الكاظم عليه السلام ولا ينصرف إلى غيرهم إلّا بالقرينة، ولعلّ من جملتها عدم دركه للكاظم عليه السلام وموته قبله أوفي زمانه، مثل سماعة بن مهران وعليّ بن حيان[١] ويحيى بن القاسم، لكن سيجيء عن المصنف في يحيى بن القاسم جواز الوقف قبله عليه السلام وحصوله في زمانه.

وقال جدّي رحمه الله: الواقفة صنفان: صنف منهم وقفوا عليه في زمانه بأن اعتقدوا كونه قائم آل محمّد صلى الله عليه وآله، وذلك لشبهة حصلت لهم ممّا ورد عنه وعن أبيه عليهما السلام أنّه صاحب الأمر، ولم يفهموا أنّ كلّ واحد منهم عليهم السلام صاحب الأمر، يعني: أمر الإمامة، ومنهم سماعة بن مهران لما نقل أنّه مات في زمانه صلوات الله عليه، وغير معلوم كفر مثل هذا الشخص لأنّه عرف إمام زمانه ولم يجب عليه معرفة الامام الذي بعده، نعم لو سمع أنّ الإمام بعده فلان ولم يعتقد[٢] صار كافراً، انتهى[٣].

ويشير إلى ما ذكره أنّ الشيعة من فرط حبّهم دولة الأئمّة صلوات الله عليهم وشدّة تمنّيهم إيّاها، وبسبب الشدائد والمحن التي كانت عليهم وعلى أئمتهم صلوات الله عليهم من القتل والخوف وسائر الأذيّات، وكذا من بغضهم[٤] أعدائهم الذين كانوا يرون الدولة وبسط اليد والتسلّط وسائر نعم الدنيا عندهم... إلى غير ذلك، كانوا دائماً مشتاقين إلى دولة قائم آل محمّد صلى الله عليه وآله الذي يملأ الدنيا قسطاً، متسلّين[٥] أنفسهم بظهوره، مترقّبين

---

(١) في «م» وعلي بن حسان.

(٢) في «ك»: يعتقده.

(٣) لم نعثر على هذا القول.

(٤) في «ق» بدل بغضهم: بعض.

(٥) في «ك»: مسلّين.

لوقوعه عن قريب، وهم عليهم السلام كانوا يسلّون خاطرهم حتّى قيل: إنّ الشيعة تربّى بالأماني. ومما دلّ[١] على ذلك ما سنذكر في ترجمة يقطين، فلاحظ.

ومن ذلك أنّهم كانوا كثيراً ما يسألونهم عليهم السلام عن قائمهم، فربما قال واحد منهم صلوات الله عليهم: فلان، يعني: الذي بعد[٢]، وما كان يظهر مراده من القائم عليه السلام مصلحة لهم وتسلية لخواطرهم، سيما بالنسبة إلى مَن عَلم عدم بقائه إلى ما بعد زمانه، كما وقع من الباقر عليه السلام بالنسبة إلى جابر[٣] في الصادق عليه السلام كما سنذكره في ترجمة عنبسة[٤].

وربما كانوا يشيرون إلى مرادهم، وهم من فرط ميل قلوبهم وزيادة حرصهم ربما كانوا لا يتفطّنون، ولعلّ عنبسة وبعضاً آخر كانوا كذلك، وممّا يشير إلى ما ذكره أيضاً التأمّل فيما سيُذكر[٥] في ترجمة أبي جرير القمّي وإبراهيم بن موسى بن جعفر[٦] وغيرهما، ومرّ في الفائدة الأُولى ما ينبّه على ذلك، فتأمّل.

هذا، لكن سنذكر في ترجمة سماعة ويحيى بن القاسم وغيرهما أنّهم رووا أنّ الأئمة عليهم السلام اثنا عشر[٧]، ولعلّ هذا لا يلائم ما ذكره رحمه الله.

ويمكن أن يكون نسبة الوقف إلى أمثالهم من أنّ الواقفة تدّعي كونه

---

(١) في «ق»: يدل.

(٢) في «ن»: بعده.

(٣) جابر بن يزيد الجعفي، والرواية عن الكافي ١: ٧/٢٤٤ باب الاشارة والنص على أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصادق صلوات الله عليهما.

(٤) عنبسة بن مصعب العجلي الكوفي.

(٥) في «ق»: سنذكر.

(٦) أُنظر الكافي ١: ١/٣١١ ـ ٢ باب في أنّ الإمام متى يعلم أنّ الأمر قد صار إليه.

(٧) عن الكافي ١: ٢٠/٤٤٩ باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم عليهم السلام والخصال ٢: ٤٥/٤٧٨ وعيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٣/٥٦.

منهم، إذ[١] أكثروا من الرواية عنه[٢] كما قلنا في قولهم: «ضعيف»، وسيجيء في عبدالكريم بن عمرو[٣]، وامّا من روايتهم عنه ما يتضمّن الوقف لعدم فهمهم روايته كما سيجيء في سماعة وأمثال ذلك.

وكيف كان: فالحكم بالقدح بمجرّد رميهم إلى الوقف بالنسبة إلى الجماعة الذين لم يبقوا إلى مابعد زمان الكاظم عليه السلام ومن روى أنّ الأئمة عليهم السلام اثنا عشر لا يخلو من إشكال. وكذا بالنسبة إلى من روى عن الرضا عليه السلام ومن بعده، لما سنذكر في إبراهيم بن عبدالحميد أنّهم ما كانوا يروون عنهم عليهم السلام ... إلى غير ذلك من أمثال ما ذكر، فتأمّل.

وممّا ذكر ظهر أنّ الناووسية أيضاً حالهم حال الواقفة، وسيجيء ذلك في الجملة عن المصنّف في أبان بن عثمان. ولعلّ مثل الفطحيّة أيضاً كان[٤] كذلك، لما مرّ في الفائدة الأولى.

وبالجملة: لا بدّ في مقام القدح[٥] من أن يتفطّن بأمثال ما ذكر ويتأمّل، سيما بعد ملاحظة ما أشرنا في ذكر الطيّارة.

ثمّ اعلم أنّهم ربما يقولون: واقفي لم يدرك أبا الحسن عليه السلام، كما سيجيء في عليّ بن الحسان[٦]، ومثل هذا يحتمل عدم بقائه إلى زمانه كما بالنسبة إلى سماعة ومَن ماثله، وعدم وجوده كبيراً في زمانه حتّى يصل إلى

---

(١) في «أ» و«ب» و«م» و«ن»: أو.

(٢) في «ق»: عنهم.

(٣) ففي الخلاصة: ٥/٣٨١ قال ابن الغضائري: إنّ الواقفة تدّعيه والغلاة تروي عنه كثيراً.

(٤) في «ق»: كانوا.

(٥) في «أ» و«ح» و«ن»: المدح.

(٦) عن رجال الكشّي: ٨٥١/٤٥١ والخلاصة: ١٤/٣٦٦.

خدمته ، بل كان كذلك بعده عليه‌السلام كما سيجيء في حنّان بن سدير ، ومجرّد عدم ملاقاته على بُعد ، فلا بدّ من ملاحظة الطبقة وغيرها ممّا يعين ، بل لعلّ الاحتمال الثاني أقرب؛ فالمراد في عليّ بن الحسان هذا الاحتمال على أيّ تقدير ، فتأمّل .

ومنها : قولهم : ليس بذاك

وقد أخذه خالي رحمه‌الله ذمّاً ، ولا يخلو من تأمّل ، لاحتمال أن يُراد أنّه ليس بحيث يوثق به وثوقاً تامّاً وان كان فيه نوع وثوق ، من قبيل قولهم : ليس بذاك الثقة ، ولعلّ هذا هو الظاهر ، فيشعر على نوع مدح ، فتأمّل[1] .

---

(١) قال الغروي في الفصول : ٣٠٤ : ومنها ـ أي من ألفاظ الجرح ـ قولهم : ليس بذاك ، وعدّه بعضهم ذمّاً وبعضهم مدحاً ، والأوّل مبني على أنّ المراد ليس بثقة ، والثاني يبتني على أن المراد ليس بحيث يوثق به وثوقاً تامّاً ، والكل محتمل ، ولعلّ الثاني أقرب .

وقال السيّد الأعرجي في العدّة : ٣١ : وكذلك قولهم : ليس بذاك ، فإنّه ربما عدّ قدحاً ، وأنت تعلم أنّه أكثر ما يستعمل في نفي المرتبة العليا كما يقال : ليس بذلك الثقة ، وليس بذلك الوجه ، وليس بذلك البعيد ، فكان فيه نوع من المدح .

وقد ناقش المولى الكني في توضيح المقال : ٤٤ بعد إيراده لكلام الوحيد بقوله : قلت : هذا منه قدس‌سره كما سبق ، فأي منافاة لاحتمال خلاف الظاهر في الظهور ثمّ ترجّي ظهور الخلاف ، فان كان مجرّد الترجّي فلا كلام ، وإلّا فالظاهر خلافه ، لظهور النفي المزبور في نفي المعتبر من الوثوق والاعتماد ، نعم لو قيّده بالثقة بقوله : ليس بذاك الثقة ، كان كما ذكره ، وهو واضح .

وقد عدّ الداماد في رواشحه : ٦٠ ليس بذلك من ألفاظ الجرح والذم .

وقال المامقاني في المقباس ٢ : ٣٠٢ : وإنّ الأظهر كون ليس بذلك ظاهراً في الذم غير دالٍّ على الجرح ، ومجرد الاحتمال الذي ذكره لا ينافي ظهور اللفظ في الذم .

ومنها : قولهم : مضطرب الحديث ، ومختلط الحديث ، وليس بنقيّ الحديث(١) ، ويعرف حديثه وينكر(٢) ، وغُمز عليه في حديثه أو في بعض حديثه وليس حديثه بذاك النقي(٣) .

وهذه وأمثالها ليست بظاهرة في القدح في العدالة لما مرّ في قولهم : «ضعيف» ، وسيجيء في أحمد بن محمد بن خالد وأحمد بن عمر(٤)

---

(١) قال السيّد الأعرجي في العدة : ٣١ عند تعداده لهذه : فربما عدّ هذا ونحوه في القدح ، والحق أنّه كما قال الاستاذ : ليس بظاهر فيه ، إذ لا منافاة بينه وبين العداله .
وقال الغروي في الفصول : ٣٠٤ : ومنها قولهم : مضطرب الحديث ، ومختلط الحديث ، وليس بنقي الحديث . وفيه دلالة على الطعن فيه أو في رواياته ، وربما أمكن أن يجامع ذلك مع التوثيق .
وقال السيّد الصدر في نهاية الدراية : ٤٣٧ : قولهم : ليس بنقي الحديث ، المراد الغضّ عن حديثه .
وقال الشيخ البهائي في وجيزته : ٥ : وأما نحو يعرف حديثه وينكر ليس بنقي الحديث وأمثال ذلك ، ففي كونه جرحاً تأمّل .

(٢) قال السيّد الصدر في نهاية الدراية : ٤٣٧ : وأمّا نحو يعرف حديثه وينكر ، يعني : يؤخذ به تارة ويرد أُخرى ، أو إنّ بعض الناس يأخذونه وبعضهم يردّه ، إمّا لضعفه أو لضعف حديثه ، لا ظهور له بالقدح كما لا يخفى ، وربما قالوا في الراوي نفسه : يعرف وينكر ، كما قالوا في صالح بن أبي حمّاد : كان أمره ملتبساً يعرف وينكر .
وقال الغروي في الفصول : ٣٠٤ : ومنها قولهم : يعرف حديثه تارة وينكر اخرى ، فإن أُريد أنّ حديثه يقبل عند إسناده إلى ثقة وينكر عند اسناده إلى غير ثقة دلّ على مدحه ، بل وثاقته ، وكان الطعن فيمن يروي عنه . وإنْ أُريد أنّ حديثه يعرف عند اعتضاده بأمارات الوثوق وينكر عند تجرّده عنها ، دلّ على الطعن فيه . والثاني أقرب بدليل تخصيصه بالبعض .

(٣) قال السيّد الصدر في نهاية الدراية : ١٧٠ : قولهم : ليس بنقي الحديث ، المراد الغضّ عن حديثه ، وأمثال ذلك كثير في كلماتهم ، مثل قولهم : ليس بذلك ولم يكن بذلك وحديثه ليس بذلك النقي وليس بكلّ التثبت في الحديث ، والمراد إما الغض [عنه] أو عن حديثه ، وفي كونه جرحاً تأمّل ، بل منع كما لا يخفى .

(٤) في «ب» و«ك» و«ن» : عمرو .

وغـيرهما ، فـليست مـن أسـباب الجـرح وضـعف الحـديث عـلى رويّـة المتأخّرين ، نعم هي من[١] أسباب المرجوحيّة ، معتبرة في مقامها كما أشرنا في الفائدة الأُولى .

ثمّ لا يخفى أنّ بينها[٢] تفاوتاً في المرجوحية ، فالأوّل أشدّ بالقياس إلى الثاني ، وهكذا . وعلى هذا القياس غيرها من أسباب الذم ، وكذا أسباب الرجحان ، فتأمّل .

ومنها : قولهم : القُطْعي

وسيجيء معناه مع ما فيه في الحسين بن محمّد بن الفرزدق[٣] .

ومنها : أبو العبّاس الذي يذكره النجاشي بالإطلاق

قيل : هو مشترك بين ابن نوح[٤] وابن عقدة[٥] . وليس كذلك ، بل هو ابن نوح كما ستعرف في إبراهيم بن عمر اليماني[٦] .

---

(١) من ، لم ترد في «أ» و«ب» و«ك» و«ن» .

(٢) في «ق» و«ك» و«ن» : بينهما .

(٣) عن إيضاح الاشتباه : ٢١٨/١٦٠ .

(٤) هو أحمد بن محمّد بن نوح المكنّى بأبي العبّاس .

(٥) هو أحمد بن محمّد بن سعيد السبيعي الهمداني المعروف بابن عقدة .

(٦) اختلفت كلمات الرجاليين في تعيين أبي العباس ، فمنهم من جعله ابـن عـقدة ، ومنهم من عيّنه ابن نوح ، والأكثر على أنّه مشترك . . فقال الكـاظمي فـي تكـملة الرجال ١ : ٣٥٠ في ترجمة حفص بن البختري : فنقل النجاشي عن أبي العباس . وهو ابن عقدة توثيقه .

وجاء في الهامش منه أيضاً : ويحتمل أن يكون ابن نوح على ضعف وإن كان ينقل عن كليهما ، لأنّ الظاهر أنّه عند الاطلاق يراد بأبي العباس : ابن عقدة ، وإذا أراد به ابن نوح قيّده كما يظهر من تتبّعه ، والشيخ محمّد في الشرح ردّده بينهما ، =

ومنها : قول العلّامة في الخلاصة : عندي فيه توقّف

وسنذكر ما فيه في بكر بن محمد الأزدي .

ومنها : قولهم : من أصحابنا

وربما يظهر من عباراتهم عدم اختصاصه بالفرقة الناجية كما سيجيء في عبدالله بن جبلة ومعاوية بن حكيم . وقال الشيخ في أوّل الفهرست : كثير من مصنّفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة[١] .

ومنها : قولهم : مولى

وبحسب اللّغة له معان معروفة[٢] ، وأما في المقام فسيجيء في إبراهيم بن أبي محمود عن الشهيد الثاني أنّه يُطلق على غير العربي الخالص[٣] وعلى المعتق وعلى الحليف ، والأكثر في هذا الباب إرادة المعنى الأوّل[٤] ، انتهى .

= والأظهر ذلك ، وسيجيء في ترجمة حفص بن سوقة ما يؤيّده ، ووافقنا على هذا المجلسي فيما سيجيء إنّ شاء الله في ترجمة الحكم بن حكيم .

وقال الشيخ البهائي في مشرق الشمسين : ٣١٣ : لا يقال : إنّ النجاشي نقل توثيق حكم بن حكيم عن أبي العباس ، وهو مشترك بين ابن نوح الإمامي وابن عقدة الزيدي ، فكيف عددت حديث حكيم من الصحيح والمعدل له مشترك ؟ !

قلنا : الاشتراك هنا غير مضر ، وابن عقدة وإن كان زيدياً إلّا أنّه ثقة مأمون ، وتعديل غير الامامي إذا كان ثقة لمن هو إمامي حقيق بالاعتبار والاعتماد ، فان الفضل ما شهدت به الأعداء . نعم جرح غير الإمامي للإمامي لا عبرة به وإن كان الجارح ثقة .

(١) الفهرست : ٣٢ المقدمة .

(٢) اُنظر القاموس ٤ : ٤٠١ ، الصحاح ٦ : ٢٥٢٩ ، لسان العرب ١٥ : ٤٠٨ .

(٣) في «ن» : على غير المعنى العرفي الخاص .

(٤) تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة (مخطوط) : ٦ .

والظاهر أنّه كذلك ، إلّا أنّه يمكن أن يكون المراد منه التنزيل أيضاً كما قال جدّي رحمه الله في مولى الجعفي[1] ، فعلى هذا لا يحمل على معنى إلّا بالقرينة ، ومع انتفائها فالراجح لعلّه الأوّل لما ذكر .

---

(١) لم نعثر على ذلك .

الفائدة الثالثة :

في سائر أمارات الوثاقة والمدح والقوّة :

منها : كون الرجل من مشايخ الإجازة

والمتعارف عدّه من أسباب الحسن[١] ، وربما يظهر من جدّي رحمه الله دلالته على الوثاقة[٢] ، وكذا من المصنّف في ترجمة الحسن بن عليّ بن زياد .

وقال المحقّق البحراني رحمه الله : مشايخ الإجازة في أعلى درجات الوثاقة والجلالة[٣] .

وما ذكروه لا يخلو عن قرب ، إلّا أنّ قوله[٤] : «في أعلى درجاتها» غير

---

(١) في «ب» بدل الحسن : المدح .

(٢) لم يتبيّن لنا من روضة المتّقين توثيقاً صريحاً من المجلسي لمشايخ الإجازة ، نعم المذكور فيها عدم ضرر جهالة مشايخ الإجازة ، والظاهر أنّه يعتبر ذكرهم مجرّداً لأجل التيمّن والتبرّك وكي يخرج الحديث عن الإرسال ، فقال قدس سره في الجزء ١٤ : ٤٣ : عليّ بن الحسين السعدآبادي لم يذكر فيه مدح ولا ذم وكان من مشايخ الإجازة فلا يضرّ جهالته .

وفي : ٣٢٨ من الجزء نفسه ذكر ما يتعلّق بخروج الخبر بهم عن الإرسال ، فلاحظ .

نعم ذكر عند ترجمته للسعدآبادي : ٣٩٥ ما لفظه : وجعل بعض الاصحاب حديثه حسناً ، ولا بأس به لأنّه من مشايخ الإجازة البحت ، بل لا يستبعد جعله صحيحاً ، سيما على قانون الشيخ من أنّ الأصل العدالة . . . إلى آخر كلامه .

(٣) معراج أهل الكمال : ٦٤ .

(٤) كذا في «ق» ، وفي «م» : كونهم ، وفي سائر النسخ : قولهم .

ظاهر.

وقال المحقّق الشيخ محمّد: عادة المصنّفين عدم توثيق الشيوخ[١].

وسيجيء في ترجمة محمّد بن إسماعيل النيشابوري عن الشهيد الثاني أنّ مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص على تزكيتهم[٢].

وعن المعراج أنّ التعديل بهذه الجهة طريقة كثير من المتأخرين[٣]... إلى غير ذلك، فلاحظ.

هذا، وإذا كان المستجيز ممّن يَطعن على الرجال في روايتهم عن المجاهيل والضعفاء وغير الموثقين فدلالة استجازته على الوثاقة في غاية الظهور، سيما إذا كان المجيز من المشاهير. وربما يفرّق بينهم وبين غير المشاهير بكون الأوّل من الثقات، ولعلّه ليس بشيء، ومرّ في الفائدة الأولى ماله دخل في المقام.

ومنها: كونه وكيلاً للأئمّة عليهم السلام

وسنذكر حاله في ترجمة إبراهيم بن سلام[٤].

ومنها: أن يكون ممّن يُترك رواية الثقة أو الجليل أو تُأَوّل محتجّاً بروايته ومرجّحاً لها عليها

وكذا لو خُصّص الكتاب أو المجمع عليه بها كما اتّفق كثيراً، وكذا الحال فيما ماثل التخصيص أو الكتاب والإجماع[٥] من الأدلّة.

---

(١) استقصاء الاعتبار ١: ٦٥.

(٢) أُنظر الرعاية: ١٩٢.

(٣) أُنظر معراج أهل الكمال: ١٢٦.

(٤) سيأتي برقم: (٢٦) من التعليقة.

(٥) في «ب» و«ك»: أو الاجماع.

ومنها : أن يؤتى بروايته بأزاء روايتهما أو غيرها[١] من الأدلّة فتوجّه وتجمع بينهما أو تطرح من غير جهته[٢]

وهذه كالسابقة كثيرة ، والسابقة أقوى منها ، فتأمّل .

ومنها : كونه كثير الرواية

وهو موجب للعمل بروايته مع عدم الطعن عند الشهيد رحمه الله[٣] كما سنشير إليه في ترجمة الحكم بن مسكين ، وسنذكر في ترجمة عليّ بن الحسين السعدآبادي عن جدّي أنّ الظاهر أنّه لكثرة الرواية عدّ جماعة حديثه من الحسان[٤] ، وقريب من ذلك في الحسن بن زياد الصيقل[٥] .

وعن خالي في ترجمة إبراهيم بن هاشم أنّه من شواهد الوثاقة[٦] .

وعن العلّامة فيها أنّه من أسباب قبول الرواية[٧] .

ويظهر من كثير من التراجم كونه من أسباب المدح والقوّة ، مثل عباس بن عامر ، وعباس بن هشام ، وفارس بن سليمان ، وأحمد بن محمد بن عمّار ، وأحمد بن إدريس ، والعلاء بن رزين ، وجبرئيل بن أحمد ، والحسن بن خرزاذ ، والحسن بن متيل ، والحسين بن عبيدالله ، وأحمد بن عبد الواحد ، وأحمد بن محمّد بن سليمان[٨] ، وأحمد بن

---

(١) في «ب» و«ك» : أو غيرهما .

(٢) في «أ» و«ح» و«ك» : جهة .

(٣) كما عن روضة المتقين ١٤ : ٦٣ ، حيث فيها : ... وقال الشهيد رحمه الله : لما كان كثير الرواية ولم يرد فيه طعن فأنا أعمل على روايته .

(٤) روضة المتقين ١٤ : ٤٣ .

(٥) روضة المتقين ١٤ : ٩٢ . وفي «ق» : الحسين بن زياد الصيقل .

(٦) كتاب الأربعين للمجلسي : ٥٠٧ في شرح الحديث الخامس والثلاثين .

(٧) الخلاصة : ٩/٤٩ .

(٨) في «ق» و«ن» : وأحمد بن سليمان .

محمّد بن عليّ بن عمر ، وغيرها .

وكذا في الفائدة التاسعة المذكورة في آخر الكتاب .

وأولىٰ منه كونه كثير السماع ، كما يظهر من التراجم ويذكر في أحمد بن عبد الواحد[١] .

ومنها : كونه ممّن يروي عنه أو عن[٢] كتابه جماعة من الأصحاب

ولا يخفى كونه من أمارات الاعتماد ، ويظهر ممّا سيذكر في عبدالله بن سنان ومحمّد بن سنان[٣] وغيرهما مثل الفضل بن شاذان وغيره ، بل بملاحظة اشتراطهم العدالة في الراوي على ما مرّ يقوى كونه من أمارات العدالة ، سيما وأن يكون الراوي عنه ـ كلّاً أو بعضاً ـ ممّن يطعن على الرجال في روايتهم عن المجاهيل والضعفاء ، بل الظاهر من ترجمة عبدالله عن النجاشي أنّه كذلك[٤] ، فتأمّل .

---

(١) ذكر هناك ما لفظه : وكذا في كونه شيخ الاجازة ، وكذا كونه كثير الرواية ، وأولىٰ منه كونه كثير السماع المشير إلى كونه من مشايخ الاجازة الظاهر في أخذها عن كثير من المشايخ .

وبالجملة : الظاهر جلالته ـ بل وثاقته ـ لما ذكر وأشرنا .

(٢) عن ، لم ترد في «أ» و«ح» و«ك» و«م» .

(٣) ذكر المصنف في ترجمته ما نصّه : وممّا يشير إلى الاعتماد عليه وقوته كونه كثير الرواية ومقبولها وسديدها وسليمها ورواية كثير من الأصحاب عنه ، سيما مثل الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب وأحمد بن محمّد بن عيسى وغيرهم من الأعاظم ، مع أنهم قد أكثروا من الرواية عنه ، مع أنّ أحمد قد أخرج من قم أحمد البرقي باعتبار رواية المراسيل والرواية عن الضعفاء .

(٤) رجال النجاشي : ٥٥٨/٢١٤ ، حيث قال : روى هذه الكتب عنه جماعات من أصحابنا لعظمه في الطائفة وثقته وجلالته .

وما في بعض التراجم مثل صالح بن الحكم من تضعيفه[١] مع ذكره ذلك لا يضر[٢]، إذ لعلّه ظهر ضعفه عليه من الخارج وإن كان الجماعة معتمدين عليه، والتخلّف في الأمارات الظنيّة غير عزيز ولا مضرّ كما مرّ في الفائدة الأُولى، فتأمّل.

ومنها: روايته عن جماعة من الأصحاب

وربما يومئ ترجمة إسماعيل بن مهران وجعفر بن عبدالله رأس المذري إلى كونه من المؤيّدات.

ومنها: رواية الجليل عنه

وهو أمارة الجلالة والقوّة، وسيذكر عن الصدوق[٣] في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى، وسيجيء التحقيق في محمّد بن إسماعيل البندقي[٤]، ونشير إليه في ترجمة سهل بن زياد وإبراهيم بن هاشم وغيرهما.

وإذا كان الجليل ممّن يطعن على الرجال في الرواية عن المجاهيل ونظائرها فربما تشير روايته عنه إلى الوثاقة.

ومنها: رواية الأجلّاء عنه

وفيه مضافاً إلى ما سبق أنّه من أمارات الوثاقة أيضاً كما لا يخفى على

---

(١) كما عن النجاشي: ٢٠٠/٥٣٣.

(٢) في «ق»: مع ذكره ذلك غير عزيز ولا يضره.

(٣) كمال الدين ١: ٣.

(٤) قال في ترجمته: وربما يعدّ حديثه من الحسان لعدم التوثيق، وإكثار الكليني من الرواية عنه، وكون رواياته متلقات بالقبول، ... بل ربما يظهر كونه من مشايخ الكليني والكشّي وتلميذ ابن شاذان كما أشير إليه، حتى أنّ جماعة عدّوا حديثه من الصحاح.

المطّلع بروّيتهم، وأشرنا إلى وجهه أيضاً، سيما وأن يكونوا[١] ـ كلاً أو بعضاً ـ ممّن يطعن بالرواية عن المجاهيل[٢] وأمثالها كما ذكر. وإذا كان رواية جماعة من الأصحاب تشير إلى الوثاقة ـ كما مرّ ـ فرواية أجلائهم بطريق اولى، فتدبّر.

ومنها: رواية صفوان بن يحيىٰ وابن أبي عمير عنه

فإنّها أمارة الوثاقة، لقول الشيخ في العدّة: إنّهما لا يرويان إلّا عن ثقة[٣]. وسيجيء عن المصنّف في ترجمة إبراهيم بن عمر أنّه يؤيّد التوثيق رواية ابن أبي عمير عنه ولو بواسطة حماد، وفي ترجمة ابن أبي الأغر النخاس[٤]: أنّ رواية ابن أبي عمير وصفوان عنه ينبّهان على نوع اعتبار واعتداد.

وعن المحقّق الشيخ محمد: قيل في مدحهما ما يشعر بالقبول في الجملة[٥].

والفاضل الخراساني في ذخيرته جرى مسلكه على القبول من هذه العلّة[٦].

ونظير صفوان وابن أبي عمير أحمد بن محمّد بن أبي نصر لما

---

(١) في «ك»: يكون.
(٢) في «ق» زيادة: والضعفاء.
(٣) عدّة الأُصول ١: ١٥٤.
(٤) اضطربت هنا نسخ الكتاب، ففي بعضها ورد: ابن أبي الأعز النخاس، وفي بعضها الاخر: أبي الأغر النخاس، وفي ثالثة: أبي الأعر النحاس.
ويأتي عن المنهج في باب الكنى: أبو الأغر النخاس، والظاهر من النسخ أنّه الأعز: بالعين المهملة والزاي، وربما قرىء واحتمل بالغين المعجمة والراء.
(٥) استقصاء الاعتبار ٣: ٢١١.
(٦) ذخيرة المعاد في شرح الارشاد: ٤١ حجري.

ستعرف في ترجمته[١]، وقريب منهم رواية علي بن الحسن الطاطري لما سيظهر في ترجمته أيضاً[٢]، ومسلك الفاضل جرى على هذا أيضاً[٣].

ومنها: رواية محمّد بن إسماعيل بن ميمون أو جعفر بن بشير عنه أو روايته عنهما

فإنّ كلّاً منهما أمارة التوثيق لما ذكر في ترجمتهما[٤].

ومنها: كونه ممّن يروي عن الثقات

فإنّه مدح وأمارة للإعتماد كما هو ظاهر، ويظهر من ترجمتهما وغيرها.

ومنها: رواية عليّ بن الحسن بن فضّال ومَن ماثله عن شخص

فإنّها من المرجّحات، لما ذكر في ترجمتهم[٥].

ومنها: أخذُه معرّفاً للثقة أو الجليل

مثل أن يقال في مقام تعريفهما: إنّه أخو فلان أو أبوه أو غير ذلك، فإنّه من المقوّيات وفاقاً للمحقّق الشهير بالداماد على ما هو بخيالي[٦].

---

(١) عن عدّة الأُصول ١ : ١٥٤ وذكرىٰ الشيعة ١ : ٤٩.

(٢) عن عدّة الأُصول ١ : ١٥٠.

(٣) اُنظر ذخيرة المعاد في شرح الارشاد : ٢١٤ (حجري).

(٤) ذكر النجاشي في ترجمة كل منهما أنهما رويا عن الثقات ورووا عنهما، اُنظر رجال النجاشي : ٩٣٣/٣٤٥ و٣٠٤/١١٩.

(٥) عن رجال النجاشي : ٦٧٦/٢٥٧، حيث ذكر في ترجمته أنّه قلّما روى عن الضعفاء.

(٦) ذكر السيّد الداماد في تعليقته على رجال الكشّي ٢ : ٧٢١/٦٨٤ في ترجمة يونس بن يعقوب عند قوله : ووجّه أبو الحسن عليّ بن موسى عليه السلام إلى زميله محمّد بن الحباب ـ وكان رجلاً من أهل الكوفة ـ : صلِّ عليه أنت. قال :

وما رواه أبو عمرو الكشي ـ أنّ أبا الحسن الرضا عليّ بن موسى عليه السلام وجّه إلى =

ومنها : كونه ممّن يكثر الرواية عنه ويفتى[١] بها

فإنّه أمارة الاعتماد عليه كما هو ظاهر ، وسنذكر عن المحقّق رحمه الله في ترجمة السكوني اعترافه به[٢] . واذا كان مجرّد كثرة الرواية[٣] يوجب العمل بروايته بل ومن شواهد الوثاقة كما مرّ فما نحن فيه بطريق أولى ، وكذا رواية جماعة من الأصحاب عنه تكون من أماراتها على ما ذكر فهنا بطريق أولى .

ومنها : رواية الثقة عن شخص مشترك الاسم وإكثاره منها مع عدم إتيانه بما يميّزه عن الثقة

فإنّه أمارة الاعتماد عليه من عدم اعتنائه ، سيما إذا كان الراوي ممّن يطعن على الرجال بروايتهم عن المجاهيل ، أو كون الرواية عنه كذلك من غير واحد من المشايخ ، فتدبّر .

ومنها : اعتماد شيخ على شخص

وهو أمارة الإعتماد عليه كما هو ظاهر ويظهر من النجاشي والخلاصة

= زميله محمّد بن الحباب فأمره بالصلاة على يونس بن يعقوب ـ يتضمّن مدحه والتنويه بجلالته ، سواء كان ضمير «زميله» عائداً إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أو إلى يونس بن يعقوب ، فلا تكن من الغافلين .

(١) في بعض النسخ : ويفتي .

(٢) قال الوحيد في ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكوني : والمحقّق ذكر في المسائل العزيّة حديثاً عن السكوني في أنّ الماء يطهّر ، وذكر أنّهم قدحوا فيه بأنّه عامّي ، وأجاب بأنّه وإن كان كذلك فهو من ثقات الرواة ، ونقل عن الشيخ في مواضع من كتبه أنّ الإمامية مجتمعة على العمل بروايته ورواية عمّار ومَن ماثلهما من الثقات ، ولم يقدح بالمذهب في الرواية مع اشتهاره ، وكتب جماعتنا مملوءة من الفتاوى المستندة إلى نقله ، فلتكن هذه كذلك . . . إلى آخر كلامه قدس سره .

(٣) في «ب» و«ح» و«ق» و«ن» زيادة : عنه .

في عليّ بن محمّد بن قتيبة[١]، فإذا كان جمع منهم اعتمدوا عليه فهو في مرتبة معتدّ بها من الإعتماد، وربما يشير إلى الوثاقة، سيما إذا كثر منهم الإعتماد، وخصوصاً بعد ملاحظة ما نقل من اشتراطهم العدالة، وخصوصاً إذا كانوا[٢] ممّن يطعن في الرواية عن المجاهيل ونظائرها.

ومنها: اعتماد القمّيّين عليه أو روايتهم عنه

فإنّه أمارة الإعتماد ـ بل الوثاقة أيضاً ـ كما سيجيء في إبراهيم بن هاشم[٣]، سيما أحمد بن محمّد بن عيسى منهم، لما سيجيء في[٤] ترجمته[٥]. ويقرب من ذلك اعتماد الغضائري[٦] عليه وروايته عنه.

ومنها: أن يكون رواياته كلّها أو جلّها مقبولة أو سديدة[٧]

ومنها: وقوعه في سند حديث وقع اتّفاق الكلّ أو الجلّ على صحّته

فإنّه أُخذ دليلاً على الوثاقة كما سيجيء في محمّد بن إسماعيل

---

(١) رجال النجاشي: ٦٧٨/٢٥٩ والخلاصة: ١٦/١٧٧، ذكرا في ترجمته: اعتماد أبي عمر الكشي عليه في كتاب الرجال.

(٢) في «ك»: كان.

(٣) لأنّه أوّل من نشر حديث الكوفيين بقم، ولم يطعن عليه أحد منهم مع ما علم من طريقتهم وتشدّدهم.

(٤) كذا في «أ»، وفي سائر النسخ بعد «في» زيادة: إبراهيم بن إسحاق وابن الوليد لما سيجيء في.. إلى آخره.

وفي منتهى المقال: ٩١/١ نقلاً عن التعليقة: ... سيما أحمد بن محمّد بن عيسىٰ وابن الوليد منهم ويقرب ...

(٥) لأنّه أخرج من قم جماعة لروايتهم عن الضعفاء واعتمادهم المراسيل، كأحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

(٦) هو أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري مؤلّف كتاب الرجال المقصور على ذكر الضعفاء، يأتي في المنهج في باب المصدّر بـ (ابن).

(٧) قال الكاظمي في عدته: ٢٦ ما معناه: وممّا يثبت به التعديل أن يكون أكثر ما يرويه متلقّى بالقبول أو سديداً.

البندقي[١] وأحمد بن عبد الواحد[٢]، فتأمّل .

ومنها : وقوعه في سند حديث صدر الطعن فيه من غير جهته

فربما يظهر من بعض وثاقته ، ومن بعض مدحه وقوّته ، ومن بعض[٣] عدم مقدوحيّته ، فتأمّل .

ومنها : إكثار الكافي وكذا الفقيه من الرواية عنه

فإنّه أيضاً[٤] أُخذ دليلاً على الوثاقة ، وسيجيء في محمّد بن إسماعيل البندقي[٥] ، فتأمّل .

---

(١) ذكر الوحيد في ترجمته ما لفظه: وأمّا حاله فالمشهور صحّة حديثه كما اختاره الداماد ﵀ [الرواشح: ٧٤] وفي المنتقى [١: ٤٥]، وعليه جماعة من الأصحاب أوّلهم العلّامة، وادّعى الشهيد الثاني ﵀ إطباق أصحابنا على الحكم بصحّة حديثه، انتهى.
وقال الشيخ البهائي في مشرق الشمسين: ٢٧٦: وقد حكم متأخروا علمائنا قدّس الله أرواحهم بتصحيح ما يرويه الكليني عن محمّد بن إسماعيل الذي فيه النزاع، وهذا قرينة قويّة على أنّه ليس أحداً من أولئك الذين لم يوثّقهم أحد من علماء الرجال.

(٢) المعروف بابن عُبْدون كما في رجال النجاشي : ٢١١/٨٧ .
نقل الوحيد في تعليقته عن البلغة ما نصّه : المعروف بين أصحابنا عَدُّ حديثه في الصحيح ، ولعلّه كافٍ في التوثيق . وعن الوجيزة : ممدوح ويُعدّ حديثه صحيحاً .
أُنظر بلغة المحدثين : ٣٢٨ ، والوجيزة : ١٠١/١٥٠ .

(٣) في «أ» و«ب» و«ح» و«ن» : «بعضه» في الموارد الثلاث .

(٤) أيضاً ، لم ترد في «ك» .

(٥) قال الوحيد في ترجمته ما نصّه : وربما يعدّ حديثه من الحسان لعدم التوثيق ، وإكثار الكليني من الرواية عنه ، وكون رواياته متلقات بالقبول . . . إلى غير ذلك ممّا مرّ في الفوائد وهو فيه ، بل ربما يظهر كونه من مشايخ الكليني والكشّي وتلميذ ابن شاذان كما أُشير إليه ، حتّى أنّ جماعة عدّوا حديثه من الصحاح ، ومن هذا ظهر ضعف عدّه من المجهول .

ومنها : قولهم : معتمد الكتاب

وربما جعل ذلك في[1] مقام التوثيق كما سنشير إليه في حفص بن غياث مع التأمّل فيه .

ومنها : قولهم : بصير بالحديث والرواية[2]

فإنّه من أسباب المدح ، ويظهر من التراجم مثل أحمد بن عليّ بن العبّاس[3] وأحمد بن محمّد بن الربيع[4] وغيرهما .

ومنها : قولهم : صاحب فلان ، أي : واحد من الأئمّة عليهم السلام

فإنّ فيه إشعاراً بمدح كما يعترف به المصنّف في ترجمة إدريس بن يزيد[5] وغيرها ، وأخَذه غيره أيضاً كذلك ، فإنّ الظاهر أنّ إظهارهم ذلك لإظهار كونه ممّن يعتنى به ويعتد بشأنه . وربما زعم بعض أنّه يزيد على التوثيق ، وفيه نظر ظاهر .

ومنها : قولهم : مولى فلان ، أي : واحد منهم عليهم السلام

ولعلّ إظهار ذلك أيضاً للإعتناء بشأنهم ، وسيجيء في ترجمة معتب

(١) في ، أثبتناها عن «ق» .

(٢) في «أ» و«ب» و«ح» و«م» : والرواة .

(٣) قال عنه النجاشي : ٢٠٩/٨٦ : كان ثقة في حديثه ، متقناً لما يرويه فقيهاً بصيراً بالحديث والرواية .

(٤) رجال النجاشي : ١٨٩/٧٩ ، وفيه : كان عالماً بالرجال .

(٥) كذا في النسخ ، والظاهر أنّه إدريس بن زيد كما يأتي عن المنهج برقم [٤٠٠] ، قال : إدريس بن زيد وصفه الصدوق في الفقيه بصاحب الرضا عليه السلام ، وهو يدلّ على مدح ، إلّا أنّه غير مذكور في كتب الرجال ، ووصف العلّامة طريق الصدوق إليه بالحسن ، وربما يشعر بالمدح ، فتأمّل .

وقال المجلسي الأوّل في روضة المتقين ١٤ : ٤٨ في ترجمته : وَصْف الصدوق له بأنّه صاحب الرضا عليه السلام وحكمه أولاً بأنّ كتابه معتمد يجعل الخبر حسناً ، وطريقه إليه حسن كالصحيح .

ما يشير إلى ذمّ موالي[١] الصادق عليه السلام[٢]، إلّا أنّ في ترجمة مسلم مولاه عليه السلام ورد مدحه[٣].

ومنها: قولهم: فقيه من فقهائنا

وهو يفيد الجلالة بلا شبهة ويشير إلى الوثاقة.

والبعض ـ بل لعل الأكثر ـ لا يعدّه من أماراتها، إمّا لعدم الدلالة عنده أو لعدم نفع مثل تلك الدلالة، وكلاهما ليس بشيء، بل ربما يكون أنفع من بعض توثيقاتهم، فتأمّل ولاحظ ما ذكرناه في الفائدتين وهذه الفائدة[٤]، وعبارة النجاشي في إسماعيل بن عبد الخالق[٥] تشير إلى ما ذكرناه، فلاحظ وتأمّل.

وقريب ممّا ذُكر قولهم: فقيه. فتأمّل.

ومنها: قولهم: فاضل، ديِّن

وسيجيء في الحسن بن عليّ بن فضّال حاله[٦].

ومنها: قولهم: أوجه من فلان، أو أصدق، أو أوثق، ونظائرها. ويكون فلان ثقة[٧]

---

(١) في «ك» و«ن»: مولى.

(٢) عن رجال الكشّي: ٤٦٥/٢٥٠.

(٣) عن رجال الكشّي: ٦٢٤/٣٣٨.

(٤) وهذه الفائدة، لم ترد في «ب».

(٥) رجال النجاشي: ٥٠/٢٧، قال عنه: وجه من وجوه أصحابنا وفقيه من فقهائنا، وهو من بيت الشيعة، عمومته شهاب وعبد الرحيم ووهب وأبوه عبد الخالق كلّهم ثقات.

(٦) يأتي في ترجمته عن الكشّي: ٩٩٣/٥١٥ والنجاشي: ٧٢/٣٤ قول الفضل بن شاذان لأبيه فيه: هذا ذاك العابد الفاضل؟ قال: هو ذاك.

(٧) العبارة في منتهى المقال ١: ١٠٦ نقلاً عن التعليقة كالآتي: ومنها قولهم: أوجه =

وسيجيء الإشارة إلى حاله في الحسين بن أبي العلاء[١].

ومنها : قولهم : شيخ الطائفة ، وأمثال ذلك

وإشارتها إلى الوثاقة ظاهرة مضافاً إلى الجلالة ، بل أولى من الوكالة وشيخيّة الإجازة وغيرهما ممّا حكموا بشهادته على الوثاقة ، سيما بعد ملاحظة أنّ كثيراً من الطائفة ثقات فقهاء فحول أجلّة .

وبالجملة : كيف يرضى منصف بأنْ يكون شيخ الطائفة في أمثال المقامات فاسقاً؟! ومرّ في الفائدة الأُولى ماله دخل في المقام ، فلاحظ .

ومنها : توثيق ابن فضّال وابن عقدة وَمَن ماثلهما

ومرّ حاله في الفائدة الاولى[٢].

وأمّا توثيق ابن نمير وَمَن ماثله[٣] فلا يبعد حصول قوّة[٤] منه بعد

= من فلان أو أصدق أو أوثق وما أشبه ذلك مع كون فلان وجهاً أو صدوقاً أو ثقة ، بل يشير الأخير إلى الوثاقة .

(١) عن رجال النجاشي : ١١٧/٥٢ .

(٢) وقد ناقش العلاّمة المامقاني في المقباس ٢ : ٢٦٦ في ذلك حيث قال : قلت : الموجود في ترجمته أنّه قلّ ما روى عن ضعيف ، وكان فطحياً ، ولم يرو عن أبيه شيئاً . ودلالته على ما رام إثباته كما ترى ، لأنّ قلّة روايته عن الضعيف تجتمع مع كون من نريد استعلام حاله ضعيفاً ، لأنهم لم يشهدوا بعدم روايته عن ضعيف بل بقلّة روايته عن ضعيف ، فلا تذهل . ثمّ قال :

وتوهّم إمكان الاستدلال للمطلوب بما ورد من الأمر بالأخذ بما رووا بنو فضال وترك ما رأوا ، مدفوع بأنّ الأخذ بما يرويه عبارة عن تصديقه في روايته ، وأين ذلك وكيف هو من الدلالة على عدالة من رووا عنه شيئاً أو صدّقه ، فهم مصدّقون في الأخبار بأنّ فلاناً روى عن الصادق عليه‌السلام كذا ، وذلك لا يستلزم بوجهه صدق فلان أيضاً . هذا مضافاً إلى أنّه إن تمّ لاقتضى كون رواية كلّ من بني فضال كذلك لا خصوص عليه ، ولم يلتزم بذلك أحد كما لا يخفى .

(٣) من فقهاء العامّة .

(٤) في «ن» بدل قوة : وثاقة .

ملاحظة اعتداد المشايخ به واعتمادهم عليه كما سيجيء في إسماعيل بن عبد الرحمن وحمّاد بن شعيب وحميد بن حماد وجميل بن عبدالله وعليّ بن حسّان والحكم بن عبد الرحمن وغيرهم، سيما إذا ظهر تشيّع مَن وثّقوه كما هو في كثير من التراجم، وخصوصاً إذا اعترف الموثّق بتشيّعه. وقس على توثيقهم مدحهم وتعظيمهم.

ومنها: توثيق العلّامة وابن طاووس ونظائرهما

وتوقّف المحقّق الشيخ محمّد في توثيقات العلّامة[١]، وصاحب المعالم في توثيقاته وتوثيقات ابن طاووس[٢]، وكذا الشهيد[٣]، بل ولا يبعد أنّ غيرهم أيضاً توقّف، بل وتوقف في نظائرها[٤] أيضاً. ولعلّه ليس في موضعه، لحصول الظنّ منها والإكتفاء به كما مرّ في الفائدة الأولىٰ.

واعترض جدّي عليهم بأنّ العادل أخبرنا بالعدالة أو شهد بها فلابدّ من القبول[٥]، انتهى، فتأمّل.

نعم لو كان في مقام أمارة مشيرة إلى توهّم منهم فالتوقّف فيه كما هو الحال في غيرها[٦]، وقصرهم توثيقهم في توثيقات القدماء غير ظاهر، بل ربما يكون الظاهر خلافه كما يظهر من غير واحد من التراجم، مع أنّ ضرر

---

(١) أُنظر استقصاء الاعتبار ٥: ١٨٥.

(٢) أُنظر معالم الدين: ٢١٣.

(٣) في الرعاية: ١٨٠، حيث قال: وكثيراً ما يتفق لهم التعديل بما لايصلح تعديلاً كما يعرف من يطالع كتبهم، سيما (خلاصة الاقوال).

(٤) في «ق»: نظائرهما.

(٥) روضة المتقين ١٤: ١٧ بمعناه.

(٦) في «ق»: غيرهم.

القصر أيضاً غير ظاهر، فتدبّر[١].

ومنها: توثيقات إرشاد المفيد رحمه الله

وعندي أنّ استفادة العدالة منها لا تخلو من تأمّل كما لا يخفى على المتأمّل في الإرشاد في مقامات التوثيق.

نعم يستفاد منها القوّة والإعتماد وإن كان ما سنذكر في محمّد بن سنان عنه ربما يأبى عنهما[٢] أيضاً، لكن يمكن العلاج، وسيجيء في ترجمته.

هذا، والمحقّق الشيخ محمّد أيضاً تأمّل فيها[٣]، لكن قال في وجهه: لتحقّقها بالنسبة إلى جماعة اختصّ بهم من دون كتب الرجال، بل وقع التصريح بضعفهم من غيره على وجه يقرب الإتّفاق، ولعلّ مراده من التوثيق أمر آخر، انتهى. وفي العلّة نظر، فتأمّل.

---

(١) قال العلّامة المامقاني في المقباس ٢ : ٢٩١ : ودعوى قصرهم توثيقهم في توثيقات القدماء مدفوعة بأنّه غير ظاهر، بل ظاهر جملة من التراجم خلافه، مع أنّ ضرر القصر غير ظاهر، بل لا شبهة في إرادتهم بالثقة العدل.

نعم لو قالوا في حقّ شخص: إنّه صحيح، لم يفد في إثبات الاصطلاح المتأخر، لأنّ الصحة عندهم أعمّ من الصحة عند المتأخرين، نعم لو قامت أمارة على توهم منهم في موضع في أصل التوثيق لزم التوقف، وأمّا حيث لم يظهر التوهّم فالأقوى الاعتبار.

(٢) لأنّه عدّه في الارشاد ٢ : ٢٤٨ في مَن روى النصّ على الرضا عليه السلام بالإمامة من أبيه من خاصّته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته.

وقال في كتابه الرد على أهل العدد والرؤية : ٢٠ : وهذا الحديث شاذ نادر غير معتمد عليه، طريقه محمّد بن سنان وهو مطعون فيه لاتختلف العصابة في تهمته وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين.

(٣) إستقصاء الإعتبار ٢ : ٣٦٦.

ومنها : رواية الثّقة الجليل عن غير واحد أوعن رهط مطلقاً أو مقيّداً بقولهم : من أصحابنا

وعندي أنّ هذه الرواية قويّة غاية القوّة ، بل وأقوى من كثير من الصّحاح ، وربما تعدّ من الصحاح بناءً على أنّه يبعد أن لا يكون فيهم ثقة ، وفيه تأمّل .

وقال المحقّق الشيخ محمّد : إذا قال ابن أبي عمير : «عن غير واحد» عدّ روايته فيالصحيح حتّى عند مَن لم يعمل بمراسيله[١] .

وقال في المدارك : لا يضر إرسالها ، لأنّ في قوله : (غير واحد) إشعاراً بثبوت مدلولها عنده[٢] .

وفي تعليله تأمّل ، فتأمّل .

ومنها : رواية الثّقة أو الجليل عن أشياخه

فإنْ علم أنّ فيهم ثقة فالظاهر صحّة الرواية لأنّ هذه الاضافة تفيد العموم ، وإلّا فإنْ علم أنّهم مشايخ الإجازة أو فيهم من جملتهم فالظاهر أيضاً صحّتها ـ وقد عرفت الوجه ـ وكذا الحال فيما إذا كانوا أو كان فيهم مَن هو مثل شيخ الإجازة ، وإلّا فهي قويّة غاية القوّة مع احتمال الصحّة ، لبعد الخلو عن الثّقة .

هذا ، ورواية حمدويه عن أشياخه[٣] من قبيل الأوّل؛ لأنّ من جملتهم العبيدي[٤] وهو ثقة على ما نثبته في ترجمته ، وأيضاً يروي عن يعقوب بن

---

(١) إستقصاء الاعتبار ٢ : ٧٦ .

(٢) مدارك الاحكام ١ : ١٥٢ للفقيه المحقق السيّد محمّد بن عليّ الموسوي العاملي المتوفى ١٠٠٩ هـ .

(٣) وردت رواية حمدويه عن أشياخه في رجال الكشّي : ٧٨٠/٤١٤ و٧٨٣ ، ١٠٦٥/٥٦٤ ، ١١٤١/٦١٢ ، وغير ذلك .

(٤) هو محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين ، روى عنه حمدويه كما في رجال =

يزيد[١] الثقة وهو من جملة الشيوخ، فتدبّر.

ومنها: ذكر الجليل شخصاً مترضّياً أو مترحّماً عليه

وغير خفيّ حسن ذلك الشخص، بل جلالته، واعترف به المصنّف، بل وغيره أيضاً[٢].

ومنها: أنْ يروي عن رجل محمّد بن أحمد بن يحيىٰ ولم يكن من جملة من استثنوه كما سيجيء في ترجمته

فإنّه أمارة الاعتماد عليه، بل ربما يكون أمارة لوثاقته، على ما يشير إليه التأمّل فيما يذكر في تلك الترجمة، وترجمة محمّد بن عيسى، وما سننبّه عليه هناك، وكذا ما ذكر في سعد بن عبدالله، وما نبّهنا عليه في إبراهيم بن هاشم، وإسماعيل بن مراد، وغيرهما.

وعلى كونه أمارة الاعتماد غير واحد من المحقّقين، مثل الفاضل الخراساني[٣] وغيره[٤].

= الكشّي: ٨١١/٤٣٢ و٨١٤ و٨١٦.

(١) اُنظر رجال الكشّي: ٨٥/٤٠، ٢١٥/١٣٥، ٢٥٢/١٥٤. ويعقوب بن يزيد، لم يرد في «أ» و«ح» و«ك».

(٢) قال الكاظمي في عدّته: ٢٣: ومنها ترضّي الأجلّاء عنه وترحّمهم عليه، وهذا كما ترىٰ الكليني والصّدوق والشّيخ يترحّمون على ناس ويترضّون عنهم فتعلم أنّهم عندهم بمكانة من الجلالة، بدليل أنّهم ما زالوا يذكرون الثقات والأجلاّء ساكتين، وربما كان الترحّم والترضّي بخصوصية اُخرىٰ كالمشيخة ونحوها. وكيف كان فما كان ليكون إلّا عن ثقة يرجع إليه الأجلاء.

(٣) ذخيرة المعاد: ٤٤٢ (حجري) حيث قال: والراوي غير مذكور في كتب الرجال بمدح ولا قدح، ولكن في عدم ذكره فيمن استثني من رجال محمّد بن أحمد بن يحيىٰ إشعار بحسن حاله.

(٤) في عدّة الكاظمي: ٢٦ قال: ومنها كونه من رجال محمّد بن أحمد بن يحيىٰ بن =

ومنها : أن يكون للصدوق طريق إلى رجل

وعند خالي أنّه ممدوح لذلك[١]. والظاهر أنّ مراده منه ما يقتضي الحُسن بالمعنى الأعم لا المعهود المصطلح عليه.

ومنها : أن يقول الثقة : لا أحسبه إلّا فلاناً ، أي : ثقة أو ممدوحاً

وظاهرهم العمل به والبناء عليه. وفيه تأمّل ، لأنّ حجّية الظنّ من دليل ، وما يظنّ تحقّق مثله فيالمقام الإجماع[٢] ، وتحقّقه في غاية البعد ، كذا قال المحقّق الشيخ محمّد[٣]. وفيه تأمّل ظاهر.

ومنها : أنْ يقول الثقة : حدّثني الثقة

وفي إفادته التوثيق المعتبر خلاف معروف ، وحصول الظنّ منه ظاهر ، واحتمال كونه في الواقع مقدوحاً لا يمنع الظن فضلاً عن احتمال كونه ممّن ورد فيه قدح[٤] ، كما هو الحال في سائر التوثيقات ، فتأمّل.

وربما يقال : الأصل تحصيل العلم ، ولمّا تعذّر يكتفى بالظنّ (الأقرب وهو الحاصل بعد البحث. ويمكن أنْ يقال : مع تعذّر البحث يكتفى بالظن)[٥] كما هو الحال في التوثيقات وسائر الأدلّة والأمارات الإجتهادية ، وما دلّ على ذلك دلّ على هذا ، ومراتب الظن متفاوتة جدّاً ، وكون المعتبر

= عمران الأشعري ولم يستثن عليه ، وذلك أنّ أقصىٰ ما استثني عليه روايته عن أولئك الثمانية عشر أو العشرين ، فعلم أنّ مَن عداهم مرضيّ عنه ، فكان أقل مراتبه المدح ، بل ربما جعل طريقاً إلى التوثيق.

(١) الوجيزة : ٤٠٩.

(٢) في «ق» : إلا الاجماع.

(٣) استقصاء الاعتبار ١ : ٢٣٤.

(٤) في «أ» : مدح.

(٥) ما بين القوسين لم يرد في «ك».

هو أقوى مراتبه لم يقل به أحد، مع أنّه على هذا لا يكاد يوجد حديث صحيح، بل ولا يوجد، وتخصيص خصوص ما اعتبرت من الحدّ بأنّه إلى هذا الحدّ معتبر دون ما هو أدون أنّى لك باثباته، مع أنّه ربما يكون الظنّ الحاصل في بعض التوثيقات بهذا الحدّ، بل وأدون، فتأمّل.

ومنها: أنْ يكون الراوي ممّن ادّعي اتّفاق الشيعة على العمل بروايته

مثل السّكوني[1]، وحفص بن غياث، وغياث بن كلّوب، ونوح بن درّاج، وَمَن ماثلهم من العامّة مثل طلحة بن زيد وغيره، وكذا مثل عبدالله بن بكير، وسماعة بن مهران، وبني فضّال، والطاطريين، وعمّار الساباطي، وعليّ بن أبي حمزة، وعثمان بن عيسى من غير العامّة؛ فإنّ جميع هؤلاء نقل الشيخ عمل الطائفة بما رَوَوه[2].

وربما ادّعى بعض ثبوت الموثّقية من نقل الشيخ هذا، ولذا حكموا بكون عليّ بن أبي حمزة موثّقاً، وكذا السّكوني وَمَن ماثله، وربما جُعل ذلك عن الشيخ شهادة منه.

وقال المحقّق الشيخ محمد: الإجماع على العمل بروايتهم لا يقتضي التوثيق كما هو واضح.

أقول: يبعد أن لا يكون ثقة على قياس ما ذكر في قولهم: أجمعت العصابة.

وقال أيضاً: قال شيخنا أبو جعفر رحمه الله في مواضع من كتبه: إنّ الإماميّة مجمعة على العمل برواية السكوني وعمّار وَمَن ماثلهما من الثقات. ثمّ

---

(١) هو إسماعيل بن أبي زياد السكوني الشعيري.

(٢) عدّة الأصول ١: ١٤٩.

قال : وأظنّ توثيق السّكوني اُخذ من قول الشيخ : وَمَن ماثلهما من الثقات . واحتمال أنْ يريد من «ماثلهما» من مخالفي المذهب الثقات لا أنّ[1] السّكوني ثقة ممكن وإنْ بَعُد[2] .

إلّا أنّ عدم توثيقه في الرجال يؤيّده ، ولا يخفى ما فيه ، على أنّه قال في العدّة : يجوز العمل برواية الواقفيّة والفطحيّة[3] إذا كانوا ثقات في النقل ـ وان كانوا مخطئين في الإعتقاد ـ إذا عُلم من اعتقادهم تمسّكهم بالدين وتحرّجهم عن الكذب ووضع الأحاديث ، وهذه كانت طريقة جماعة عاصروا الأئمّة عليهم السلام نحو عبدالله بن بكير وسماعة بن مهران ونحو بني فضال من المتأخّرين وبني سماعة وَمَن شاكلهم[4] ، انتهى .

ومرّ في الفائدة الأولى والثانية ما ينبغي أنْ يُلاحظ .

على أنّا نقول : الظنّ الحاصل من عمل الطائفة أقوى من الموثّقية بمراتب شتّى ، ولا أقلّ من التساوي ، وكون العمل برواية الموثّق من جهة عدالته محل تأمّل كما مرّ الإشارة إليه ، وسيجيء في السكوني وغيره منهم ما يزيد على ذلك .

ومنها : وقوع الرجل في السند الذي حكم العلّامة رحمه الله بصحّة حديثه

فإنّه حكم بعض بتوثيقه من هذه الجهة ، ومنهم المصنّف في ترجمة الحسن بن متيل[5] ، وإبراهيم بن مهزيار[6] ، وأحمد بن

---

(١) في «أ» و«م» و«ح» : لان .

(٢) استقصاء الاعتبار ٢ : ١٢٢ .

(٣) في «ق» زيادة : وغيرهم .

(٤) عُدّة الأُصول ١ : ١٣٣ .

(٥) حيث قال في ترجمته : ويفهم من تصحيح العلّامة طريق الصدوق إلى أبي جعفر بن ناجية توثيقه ، وهو الحق إن شاء الله تعالى .

(٦) ذكر في ترجمته ما لفظه : والعلّامة حكم بصحّة طريق الصدوق إلى بحر السقا =

عبد الواحد[1]، وغيرهم .

وفيه : إنّ العلّامة لم يقصر إطلاق الصحّة في الثقات[2] كما أشرنا إليه . إلّا أنْ يقال : إطلاقه إيّاها على غيرها نادر . وهو لا يضرّ ، لعدم منع ذلك ظهوره فيما ذكرنا ، سيما بعد ملاحظة طريقته وجعله الصحّة اصطلاحاً فيها .

لكن لا يخفىٰ أنّ حكمه بصحّة حديثه دفعة أو دفعتين مثلاً غير ظاهر في توثيقه ، بل ظاهر في خلافه بملاحظة عدم توثيقه وعدم قصره . نعم لو كان ممّن أكثر تصحيح حديثه مثل أحمد بن محمّد بن يحيىٰ وأحمد بن عبد الواحد ونظائرهما فلا يبعد ظهوره في التوثيق .

واحتمال كون تصحيحه كذلك من أنّهم مشايخ الاجازة فلا يضرّ مجهوليّتهم أو لظنّه بوثاقتهم فليس من باب الشهادة .

فيه ما سنشير إليه ، والغفلة ينفيها الإكثار ، مع أنّه في نفسه لا يخلو عن البُعد .

هذا ، واعلم أنّ المشهور يحكمون بصحّة حديث أحمد بن محمد المذكور ، وكذا أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، والحسين بن الحسن بن أبان إذا لم يكن في سنده من يُتأمّل في شأنه .

فقيل في وجهه : إنّ العلّامة حكم بالصحّة كما ذكر[3] .

= وفيه إبراهيم ، وهو يعطي التوثيق .

(١) ذكر هناك مانصّه : ويستفاد من كلام العلّامة في بيان طرق الشيخ في كتابيه توثيقه في مواضع .

(٢) في «ك» : على الثقات . وفي «ن» بعدها زيادة : بل طريقته طريقة القدماء .

(٣) قال الشيخ البهائي في مشرق الشمسين : ٢٧٦ : تبيين : قد يدخل في أسانيد بعض =

وفيه ما مرّ، إلّا أن يريدوا إكثاره الحكم بها.

وفيه: إنّ إبراهيم بن هاشم وابن عبدون ونظائرهما وقع إكثاره الحكم بها فيهم أيضاً مع أنّهم يعدّون حديثهم من الحسان ـ نعم حكم جمع بصحّته[1] ـ إلّا أنْ يقولوا: إنّ إكثاره فيهم ليس بمثابة إكثاره في تلك الجماعة. لكن لا بدّ من ملاحظة ذلك، ومع ذلك كيف يفيد ذاك التوثيق دون هذا؟! وكون ذاك أقوى لا يقتضي قصر الحكم فيه كما مرّ في الفائدة الأولى.

واعتُرض أيضاً بأنّ التوثيق من باب الشهادة، والتصحيح ربما كان مبنيّاً علىٰ الاجتهاد[2].

= الأحاديث مَن ليس له ذكر في كتب الجرح والتعديل بمدح ولا قدح، غير أنّ أعاظم علمائنا المتقدّمين قدّس الله أرواحهم قد اعتنوا بشأنه وأكثروا الرواية عنه، وأعيان مشايخنا المتأخرين طاب ثراهم قد حكموا بصحّة روايات هو في سندها، والظاهر أنّ هذا القدر كافٍ في حصول الظنّ بعدالته. ثمّ مثّل ﷺ بعدّة من الرواة، منهم أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، وأحمد بن محمّد بن يحيىٰ العطار، والحسين بن الحسن بن أبان، وعليّ بن أبي جيد، ثمّ قال:

فهؤلاء وأمثالهم من مشايخ الأصحاب لنا ظنّ بحسن حالهم وعدالتهم، وقد عددت حديثهم في الحبل المتين وفي هذا الكتاب في الصحيح جرياً على منوال مشايخنا المتأخرين، ونرجو من الله سبحانه أن يكون اعتقادنا فيهم مطابقاً للواقع.

(١) قال المحقّق البحراني في المعراج: ٨٨ في ترجمة إبراهيم بن هاشم: لأصحابنا اضطراب كثير حتّى من الواحد في الكتاب الواحد في حديث إبراهيم بن هاشم، فتارة يصفونه بالحسن كما حقّقناه واعتمدنا عليه وهو الصواب، وتارة يصفونه بالصحّة كما فعله شيخنا البهائي ﷺ في مبحث نوافل الظهرين من مفتاح الفلاح، حيث وصف حديث محمّد بن عذافر بالصحّة مع أنّ إبراهيم المذكور في الطريق، وكذا وقع لشيخنا الشهيد الثاني في عدّة مواضع، منها في روض الجنان في مبحث توجيه الميت، حيث وصف حديث سليمان بن خالد بسلامة السند.

(٢) أُنظر روضة المتقين ١٤ : ٣٣٤.

وفيه ما لا يخفى على المطّلع بأحوال التوثيقات ، مضافاً إلى ما مرّ في تلك الفائدة من الإكتفاء بالظنّ والبناء عليه .

وقال جماعة في وجه الحكم بالصحة : إنّهم مشايخ الإجازة ، وهم ثقات لا يحتاجون إلى التوثيق نصّاً[١] .

وفيه : إنّ هذه ليست من قواعد المشهور ، بل ظاهرهم خلافها ، مع أنّ مشايخ الإجازة كثيرون ، سيما مثل إبراهيم[٢] وابن عبدون[٣] ، فلا وجه للقصر .

والإعتراض بأنّ كثيراً من مشايخ الإجازة كانوا فاسدي العقيدة مندفع بأنّ ذلك ينافي العدالة بالمعنى الأخصّ لا الأعمّ ، وخصوصيّة الأخصّ[٤] تثبت بانضمام ظهور كونه إماميّاً من الخارج ، فتأمّل . على أنّه ربما يكون ظاهر شيخيّة الإجازة حسن القصيدة إلّا أن يظهر الخلاف ، فتأمّل .

وقال جماعة أخرى في وجهه : إنّ مشايخ الإجازة لا يضر مجهوليّتهم ، لأنّ حديثهم مأخوذ من الأصول المعلومة ، وذكرهم لمجرّد اتّصال السند أو للتبرّك[٥] .

---

(١) قال الداماد في رواشحه : ١٧٩ : ومما يجب أن يعلم ولا يجوز أن يسهل عنه أنّ مشيخة المشايخ الذين هم كالأساطين والأركان أمرهم أجلّ من الاحتياج إلى تزكية مزكٍّ وتوثيق موثّق ، ولقد كنّا أثبتنا ذلك فيما أسلفنا بما لا مزيد عليه .

(٢) إبراهيم بن هاشم أبو إسحاق القمي والد علي بن إبراهيم الثقة الجليل صاحب كتاب التفسير .

(٣) هو أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزاز أبو عبدالله شيخ النجاشي .

(٤) في «ق» زيادة : في بعض المشايخ .

(٥) كما عن المجلسي الأوّل في روضة المتقين ١٤ : ٢٨ ، ترجمة محمّد بن عليّ

وفيه : إنّ ذلك غير ظاهر ، مضافاً إلى عدم انحصار ما ذكر في خصوص تلك الجماعة ، فكم معروف منهم بالجلالة والحسن لم يصحّحوا حديثهم فضلاً عن المجهول ، على أنّه لا وجه أيضاً لتضعيف أحاديث سهل بن زياد وأمثاله من الضعفاء ممّن هو حاله في الوساطة للكتب حال تلك الجماعة ، مشايخ الاجازة كانوا أم لا .

وبالجملة : لا وجه للتخصيص بمشايخ الإجازة ، ولا من بينهم بتلك الجماعة .

ودعوى أنّ غيرهم ربما يروي من غير تلك الأُصول والجماعة لا يروون عنه أصلاً ، وكان ذلك ظاهراً على العلّامة ، بل ومن تأخّر عنه أيضاً ، إلى حدّ لم يتحقّق خلاف ولا تأمّل منهم ، وانْ كان في أمثال زماننا خفيّاً .

لعلّه جزاف بل خروج عن الإنصاف ، على أنّ النقل عنها غير معلوم إغناؤه عن التعديل ، لعدم معلوميّة كلّ واحد من أحاديثها[1] بالخصوص ، وكذا بالكيفية المودَعة ، والقدماء كانوا لا يروونها إلّا بالإجازة أو القراءة وأمثالهما ، ويلاحظون الواسطة غالباً حتّى في كتب الحسين بن سعيد الذي رواية تلك الجماعة جلّها عنه ، وسيجيء في ترجمة أخيه الحسن ما يدلّك عليه ، وكذا في كتب كثير ممّن ماثله من الأجلّة ، مع أنّ هذه الكتب أشهر وأظهر من غيرها ، وقد أثبتنا جميع ذلك في رسالتنا مشروحاً ، وسنشير في

= الكوفي .

(١) في «أ» و«ب» و«ح» و«ق» و«ن» : أحاديثنا .

إبراهيم بن هاشم ومحمّد بن إسماعيل البندقي إجمالاً .وربما يقال في وجه الحكم بالصحّة : إنّ الاتّفاق على الحكم بها دليل على الوثاقة ، نشير إليه فيابن عبدون ومحمّد بن إسماعيل البندقي .

وفيه : إنّ الظاهر أنّ منشأ الاتّفاق أحد الأمور المذكورة ، والله يعلم[١] .

ومنها : أن ينقل حديث غير صحيح متضمّن لوثاقة الرجل أو جلالته أو مدحه

فإنّ المظنون تحقّقها فيه وإن لم يصل الحديث إلى حدّ الصحّة حتّى يكون حجّة في نفسه عند المتأخرين ، والظنّ نافع في مقام الاعتداد والاكتفاء به ، وإذا تأيّد مثل هذا الحديث باعتداد المشايخ ونقلهم إيّاه في مقام بيان حال الرجل وعدم إظهار تأمّل فيه ـ الظاهر في اعتمادهم عليه ـ قوي الظنّ ، وربما يحكم بثبوتها بمثلها كما سيجيء في تراجم كثيرة .

هذا ، وإذا تأيّد بمؤيّد معتدّ به يحكمون[٢] البتّة .

ومنها : أن يروي الراوي لنفسه ما يدلّ على أحد الأُمور المذكورة

وهذا أضعف من السابق ، ويحصل الظنّ منه بملاحظة اعتداد المشايخ وغيره ، واعتبر مثل هذا في كثير من التراجم كما ستعرف .

---

(١) أُنظر فيما يتعلّق بالمقام منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان ١ : ٣٩ الفائدة التاسعة للشيخ حسن ابن زين الدين الشهيد الثاني المتوفّى ١٠١١ هـ .

(٢) في «ق» زيادة : به .

ومنها : أن يكون الرواي من آل أبي الجهم

لما سيذكر في منذر بن محمّد بن المنذر[١] وسعيد بن أبي الجهم[٢]، فلاحظ وتأمّل .

ولعلّ أبا الجهم هو ثُوَير بن أبي فاخته، سنشير إليه في جهم بن أبي الجهم، فتأمّل .

ومنها : أن يكون من بيت آل نعيم الأزدي

لما سنذكر[٣] في جعفر بن المثنى[٤] وبكر بن محمّد الازدي والمثنى بن عبد السلام[٥]، فتأمّل .

ومنها : أن يكون من آل أبي شعبة

لما سيذكر في عمر بن أبي شعبة[٦]، فتأمّل .

ومنها : أن يذكره النجاشي أو مثله ولم يطعن عليه

فإنّه ربما جعله بعض سبب قبول روايته، منه ما سيجيء في الحكم بن مسكين[٧]، فتأمّل .

---

(١) عن رجال النجاشي : ١١٨/٤١٨، قوله : من أصحابنا من بيت جليل .

(٢) رجال النجاشي : ٤٧٢/١٧٩، وفيه : وآل أبي الجهم بيت كبير بالكوفة .

(٣) في «ب» و«م» : سيذكر .

(٤) عن رجال النجاشي : ٣٠٩/١٢١، قوله : ثقة من وجوه أصحابنا الكوفيين ومن بيت آل نعيم .

(٥) رجال النجاشي : ٢٧٣/١٠٨ : وجه في هذه الطائفة من بيت جليل بالكوفة من آل نعيم الغامديين .

(٦) عن النجاشي : ٦١٢/٢٣٠ ترجمة عبيد الله بن عليّ بن أبي شعبة، ذكر فيها مانصّه : وآل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا .

(٧) ذكر في ترجمته عن الشهيد ما نصّه : إنّ ذكر الحكم بن مسكين غير قادح ولا موجب للضعف، لأنّ الكشّي ذكره ولم يطعن عليه . أُنظر الذكرى ٤ : ١٠٨ .

ومنها : أن يقول العدل : حدّثني بعض أصحابنا

قال المحقّق : إنّه يقبل وإنْ لم يصفه بالعدالة ـ إذا لم يصفه بالفسوق ـ لأنّ إخباره بمذهبه شهادة بأنّه من أهل الأمانة ، ولم يعلم منه الفسق المانع من القبول . فإنْ قال : «عن بعض أصحابه»[١] لم يقبل ، لإمكان أن يعني نسبته إلى الرواة وأهل العلم ، فيكون البحث فيه كالمجهول[٢] ، انتهى .

وفيه نظر ظاهر ، مع أنّه مرّ في الفائدة الثانية في قولهم : «من أصحابنا» ما مرّ ، فتدبّر .

هذا ، واعلم أنّ الأمارات والقرائن كثيرة ، سيظهر لك بعضها في الكتاب .

ومن القرائن لحجيّة الخبر : وقوع الاتّفاق على العمل به ، أو على الفتوى به ، أو كونه مشهوراً بحسب الرواية أو الفتوى ، أو مقبولاً مثل مقبولة عمر بن حنظلة ، أو موافقاً للكتاب أو السنة أو الاجماع أو حكم العقل أو التجربة ، مثل ما ورد في خواص الآيات والأعمال والأدعية التي خاصيتها مجرّبة ، مثل قراءة آخر الكهف[٣] للانتباه في الساعة التي تُراد ، وغير ذلك ، أو يكون في متنه ما يشهد بكونه من الأئمة عليهم السلام ، مثل خُطب نهج البلاغة ونظائرها ، والصحيفة السجّادية ، ودعاء أبي حمزة ، والزيارة الجامعة الكبيرة ... إلى غير ذلك ، ومثل كونه كثيراً مستفيضاً ، أو عالي السند ، مثل الروايات التي رواها الكليني وابن الوليد والصفّار وأمثالهم ـ بل والصدوق وأمثاله أيضاً ـ عن القائم عجّل الله فرجه والعسكري عليه السلام ، بل والتقيّ

---

(١) في «ح» : أصحابنا .

(٢) معارج الأُصول : ١٥١ المسألة الخامسة .

(٣) أي قوله تعالى : ﴿قُل إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُم يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلٰهُكُم إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعمَل عَمَلاً صَالِحاً وَلاَ يُشرِك بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدَا﴾ الكهف ١٨: ١١٠.

والنقيّ عليهما السلام أيضاً ، ومنها التوقيعات التي وقعت في أيديهم منهم عليهم السلام .

وبالجملة : ينبغي للمجتهد التنبّه لنظائر ما نبّهنا عليه ، والهداية من الله تعالىٰ .

تذنيب يذكر فيه بعض أسباب الذم :

منها : قدح الغضائري والقمّيين وغير ذلك ممّا مرّ وظهر في هذه الفائدة والفائدة المتقدّمة عليها

مثل قولهم: يروي عن الضعفاء وغيره. وقد أشرنا إليها وإلى حالها فيهما ، أو يظهر[1] بالقياس إلى ما ذكر في أسباب المدح فيهما ، فراجع .

وكذا مثل كثرة رواية المذمومين عن رجل ، أو ادّعائهم كونه منهم .

وسيجيء الكلام فيه في داود بن كثير وعبد الكريم بن عمرو[2] .

ومنها : أنّ يروي عن الأئمّة عليهم السلام على وجه يظهر منه أخذهم عليهم السلام رواةً لا حُجَجاً

كأن يقول: عن جعفر عن أبيه عن آبائه عن عليّ عليه السلام أو عن الرسول صلى الله عليه وآله ، فإنّه مظنّة عدم كونه من الشيعة ، إلّا أن يظهر من القرائن كونه منهم ، مثل أن يكون ما رواه موافقاً لمذهبهم ومخالفاً لمذهب غيرهم ، أو

---

(١) في «ح» و«ق» : ويظهر .

(٢) قال المامقاني في المقباس ٢ : ٣٠٧ عند ذكره لأسباب الذم وما تخيّل كونه من ذلك : فمنها كثرة الرواية عن الضعفاء والمجاهيل ، جَعَلَه القمّيّون وابن الغضائري من أسباب الذم لكشف ذلك عن مسامحة في أمر الرواية . ثمّ قال :

وأنت خبير بأنّه كما يمكن أن يكون لذلك يمكن أن يكون لكونه سريع التصديق ، أو لأن الرواية غير العمل ، فتأمّل ... إلى أن قال :

ومنها كثرة روايةالمذمومين عنه أو ادعاؤهم كونه منهم ، وهذا كسابقه في عدم الدلالة على الذم ، بل أضعف من سابقه ، لأنّ الرواية عن الضعيف تحت طوعه دون رواية المذموم عنه ، فتأمّل .

أنّه يكثر من الرواية عنهم غاية الإكثار، أو أنّ غالب رواياته يفتون بها ويرجّحونها على ما رواه الشيعة، أو غير ذلك، فيحمل كيفيّة روايته على التقيّة، أو تصحيح مضمونها عند المخالفين، أو ترويجه فيهم سيما المستضعفين وغير الناصبين منهم، أو تأليفاً لقلوبهم واستعطافاً لهم إلى التشيّع، أو غير ذلك، فتأمّل.

ومنها: أن يكون رأيه أو روايته في الغالب موافقاً للعامّة

وسيظهر حالهما في الجملة في زيد بن عليّ عليه السلام وسعيد بن المسيب، وعليك بالتأمّل فيهما حتّى يظهر الكلّ، فتأمّل.

ومرّ في الفائدة الأولى ما يؤيّد، فلاحظ.

ويؤيد أيضاً التأمّل فيما سنذكره هنا في قولهم: «كاتب الخليفة»... إلى آخره، وقولهم: «كانوا يشربون النبيذ» مثلاً ... الىٰ آخره، فتأمّل.

فإذا كان الغالب منه لا يضرّ فغيره بطريق أولى، سيما وأن يكون نادراً، بل لا يكاد ينفك ثقة عنه، فتأمّل.

ومنها: قولهم: فلان كاتب الخليفة، أو الوالي من قِبَله، وأمثالهما

فإن ظاهرها[١] الذم والقدح كما اعترف به العلّامة في ترجمة حذيفة[٢]، وسيجيء في أحمد بن عبدالله بن مهران أنّة كان كاتب إسحاق فتاب[٣].

---

(١) في «ب» و«ق»: ظاهرهما.

(٢) حذيفة بن منصور أبو محمد الخزاعي، قال عنه في الخلاصة: ٢/١٣١: والظاهر عندي التوقف فيه لما قاله هذا الشيخ (ابن الغضائري) ولما نقل عنه أنّه كان والياً من قِبَل بني أُميّة، ويبعد انفكاكه عن القبيح.

(٣) عن الخلاصة: ١٣/٦٤. وإسحاق المذكور هو ابن إبراهيم بن الحسين بن مصعب =

هذا، مع أنّا لم نرَ من المشهور التأمّل من هذه الجهة كما في يعقوب بن يزيد وحذيفة بن منصور وغيرهما، ولعلّه لعدم مقاومتها التوثيق المنصوص أو المدح المنافي باحتمال كونها بإذنهم عليهم السلام أو تقيّة أو حفظاً لأنفسهم أو غيرهم، أو اعتقادهم الإباحة أو غير ذلك من الوجوه الصحيحة، وتحقيق الأمر فيها في كتاب التجارة من كتب الفقه والاستدلال.

وبالجملة: تحقّقها منهم على الوجه الفاسد ـ بحيث لا تأمّل في فساده ولا يقبل الاجتهاد في تصحيحه[١] بأن تكون في اعتقادهم صحيحة وإن أخطأوا في اجتهادهم ـ غير معلوم، مع أنّ الأصل في أفعال المسلمين الصحّة، وورد: «كذِّب سَمعك وبَصرك ما تجد إليه سبيلاً»[٢]، وأمثاله كثير. وأيضاً إنهم عليهم السلام أبقوهم على حالهم وأقرّوهم ظاهراً من أنّهم كانوا متديّنين بأمرهم عليهم السلام، مطيعين لهم ويصلون إلى خدمتهم ويسألونهم صلوات الله عليهم عن أحوال[٣] أفعالهم وغيرها، وربما كانوا عليهم السلام ينهون بعضهم فينتهي... إلى غير ذلك من أمثال ما ذكر، فتدبّر.

بل ربما ظهر ممّا ذكر أنّ القدح بأمثالها مشكل وإن لم يصادمها التوثيق والمدح، فتأمّل، ومرّ آنفاً ما يرشد ويؤيّد.

= المصعبي الخزاعي صاحب الشرطة ببغداد أيام المأمون والمعتصم والواثق والمتوكّل.

(١) في «أ»: تحصيله.

(٢) في الكافي ٨: ١٢٥/١٤٧ وثواب الأعمال: ١/٢٩٥: كذِّب سمعك وبصرك عن أخيك... الحديث.

(٣) أحوال، لم ترد في «ب» و«ق» و«ن».

ومنها : ما ذكر في الأجلّة من أنّهم كانوا يشربون النّبيذ

مثل ما سيجيء في ثابت بن دينار[١] وابن أبي يعفور[٢] ، أو يأكلون الطين كما في داود بن القاسم[٣] وأمثال ذلك ، ولعلّها لم تكن ثابتة ، أو كانوا جاهلين بحرمتها ، ولعلّه ليس ببعيد بالنسبة إلى كثير ، وسننبّه عليه في ترجمة ثابت ، أو كان قبل وثاقتهم وجلالتهم ، فيكون حالهم حال الثقات والأجلّة الذين كانوا فاسدي العقيدة ورجعوا ، ومرّ الإشارة إليه ، وسنذكر أعذاراً أُخر في ثابت وداود وغيرهما .

وبالجملة : في المواضع التي ذكر أمثالها فيها لعلّه نتوجّه في خصوص الموضع منها إلى العذر المناسب أو الملائم ، ولو لم نتوجّه فلنعتذر بما ذكرناه أو أمثاله ممّا يقبله[٤] ، وذكر آنفاً أنّ الأصل في أفعال المسلمين الصحّة ، وغير ذلك ، فتأمّل .

---

(١) عن رجال الكشّي : ٣٥٣/٢٠١ و٣٥٤ .

(٢) هو عبدالله بن أبي يعفور العبدي ويكنّى أبا محمّد ، يأتي ما نقل عنه عن الكشّي : ٤٥٩/٢٤٧ .

(٣) عن كشف الغمّة ٢ : ٣٦١ .

(٤) في «ن» زيادة : المقام .

الفائدة الرابعة

في ذكر بعض مصطلحاتي في هذا الكتاب :

اعلم أنّه إذا كان رجل لم يذكر في كتاب الرجال وفي[1] كتاب المصنّف هذا[2] الكتاب وأنا اطّلعت على بعض أحواله من كتب الرجال أو من الخارج ، فإنّي أذكره وأجعل اسمه عنواناً ، بأنْ أقول : «فلان» ثمّ أشرع في بيان ما اطّلعت عليه كما هو دأب علماء الرجال ، وكذا لو كان مذكوراً في كتابه هذا بالعنوان الذي عنونه وأنا أريد ذكره بعنوان آخر لغرض وفائدة .

أمّا لو كان مذكوراً بعنوانه ولم يكن له عنوان آخر أُريد ذكره به ، أو كان لكن أذكره[3] به في موضع آخر وأنا اطّلعت على ما لم يطّلع عليه ولم يذكره ، فإنّي أجعل قوله عنواناً بأن أقول : «قوله ـ أي قول المصنّف ـ : كذا» ثمّ أشرع في بيان ما اطّلعت عليه كما هو طريقة الحواشي .

وإذا كان ما أذكره في هذه التعليقة بما ذكروه[4] في ترجمة رجل بأنْ يكون اعتراضاً عليه أو شاهداً له أو غير ذلك ، فإنّي أقول : «قوله ـ أي قول المصنّف ـ في ترجمة فلان أو في فلان : كذا وكذا» سواء كان القول قول

---

(١) كذا في «ب» و«ن» ، وفي سائر النسخ : في .
(٢) في «ق» : في هذا .
(٣) في «ك» : ذكره .
(٤) في «ب» : ذكر ﷺ .

المصنّف أو كان حكاية عن غيره، ثمّ أشرع في ذكر ما يتعلّق به ممّا أُريد ذكره. وربما أقول: «قوله في ترجمة فلان عن الكشّي أو النجاشي ـ مثلاً ـ كذا» ثمّ أذكر ما يتعلّق به.

هـذا، واعـلم أنّ مـرادي مـن جـدّي عـلى الاطـلاق هـو العـلّامة المجلسي رحمه الله عمدة العارفين وزبدة الزاهدين العالم الفاضل المتبحّر الكامل الزكيّ النقيّ والبحر المليّ مولانا محمّد تقي رحمه الله.

ومرادي من خالي هو ولده الأمجد الأرشد الفاضل الماهر والعلّامة المشتهر بين الأصاغر والأكابر عمدة علماء الأوائل والأواخر مولانا محمّد باقر رحمه الله.

ومرادي من الفاضل الخراساني هو سميّهُ قطب المحقّقين ورئيس المدقّقين نخبة المتبحّرين وزبدة المتفقّهين.

ومرادي من المحقّق البحراني هو الفاضل الكامل المحقّق المدقّق الفقيه النبيه نادر العصر والزمان المحقّق الشيخ سليمان رحمه الله.

ومرادي من البلغة مختصر هذا الفاضل في الرجال.

ومن المعراج شرحه على الفهرست[١]، ولم يشرح منه إلّا قليلا منه[٢] على ما وجد.

وجعلت «مصط» رمزاً عن نقد الرجال تصنيف قطب دائرة الفضل والكمال والشرافة والجلال الأمير مصطفى رحمه الله.

وباقي الاصطلاحات والرموز معروفة، نسأل الله المعرفة بمحمّد وآله.

---

(١) في «م»: فهرست الشيخ.

(٢) منه، لم ترد في «ق» و«ك» و«م» و«ن».

الفائدة الخامسة

في طريق ملاحظة الرجال وما ذكرته أنا أيضاً لمعرفة حال الراوي

إلتماسي منك يا أخي إذا أردت معرفة حال رجلٍ وراوٍ فانظر إلى ما ذكروه في الرجال وما ذكرت أنا أيضاً، فإن لم تجده مذكوراً أصلاً أو وجدته مذكوراً مهملاً فلاحظ ما ذكرته في الفوائد الثلاث السابقة يظهر لك حاله ممّا ذكرت فيها أو يفتح عليك بالتأمّل فيه وبالقياس والنظر إليه، فإنّي ما استوعبت جميع الأمارات، كما أنّي ما استوفيت الكلام فيما ذكرت أيضاً، بل الغرض التنبيه، ووكّلت الأمر إلى التأمّل.

ويا أخي لا تقنع ببعض ما ذكرت فيها، بل لاحظ الجميع من أوّل الفوائد إلى آخرها حتّى ينفتح لك حاله.

ويا أخي لا تبادر ـ بأن تقول: الرجل مجهول أو مهمل ـ ولا تقلّد، بل لاحظ الفوائد بالنحو الذي ذكرت ثمّ الأمر إليك.

وأيضاً ربما وجدت الرجل في السند مذكوراً اسمه مكبّراً وفي الرجال يذكر مصغّراً، وبالعكس ـ وسيجيء التنبيه عليه في خالد بن أوفى ـ فلو لم تجد مثلاً «سالم» فانظر إلى «سليم». وكذا «سلمان» (وأقسامه كثيرة فضلاً عن الأشخاص)[1].

(١) ما بين القوسين لم يرد في «م».

وربما وجدته مذكوراً فيه بالإسم وفي الرجال باللقب مثلاً، وبالعكس.

وربما وجدته فيه منسوباً إلى أبيه بذكر أسم الأب وفي الرجال بذكر كنيته مثلاً، وبالعكس.

وربما يظهر اسم الرجل من ملاحظة باب الكنى مثلاً.

وربما يذكر في موضع بالسين وفي موضع بالصاد كحسين وحصين، منه الحصين بن المخارق.

وربما يذكر في موضع «هاشم» وفي موضع «هشام» كما سنشير إليه في هشام بن المثنّى.

وربما يذكر في موضع «ابن فلان» وفي موضع «ابن أبي فلان» بزيادة أو نقصان، يشير إليه ما سيجيء في يحيى بن العلاء وخالد بن بكار وغيرهما.

وربما يذكر في موضع بالياء المثنّاة وفي موضع بالباء الموحّدة، كـ «بريد» و«يزيد» و«بشّار» و«يسار» ونظائر ذلك.

وربما يكتب بالألف وبدونه كـ«الحرث» و«الحارث» و«القسم» و«القاسم» ونظائر ذلك.

وأيضاً ربما كانوا يرخّمون كـ «عبيد» في «عبيد الله» ونظائر ذلك.

وربما يشتبه صورة حرف بحرف، كما في «خالد بن ماد» و«خالد الجواد»[1] . . . إلى غير ذلك.

وربما ينسب في موضع إلى الأب وفي آخر إلى الجدّ مثلاً، وهو كثير.

---

(١) في «ك»: خالد بن ماد وخالد بن الجواد.

وربما يوجد بالمهملة، وربما يوجد بالمعجمة، كما في «رميلة» ونظائره.

وربما يكتب المهملة قبل المعجمة وربما يعكس، كما في «زريق» ونظائره.

وقس على ما ذكر أمثاله، منها أنْ يكتب بالحاء وبالهاء كما في زحر ابن قيس.

وربما يتصرّف في الألقاب والأسامي الحسنة والرديّة بالردّ إلى الآخر كما سنذكر في حبيب بن المعلّل.

وربما يشتبه ذو المركّز بالخالي عنه كما سيجيء في باب «زيد» و«يزيد» و«سعد» و«سعيد» ونظائرهما.

وربما يكتب «زياد» «زيداً» وبالعكس، وكذا «عمر» و«عمرو»، وكذا نظائرهما.

وربما تتعدّد الكنية لشخص كالألقاب والأنساب، وسنذكر في محمّد ابن زياد.

وربما يكتب «سلم» «مسلم» ولعلّه كثير، وبالعكس، منه ما سيجيء في بشر بن سلم.

ثمّ إذا وجدته ووجدت حاله مذكوراً فانظر إلى ما ذكروه ثمّ انظر إلى ما ذكرته إنْ كان، ولا تقنع أيضاً بهما بل لاحظ الفوائد من أوّلها إلى آخرها على النحو الذي ذكرت حتّى يتّضح لك الحال، فإنّي ما اتعرّض في كلّ موضع إلى الرجوع إلى الفوائد، وفي الموضع الذي تعرّضت ربما لا اتعرّض إلى الرجوع إلى جميعها، مع أنّه ربما كان لجميعها مدخل فيه، ولو لم يتأمّل في الكلّ لم يظهر ولم يتحقّق ما فيه، ومع ذلك لاحظ مظان

ذكره بعنوان آخر على حسب ما مرّ لعلّك تطّلع على معارض أو معاضد.

ولا تنظر يا أخي إلى ما فيه وفيما سأذكره من الخطأ والزلل والتشويش والخلل، لأنّ الذهن قاصر والفكر فاتر والزمان كَلِب عَسِر على ما سأشير إليه في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

نسأل الله مع العسر يسراً بظهورِ من يملأُ الدنيا عدلاً بعدما ملئت جوراً.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله المتعالي في عزّ جلاله عن الأشباه والنظائر، المنزّه بكمال ذاته عن إدراك الأبصار والنواظر، المحيط علماً بما تُجِنُّه الأفئدة والضمائر.

والصلاة والسلام علىٰ سيّدنا محمّد قطب دائرة المفاخر، وبدر سماء المكارم والمآثر، وعلىٰ آله المخصوصين بالطهارة من الأدناس في البواطن والظواهر، صلاةً وسلاماً يكونان لنا عدّة وذخيرة في اليوم الآخر.

أمّا بعد: ـ

فهذا كتاب **منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال**، حاولت فيه ذكر ما وصل إليّ من كلام علمائنا المتقدّمين والمتأخّرين، وما وقفت عليه من المقال في شأن بعض أصحابنا من علماء المخالفين.

مثبتاً فيه الأسماء علىٰ ترتيب الحروف، مراعياً للأوّل والثاني علىٰ النسق المألوف، مُعْلِماً:

للخلاصة : **صه** .

وللنجاشي : **جش** .

وللفهرست : **ست** .

وللكشّي : **كش** .

ولرجال الشيخ : **جخ** .

ولأبوابه :

فلأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله : **ل** .

ولأصحاب علي عليه السلام : **ي** .

ولأصحاب الحسن عليه السلام : **ن** .

ولأصحاب الحسين عليه السلام : **سين** .

ولأصحاب علي بن الحسين عليه السلام : **ين** .

ولأصحاب الباقر عليه السلام : **قر** .

ولأصحاب الصادق عليه السلام : **ق** .

ولأصحاب الكاظم عليه السلام : **ظم** .

ولأصحاب الرضا عليه السلام : **ضا** .

ولأصحاب الجواد عليه السلام : **ج** .

ولأصحاب الهادي عليه السلام : **دي** .

ولأصحاب العسكري عليه السلام : **ري** .

ولمن لم يرو عنهم عليهم السلام : **لم** .

ولكتاب البرقي : **قي** .

ولابن داود : **د** .

ولمحمّد بن شهرآشوب : **م** .

ولكتاب من لا يحضره الفقيه : **يه** .

وللكافي : **في** .

وللإيضاح : **ضح** .

ولفهرست علي بن عبيدالله بن الحسن بن الحسين بن بـابويه : **عه** .

وأمّا كتب العامّة :

فللاشارة إلىٰ تقريب ابن حجر : **قب** .

ولمختصر الذهبي : **هب** .

وعلىٰ الله سبحانه الاتّكال ، وهو حسبنا علىٰ كلّ حال .

* * *

أبواب الهمزة

باب آدم[1]

[١] آدم أبو الحسين النخّاس[2] :

الكوفي ، **ق**[3] .

ويأتي عن **جش** : ابن المتوكّل أبو الحسين موثّقاً[4] ، وعنه*

أبواب الهمزة

باب آدم

(١) **قوله*** في آدم : **وعنه**[5] **وعن صه ود : ابن الحسين .**

أقول : هذا هوالظاهر وفاقاً لجدّي[6] وخالي[7] رحمهما الله[8] .

---

(١) تقديم آدم في جميع الأبواب ، لأنّ بعد الهمزة منه ألفاً لا لغيره كما يظنّ ، وقد توهّم فيه بعض الأفاضل . **الشيخ محمّد السبط**

نقول: قال العلّامة المامقاني في تنقيح المقال [١ : ١]: لا يخفىٰ عليك أنّ عنوان الباب بالهمزة هو الّذي جرىٰ عليه القدماء وجملة من المتأخّرين ، وهو أولىٰ من عنوانه بالألف ـ كما صنعه عدّة من الأواخر منهم الشيخ أبو علي رحمه الله في منتهىٰ المقال ـ ضرورة أنّ الألف لا يبدأ به لسكونه ، وذلك أنّ الألف المفردة علىٰ ضربين ليّنة ومتحرّكة ، والليّنة تسمّىٰ ألفاً ، والمتحرّكة تسمّىٰ همزة .

(٢) في حاشية «ط» نقلاً عن الإيضاح : بالنون والخاء المعجمة المشدّدة والسين المهملة . إيضاح الاشتباه : ٧/٨٣ .

(٣) رجال الشيخ : ١٦/١٥٥ .

(٤) رجال النجاشي : ٢٦٠/١٠٤ .

(٥) وعنه ، لم ترد في «ب» .

(٦) روضة المتّقين ١٤ : ٣٢٤ .

(٧) الوجيزة : ٢/١٤١ .

(٨) نقول : مراد الوحيد البهبهاني قدس سره من قوله : جدّي وخالي ، هما العلّامة محمّد تقي =

وعن **صه** و**د** : ابن الحسين كذلك[١] .

فهو علىٰ الوجوه ثقة .

[٢] آدم بن إسحاق بن آدم :

ابن عبدالله بن سعد الأشعري ، قمّي ، ثقة ، **صه**[٢] .

وزاد **ست** : له كتاب ، أخبرنا به : عدّة من أصحابنا ، عن أبي المفضّل الشيباني ، عن أبي جعفر محمّد بن جعفر بن بطّة القمّي ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عنه[٣] .

و**جش** : له كتاب ، يرويه عنه محمّد بن عبدالجبّار وأحمد بن محمّد بن خالد .

أخبرنا : محمّد بن علي القناني[٤] ، قال : حدّثنا أحمد بن

= المجلسي ـ صاحب روضة المتّقين ـ وولده العلّامة محمّد باقر المجلسي ـ صاحب بحار الأنوار ـ كما صرّح به في الفائدة الرابعة .

(١) رجال النجاشي : ١٠٤/٢٦١ ، الخلاصة : ١/٦٠ ، رجال ابن داود : ٢/٢٩ .

(٢) الخلاصة : ٢/٦١ .

(٣) الفهرست : ٣/٥٦ ، وفيه : آدم بن إسحاق بن آدم ، له كتاب أخبرنا به . . . إلىٰ آخره . وفي مجمع الرجال ١ : ١٣ نقلاً عن الفهرست : آدم بن إسحاق بن آدم (قمّي ثقة ، نسخة) له كتاب أخبرنا به . . .

(٤) كأنّه أبو الفرج محمّد بن علي بن يعقوب بن إسحاق بن أبي قرّة القناني ، مذكور في محله . منه قدّس سرّه .

نقول : قال العلّامة المامقاني في تنقيح المقال معلّقاً علىٰ طريق النجاشي إلىٰ آدم بن إسحاق : لعلّ المراد بمحمّد بن علي في كلامه هو القناني كما وصفه به في المنهج ، ولعلّه كان كذلك في نسخته . . . إلىٰ آخر كلامه ﷺ .

واعترض عليه العلّامة التستري في القاموس [١ : ٣/٨٥] بقوله : أقول : إنّما أخذه المنهج من كلام النجاشي في آدم بن الحسين الّذي عنونه قبله [رجال النجاشي : ١٠٤ / ٢٦١] إلّا أنّ إرادته غير معلومة ، حيث إنّ محمّد بن علي في =

محمّد بن يحيىٰ ، قال : حدّثنا أحمد بن إدريس ، عن محمّد بن عبدالجبّار ، قال : حدّثنا آدم بن إسحاق[١] .

وفي **د** : لم يرو عنهم عليهم السلام[٢] . وهو غير بعيد ، إلّا أنّي لم أجد تصريحاً بذلك من غيره[٣] .

[٣] آدم بيّاع اللؤلؤ :

الكوفي ، **ق**[٤] .

بيّاع اللؤلؤ ، له كتاب . . . إلىٰ آخر ما يأتي عن[٥] **ست**[٦] .

= مشايخ النجاشي اثنان : القناني والقزويني . وذِكْرُ القناني قبله وإنْ كان يقرّب إرادته بالاطلاق بعده ، إلّا أنّ الّذي يروي عن أحمد بن محمّد بن يحيىٰ ـ كما هنا ـ القزويني ، كما يفهم منه في العمركي [رجال النجاشي : ٨٢٨/٣٠٣] وسلمة بن الخطّاب البراوستاني [رجال النجاشي : ١٨٧ / ٤٩٨] ، ولم يُعلم رواية القناني عنه ، انتهىٰ .

والقزويني هو: محمّد بن علي بن شاذان، أبو عبدالله، شيخ إجازة النجاشي . انظر مجمع الرجال ٥: ٢٧٤ .

(١) رجال النجاشي : ١٠٥ / ٢٦٢ ، ولم يرد فيه لفظ : القناني .

(٢) رجال ابن داود : ١/٢٩ ، وفيه : لم (جش) .

(٣) نقول : إنّ مسلك ابن داود بالرمز «لم» : لمن ذكره الشيخ في الرجال في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام ، أو لمن سكت الكشّي وابن الغضائري والنجاشي والشيخ ـ في الفهرست ـ عن روايته عن الأئمّة عليهم السلام ، ويظهر ذلك جليّاً من عدّة تراجم منها ترجمة محمّد بن جعفر الأسدي ، فقد ذكره ثلاث مرّات ، مرّة بلفظ رجال الشيخ ، وقال : لم (جخ) ، وأُخرىٰ بلفظ الفهرست ، وقال : لم (ست) ، وثالثة بلفظ النجاشي ، وقال : لم (جش) . انظر رجال ابن داود : ١٦٧/١٣٣٥ ـ ١٣٣٧ .

(٤) رجال الشيخ : ١٥/١٥٥ .

(٥) عن ، أثبتناها من «ع» .

(٦) الفهرست : ١/٥٥ . وسيأتي تتمة ما في الفهرست والنجاشي عند ترجمة آدم بن المتوكّل برقم : [٨] .

ابن المتوكّل ، بيّاع اللؤلؤ ، ثقة ، كذلك **جش**[١] .

[٤] آدم بن الحسين النخّاس :

كوفي ، ثقة ، **جش**[٢] . **وصه** أيضاً ، إلّا أنّ في أكثر نسخها : النجاشي بالجيم بعد النون والياء بعد الشين المعجمة[٣] .

وفي **ضح** : بالخاء المعجمة المشدّدة والسين المهملة ، كما أثبتناه[٤] .

وفي تعليقات الشهيد الثاني علىٰ **صه** : أنّه في **جش** بخطّ السيّد جمال الدين بن طاووس : النجاشي[٥] .

ود قال[٦] : ومن أصحابنا من أثبته في كتاب له : النجاشي ، وهو غلط[٧] . ونقل ما أثبتناه من **جخ**[٨] ، والّذي فيه في **ق** : آدم أبو الحسين النخّاس الكوفي[٩] . (والله أعلم .

ثمّ **جش**)[١٠] : له أصل ، يرويه عنه إسماعيل بن مهران .

أخبرنا : محمّد بن علي القناني ، قال : حدّثنا محمّد بن عبدالله ،

---

(١) رجال النجاشي : ٢٦٠/١٠٤ .

(٢) رجال النجاشي : ٢٦١/١٠٤ .

(٣) الخلاصة : ١/٦٠ ، وفيها : النخّاس (النجاشي خ ل) . وفي نسختين خطّيتين لدينا من الخلاصة عليهما حاشيتي الشهيد الثاني والشيخ البهائي: النجاشي .

(٤) إيضاح الإشتباه : ٧/٨٣ . وفي «ش» بدل أثبتناه: ذكرناه أوّلاً .

(٥) تعليقة الشهيد الثاني علىٰ الخلاصة : ١١ (مخطوط) .

(٦) في «ش» : وفي د .

(٧) رجال ابن داود : ٢/٢٩ .

(٨) أثبته المصنّف في ترجمة رقم : [١] .

(٩) رجال الشيخ : ١٦/١٥٥ .

(١٠) ما بين القوسين لم يرد في «ت» و «ر» و «ض» و «ط» والحجريّة .

قال : حدّثنا علي بن محمّد بن رباح ، قال : حدّثنا إبراهيم بن سليمان، قال : حدّثنا إسماعيل بن مهران ، قال : حدّثنا آدم بن الحسين النخّاس بكتابه[١] .

[٥] آدم بن صبيح الكوفي :

ق[٢] .

[٦] آدم* بن عبدالله القمّي :

ق[٣] .

ابن عبدالله بن سعد الأشعري ، قمّي ، **قي**[٤] .

فالظاهر أنّه جدّ آدم بن إسحاق المتقدّم[٥] .

---

(٢) قوله* : آدم بن عبدالله .

هو والد زكريّا[٦] الجليل ، ومن بيت الأجلّاء ، وسيجيء في أخيه عمران ما يشير إلىٰ نباهته ، فتأمّل[٧] .

---

(١) رجال النجاشي : ٢٦١/١٠٤ ، وفيه بدل القناني : القنائي ، وفي طبعة بيروت منه كما في المتن .

(٢) رجال الشيخ : ١٩/١٥٦ .

(٣) رجال الشيخ : ١٧/١٥٦ .

(٤) رجال البرقي : ٢٧ ، وفيه : ابن عبدالله الأشعري قمّي . إلّا أنّ في نسخة أُخرىٰ منه : ابن عبدالله بن سور الأشعري قمّي .

(٥) تقدّم برقم : [٢] .

(٦) هو زكريّا بن آدم بن عبدالله الأشعري القمّي الثقة الجليل العظيم القدر ، والّذي كان له وجه عند الرضا عليه السلام . انظر رجال النجاشي : ٤٥٨/١٧٤ والخلاصة : ٤/١٥٠ .

(٧) هذه التعليقة لم ترد في الحجريّة .

[٧] آدم بن عيينة بن أبي عمران :

الهلالي الكوفي ، **ق**[١] .

[٨] آدم بن المتوكّل :

أبو الحسين، بيّاع اللؤلؤ ، كوفي ، ثقة[٢] ، ذكره أصحاب الرجال ، له أصل ، رواه عنه جماعة .

أخبرنا عنه : أحمد بن عبدالواحد ، قال : حدّثنا علي بن حبشي ، قال : حدّثنا حميد ، عن أحمد بن زيد ، قال : حدّثنا عبيس ، عنه ، **جش**[٣] . (في نسخة لا تخلو من صحّة عليها خطّ ابن طاووس وابن إدريس)[٤] .

وفي **د** : **ق جش** ، كوفي ، مهمل[٥] .

وليس في **صه** ، وهو يؤيّد الإهمال[٦] .

---

(١) رجال الشيخ : ١٨/١٥٦ .

(٢) في المصدر زيادة : روىٰ عن أبي عبدالله عليه السلام .

(٣) رجال النجاشي : ٢٦٠/١٠٤ .

(٤) ما بين القوسين أثبتناه من «ش» و«ع» .

(٥) رجال ابن داود : ٣/٢٩ .

(٦) نقول : قال العلّامة المامقاني في التنقيح [١ : ٥/٢] بعد أنْ نقل عن النجاشي وغيره توثيق آدم بن المتوكّل وذِكر أصحاب الرجال له : فالعجب من عدم ذكره له في الخلاصة ! وأعجب منه قول ابن داود : إنّه مهمل ، إذ أيّ إهمال بعد توثيق النجاشي وغيره ونقله كغيره ذكر أصحاب الرجال له ، وعلىٰ كلّ حال فلا ينبغي الريب في كونه ثقة ، وهو من أصحاب الصادق عليه السلام كما نصّ عليه جمع .

واعترض عليه العلّامة التستري بقوله : أقول : ما نسبه إلىٰ النجاشي من أنّه قال : ثقة ، غير معلوم ، فوجدت في نسخة مصحّحة ضرب علىٰ الكلمة الخطّ . والحاوي ومن عدّه لا عبرة بنسخهم ، فقد عرفت في المقدّمة أنّ نسخة النجاشي لم تصل =

وفي **ست** : آدم بيّاع اللؤلؤ ، له كتاب ، أخبرنا به : أحمد بن عبدون ، عن أبي طالب الأنباري ، عن حميد بن زياد ، عن* القاسم بن إسماعيل القرشي ، عن أبي محمّد ـ يعني عبيس[1] ـ عنه[2] .

---

(٣) **قوله*** في آدم بن المتوكّل ـ عن **ست** ـ : **عن القاسم بن إسماعيل القرشي ، عن أبي محمّد ... إلىٰ آخره .**

قال المحقّق البحراني : الّذي أراه أنّ كلمة (عن) هٰهنا زائدة[3] ، انتهىٰ .

ونظره إلىٰ أنّ القاسم بن إسماعيل يكنّىٰ بأبي محمّد .

قلت : في نسختي[4] بعد لفظة (أبي محمّد) عبارة وهي : (يعني عبيس) ، والظاهر أنّه العبّاس بن عيسىٰ الغاضري[5] ، وهو يكنّىٰ بأبي محمّد ، يروي عنه حميد بواسطة ابنه[6] وأحمد بن ميثم[7] ، فتدبّر .

= إليهم صحيحة ، كما لم تصل إلينا ، وإنّما وصلت صحيحة إلىٰ ابن طاووس والعلّامة وابن داود ، فما لم يصدّقوه لم يكن به عبرة ، ومع عدم عنوان الخلاصة له ـ مع تهالكه علىٰ عنوان من ذُكر فيه أدنىٰ مدح في أي موضع ـ يُعلم عدم وجود التوثيق في النجاشي ، وإلّا كيف لا يعنون من وثّقه النجاشي صريحاً؟ وأوضح منه ـ في خلوّ النجاشي عن توثيقه ـ تصريح ابن داود بإهماله ، وكيف يمكن غفلتهما عن توثيق النجاشي وبتوسّطهما وصل كتابه إلينا؟! انظر قاموس الرجال ١ : ٨/٨٩ .

(١) يعني عبيس ، لم ترد في «ش» .

(٢) الفهرست : ١/٥٥ ، وفيه : ... القاسم بن إسماعيل القرشي أبي محمّد عنه (عن أبي محمّد عنه خ ل) . وفي نسخة خطّية لدينا من الفهرست منقولة عن خطّ ابن إدريس: القاسم بن إسماعيل القرشي أبي محمّد عنه .

(٣) معراج أهل الكمال : ٢/٦ ترجمة آدم بيّاع اللؤلؤ .

(٤) أي : نسخة الوحيد البهبهاني من منهج المقال .

(٥) في «أ» : الطاطري .

(٦) كما في رجال النجاشي : ٧٤٦/٢٨١ .

(٧) كما في الفهرست : ٣/١٩٠ .

. . . .

هذا لكن لا أجد العبارة في نسختي من **ست**، ويحتمل أنْ يكون تفسيراً لأبي محمّد من المصنّف أو غيره[١]، فتوهّم الناسخ فألحقها بالأصل.

وعلىٰ أي تقدير كونه عبيساً محتمل، بل هذا هو الظاهر، كما يشير إليه ما ذكره ـ عن **جش** ـ : قال: حدّثنا حميد، عن أحمد بن زيد، قال: حدّثنا عبيس، عنه[٢]، انتهىٰ.

وهذا يشير أيضاً إلىٰ اتّحاد بيّاع اللؤلؤ مع ابن المتوكّل، وإنْ كان ظاهر **ست** التعدّد، ولعلّه غير مضرّ لكثرة وقوع أمثاله عن الشيخ.

وقال بعض المحقّقين: إنّ الشيخ رحمه الله كان متىٰ ما يرىٰ رجلاً بعنوان ذكره فأوهم ذلك التعدّد.

قلت: وقع ذلك منه في **ست** مكرّراً، ومنه ما سيجيئ في صالح القمّاط[٣]، لكن وقوعه في **جخ** أكثر، بل هو فيه في غاية الكثرة، وسنشير إليه أيضاً في ترجمة إبراهيم بن صالح[٤].

والظاهر أنّ ذكره كذلك لأجل التثبّت، كما صدر عن **جش** أيضاً، منه ما سيجيئ في الحسين بن محمّد بن الفضل؛ وليس هذا غفلة منهم كما توهّم بعض.

---

(١) في «م» والحجريّة: وغيره.

(٢) رجال النجاشي: ٢٦٠/١٠٤.

(٣) انظر الفهرست: ٦/١٤٨ و٧.

(٤) راجع رجال الشيخ: ١٣/١٢٤ و١٧/٣٥٢ و٧١/٤١٤.

آدم بن المتوكّل، له كتاب، رويناه بالإسناد الأوّل، عن حميد بن زياد، عن أحمد بن زيد الخزاعي، عنه [١].

وفي **ق**: آدم بيّاع اللؤلؤ الكوفي [٢].

آدم أبو الحسين النخّاس الكوفي [٣].

فالّذي يظهر من كلام الشيخ [٤] عدم اعتقاده اتّحاد ابن المتوكّل وبيّاع اللؤلؤ. وعدم ذكره ابن المتوكّل [٥] مع بيّاع اللؤلؤ وأبو الحسين

وسيجيء (من المصنّف في صالح بن خالد ما يشير إلىٰ ما ذكرنا.

وربما وقع منهم التوثيق في موضع وعدمه في آخر، كما سيجيء) [٦] في أبان بن محمّد [٧] وغيره [٨]، فلاحظ.

ثمّ ما في **ق** من أنّ أبا الحسين أيضاً بيّاع اللؤلؤ [٩]، فلعلّه سهو، فتأمّل.

---

(١) الفهرست: ٢/٥٥. والإسناد الأوّل: أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد.

(٢) رجال الشيخ: ١٥/١٥٥.

(٣) رجال الشيخ: ١٦/١٥٥.

(٤) في الفهرست.

(٥) في رجال الشيخ.

(٦) ما بين القوسين لم يرد في «ب».

(٧) عن رجال النجاشي: ١١/١٤ و٤٩٧/١٨٧ بعنوان أبان بن محمّد وسندي بن محمّد.

(٨) مثل إبراهيم بن أبي محمود، ذكره الشيخ في أصحاب الكاظم عليه السلام ولم يوثّقه، ووثّقه في أصحاب الرضا عليه السلام [رجال الشيخ: ٢٠/٣٣٢ و١٠/٣٥١]، ومثل أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري، فقد وثّقه الشيخ في أصحاب العسكري عليه السلام، وذكره بدون توثيق في أصحاب الجواد عليه السلام. انظر رجال الشيخ: ١٣/٣٧٣ و١/٣٩٧.

(٩) نقول: لم ينقل عن رجال الشيخ أنّ أبا الحسين هو بيّاع اللؤلؤ، والّذي يظهر من =

النخّاس[١] علىٰ ما قدّمنا ربما أشعر بأنّه يجوز أنْ يكون أحدهما، فتدبّر.

[٩] آدم بن محمّد القلانسي[٢]:

من أهل بلخ، قيل: إنّه كان يقول بالتفويض، **لم**[٣]، **صه**[٤]، **د**[٥].

روىٰ عنه الكشّي في الرجال[٦].

وفي شرح المواقف: أنّ المفوّضة قالوا: إنّ الله خلق محمّداً صلى الله عليه وآله وفوّض إليه خلق الدنيا، فهو الخلّاق لما فيها. وقيل: فوّض ذلك إلىٰ علي عليه السلام[٧].

[١٠] آدم بن يونس بن أبي المهاجر:

النسفي، ثقة، عدل، قرأ علىٰ الشيخ أبي جعفر قدّس الله روحه تصانيفه[٨]، **عه**[٩].

= رجال الشيخ أنّ أبا الحسين غير بيّاع اللؤلؤ، حيث ذكرهما اثنين كما نقله المصنّف رحمه الله، فلاحظ.

(١) النخّاس، لم ترد في «ش».

(٢) قلّ وجوده في الأخبار. **محمّد تقي المجلسي**.

انظر كمال الدين: ٥/٤٣٦ باب ٤٣ من شاهد القائم عليه السلام.

(٣) رجال الشيخ: ٥/٤٠٧.

(٤) الخلاصة: ٥/٣٢٦.

(٥) رجال ابن داود: ١/٢٢٥، وفيه بدل من أهل بلخ: البلخي.

(٦) انظر رجال الكشّي: ٤٣/١٨ و٩٥١/٤٩٦ و١٠١٧/٥٣٣ وغيرها.

(٧) شرح المواقف ٨: ٣٨٨.

(٨) هذا الكلام في فهرست الشيخ منتجب الدين بن بابويه رحمه الله، ولم ينقل المصنّف جميع ما في ذلك الفهرست لأنّه مخصوص بالرجال المعاصرين للشيخ الطوسي والمتأخّرين عنه، ووجود آدم في الأسانيد عزيز، وجميعهم ممدحون وثقات، من علماء الأصحاب. **الشيخ محمّد السبط**.

(٩) فهرست منتجب الدين: ٦/١١، وفيه: الشيخ الفقيه آدم بن يونس...

باب أبان

[١١] أبان بن أبي عمران الفزاري :

الكوفي ، **ق**[١] . وفي بعض النسخ : ابن عمران .

[١٢] أبان بن أبي عيّاش فيروز :

تابعي ، ضعيف ، **ين**[٢] ، **قر**[٣] ، **ق**[٤] .

وفي **صه** : أبان بن أبي عيّاش : بالعين غير المعجمة والشين المعجمة ، واسم أبي عيّاش فيروز : بالفاء المفتوحة والياء المنقّطة تحتها نقطتين الساكنة وبعدها راء وبعد الواو زاي، تابعي ، ضعيف[٥] ، روىٰ عن أنس بن مالك ، وروىٰ عن علي بن الحسين عليه السلام ، لا يلتفت إليه ، وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه ، هكذا قاله ابن الغضائري .

وقال السيّد علي بن أحمد العقيقي في كتاب الرجال : أبان بن أبي عيّاش ، كان سبب تعرّفه هذا الأمر[٦] سليم بن قيس الهلالي ، حيث طلبه الحجّاج ليقتله ـ حيث هو من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ـ فهرب إلىٰ ناحية من أرض فارس ، ولجأ إلىٰ أبان بن أبي عيّاش ،

(١) رجال الشيخ : ١٨٤/١٦٤ ، وفيه : ابن عمران (ابن أبي عمران خ ل) .
(٢) رجال الشيخ : ١٠/١٠٩ .
(٣) رجال الشيخ : ٣٦/١٢٦ .
(٤) رجال الشيخ : ١٨٩/١٦٤ .
(٥) في المصدر : ضعيف جدّاً .
(٦) أي أمر الإمامة إذ كان أبان في أوّل عمره عاميّاً ثمّ استبصر ، وكان سبب تشيّعه سُليم .

فلمّا حضرته الوفاة قال لابن أبي عيّاش : إنّ لك عليَّ حقّاً وقد حضرني الموت ياابن أخي! إنّه قد كان[1] بعد رسول الله ﷺ كيت وكيت ، وأعطاه كتاباً ، فلم يرو عن سليم بن قيس أحد من الناس سوىٰ أبان .

وذكر أبان في حديثه قال : كان شيخاً متعبّداً له نور يعلوه .

والأقرب عندي التوقّف فيما يرويه؛ لشهادة ابن الغضائري عليه بالضعف ، وكذا قال شيخنا الطوسي رحمه الله في كتاب الرجال ، وقال : إنّه ضعيف[2] ، انتهىٰ .

وقيل[3] : الكتاب موضوع لامرية فيه ، وعلىٰ ذلك علامات :

منها : ما ذكر أنّ محمّد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت[4] .

ومنها : أنّ الأئمّة ثلاثة عشر[5] .

---

(١) في المصدر : إنّه كان من الأمر .

(٢) الخلاصة : ٣/٣٢٥ ، وفيها بدل والأقرب عندي : والأقوىٰ عندي .

(٣) القائل هو ابن الغضائري كما في الخلاصة: ١/١٦١ ونقد الرجال ٢ : ٣/٣٥٥ ومجمع الرجال ٣ : ١٥٦ .

(٤) في حاشية «ع» بختم «زين» : إنّما ذلك من علامات وضعه؛ لأنّ محمّد بن أبي بكر ولد في حجّة الوداع ، وكانت خلافة أبيه سنتين وأشهراً ، فلا يُعقل وعظه أباه .

نقول : ولد محمّد بن أبي بكر في حجّة الوداع ، وقيل : سنة ثمان من الهجرة . وأبو بكر مات سنة ثلاث عشرة من الهجرة .

انظر جامع الأُصول ١٥ : ١٧٢ ، ١٢ : ٣٠٤ وأُسد الغابة ٤ : ٤٧٤٤/٣٢٦، ٣ : ٣٠٦٤/٢٣٠ وتأريخ الإسلام : ٧٠١ المغازي و٨٧ عهد الخلفاء الراشدين .

(٥) نقول : ورد هذا المعنىٰ في الحديث رقم (٤٥) ، وفيه أنّ رسول الله ﷺ قال : «ألا وإنّ الله نظر إلىٰ أهل الأرض نظرة فاختار منهم رجلين، أحدهما أنا فبعثني رسولاً ونبيّاً ، والآخر علي بن أبي طالب ، وأوحىٰ إليَّ أنْ اتّخذه أخاً وخليلاً ووزيراً ووصيّاً

=

ولكنّ* الّذي وصل إلينا من نسخة هذا الكتاب المذكور فيه : أنّ عبدالله بن عمر وعظ أباه عند الموت[١] ، وأنّ الأئمّة ثلاثة عشر مع النبي صلّى الله عليه وآله[٢] .

وشيء من ذلك لا يقتضي الوضع ، علىٰ أنّي رأيت أصل تضعيفه من المخالفين[٣] ـ من حيث التشيّع[٤] ـ فتدبّر .

[١٣] أبان بن أبي مسافر الكوفي :

ق[٥] .

---

(٤) **قوله*** في أبان بن أبي عيّاش : **ولكنّ الّذي وصل... إلىٰ آخره.**

وممّا يشير إليه أنّ الصدوق رحمه الله روىٰ في الخصال عنه مكرّراً عن سليم أنّ الأئمّة اثنا عشر[٦] .

وسيجيء في ترجمة سليم زيادة تنبيه ، فتدبّر .

= وخليفة . . . إلىٰ أنْ قال صلّى الله عليه وآله : ألا وإنّ الله نظر نظرة ثانية فاختار بعدنا اثني عشر وصيّاً من أهل بيتي . . .» .

انظر كتاب سليم بن قيس ٢ : ٨٥٦ حديث ٤٥ .

(١) نقول : ورد الأمرين معاً ، فقد ورد وعظ عبدالله بن عمر أباه في الحديث رقم (١١) ، وورد أيضاً وعظ محمّد بن أبي بكر أباه في الحديث رقم (٣٧) .

انظر كتاب سليم بن قيس ٢ : ٦٥٢ حديث (١١) و٨٢٢ حديث (٣٧) .

(٢) انظر كتاب سُليم بن قيس ٢ : ٥٦٥ حديث (١) و٦٤٦ حديث (١١) و٦٨٦ حديث (١٤) و٧٠٦ حديث (١٦) و٧٦٢ حديث (٢٥) ، وغيرها كثير .

(٣) راجع كتاب المجروحين ١ : ٩٦ والكامل في ضعفاء الرجال ٢ : ٢٠٣/٥٧ والضعفاء والمتروكين ١ : ١٥/١٩ وتهذيب التهذيب ١ : ١٧٤/٨٥ وتهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢ : ١٤٢/١٩ وميزان الاعتدال ١ : ١٥/١٢٤ ، وغيرها كثير .

(٤) من حيث التشيّع ، لم ترد في «ر» و«ض» و«ط» .

(٥) رجال الشيخ : ١٨٧/١٦٤ .

(٦) الخصال : ٤١/٤٧٧ ، وفيه سندان فيهما أبان بن أبي عيّاش عن سليم بن قيس .

[١٤] أبان بن أرقم الأسدي :

الكوفي ، **ق**(١) .

[١٥] أبان بن أرقم الطائي :

السنبسي الكوفي ، أبو الأرقم ، **ق**(٢) .

[١٦] أبان بن أرقم العنزي :

القيسي الكوفي ، أسند عنه ، **ق**(٣) .

[١٧] أبان بن تغلب بن* رباح(٤) :

أبو** سعيد البكري الجريري، مولىٰ بني جرير بن عبّاد بن

---

(٥) **قوله*** : **ابن رباح** ، في ترجمة أبان بن تغلب .

ذكر في المعراج موضعه : درّاج ـ بالدال المهملة والراء المهملة المشدّدة والجيم آخراً ـ قائلاً : كذا في نسختي من **ست** ، وهي صحيحة كرّرت مقابلتها . وفي **صه** : ابن رباح(٥) ، انتهىٰ .

أقول : في نسختي من **ست** كما ذكره **صه** والمصنّف ، فالظاهر عدم صحّة نسخته .

قوله** : **أبو سعيد** ، في تلك الترجمة .

---

(١) رجال الشيخ : ١٦٤/١٧٨ .

(٢) رجال الشيخ : ١٦٤/١٧٩ .

(٣) رجال الشيخ : ١٦٤/١٧٧ .

(٤) في «ط» : رياح .

في ميزان الاعتدال [١ : ١١٨/٢] لأهل الخلاف : أبان بن تغلب الكوفي ، شيعي جلد لكنّه صدوق ، فلنا صدقه وعليه بدعته، وكان غالياً في التشيّع . **الشيخ محمّد السبط** .

(٥) معراج أهل الكمال : ٤/١١ ، وفيه : (وفي الخلاصة : ابن رياح أبو سعيد) .

ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكاشة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل ، رحمه الله ، **ست**[١] .

وصه، إلّا أنّ فيها: رياح[٢] بن سعيد بن البكري[٣]، ولعلّه سهو .

وجش أيضاً ، إلّا* أنّ فيه : عباده بالهاء ؛ وعكابة بالباء الموحّدة دون الشين المعجمة كما قدّمنا[٤] .

ود وافقهما دون **صه** واكتفىٰ بأنّه مولىٰ بني جرير ولم يذكر الباقي[٥] . وكذا **جخ**[٦] .

أقول : ذكره **صه** : ابن سعيد ، والظاهر أنّه سهو كما ذكره المصنّف وكذا المعراج[٧] .

وقوله* في تلك الترجمة : **إلّا أنّ فيه : عباده ، بالهاء** .

---

(١) الفهرست : ١/٥٧ ، ولم يرد فيه ـ في هذا الموضع ـ الترحّم ، وسيأتي في موضع آخر عند ذكر بقية ما في الفهرست .

(٢) في «ت» و«ش» و«ض» والحجريّة : رباح .

(٣) الخلاصة : ١/٧٣ ، وفيها بدل ابن البكري ، البكري ، وفيها أيضاً : عبادة بن ضبيعة بن قيص بن ثعلبة بن عكابة . . .، وفي النسخة الخطيّة منها كما في المتن ، إلّا أنّ فيها أيضاً بدل ابن البكري : البكري .

(٤) رجال النجاشي : ٧/١٠ . وسيأتي بقية ما فيه .

(٥) رجال ابن داود : ٤/٢٩ .

(٦) رجال الشيخ : ٩/١٠٩ و١٧٥/١٦٤ ، وفيه بدل مولىٰ بني جرير : مولىٰ .

(٧) نقول : إنّ الّذي في المعراج المطبوع ـ وأيضاً في نسخة خطيّة لدينا منه ـ نقلاً عن الخلاصة : أبو سعيد .

واعلم أنّ تغلب : بالتاء المثنّاة فوق المفتوحة والغين المعجمة الساكنة والباء الموحّدة بعد اللّام المكسورة .

وفي الصحاح : تغلب كتضرب : أبو قبيلة[١] ، والنسبة إليها تغلَبي ـ بفتح اللّام ـ استيحاشاً لتوالي الكسرتين مع ياء النسبة ، وربما قالوه بالكسر لأنّ فيه حرفين غير مكسورين[٢] .

ورباح : بالباء الموحّدة .

والجريري : بضم الجيم والياء المثنّاة تحت .

وضُبَيْعَة[٣] : بضم الضاد المعجمة وفتح الباء الموحّدة وسكون الياء المثنّاة تحت وفتح العين المهملة قبل الهاء .

ثمّ في **ست** : ثقة ، جليل القدر ، عظيم المنزلة في أصحابنا ، لقي أبا محمّد علي بن الحسين وأبا جعفر وأبا عبدالله عليهم السلام ،

أقول : في نسختي من **صه** أيضاً كذا[٤] .

قال في المعراج : في ثلاث نسخ من الإيضاح بالهاء[٥] .

أقول : وكذا في نسختي .

---

(١) نقول : الّذي في الصحاح أنّ تغلب الّذي هو أبو قبيلة هو : تغلب بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصىٰ بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان . فالظاهر أنّ المصنّف رحمه الله أراد أنْ يبيّن أنّ التغلبي نسبة إلىٰ تغلب الّذي هو أبو قبيلة ، لا أنّ تغلب بن رباح هو أبو قبيلة .

(٢) الصحاح ١ : ١٩٥ ، وفيه : ياءي النسب . وفي حاشية «ض» : ياءي (خ ل) .

(٣) وفي الإيضاح [٣/٨١] : صبيعة بالمهملة . **محمّد أمين الكاظمي** .

(٤) نقول : كذا أيضاً في الخلاصة: ١/٧٣ ـ طبعة قم ـ إلّا أنّ في طبعة النجف وأيضاً في نسختين خطّيتين لدينا منها : عبّاد .

(٥) إيضاح الاشتباه : ٣/٨١ ، معراج أهل الكمال : ٤/١٢ .

وروىٰ عنهم، وكانت له عندهم حظوة وقدم.

وقال له أبو جعفر الباقر عليه السلام: «اجلس في مسجد المدينة وافت الناس فإنّي أُحبّ أنْ يُرىٰ في شيعتي مثلك».

وقال أبو عبدالله عليه السلام لمّا أتاه نعيه: «أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان».

وكان قارئاً فقيهاً لغوياً بيذار*[1]، سمع من العرب وحكىٰ عنهم، وصنّف كتاب الغريب في القرآن وذكر شواهد[2] من الشعر،

وقوله* في تلك الترجمة: **بيذار**.

وفي المعراج ذكر مكانه نبلاً[3]. والظاهر أنّه سهو من الناسخ أو منه.

ومعنىٰ البيذار كثير الكلام[4].

---

(١) كذا في «ش» و«ع»، وفي «ت» و«ر» و«ض» و«ط»: بندار، وفي الحجريّة: بيداذ، وفي حاشية «ط»: بيذاراً (خ ل)، وفي حاشية «ع» بختم «م د ح»: تَبَدَّىٰ في نسخة. وفي الفهرست: نبيلاً (بنداراً خ ل).

في حاشية «ض»: أقول: في النسخة المطبوعة من المنهج: بيداذ. وأظن أنّ في هذه النسخة أيضاً كان كذلك، وتصرّف فيه المصحّح، ولا بد أنّه كان المولىٰ محمّد أمين الكاظمي رحمه الله، وكلتا الصورتين خطأ، والصواب كما في نسختنا من فهرس الشيخ: تَبَدَّىٰ وسمع من العرب. وتَبَدَّىٰ بمعنىٰ: توقّف في البادية. **محمّد علي الروضاتي**.

انظر لسان العرب ١٤: ٦٧، بدا.

(٢) في الفهرست: شواهده.

(٣) معراج أهل الكمال: ٤/٨، وفيه: نبيلاً.

(٤) انظر القاموس المحيط ١: ٣٧٠.

فجاء فيما بعد عبدالرحمن بن محمّد[١] الأزدي الكوفي فجمع من كتاب أبان ومحمّد بن السائب الكلبي وأبي روق عطيّة[٢] بن الحارث فجعله كتاباً واحداً فبيّن ما اختلفوا فيه وما اتّفقوا[٣] عليه، فتارة يجيء كتاب أبان مفرداً، وتارة يجيء مشتركاً علىٰ ما عمله عبدالرحمن.

فأمّا كتابه المفرد، فأخبرنا به: أحمد بن محمّد بن موسىٰ، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، عن المنذر بن محمّد القابوسي، قال: حدّثني أبي محمّد بن المنذر بن سعيد بن[٤] أبي الجهم (قال: حدّثني عمّي الحسين بن سعيد، قال: حدّثني أبي سعيد بن أبي الجهم)[٥]، عن أبان.

وأمّا المشترك الّذي لعبد الرحمن، فأخبرنا به: الحسين بن عبيدالله، قال: قرأته علىٰ أبي بكر أحمد بن عبدالله بن جلين[٦]،

---

(١) اختلف ست وجش في الجامع بين الكتب، ففي ست كما ترىٰ عبدالرحمن بن محمّد الأزدي الكوفي، وسيجئ في ق أيضاً، وفي جش أنّه محمّد بن عبدالرحمن بن فنتي، ولم أره في كتب الرجال الموجودة سوىٰ أنّه في طريق محمّد بن سماعة وخيران الخادم. **الشيخ محمّد السبط**.

انظر رجال النجاشي: ١٥٥/٤٠٩ و٣٢٩/٨٩٠ ـ ترجمة خيران ومحمّد بن سماعة ـ وفيه: أحمد بن محمّد بن عبدالرحمن بن فنتي.

(٢) في الفهرست: وأبي روق بن عطيّة، وفي نسخة خطيّة لدينا من الفهرست منقولة عن خطّ ابن إدريس: وأبي روق عطيّة.

(٣) في «ت» و«ر» و«ش» و«ض» و«ط» والحجريّة: اختلفوا، وفي حاشية «ت» و«ش» والحجريّة: اتّفقوا (خ ل)، وما أثبتناه منهما ومن «ع» والمصدر.

(٤) ابن، لم ترد في «ت» و«ر» و«ض» و«ط» والحجريّة.

(٥) ما بين القوسين سقط من «ت» و«ر» و«ض» و«ط» والحجريّة.

(٦) في «ر» و«ط»: حلين، وفي هامش الحجريّة: حلين (خ ل).

قال : قرأته علىٰ أبي العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد .

(وأخبرنا به : أحمد بن محمّد بن موسىٰ المعروف بابن الصلت الأهوازي ، قال : أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال :)[١] أخبرنا أبو أحمد الحسين بن عبدالله[٢] الأزدي ، قال : حدّثنا أبي ، قال : حدّثنا أبو بردة ميمون مولىٰ بني فزارة وكان فصيحاً لازم أبان بن تغلب وأخذ عنه .

ولأبان رحمة الله عليه قراءة مفردة ، أخبرنا بها : أحمد بن محمّد بن موسىٰ ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثنا أبو بكر محمّد[٣] بن يوسف الرازي المقرئ بالقادسية سنة إحدىٰ وثمانين ومائتين ، قال : حدّثني به أبو نعيم الفضل بن عبدالله بن العبّاس بن معمّر الأزدي الطالقاني ساكن سواد البصرة سنة خمس وخمسين ومائتين بالري ، قال : حدّثنا محمّد بن موسىٰ بن أبي مريم صاحب اللؤلؤ[٤] ، قال : سمعت أبان بن تغلب رحمه الله ـ وما

(١) ما بين القوسين سقط من «ت» و«ر» و«ض» و«ط» والحجريّة .

(٢) في ثلاث طبعات لدينا من الفهرست : أبو أحمد بن الحسين بن عبدالرحمن ، وفي نسخة التقي المجلسي من الفهرست علىٰ ما في حاشية نقد الرجال : أبو أحمد الحسين بن عبيدالله (عبدالرحمن خ ل) ، وفي مجمع الرجال ١ : ١٩ نقلاً عنه : أبو أحمد الحسين بن عبدالرحمن . انظر نقد الرجال ١ : ٤١/٦ هامش رقم (٥) .

(٣) محمّد ، لم ترد في «ر» و«ض» و«ط» و«ع».

(٤) كأنّه الّذي يقال له : صاحب الكلل . **منه قدّس سرّه .**

محمّد بن موسىٰ بن أبي مريم ، غير مذكور في كتب الرجال ، يروي عنه أبو أيّوب . **محمّد أمين الكاظمي .**

نقول : قال المصنّف في باب الكنىٰ : أبو علي صاحب الكلل ، روىٰ عن أبان بن تغلب ، وروىٰ عنه أبو أيّوب ، به . وفي بعض أسانيد جش في مقامه محمّد بن =

أحد أقرأ منه ـ يقرأ القرآن من أوّله إلىٰ آخره، وذكر القراءة، وسمعته يقول: إنّما الهمزة رياضة[١].

ولأبان بن تغلب كتاب الفضائل، أخبرنا به: أحمد بن محمّد بن موسىٰ، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، عن المنذر القابوسي، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا عمّي، عن أبيه، عن أبان بن تغلب.

ومات أبان بن تغلب رضي الله عنه سنة إحدىٰ وأربعين ومائة في حياة أبي عبدالله عليه السلام.

ولأبان بن تغلب أصل[٢].

وفي **جش**: عظيم المنزلة في أصحابنا، لقي علي بن الحسين وأبا جعفر وأبا عبدالله عليهم السلام، روىٰ[٣] عنهم، وكانت له عندهم منزلة وقدم.

وذكره البلاذري قال: روىٰ أبان عن عطيّة العوفي.

قال له أبو جعفر عليه السلام: «اجلس في مسجد المدينة وافتِ الناس، فإنّي اُحبّ أنْ يُرىٰ في شيعتي مثلك».

وقال أبو عبدالله عليه السلام لما أتاه نعيه: «رحمه الله[٤]،

= موسىٰ بن أبي مريم صاحب اللؤلؤ. انظر مشيخة الفقيه ٤: ٢٣ في طريق الصدوق إلىٰ أبان بن تغلب.

(١) أي التكلّم بها والإفصاح عنها مشقّة ورياضة بلا ثمر، فلابدّ فيها من التخفيف. كذا قال العلّامة المامقاني في حاشية تنقيح المقال ١: ١٩/٤ (حجري).

(٢) الفهرست: ١/٥٧.

(٣) في «ت» و«ض» والحجريّة: وروىٰ.

(٤) رحمه الله، لم ترد في المصدر.

أمـا والله[١] لقد أوجع قلبي موت أبان».

وكان قارئاً من وجوه القرّاء، فقيهاً، لغويّاً، سمع من العـرب وحكىٰ عنهم.

وقال أبو عمرو الكشّي فـي كـتاب الرجـال: روىٰ أبـان عـن علي بن الحسين عليه السلام.

وذكره أبو زرعة الرازي في كتابه، ذكر من روىٰ عن جعفر بن محمّد عليه السلام من التابعين ومن قاربهم فقال: أبان بن تغلب روىٰ عـن أنس بن مالك.

وذكر أبو بكر محمّد بن عبدالله بن إبراهيم الشـافعي مـا رواه أبان عن الرجال فـقال: وروىٰ عـن الأعـمش[٢]، وعـن مـحمّد بـن المنكدر، وعن سمّاك بن حرب، وعن إبراهيم النخعي.

وكان أبان رحمه الله مقدّماً في كلّ فنّ من العلم فـي القـرآن والفـقه والحديث والأدب واللغة والنحو.

وله كتب، منها: تفسير غريب القرآن، وكتاب الفضائل.

أخبرنا: محمّد بن جعفر النحوي، قـال: حـدّثنا أحـمد بـن محمّد بن سعيد، عن المنذر بن محمّد بن المنذر اللخمي[٣]، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا عمّي الحسيـن بن سعيد بن أبـي الجـهم،

---

(١) أما والله، لم ترد في «ض»، وفي «ش» بدل أما والله: والله.

(٢) سيأتي إنْ شاء الله: إسماعيل بن عبدالله الأعمش في أصحاب الصادق عليه السلام، روىٰ عنه ابن أبي عمـير، فالظاهر أنّه هو، ويحـتمل سليمان بـن مـهران لكـنّه بـعيد، فتدبّر. **الشيخ محمّد السبط**.

انظر رجال الشيخ: ١٠١/١٦٠.

(٣) في الحجريّة: النخعي، وفي هامشها: اللخمي (خ ل).

قال : حدّثني أبي سعيد بن أبي الجهم[1] ، عن أبان بن تغلب في قوله تعالىٰ : ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[2] ... وذكر التفسير إلىٰ آخره .

وبهذا الإسناد كتابه الفضائل .

ولأبان قراءة مفردة مشهورة عند القرّاء ، أخبرنا : أبو الحسين[3] التميمي ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثنا محمّد بن يوسف الرازي المقرئ بالقادسيّة سنة إحدىٰ وثمانين ومائتين ، قال : حدّثني أبو نعيم الفضل بن عبدالله بن العبّاس بن معمّر الأزدي الطالقاني ساكن سواد البصرة سنة خمسين ومائتين[4] ، قال : حدّثنا محمّد بن موسىٰ بن أبي مريم صاحب اللؤلؤ ، قال : سمعت أبان بن تغلب ـ وما رأيت أحداً أقرأ منه قطّ ـ يقول : إنّما الهمزة[5] رياضة ، وذكر قراءته إلىٰ آخرها .

وله كتاب صفّين.

قال أبو الحسن أحمد بن الحسين رحمه الله : وقع إليَّ بخطّ أبي

---

(١) سعيد بن أبي الجهم ، لم يرد في المصدر .

(٢) الفاتحة : ٤ .

(٣) في حاشية «ط» و«ع» : أبو الحسن (خ ل) ، وفي المصدر : أبو الحسن .

يحتمل أنْ يكون أحمد بن محمّد بن موسىٰ المعروف بابن أبي الصلت التميمي كما سيجيئ عن لم ، ويحتمل محمّد بن جعفر. **الشيخ محمّد السبط** .

نقول : لم يرد له ذكر في باب من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام من رجال الشيخ سوىٰ ما ورد في ترجمة أحمد بن محمّد بن سعيد المعروف بابن عقدة ، وفيها : أحمد بن محمّد المعروف بابن الصلت . انظر رجال الشيخ : ٣٠/٤٠٩ .

(٤) كذا في النسخ ، وفي المصدر : سنة خمس وخمسين ومائتين ، وهو الموافق لما في الفهرست .

(٥) في «ش» والمصدر : الهمز .

العبّاس بن سعيد ، قال : حدّثنا أبو الحسين أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي من كتابه في شوال سنة إحدىٰ وسبعين ومائتين ، قال : حدّثنا محمّد بن يزيد النخعي ، قال : حدّثنا سيف بن عميرة ، عن أبان .

وأخبرنا : محمّد بن جعفر ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثنا جعفر بن محمّد بن هشام ، قال : حدّثنا علي بن محمّد الجريري ، قال : حدّثنا أبان بن محمّد بن أبان بن تغلب ، قال : سمعت أبي يقول : دخلت مع أبي إلىٰ أبي عبدالله عليه‌السلام ، فلمّا بصر به أمر بوسادة فأُلقيت له ، وصافحه واعتنقه وساءله ورحّب به .

وقال : كان أبان إذا قدم المدينة تقوّضت[1] إليه الحَلَق[2] وأُخليت له سارية[3] النبي صلى‌الله‌عليه‌وآله .

أخبرنا : أحمد بن عبدالواحد ، قال : حدّثنا علي بن محمّد القرشي سنة ثمان وثلاثمائة[4] ـ وفيها مات ـ قال : حدّثنا علي بن الحسن بن فضّال ، عن محمّد بن عبدالله بن زرارة ، عن محمّد بن أبي عمير ، عن عبدالرحمن بن الحجّاج ، قال : كنّا في مجلس أبان بن

---

(١) قال في س [٢: ٣٤٣]: تقوّض الرجل أي جاء وذهب. **محمّد أمين الكاظمي**.

(٢) الخلق ، كذا في بعض النسخ ، والأصح أنّه بالحاء المهملة كما في الأصل. **منه قدّس سرّه** .

(٣) السارية : الاسطوانة . انظر الصحاح ٦ : ٢٣٧٦ .

(٤) كذا في النسخ ، وفي المصدر : سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة ، وهو الموافق لما ذكره الشيخ في رجاله حيث قال : علي بن محمّد بن الزبير القرشي الكوفي . . . إلىٰ أنْ قال : وأخبرنا عنه أحمد بن عبدون ، ومات ببغداد سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة ، وقد ناهز مائة سنة . انظر رجال الشيخ : ٢٢/٤٣٠ .

تغلب فجاءه شاب فقال : يا أبا سعيد أخبرني كم شهد مع علي بن أبي طالب عليه‌السلام من أصحاب النبي صلى‌الله‌عليه‌وآله ؟

قال : فقال له أبان : كأنّك تريد أنْ تعرف فضل علي عليه‌السلام بمن تبعه من أصحاب رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله ؟

قال : فقال الرجل : هو ذاك .

قال : فقال : والله ما عرفنا فضلهم إلّا باتّباعهم إيّاه .

قال : فقال أبو البلاد : عضّ ببظر اُمّه[١] رجل من الشيعة في أقصىٰ الأرض وأدناها يموت أبان لا تدخل مصيبته عليه .

قال : فقال أبان له : يا أبا البلاد تدري من الشيعة؟ الشيعة الّذين إذا اختلف الناس عن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله أخذوا بقول علي عليه‌السلام ، وإذا اختلف الناس عن علي عليه‌السلام أخذوا بقول جعفر بن محمّد عليه‌السلام .

جمع محمّد بن عبدالرحمن[٢] بن فنتي بين كتاب التفسير لأبان وبين كتاب أبي روق عطيّة بن الحارث ومحمّد بن السائب وجعلها كتاباً واحداً .

أخبرنا : أبو الحسين علي بن أحمد ، قال : حدّثنا محمّد بن الحسن ، عن الحسن بن متيل ، عن محمّد بن الحسين الزيّات ، عن

---

(١) كذا في «ت» و«ش» و«ع» والحجريّة والمصدر، وفي «ض» و«ط» : غضّ بنظر اُمّه، وفي «ر» وحاشية «ش» : عضّ بنظرائه (خ ل) ، وفي حاشية «ط» و«ع» : غضّ بنظرائه (خ ل) .

(٢) نقول : اختلف النجاشي والفهرست في الجامع بين الكتب ، ففي النجاشي كما ترىٰ ، وفي الفهرست: عبدالرحمن بن محمّد الأزدي الكوفي . واستقرب القهبائي اتّحادهما ثمّ قال : والقلم تجرّأ بالتقديم والتأخير في أحدهما . انظر مجمع الرجال ١ : ١٨ هامش (٦) .

صفوان بن يحيىٰ وغيره ، عن أبان بن عثمان[١] : أنّ أبان بن تغلب روىٰ عنّي ثلاثين ألف حديث فاروها عنه .

قال أبو علي أحمد بن محمّد بن محمّد بن رباح[٢] الزهري الطحّان : حدّثنا محمّد بن عبدالله بن غالب ، قال : حدّثني محمّد بن الوليد ، عن يونس بن يعقوب ، عن عبدالله بن خفقة ، قال : قال لي أبان بن تغلب : مررت بقوم يعيبون عليَّ روايتي عن جعفر عليه السلام ، قال : فقلت : كيف تلومونني[٣] في روايتي عن رجل ما سألته عن شيء إلّا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله .

قال : فمرّ صبيان وهم ينشدون : العجب كلّ العجب بين جمادىٰ ورجب ، فسألته عنه؟

فقال : لقاء الأحياء بالأموات[٤] .

---

(١) في «ت» و«ع» والحجريّة زيادة : عن أبي عبدالله عليه السلام . وفي حواشي بقية النسخ : ظاهراً عن أبي عبدالله عليه السلام. **منه قدّس سرّه** .

كأنّ في النسخة تركاً ، فإنّ في د : أنّ أبان روىٰ عن الصادق عليه السلام ثلاثين ألف حديث ، فالظاهر أنّ الإمام عليه السلام هو القائل. **منه قدّس سرّه** .

نقول : وردت عبارة (عن أبي عبدالله عليه السلام) في رجال النجاشي طبعة جماعة المدرسين بقم ، إلّا أنّها لم ترد في طبعة بيروت والطبعة الحجريّة منه . انظر رجال ابن داود : ٢٩/٤ .

(٢) في «ط» والمصدر : رياح .

(٣) في «ش» والمصدر : تلوموني .

(٤) في حاشية «ض» و«ط» : في باب نوادر معاني الأخبار من آخر أبواب كتاب معاني الأخبار : عن الشعبي قال : قال ابن الكوّا لعلي عليه السلام : يا أمير المؤمنين أرأيت قولك : «العجب كلّ العجب بين جمادىٰ ورجب»؟ قال عليه السلام : «ويحك يا أعور ، هو جمع أشتات ، ونشر أموات ، وحصد نبات ، وهنات بعد هنات مهلكات . . .» . انظر معاني الأخبار : ٨١/٤٠٦ .

قال سلامة بن محمّد الأرزني : حدّثنا أحمد بن علي بن أبان ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، عن صالح بن السندي ، عن أُميّة بن علي ، عن سليم بن أبي حبّة[١] ، قال[٢]: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام ، فلمّا أردت أنْ أُفارقه ودّعته وقلت: أُحبّ أنْ تزوّدني فقال: «إئت أبان بن تغلب فإنّه قد سمع منّي حديثاً كثيراً، فما روىٰ لك فاروه عنّي[٣]».

ومات أبان في حياة أبي عبدالله عليه السلام سنة إحدىٰ وأربعين ومائة[٤] ، انتهىٰ .

وما ذكره[٥] عن **كش** فلم أجده فيه في بابه ، فإنّ فيه : ما روي في[٦] أبان بن تغلب .

حدّثني محمّد بن قولويه ، قال : حدّثني سعد بن عبدالله القمّي ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، عن عمر بن عبدالعزيز ، عن جميل[٧] ، عن أبي عبدالله عليه السلام ـ قال : ذكرنا أبان بن تغلب عند أبي عبدالله عليه السلام ـ فقال : «رحمه الله ، أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان»[٨].

حمدويه قال : حدّثنا يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن

---

(١) في «ت» و«ر» و«ع» والمصدر : حيّة ، وفي حاشية «ش» : حيّة (خ ل) .
(٢) في «ر» و«ش» و«ط» و«ع» : قال قال .
(٣) في «ش»: عنه ، وفي حاشية «ت» و«ط» و«ع» والحجريّة : عنه (خ ل) .
في الفقيه [المشيخة ٢٣:٤] : «إنّ أبان بن تغلب روىٰ عنّي رواية كثيرة ، فما رواه عنّي فاروه عنّي» . **الشيخ محمّد السبط** .
(٤) رجال النجاشي : ٧/١٠ .
(٥) في «ت» و«ش» و«ض» و«ع» : وما ذكر .
(٦) في «ش» والحجريّة : عن .
(٧) في الحجريّة وهامش «ت»: إسماعيل ، وفي هامشها : جميل (خ ل) .
(٨) رجال الكشّي : ٦٠١/٣٣٠ .

علي بن إسماعيل بن عمّار، عن ابن مسكان، عن أبان بن تغلب، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنّي أقعد في المسجد فيجيء الناس فيسألوني، فإنْ لم أجبهم لم يقبلوا منّي، وأكره أنْ اجيبهم بقولكم[١] وما جاء عنكم!

فقال لي: «انظر ما علمت أنّه من قولهم فأخبرهم بذلك»[٢].

حمدويه قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن أبان بن تغلب، قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: «جالس أهل المدينة فإنّي أُحبّ أنْ يروا[٣] في شيعتنا مثلك»[٤].

وروى عن صالح بن السندي، عن أُميّة بن علي[٥]، عن مسلم بن أبي حبّة[٦]، قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام في خدمته، فلمّا أردت أنْ أُفارقه ودّعته وقلت: أُحبّ أنْ تزوّدني.

قال: «إِئت أبان بن تغلب فإنّه قد سمع منّي حديثاً كثيراً، فما رویٰ لك عنّي فارو عنّي»[٧] انتهیٰ.

ثمّ إنّ في الرواية الأُولیٰ: عمر بن عبدالعزيز، وهو مخلط علیٰ

---

(١) في هامش «ت» و«ط»: بقولهم (خ ل).

(٢) رجال الكشّي: ٦٠٢/٣٣٠.

(٣) في «ط»: يریٰ، وفي هامشها: يروا ظاهراً.

(٤) رجال الكشّي: ٦٠٣/٣٣٠.

(٥) في «ط»: عن أُميّة، عن علي. وفي الحجريّة: عن أُميّة بن علي، عن سليم، عن مسلم...

(٦) في «ت» و«ر»: حيّة، وفي حاشية «ع»: حيّة (خ ل)، وفي المصدر: حيّة.
في جش: سليم بن أبي حبّة. **منه قدّس سرّه**.
غير مذكور في الرجال. **محمّد أمين الكاظمي**.

(٧) رجال الكشّي: ٦٠٤/٣٣١.

قول **جش**[١] ، ويروي المناكير علىٰ قول ابن شاذان[٢] ، إلّا أنّ رواية أحمد بن محمّد بن عيسىٰ عنه ربما تنبئ عن حسن حاله ، والله أعلم .

نعم في الثانية : علي بن إسماعيل بن عمّار ، ويأتي عن **جش** : أنّه من وجوه من روىٰ الحديث[٣] .

والظاهر أنّ الثالثة مرسلة ، إلّا أنّ المرسل محمّد بن أبي عمير ، وحينئذ لا تقصر عن المسند .

وفي الرابعة ـ مع قطعها[٤] ـ : صالح بن السندي ، وهو مهمل[٥] ، وأُميّة ضعيف[٦] ، وبدل مسلم ـ قد سبق عن **جش** : ـ سليم ، وعلىٰ كلّ حال لا أعرفه الآن .

لكن لا يخفىٰ أنّ ضعف هذه الروايات غير قادح في

---

(١) رجال النجاشي : ٧٥٤/٢٨٤ .

(٢) انظر رجال الكشّي : ٨٥٠/٤٥١ .

(٣) انظر رجال النجاشي : ١٦٩/٧١ ترجمة إسحاق بن عمّار بن حيّان .

(٤) مع قطعها ، لم ترد في «ت» و«ر» و«ط» والحجريّة .

نقول : قال العلّامة التستري : الظاهر أنّ الأصل : وروىٰ أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، عن صالح . كما يفهم من رواية النجاشي للخبر . قاموس الرجال ١٠ : ١٧/١٠٤ .

(٥) نقول ذكره الشيخ في الفهرست والرجال من دون مدح أو قدح .

واستظهر الوحيد البهبهاني والعلّامة المامقاني الوثوق به لروايته عن يونس بن عبدالرحمن ، ورواية إبراهيم بن هاشم وجعفر بن بشير وغيرهما عنه .

وقال العلّامة التستري : يمكن الاستدلال لحسنه واعتبار خبره بقول ابن الوليد : إنّ كتب يونس الّتي بالرواية كلّها صحيحة معتمد عليها إلّا ما ينفرد به محمّد بن عيسىٰ .

انظر الفهرست : ١/١٤٧ ورجال الشيخ : ١/٤٢٨ وتعليقة الوحيد البهبهاني : ١٨١ (حجري) وتنقيح المقال ٢ : ٥٦٧٣/٩٢ (حجري) وقاموس الرجال ٥ : ٣٦٢٤/٤٥٨ .

(٦) انظر رجال النجاشي : ٢٦٤/١٠٥ والخلاصة : ٢/٣٢٤ .

المقام[١] ، فإنّ حُسن حال أبان في الجلالة[٢] وعظم منزلته ـ متّفق عليه ـ أشهر من أنْ يحتاج إلىٰ صحّة هذه الروايات[٣] .

ثمّ في **صه** : ثقة ، جليل القدر ، عظيم المنزلة في أصحابنا ، لقي أبا محمّد علي بن الحسين وأبا جعفر وأبا عبدالله عليهم‌السلام وقُدِّم وروىٰ عنهم[٤] .

وقال له الباقر عليه‌السلام : «اجلس في مسجد المدينة وافت الناس ، فإنّي اُحبّ أنْ يُرىٰ في شيعتي مثلك» .

ومات في حياة أبي عبدالله عليه‌السلام ، فقال الصادق عليه‌السلام لما أتاه نعيه : «أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان» .

ومات في سنة إحدىٰ وأربعين ومائة .

وروي أنّ الصادق عليه‌السلام قال له : «ناظر[٥] أهل المدينة ، فإنّي اُحبّ أنْ يكون مثلك من رواتي ورجالي»[٦] ، انتهىٰ .

وفي **يه** : يكنّىٰ أبا سعيد ، وهو كندي كوفي .

وتوفّي في أيّام الصادق عليه‌السلام ، فذكره جميل عنده فقال : «رحمه الله ، أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان» .

---

(١) في «ش» : غير قادحة في هذا المقام .

(٢) في الجلالة ، لم ترد في «ر» و«ش» ، وفي «ط» : في جلاله .

(٣) الروايات ، لم ترد في «ت» و«ر» و«ض» و«ط» والحجرية .

(٤) في المصدر : وقد روىٰ عنهم ، إلّا أنّ في نسختين خطّيتين لدينا منه إحداهنّ عليها حاشية الشهيد الثاني والثانية عليها حاشية الشيخ البهائي : وقدّم وروىٰ عنهم ، كما في نسخنا من المنهج . وقال الشهيد الثاني معلّقاً عليها : أي كان له عندهم قدم كما ذكره الشيخ في الفهرست .

(٥) في المصدر : يا أبان ناظر . . .

(٦) الخلاصة : ١/٧٣ .

وقال عليه السلام لأبان بن عثمان: «إنّ أبان بن تغلب قد روىٰ عنّي رواية كثيرة، فما رواه لك فاروه عنّي».

ولقد لقي الباقر والصادق عليهما السلام وروىٰ عنهما(١).

وفي **قب**: ابن تغلب ـ بفتح المثنّاة وسكون المعجمة وكسر اللام ـ أبو سعيد الكوفي، ثقة، تُكلِّم فيه للتشيّع، مات سنة أربعين ومائة(٢).

[١٨] أبان بن راشد الليثي:

ق(٣).

[١٩] أبان* بن سعيد بن العاص:

ابن أُميّة بن عبد شمس الأُموي، وأخوه(٤) خالد وعنبسة وعمرو

---

(٦) **قوله*: أبان بن سعيد بن العاص... إلىٰ آخره.**

في المجالس: أنّه وأخويه خالداً وعمرواً أبوا عن بيعة أبي بكر، وتابعوا أهل البيت، وبعد ما بايع أهل البيت بايعوا(٥).

---

(١) مشيخة الفقيه ٤: ٢٣، وفيها: فما رواه لك عنّي فاروه عنّي.
(٢) تقريب التهذيب ١: ١٥٧/٤٥، وفيه: أبو سعد.
(٣) رجال الشيخ: ١٨٠/١٦٤.
(٤) كذا في النسخ، وفي الحجريّة: وإخوته خالد وعتبة، وفي حواشي النسخ: وإخوته (خ ل).
(٥) مجالس المؤمنين ١: ٢٢٤ (فارسي).

والعاص بن سعيد قتله عليّ عليه السلام ببدر[١]، **ل**[٢].

[٢٠] أبان بن صدقة الكوفي :

ق[٣].

[٢١] أبان بن عبدالرحمن :

أبو عبدالله البصري، أسند عنه، **ق**[٤].

[٢٢] أبان بن عبدالملك الثقفي[٥] :

شيخ من أصحابنا، روىٰ عن أبي عبدالله عليه السلام كتاب الحجّ، **جش**[٦].

[٢٣] أبان بن عبدالملك الخثعمي :

الكوفي، أسند عنه، **ق**[٧].

وربما يحتمل أنْ يكون هذا والثقفي واحداً.

في القاموس: خثعم كجعفر: جبل، وأهله خثعميون، وابن أنمار[٨]: أبو قبيلة من معد[٩].

---

(١) نقول: كان لسعيد بن العاص بن أُميّة ثمانية أولاد، ثلاثة ماتوا كفّاراً: أُحيحة قُتل يوم الفجّار، والعاص قتله علي عليه السلام يوم بدر، وعبيدة قتله الزبير يوم بدر أيضاً. وخمسة أسلموا: أبان وخالد وعمرو وسعيد والحكم. انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١: ٤/٦٢.

(٢) رجال الشيخ: ٣٦/٢٤، وفيه: وإخوته، وفي طبعة النجف منه ومجمع الرجال ١: ٢٣ نقلاً عنه: وأخوه، كما في المتن.

(٣) رجال الشيخ: ١٨٦/١٦٤.

(٤) رجال الشيخ: ١٨٢/١٦٤.

(٥) في حاشية النسخ: لم يذكره العلّامة في صه.

(٦) رجال النجاشي: ٩/١٤.

(٧) رجال الشيخ: ١٨٣/١٦٤.

(٨) في «ت» و«ر» و«ش» و«ض» و«ط»: وابن النار، وفي حاشية «ت»: أنمار (خ ل).

(٩) القاموس المحيط ٤: ١٠٣.

[٢٤] أبان بن عبدة الصيرفي :

الكوفي ، ق[١] .

[٢٥] أبان* بن عثمان[٢] **الأحمر :**

البجلي أبو عبدالله ، مولاهم ، أصله الكوفة ، وكان يسكنها

---

(٧) **أبان بن عبدالملك الكوفي :**

ق[٣] . سيجئ في ترجمة أخيه هشام[٤]، ولعلّه الخثعمي .

(٨) **قوله* : أبان بن عثمان .**

في المعراج : عن **ست** : أبان بن محمّد بن عثمان . ثمّ قال : الظاهر أنّ

---

(١) رجال الشيخ : ١٨٥/١٦٤ .

(٢) أبان بن عثمان في الأغلب يروي عن الصادق عليه السلام ، ويروي نادراً عن الباقر عليه السلام ، عكس ابن تغلب . **محمّد تقي المجلسي** .

العلّامة في الخلاصة عدّ حديثه في الصحيح وكذا ابن داود . والشيخ البهائي أيضاً عدّ سنداً في اثنائه أبان صحيحاً ، والسيّد أيضاً في المدارك، والشيخ حسن في المنتقىٰ كثيراً ، ولكنّ الشيخ حسن في موضع آخر قال : فيه إشكال . وقال في المعالم : هو أحد الجماعة الّذين حكىٰ الكشّي الإجماع علىٰ تصحيح ما يصحّ عنهم ، وما جرح به لم يثبت ؛ لأنّ الأصل فيه علي بن الحسن بن فضّال ، والمتقرّر في كلام أصحابنا أنّه من جملة الفطحيّة ، فلو قبل طعنه في أبان لم يتّجه المنع من قبول رواية أبان ، إذ ليس القدح إلّا بفساد المذهب ، وهو مشترك بين الجارح والمجروح ، انتهىٰ . **محمّد أمين الكاظمي** .

انظر الخلاصة : ٤٤١ الفائدة الثامنة ورجال ابن داود : ٣١٠ والحبل المتين: ٢٦ (حجري) الفصل الثامن من الباب الأول والتهذيب ١ : ٢٦٥/١٠١ ومدارك الأحكام ٥ : ٣١١ ، ٦ : ١٨٨ و٢٢٣ ومنتقىٰ الجمان ١ : ١٣٧ و١٨٠ و٣٨٢ و٢ : ٥١١ و٥٣١ ومعالم الفقه ٢ : ٤٥٢ ـ ٤٥٤ باب تحقيق الحرمة والاستحباب في أبوال وأرواث الحيوانات .

(٣) رجال الشيخ : ٢٧/٣١٩ ترجمة أخيه هشام بن عبدالملك .

(٤) سيأتي أنّه وأخاه من أصحاب الصادق عليه السلام .

تارة والبصرة أُخرىٰ[١]، وقد أخذ عنه أهلها أبو عبيدة معمّر بن المثنّىٰ وأبو عبدالله محمّد بن سلام، وأكثروا الحكاية عنه في أخبار الشعراء والنسب والأيّام، روىٰ عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام، **ست**[٢]؛ **جش** إلّا أنّه لم يذكر له كنية[٣].

وفي **كش** في بابه: محمّد بن مسعود قال: حدّثني محمّد بن نصير وحمدويه، قالا: حدّثنا محمّد بن عيسىٰ، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن إبراهيم بن أبي البلاد، قال: كنت أقود أبي - وقد كان كُفَّ بصره - حتّىٰ صرنا إلىٰ حلقة فيها أبان الأحمر فقال لي: عمّن تَحدَّثَ؟

قلت: عن أبي عبدالله عليه السلام.

توسيط[٤] (ابن محمّد) سهو الناسخ، ويمكن أنْ يكون ما في **صه** و**جش** و**كش**[٥] نسبة إلىٰ الجدّ[٦]، انتهىٰ.

أقول: لا شبهة في كونه سهواً من ناسخ نسخته وأنّها مغلوطة، إذ في نسختي من **ست** بدون توسيط (ابن محمّد)[٧] كما نقل عنه المصنّف وغيره، بل ولم يشر إليه أحد في مقام أصلاً.

---

(١) في رجال الكشّي ورجال ابن داود: كان من أهل البصرة، وكان يسكن الكوفة. انظر رجال الكشّي: ٦٦٠/٣٥٢ ورجال ابن داود: ٣/٢٢٦.

(٢) الفهرست: ٢/٥٩.

(٣) رجال النجاشي: ٨/١٣.

(٤) في «أ»: توسيطه.

(٥) انظر الخلاصة: ٣/٧٤ ورجال النجاشي: ٨/١٣ ورجال الكشّي: ٦٥٩/٣٥٢.

(٦) معراج أهل الكمال: ٥/١٨.

(٧) وكذا أيضاً في ثلاث طبعات لدينا من الفهرست.

فقال: ويحه! سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «أما إنّ منكم الكذّابين ومن غيركم المكذّبين[١]»[٢].

محمّد بن مسعود قال: حدّثني علي بن الحسن، قال: كان أبان من أهل البصرة، وكان مولىٰ بجيلة، وكان يسكن الكوفة، وكان من الناووسيّة[٣][٤].

ثمّ قال في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام: أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ من هؤلاء، وتصديقهم لما يقولون، وأقرّوا لهم بالفقه من دون أُولئك الستّة الّذين عددناهم وسمّيناهم ستّة نفر: جميل بن درّاج وعبدالله بن مسكان وعبدالله بن

---

(١) يمكن أنْ يكون المراد به من أهل الكوفة الكذّابين ومن غيرهم المكذّبين، فالأوّل إشارة إلىٰ الغلاة، والثاني إلىٰ الخوارج والمنحرفين عن أهل البيت عليهم السلام، فلا قدح في أحدهم.

وأمّا قول إبراهيم: (ويحه) فلعلّه تأثّراً من مواجهته بمثل هذا الّذي يوهم ما يقدح فيه، فافهم. منه قدّس سرّه.

(٢) رجال الكشّي: ٦٥٩/٣٥٢.

(٣) في حاشية «ط» و«ع»: الناووسيّة أتباع رجل يقال له: ناووس، وقيل: نسبوا إلىٰ قرية ناوسيا.

قالت: إنّ الصادق عليه السلام حيّ بعد، ولن يموت حتّىٰ يظهر، فيظهر أمره، وهو القائم المهدي.

وحكىٰ أبو حامد الزوزني: أنّهم زعموا أنّ عليّاً باق، وستنشق الأرض عنه قبل يوم القيامة فيملأ الأرض عدلاً، انظر الملل والنحل ١: ١٤٨.

وفي حاشية «ط» أيضاً: الناووسيّة هم الّذين وقفوا علىٰ جعفر الصادق عليه السلام، وإنّما سُمّوا بالناووسيّة لأنّهم ينسبون إلىٰ رئيسهم فلان بن فلان الناووس. انظر رجال الكشّي: ٦٧٦/٣٦٥ ترجمة عنبسة بن مصعب.

(٤) رجال الكشّي: ٦٦٠/٣٥٢.

بكير وحمّاد بن عيسىٰ وحمّاد بن عثمان وأبان بن عثمان .

قالوا : وزعم أبو إسحاق الفقيه ـ يعني ثعلبة بن ميمون ـ أنّ أفقه هؤلاء جميل بن درّاج .

وهم أحداث أصحاب أبي عبدالله عليه السلام [١] ، انتهىٰ .

وفي **صه** : أبان بن عثمان الأحمر ، قال الكشّي رحمه الله : قال محمّد بن مسعود : حدّثني علي بن الحسن ، قال : كان أبان بن عثمان من الناووسيّة ، وكان مولىٰ بجيلة ، وكان يسكن الكوفة .

ثمّ قال أبو عمرو الكشّي : إنّ العصابة أجمعت علىٰ تصحيح ما يصحّ عن أبان بن عثمان [٢] والإقرار له بالفقه .

فالأقرب عندي قبول روايته وإن كان فاسد المذهب للإجماع المذكور [٣]،

---

(١) رجال الكشي : ٧٠٥/٣٧٥ .

(٢) فهم بعض الأصحاب أنّ المراد صحّة كلّ ما رواه ، فحينئذ لا يضرّ الضعف والإرسال الواقع في الطريق ، وتوقّف في هذا بعض قائلاً : إنّا لا نفهم منه إلّا كونه ثقة ، والّذي يقتضيه النظر القاصر أنّ كون الرجل ثقةً أمر مشترك ، فلا وجه لاختصاص الاجماع بهؤلاء المذكورين ، وما ذكره القائل الأوّل ينافيه ما قاله الشيخ في بعض روايات عبدالله بن المغيرة من أنّها مرسلة ، ولا يبعد أنْ يكون الوجه أنّ عمل المتقدّمين بالأخبار إنّما هو مع اعتضادها بالقرائن ، فإذا كان الرواة ممّن اجتمع علىٰ تصحيح ما يصحّ عنهم كان الإجماع من جملة القرائن . **الشيخ محمّد السبط** .

(٣) أقول : لا يخفىٰ أنّ الإجماع لا ينافي كونه ناووسيّاً ، نعم الإقرار له بالفقه ربما أشعر بالايمان ، والحقّ أنّ الّذي يعمل بالموثّق لا مخلص له عن العمل بقول أبان لقول ابن فضّال ، ومن لا يعمل به فلا يؤثّر عنده قول ابن فضّال.

والعجب من شيخنا البهائي سلّمه الله أنّه لا يعمل بالموثّق ويعدّ رواية أبان في الصحيح.

والوالد قدّس سرّه حكم بالصحّة موجّهاً لها بأنّا لو قبلنا رواية ابن فضّال قبلنا رواية أبان.

ولا يخفىٰ أنّ القبول أعمّ من الصحّة ، فكان عليه أنْ ينبّه علىٰ العمل بالموثّق ،

=

انتهى[١] والنقل بالمعنىٰ.

وأقول: لا يخفىٰ أنّ* كونه من الناووسيّة[٢] لا يثبت بمجرد قول علي بن الحسن الفطحي، سيّما وقد عارضه الإجماع المنقول بقول الكشّي الثقة العين رحمه الله، وعلىٰ تقديره، فإمّا أنْ يمكن هذا الإجماع مع الناووسيّة فيتبع قطعاً مع الثبوت، أو لا[٣] فيجب نفي كونه ناووسيّاً لثبوت الإجماع بما هو أقوىٰ، ولهذا قال العلّامة في **صه**: والأقرب عندي قبول روايته وإنْ كان فاسد المذهب للإجماع المذكور، انتهىٰ.

وقوله* في تلك الترجمة: **أنّ كونه من الناووسيّة لم يثبت... إلىٰ آخره.**

اعترض عليه المحقّق الشيخ محمّد بأنّ ابن داود نقل ناووسيّته عن أصحابنا[٤].

وفساد هذا الاعتراض ظاهر، إذ لا يخفىٰ علىٰ المتأمّل أنّ أصل هذه النسبة من علي بن الحسن وإنْ ذكره أصحابنا، مع أنّ الاعتماد علىٰ ابن داود تأمّلاً لا يخفىٰ علىٰ المطّلع بأحواله سيّما بعد ملاحظة ما ذكر في الرجال وغيره. نعم يمكن أنْ يقال: إنْ اكتفيتم بالظنّ في الجرح والتعديل كما هو

= ولعلّه اعتمد علىٰ المعلوميّة، فتأمّل. **الشيخ محمّد السبط.**

انظر مشرق الشمسين: ٢٧٠ (حجري) ومنتقىٰ الجمان ١: ١٥ الفائدة الأُولىٰ.

(١) الخلاصة: ٣/٧٤.

(٢) قال في لف [مختلف الشيعة ٣: ٣٠٧] في مسألة كفارة إفطار شهر رمضان: إنّ أبان وإنْ كان ناووسيّاً إلّا أنّه كان ثقة. وقال الكشّي: إنّه ممّن أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ نقله عنه، والإجماع عندنا حجّة قاطعة، ونقله بخبر الواحد حجّة. **ملّا عبدالله التستري.**

(٣) في «ط»: وإلّا.

(٤) رجال ابن داود: ٦/٣٠.

. . . .

طريقتكم ـ وقد أشرنا إليه في الفائدة الأُولىٰ ـ فلا شكّ في حصول الظنّ من قول علي بن الحسن سيّما بعد ملاحظة حاله في الرجال ، وإكثار العلماء من السؤال عنه في أحوال الرجال كما يظهر من تراجم كثيرة[(١)] .

وإنْ أبيتم إلّا أنْ يثبت الجرح والتعديل ، فقد مرّ في الفائدة الأُولىٰ أنّ الثبوت غير ممكن إلّا نادراً غاية الندرة ، لكن مرّ في الفائدة ما يظهر التحقيق .

ولكن قال المحقّق الأردبيلي في كتاب الكفالة من شرحه علىٰ الارشاد : غير واضح كونه ناووسيّاً ، بل قيل : وكان ناووسيّاً . وفي **كش** الّذي عندي : قيل : كان قادسيّاً ـ أي : من القادسيّة ـ فكأنّه تصحيف[(٢)] ، انتهىٰ فتدبّر .

وقال في المعالم : وما جرح به لم يثبت ، لأنّ الأصل فيه علي بن الحسن ، والمتقرّر في كلام الأصحاب أنّه من الفطحيّة ، فلو قُبِل طعنه في أبان لم يتّجه المنع من قبول رواية أبان ، إذ الجرح ليس إلّا لفساد المذهب ، وهو مشترك بين الجارح والمجروح[(٣)] ، انتهىٰ .

أقول : المتقرّر عندكم اشتراط العدالة في قبول الرواية ، فيتّجه عدم القبول سيّما بعد ملاحظة اكتفائكم بالظنّ في الجرح والتعديل كما أشرنا ،

---

(١) كما في ترجمة الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني ومروك بن عبيد وإسماعيل بن مهران وغيرهم . انظر رجال الكشّي : ١٠٤٢/٥٥٢ و١٠٦٣/٥٦٣ و١١٠٢/٥٨٩ .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان ٩ : ٣٢٣ .

(٣) معالم الفقه ٢ : ٤٥٤ باب تحقيق الحرمة والاستحباب في أبوال وأرواث الحيوانات .

. . . .

فتأمّل .

نعم لو قيل : بأنّ الشرط هو العدالة بالمعنىٰ الأعمّ ـ أعني أعمّ من أنْ يكون إماميّاً أو غيره ـ اتّجه ما ذكرت بعد ملاحظة ثبوت هذه العدالة من حكاية إجماع العصابة بالتقريب الّذي مرّ في الفائدة الثانية ، أو أنّ اشتراطهم من باب القاعدة علىٰ حسب ما مرّ في الفائدة الأُولىٰ ، فتأمّل .

قال في المعراج : قول علي بن الحسن لا يوجب جرحه ، لأنّه فطحي لا يُقْبَل جرحه لمثل هذا الثقة الجليل[1] ، انتهىٰ .

أقول : إلىٰ الآن ما وجدت توثيقه[2] ، وحكاية إجماع العصابة ليس نفس التعديل ولا مستلزماً له[3] كما مرّ في الفائدة الثانية ، وهو رحمه الله أيضاً معترف مصرّح به[4] ، نعم يمكن استفادة التوثيق بالمعنىٰ الأعمّ كما مرّ في

---

(١) معراج أهل الكمال : ٥/٢٠ .

(٢) نقول : وثّقه العلّامة في المختلف ٣ : ٣٠٧ في كفارة إفطار شهر رمضان ، والمقدّس الأردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان ٢ : ١١٤ في مباحث ما يصحّ السجود عليه .

(٣) نقول : اعترض عليه تلميذه أبو علي الحائري في المنتهىٰ بقوله : عجيب بعد ذكره آنفاً في معنىٰ هذا الإجماع عن بعض : الإجماع علىٰ توثيق الجماعة ، وهو الّذي اختاره جماعة ، فيكون أبان ثقة عند كلّ من فسّر العبارة المذكورة بالمعنىٰ المذكور ، بل وعند مَن فسّرها بالمعنىٰ المشهور أيضاً ، لما سيعترف به دام فضله في ترجمة السكوني : من أنّ الأصحاب رحمهم الله لا يجمعون علىٰ العمل برواية غير الثقة ، وأنّ من ادّعي الإجماع علىٰ العمل بروايته ثقة عند أهل الإجماع ، فتدبّر .

انظر منتهىٰ المقال ١ : ١٦/١٤١ وتعليقة الوحيد البهبهاني علىٰ ما سيأتي في ترجمة إسماعيل بن أبي زياد السكوني .

(٤) معراج أهل الكمال : ٥/٢١ .

لا يقال: لعلّ الإجماع قبل الناووسيّة ، لأنّ نقل الكشّي رحمه الله ظاهر في خلاف ذلك ، وأنّه ثابت متّبع ، وعليه عمل الأصحاب كما في عبدالله بن بكير [١]، وإنّما ذكر الناووسيّة علىٰ وجه مجرّد النقل، والنسبة إلىٰ علي بن الحسن ، علىٰ أنّ لفظة (كان) ربما أشعر بالزوال علىٰ تقديره.

واحتمال أنْ يراد به أنّه من قوم ناووسيّة ، وينافي ذلك أيضاً [٢] كونه من أصحاب الكاظم عليه السلام [٣] ، وكثرة رواياته عنه عليه السلام

تلك الفائدة ، فلا منافاة بينهما وبين قول علي بن الحسن هذا ، لكن سنذكر ما يشير إلىٰ الوثاقة بالمعنىٰ الأخصّ ، فانتظر .

واعلم أنّه نقل عن المنتهىٰ : أنّ أبان بن عثمان واقفي [٤] ، وعن الفائدة الثانية [٥] من صه : أنّه فطحي [٦] [٧] ، والظاهر أنّه السهو .

---

(١) نقول : سيأتي فيه قول الكشّي : قال محمّد بن مسعود : عبدالله بن بكير وجماعة من الفطحيّة هم فقهاء أصحابنا ، منهم ابن بكير . وقال في موضع آخر : أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ من هؤلاء وتصديقهم لما يقولون ، وأقروا لهم بالفقه . . . وعدّ منهم عبدالله بن بكير .

وقال الشيخ الطوسي في العدّة : ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بأخبار الفطحيّة مثل عبدالله بن بكير وغيره .

انظر رجال الكشّي : ٦٣٩/٣٤٥ ، ٧٠٥/٣٧٥ والعدّة في أُصول الفقه ١ : ١٥٠ .

(٢) في «ض» والحجريّة زيادة: ويؤيّده .

(٣) نقول : وذلك لأنّ الناووسيّة هم القائلون بالإمامة إلىٰ الصادق عليه السلام والواقفون عليه ، وقالوا : إنّه حيّ ولن يموت حتّىٰ يظهر ويُظهر أمره ، وهو الغائب المهدي . فكيف يكون ناووسيّاً مَن كان من أصحاب الكاظم عليه السلام ! .

(٤) منتهىٰ المطلب ٢ : ٧٦٣ (حجري) .

(٥) كذا في النسخ ، وفي الخلاصة والمعراج : الثامنة .

(٦) الخلاصة : ٤٣٨ الفائدة الثامنة .

(٧) معراج أهل الكمال : ٥/٢١ وهامش رقم «٥» منه رحمه الله .

أيضاً[١] وأنّه لم يفرّق أحد بينها وبين رواياته عن الصادق عليه السلام .

وما يوجد في بعض حواشي **صه** عن ولد المصنّف رحمه الله : سألت والدي عنه فقال : الأقرب* عندي عدم قبول روايته لقوله تعالىٰ : ﴿إنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[٢] ولا فسق أعظم من عدم الإيمان[٣] .

فكأنّه علىٰ تقدير كونه ناووسيّاً وقد عرفت ما فيه ، بل وعلىٰ تقدير عدم ثبوت الإجماع أيضاً إذ معه يتبيّن الحقّ فيتّبع .

وأمّا رواية إبراهيم بن أبي البلاد[٤] فلا يتخلّص منها ما يصلح

وقوله* في تلك الترجمة ـ عن **صه** ـ : **الأقرب عندي عدم قبول روايته لقوله تعالىٰ . . . إلىٰ آخره .**

في **مصط** : وربما يقال : إنّ الفسق خروج عن الطاعة مع اعتقاده أنّه خروج ، ولا شبهة أنّ من يجعل مثل هذا مذهباً إنّما يعدّه من أعظم الطاعات[٥] ، انتهىٰ .

وفيه تأمّل ، لكن الكلام فيما ذكره **مه** يظهر ممّا ذكرنا في الفائدة الأُولىٰ .

---

(١) كما في رجال النجاشي : ٨/١٣ والفهرست : ٢/٥٩ .

(٢) الحجرات : ٦ .

(٣) كما في تعليقة الشهيد الثاني علىٰ الخلاصة : ١٥ (مخطوط) نقلاً عن فخر المحقّقين .

(٤) إشارة إلىٰ الرواية الّتي تقدّمت عن الكشّي . انظر رجال الكشّي : ٦٥٩/٣٥٢ .

(٥) نقد الرجال ١ : ١٤/٤٣ .

معارضاً للإجماع ، بل ما يصلح قدحاً ، فإنّ الظاهر أنّ (ويحه) ليس من قول أبان بالنسبة إلىٰ أبي عبدالله عليه السلام ، بل* هو قول إبراهيم في

وقوله* في تلك الترجمة : **بل هو قول إبراهيم . . . إلىٰ آخره .**

الظاهر أنّه خلاف الظاهر ، بل الظاهر أنّه قول أبان ، وضمير (ويحه) راجع إلىٰ إبراهيم بأنّه قال هذا الكلام متوجّهاً إلىٰ القوم وأهل الحلقة مكالماً معهم ، فيظهر منه طعن من أبان في إبراهيم ، فلا ضرر منه بالنسبة إلىٰ أبان والإجماع .

ورجوع الضمير إلىٰ الصادق عليه السلام مع أنّ فيه ما فيه ، يأباه قوله : سمعت أبا عبدالله عليه السلام . . . إلىٰ آخره ، فتأمّل .

ويمكن أنْ يكون هذا الكلام من أبان بالنسبة إلىٰ إبراهيم من جهة أنّ إبراهيم كان كغيره من الرواة يروي الروايات المتضمّنة لبطلان مذهب الناووسيّة ، فسأله عمّن يروي فلمّا قال : عن الصادق عليه السلام ، قال : إنّي سمعته يقول : منكم الكذّابين . . . إلىٰ آخره . وكأنّ هذه الرواية من إبراهيم ، ونقله هذه الحكاية عن أبان طعناً منه بالنسبة إلىٰ أبان في مذهبه ، فلا يضرّ الإجماع أيضاً ، فتأمّل .

ويمكن أنْ يكون مراد أبان من هذا القول : أنّ إبراهيم وإنْ كان يروي عن الصادق عليه السلام إلّا أنّ المخالفين يكذّبونه كغيره ، وكان هذا من توجّع قلبه من تكذيب المخالفين ، وذكر «منكم الكذّابين» كان علىٰ سبيل الاستتباع ، فتأمّل .

هذا وسيجيء في ترجمة بشّار بن يسار أنّه خير من أبان[1] علىٰ وجه

---

(١) انظر رجال الكشّي : ٧٧٣/٤١١ ، وفيه : بشّار بن بشّار .

. . . .

يومئ إلىٰ الذمّ مع إمكان التوجيه .

واعلم أنّ **صه** صحّح طريق الصدوق إلىٰ العلاء بن سيابة وأبان فيه[١] ، وكذا صحّح طريقه إلىٰ أبي مريم الأنصاري وهو فيه قائلاً : إنّه وإنْ كان في طريقه أبان بن عثمان وهو فطحي ، لكن **كش** قال : أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ عنه[٢] ، ونقل عن المنتهىٰ في بحث صلاة العيد ما يطابق ذلك[٣] . قال في المعراج : إنّه سهو[٤] .

أقول : فيه ما سيجيئ في ترجمة إبراهيم بن صالح الأنماطي[٥] منضمّاً إلىٰ ما مرّ في الفائدة الأُولىٰ والثانية .

وقال شيخنا البهائي رحمه الله في حاشيته علىٰ درايته : قد يطلق المتأخّرون ـ كالعلّامة وغيره ـ علىٰ ذلك اسم الصحيح أيضاً ، ولا بأس به[٦] ، انتهىٰ . فلاحظ وتأمّل .

ومنه يظهر الجواب عن اعتراضه[٧] علىٰ خالي العلّامة رحمه الله بأنّه يعدّ حديثه صحيحاً[٨] بناء علىٰ الإجماع المذكور ، مع قوله فيه : بأنّه

---

(١) الخلاصة : ٤٤٢ ، مشيخة الفقيه ٤ : ١٢٦ .

(٢) الخلاصة : ٤٣٨ ، مشيخة الفقيه ٤ : ٢٣ .

(٣) لم نعثر عليه في مبحث صلاة العيد . وقال في بحث التسليم : أبان بن عثمان وهو واقفي لا تعويل علىٰ روايته . انظر منتهىٰ المطلب ١ : ٢٩٦ (حجري) .

(٤) معراج أهل الكمال : ٥/٢٢ .

(٥) سيأتي برقم : (٣١) .

(٦) حاشية الوجيزة : ٥ ضمن كتاب الحبل المتين .

(٧) أي الماحوزي . انظر بلغة المحدّثين : ٢/٣٢٠ هامش رقم (١) .

(٨) انظر الوجيزة : ٢/٣٦٧ .

. . . .

موثّق[١] ، انتهىٰ .

مع أنّ اختلاف رأي المجتهد غير مسدود بابه ، وعدّ حديثه صحيحاً غير معلوم كونه في زمان حكمه بالموثّقيّة .

ثمّ اعلم أنّ الصدوق في أماليه في المجلس الثاني ـ وكذا في خصاله ـ روىٰ عن ابن أبي عمير في الصحيح قال : حدّثني جماعة من مشايخنا ، منهم : أبان بن عثمان وهشام بن سالم ومحمّد بن حمران . . . الحديث[٢] .

وفيه شهادة علىٰ وثاقته ، بل وجلالته أيضاً ، حيث عدّه من جملة مشايخه ، وَذَكره في عدادهم ، بل وقدّمه عليهم ذكراً .

وأيضاً يروي (هو عنه ويكثر من الرواية عنه[٣] ، وفيه شهادة اُخرىٰ علىٰ ما ذكرنا ، فتدبّر .

وممّا يدلّ علىٰ عدم ناووسيّته أنّه روىٰ)[٤] عنهم عليهم السلام أنّ الأئمّة اثنا عشر[٥] .

ثمّ اعلم أنّه يروي عنه ابن أبي نصر[٦] وجعفر بن بشير[٧] ، وفيه أيضاً

---

(١) الوجيزة : ١٠/١٤٢ .

(٢) الأمالي : ٢/٥٤ ، الخصال : ٤٣/٢١٨ باب الأربعة .

(٣) انظر الفقيه ٤ : ٨٣١/٢٨٠ والتهذيب ٧ : ١٢٨٢/٣٠٩ والاستبصار ٣ : ٨١٥/٢٢٥ وغيرها كثير .

(٤) ما بين القوسين لم يرد في الحجريّة .

(٥) انظر الخصال : ٤٤/٤٧٨ .

(٦) كما في الكافي ٤ : ٨/٢٠٧ .

(٧) الكافي ١ : ٥/٣٣٠ .

أبان لتوهّمه القدح فيه من أبان ، وليس؛ إذ الظاهر أنّ المراد من قوله عليه السلام : «منكم الكذّابين» أي من أهل الكوفة «ومن غيركم المكذّبين» أي من غير أهل الكوفة .

ثمّ في **ست** : وما عرف من مصنّفاته إلّا كتابه الّذي يجمع المبتدأ[1] والمبعث والمغازي والوفاة والسقيفة والردّة .

أخبرنا بهذه الكتب ـ وهي كتاب واحد ـ : الشيخ أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان رحمه الله والحسين بن عبيدالله جميعاً ، عن محمّد بن عمر بن يحيىٰ العلوي الحسيني ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد قراءة عليه .

إشعار بوثاقته ، ويروي عنه الوشّاء كثيراً ، وهو مذكور في الخصال[2] ، ويروي عنه فضالة[3] ومحمّد بن سعيد بن أبي نصر[4] ومحسن بن أحمد[5] وعلي بن الحكم[6] ، وفيه اشعار بالاعتماد به ، وشهادة لصحّة ما ادّعي من الإجماع سيّما بعد ملاحظة الإكثار من الرواية عنه ، وكون كثير من رواياته مفتي بها ، وأنّ كثيراً منها ظهر أو علم صدقه من الخارج ، وسيجيء في ترجمة الحسن بن علي بن زياد ما يظهر منه قوة كتابه وصحّته[7] ، فلاحظ .

---

(١) كذا في «ض»، وفي بقية النسخ : المبتدىٰ، وفي الفهرست : المبدأ، إلّا أنّ في نسخة خطيّة لدينا من الفهرست منقولة عن خطّ ابن إدريس : المبتدأ .

(٢) انظر الخصال : ٤٤/٤٧٨ و٥١/٤٨٠ .

(٣) الاستبصار ٤ : ٩٥٠/٢٥٠ .

(٤) كما في الفهرست : ٢/٥٩ .

(٥) الكافي ٢ : ٤/٤٤٥ .

(٦) التهذيب ١ : ٦٧٢/٢٣٣ .

(٧) سيأتي عن النجاشي أنّ أحمد بن محمّد بن عيسىٰ طلب من الحسن بن علي بن زياد الوشّاء أنْ يجيزه كتاب العلاء بن رزين القلّاء وأبان بن عثمان الأحمر . انظر رجال النجاشي : ٨٠/٣٩ .

وأخبرنا : أحمد بن محمّد بن موسىٰ ، قال : أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثنا علي بن الحسن بن فضّال ، قال : حدّثنا محمّد بن عبدالله بن زرارة ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن أبي نصر ، عن أبان .

قال علي بن الحسن بن فضّال : وحدّثنا إسماعيل بن مهران ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن أبي نصر ومحمّد بن سعيد بن أبي نصر جميعاً ، عن أبان الأحمر .

وأخبرنا : أحمد بن عبدون ، قال : حدّثنا علي بن محمّد بن الزبير ، قال : حدّثنا علي بن الحسن بن فضّال .

وأخبرنا: الحسين بن عبيدالله ، قال: قرأته علىٰ أبي غالب[1] أحمد بن محمّد [2] بن سليمان الزراري ، قال : حدّثنا* جدّ أبي وعمّ

قوله* في تلك الترجمة : **حدّثنا جدّ أبي وعمّ أبي محمّد وعلي ابنا سليمان .**

أقول : سيجئ في ترجمة أبي غالب رحمه الله أنّه أحمد بن محمّد بن

---

(١) في الفهرست: ابن أبي غالب ، إلّا أنّ في نسخة خطيّة لدينا من الفهرست منقولة عن خطّ ابن إدريس: أبي غالب ، وكذا أيضاً في مجمع الرجال ١: ٢٦ نقلاً عن الفهرست ، والظاهر أنّه الصواب ، فإنّ أبا غالب هو أحمد بن محمّد بن محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين بن سنسن.

انظر رجال النجاشي: ٢٠١/٨٣.

(٢) نقول : كأنّه منسوب إلىٰ الجدّ . وقال القهبائي : كأنّ المذكور علىٰ الاختصار ومثله شايع ذائع .

انظر مجمع الرجال ١ : ٢٦ هامش رقم (١) .

أبي [١] محمّد وعليّ ابنا سليمان ، عن علي بن الحسن بن فضّال .

وأخبرنا : أبو الحسين بن أبي جيد القمّي والحسين بن عبيدالله جميعاً ، عن أحمد بن محمّد بن يحيىٰ العطّار ، قال : حدّثنا عبدالله ابن‌جعفر الحميري ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن أبي نصر ، عن أبان .

هذه رواية الكوفيّين ، وهي رواية ابن فضّال ومن شاركه فيها من القمّيين .

محمّد بن سليمان [٢] ، فمحمّد بن سليمان جدّه من قبل أبيه ، والظاهر أنّ مراده من جدّ أبي هو ما ذكرنا ، فتدبّر .

---

(١) الظاهر : حدّثنا جدّي وعمّ أبي، فإنّ جدّه محمّد بن سليمان أبو طاهر كما صرّح به في سيف بن عميرة . ويُفهم من جش أنّ أبا غالب الزراري يروي عن عمّ أبيه علي بن سليمان وهو عن جدّه محمّد بن سليمان، وكأنّه الصواب، فتأمّل. **الشيخ محمّد السبط** .

انظر رجال النجاشي : ٤٩/٢٦ ترجمة إسماعيل بن مهران السكوني، وفيه : أبو غالب أحمد بن محمّد قال : حدّثني عمّ أبي علي بن سليمان، عن جدّ أبي محمّد بن سليمان .

نقول : قال السيّد الخوئي معلّقاً علىٰ طريق النجاشي إلىٰ إسماعيل بن مهران : وفي هذا تحريف لا محالة، وذلك فإنّ علي بن سليمان ومحمّد بن سليمان إخوان من أب وأُمّ علىٰ ما صرّح به أبو غالب في رسالته : ١٢٠، فإذا كان علي بن سليمان عمّ أبيه كان محمّد بن سليمان جدّ أحمد نفسه لا جدّ أبيه، وقد صرّح بذلك أيضاً وقال : وكانت الكتب ترد بعد ذلك علىٰ جدّي محمّد بن سليمان إلىٰ أنْ مات جدّي رحمه‌الله في أوّل سنة ثلاثمائة .

انظر رسالة أبي غالب الزراري : ١٢٥ ومعجم رجال الحديث ٤ : ١٤٤٦/١٠٥ .

(٢) انظر رجال النجاشي : ٢٠١/٨٣ .

وهناك نسخة أُخرىٰ أنقص منها رواها القمّيون ، أخبرنا بها : الحسين بن عبيدالله ، عن أحمد بن جعفر بن سفيان ، قال : حدّثنا أحمد بن إدريس ، قال : حدثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب ، عن جعفر بن بشير ، عن أبان .

وأخبرنا : أبو الحسين بن أبي جيد ، عن محمّد بن الحسن بن الوليد ، عن المعلّىٰ بن محمّد البصري ، عن محمّد بن جمهور العمّي[1] ، عن جعفر بن بشير ، عن أبان بن عثمان .

وله أصل ، أخبرنا به : عدّة من أصحابنا ، عن أبي المفضّل محمّد بن عبدالله[2] الشيباني ، عن أبي جعفر محمّد بن جعفر بن بطّة ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن محسن بن أحمد، عن أبان .

وبهذا الإسناد ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، عن ابن أبي نصر ، عن أبان كتاب المغازي[3] .

---

(١) كذا في «ش» وحاشية الحجريّة والمصدر ، وفي بقيّة النسخ : القمّي . والظاهر أنّ الصواب ما أثبتناه ، وهو الموافق لما في رجال الشيخ والنجاشي والخلاصة ورجال ابن داود وغيرها . وقال النجاشي في ترجمة ابنه الحسن بن محمّد بن جمهور : العمّي . . . ينسب إلىٰ بني العمّ من تميم .

انظر رجال الشيخ : ١٧/٣٦٤ والفهرست : ٤١/٢٢٣ ورجال النجاشي : ١٤٤/٦٢ ، ٩٠١/٣٣٧ والخلاصة : ١٨/٣٩٥ ورجال ابن داود : ٤٣٩/٢٧١ .

(٢) في «ش» والفهرست : عبيدالله ، وفي نسختين خطّيتين لدينا من الفهرست وأيضاً في مجمع الرجال ١ : ٢٦ نقلاً عنه كما في المتن .

(٣) الفهرست : ٢/٥٩ .

وفي **جش** : له كتاب حسن كبير يجمع المبتدأ والمغازي والوفاة والرِّدّة .

أخبرنا بها : أبو الحسن التميمي ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضّال ، قال : حدّثنا محمّد بن عبدالله بن زرارة (١) ، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن أبي نصر ، عن أبان بها .

وأخبرنا : أحمد بن عبدالواحد ، قال : حدّثنا علي بن محمّد القرشي ، قال : حدّثنا علي بن الحسن بن فضّال .

وأخبرنا : أبو عبدالله بن شاذان ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيىٰ ، قال : حدّثنا عبدالله بن جعفر الحميري ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن أبي نصر ، عن أبان بكتبه (٢) .

[٢٦] أبان بن عمرو بن أبي عبدالله :

الجذلي (٣) الكوفي ، **ق** (٤) .

---

(١) في «ض» والحجريّة : راشد ، وفي هامش «ض» : زرارة (خ ل) .

(٢) رجال النجاشي : ٨/١٣ .

(٣) الجذلي ـ بالذال المعجمة ـ في كتاب البرقي ورجال الشيخ . وفي القاموس : جِذْلُ الطِعانِ ـ بالكسر ـ لقب علقمة بن فراس من مشاهير العرب . وفي صه ود بغير نقطة ، وكذا في قب حيث قال : أبو عبدالله الجدلي ، اسمه عبد أو عبدالرحمن بن عبدالله ، رمي بالتشيّع ، من كبار الثالثة. **منه قدّس سرّه** .

انظر رجال البرقي: ٤، وفيه الجدلي (الجذلي خ ل) ورجال الشيخ: ١٧٦/١٦٤، وفيه: الجدلي، والقاموس المحيط ٣: ٣٤٧ والخلاصة: ١١٦٧/٣٠٧ ورجال ابن داود: ٩٨٤/١٣٢ وتقريب التهذيب ٢ : ٩٦٤٦/٤٣٦ ، وفيه : اسمه عبد أو عبدالرحمن بن عبد ثقة...

(٤) رجال الشيخ : ١٧٦/١٦٤ ، وفيه : الجدلي .

[٢٧] أبان بن عمر الأسدي :

ختن[١] آل ميثم بن يحيىٰ التمّار ، شيخ من أصحابنا ، ثقة ، **صه**[٢] ، **د**[٣] ، **جش**[٤] .

ثمّ في **جش** : لم يرو عنه إلّا عبيس بن هشام الناشري .

أخبرنا : أحمد بن عبدالواحد وغيره ، عن أبي القاسم عليّ بن حبشي بن قوني ، قال : حدّثنا حميد بن زياد ، قال : حدّثنا القاسم بن إسماعيل ، عن عبيس بن هشام بكتاب أبان بن عمر الأسدي .

وفي **ق** : أبان بن عمر ختن آل ميثم التمّار الكوفي[٥] .

وفي **د** عُلِّمَ عليه **لم**[٦] ، وهو سهو .

[٢٨] أبان بن كثير العامري :

الغنوي الكوفي ، **ق**[٧] .

---

(١) نقول : قال في الصحاح : الخَتَنُ بالتحريك : كلّ مَنْ كان من قِبَلْ المرأة ، مثل الأب والأخ ، وهم الأَخْتَانُ هكذا عند العرب . وأمّا عند العامة فخَتَنُ الرجل : زوج ابنته . انظر الصحاح ٥ : ٢١٠٧ .

(٢) الخلاصة : ٢/٧٤ .

(٣) رجال ابن داود : ٨/٣٠ .

(٤) رجال النجاشي : ١٠/١٤ .

(٥) رجال الشيخ : ١٨١/١٦٤ .

(٦) في رجال ابن داود : لم جش . وقد بيّنا مسلك ابن داود بالرمز «لم» في ترجمة آدم بن إسحاق بن آدم المتقدّمة برقم : [٢] .

(٧) رجال الشيخ : ١٨٨/١٦٤ .

[٢٩] أبان بن المحاربي[١] :

روىٰ حديثاً واحداً علىٰ قول البغوي ، **ل**[٢] .

[٣٠] أبان* بن محمّد البجلي :

وهو المعروف بسندي[٣] البزّاز ، أخبرني : القاضي أبو عبدالله الجعفي ، قال : حدّثنا أحمد بن سعيد[٤] ، قال : حدّثنا أحمد بن

---

(٩) **قوله*** : **أبان بن محمّد . . . إلىٰ آخره .**

أقول : البهائي في حاشيته علىٰ **صه** قال : **جش** ظنّهما اثنين فذكر أبان بن محمّد في باب الألف ، والسندي بن محمّد في حرف السين ، ووثّق الثاني دون الأوّل[٥] ، انتهىٰ .

أقول : لا إشعار فيما فعله **جش** علىٰ ظنّه التعدّد ، بل الظاهر من كلامه بناؤه علىٰ الاتّحاد ، فتدبّر .

وعدم توثيقه أوّلاً لعلّه لعدم ثبوته عنده حينئذ ، أو للحوالة علىٰ ما ذكره[٦] في باب السين ، فتأمّل .

---

(١) كذا في النسخ ، وفي المصدر : أبان المحاربي (أبان بن المخارق خ ل) ، وفي نسخة خطيّة معتبرة لدينا من رجال الشيخ أيضاً : أبان المحاربي . وكذا أيضاً ذكره العامّة في كتبهم الرجاليّة . وقال ابن الأثير : المُحاربي ـ بضمّ الميم وبالحاء المهملة وبالراء وبالباء الموحّدة ـ منسوب إلىٰ جماعة . . . منهم أبان المحاربي .

انظر الاستيعاب ١ : ٦٤/٥ وأُسد الغابة ١ : ٤٨/٤ والإصابة ١ : ١١/٣ وجامع الأُصول ١٥ : ٣٩١ .

(٢) رجال الشيخ : ٢٤/٣٧ .

(٣) في «ر» و«ض» و«ط» والحجريّة : بالسندي .

(٤) كذا في النسخ ، وفي رجال النجاشي طبعة جماعة المدرسين : أحمد بن محمّد بن سعيد ، وكذا أيضاً في مجمع الرجال ١ : ٢٨ نقلاً عنه . إلّا أنّ في رجال النجاشي طبعة بيروت والطبعة الحجريّة : أحمد بن سعيد .

(٥) حاشية الشيخ البهائي علىٰ الخلاصة : ١٨ (مخطوط) في باب أبان .

(٦) في «ب»: ما ذكر.

محمّد القلانسي[١]، عن أبان بن محمّد بكتاب النوادر عن الرجال.

وهو ابن أُخت صفوان بن يحيىٰ، قاله ابن نوح، **جش** في الباب[٢].

ثمّ في باب السين: سندي بن محمّد[٣]، واسمه أبان، يكنّىٰ أبا بشر، صليب[٤]، من جهينة، ويقال: من بجيلة، وهو الأشهر، وهو ابن أُخت صفوان بن يحيىٰ، كان ثقة، وجهاً في أصحابنا الكوفيّين.

له كتاب نوادر، رواه عنه محمّد بن علي بن محبوب.

أخبرنا: محمّد بن محمّد، عن الحسن بن حمزة، عن محمّد بن جعفر بن بطّة، عن محمّد بن علي بن محبوب، عنه.

ورواه عنه جماعة غير محمّد[٥].

وفي **صه**: سندي بن محمّد... إلىٰ قوله: الكوفيّين[٦].

وفي **ست**: السندي بن محمّد، له كتاب، أخبرنا به[٧]: جماعة، عن أبي المفضّل، عن ابن بطّة، عن الصفّار وأحمد بن أبي

---

(١) كذا في النسخ، وفي ثلاث طبعات لدينا من رجال النجاشي: محمّد بن أحمد القلانسي، وكذا أيضاً في مجمع الرجال ١ : ٢٨ نقلاً عنه. إلّا أنّ في هامش طبعة بيروت: (في نسخة ألف: أحمد بن محمّد القلانسي).

(٢) رجال النجاشي: ١١/١٤.

(٣) والغالب أنّه لم يذكر إلّا بعنوان السندي بن محمّد. **محمّد تقي المجلسي**.

(٤) الصليب: الخالص النسب. انظر أساس البلاغة: ٢٥٦.

(٥) رجال النجاشي: ٤٩٧/١٨٧.

(٦) الخلاصة: ٢/١٦١.

(٧) به، لم ترد في «ر» و«ش» و«ض» و«ط» و«ع».

عبدالله[١]، عن السندي بن محمّد[٢].

وفي **لم** : السندي بن محمّد، يروي عنه الصفّار[٣].

ويأتي عن **دي**[٤] : سندي بن محمّد[٥]، فلا تغفل.

[٣١] أبان بن مصعب الواسطي :

ق[٦].

* * *

---

(١) في ثلاث طبعات لدينا من الفهرست : الصفّار عن أحمد بن أبي عـبدالله، إلّا أنّ في نسخة خطيّة لدينا من الفهرست وأيضاً في مجمع الرجال ٣ : ١٧٤ ونسخة التقي المجلسي علىٰ ما في حاشية نقد الرجال : الصفّار وأحمد بن أبي عبدالله. انظر نقد الرجال ١ : ١٩/٤٧ هامش رقم «٦».

(٢) الفهرست : ٦/١٤٢.

(٣) رجال الشيخ : ١١/٤٢٧. وفي «ش» بدل يروي : روىٰ.

(٤) في «ض» : ري.

(٥) رجال الشيخ : ٦/٣٨٧، وفيه زيادة : أخو علي.

(٦) رجال الشيخ : ٢٤٩/١٦٨.

باب إبراهيم [١]

[٣٢] إبراهيم أبو إسحاق البصري :

ق [٢] .

[٣٣] إبراهيم أبو إسحاق الحارثي [٣] **:**

قي ق [٤] .

ويأتي عن **ق** : ابن إسحاق [٥] .

[٣٤] إبراهيم* أبو رافع :

بالراء غير المعجمة والفاء والعين غير المعجمة ، عتيق

---

(١٠) **قوله*** عن **صه** : **إبراهيم أبو رافع** .

أقول : في نسختي : إبراهيم بن أبي رافع ، ويظهر من شيخنا البهائي أنّ نسخة **صه** بهذه الزيادة حيث قال : في مقروءة عليه ـ يعني العلّامة ـ : أبو رافع [٦] ، وكذا في كتاب ابن داود [٧] ، وكذا ذكره المصنّف في إيضاح الإشتباه [٨] ، انتهىٰ .

والظاهر أنّ الزيادة سهو من النسّاخ .

---

(١) وأمّا إبراهيم فهو كثير يقرب من مائة وأربعين رجلاً. **محمّد تقي المجلسي** .

(٢) رجال الشيخ : ٧٣/١٥٨ .

(٣) إبراهيم الصيقل غير مذكور . قال في الفقيه [٤: ٢٠٢/٦٨] : وروىٰ أبان عن أبي إسحاق إبراهيم الصيقل قال : قال لي أبو عبدالله عليه‌السلام. **محمّد أمين الكاظمي** .

(٤) رجال البرقي : ٢٧ . وفي الحجريّة من المنهج بدل قي ق : ق .

(٥) رجال الشيخ : ٢٣٤/١٦٧ .

(٦) الخلاصة : ٤ (مخطوط) .

(٧) رجال ابن داود : ١٢/٣١ .

(٨) إيضاح الاشتباه : ١/٧٩ .

رسول الله صلى الله عليه وآله، ثقة، شهد مع النبي صلى الله عليه وآله مشاهده، ولزم أمير المؤمنين عليه السلام بعده، وكان من خيار الشيعة، أعمل علىٰ روايته، **صه**[١].

وفي **جش** في ذكر الطبقة الأُولىٰ في أوّله: أبو رافع، مولىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله، واسمه[٢] أسلم، كان للعبّاس بن عبدالمطّلب رحمة الله عليه فوهبه للنبي صلى الله عليه وآله، فلمّا بشّر النبي صلى الله عليه وآله بإسلام العبّاس أعتقه.

أخبرنا: أبو الحسن أحمد بن محمّد بن الجندي[٣]، قال: حدّثنا أحمد بن معروف، قال: حدّثنا الحارث الورّاق والحسن[٤] ابن فهم[٥]، عن محمّد بن سعد كاتب الواقدي، قال: أبو رافع... وذكر هذا الحديث.

وأخبرنا: محمّد بن جعفر الأديب، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد في تاريخه أنّه يقال: إنّ اسم أبي رافع: إبراهيم.

وأسْلَمَ أبو رافع قديماً بمكّة، وهاجر إلىٰ المدينة، وشهد مع النبي صلى الله عليه وآله مشاهده، ولزم أمير المؤمنين عليه السلام من بعده، وكان من خيار الشيعة، وشهد معه حروبه، وكان صاحب بيت ماله بالكوفة، وابناه عبيدالله وعلي كاتبا أمير المؤمنين عليه السلام.

أخبرنا: محمّد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن

---

(١) الخلاصة: ٢/٤٧.

(٢) في «ت» و«ر» و«ض» و«ط» والحجريّه: اسمه.

(٣) في المصدر: ... محمّد الجندي، وفي مجمع الرجال ٧: ٤٠ نقلاً عنه كما في المتن.

(٤) في حاشية النسخ: الحسين (خ ل)، وفي المصدر: الحسين.

(٥) غير مذكور في الرجال، وكذا محمّد بن سعد. **محمّد أمين الكاظمي**.

سعيد ، قال : حدّثنا أبو الحسين أحمد بن يوسف الجعفي ، قال : حدّثنا علي بن الحسين[١] بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، قال : حدّثنا إسماعيل بن محمّد بن عبدالله بن علي بن الحسين، قال : حدّثنا إسماعيل بن الحكم الرافعي ، عن عبدالله بن عبيدالله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن أبي رافع ، قال : دخلت علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وهو نائم أو يوحىٰ إليه ، وإذا حيّة في جانب البيت فكرهت أنْ أقتلها فأُوقظه ، فاضطجعت بينه وبين الحيّة حتّىٰ إنْ كان منها سوء يكون إليَّ دونه ، فاستيقظ وهو يتلو هذه الآية : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[٢] .

ثمّ قال : «الحمد لله الّذي أكمل لعليّ منيته ، وهنيئاً لعلي بتفضيل الله إيّاه» .

ثمّ التفت فرآني إلىٰ جانبه فقال : «ما أضجعك هٰهنا يا أبا رافع»؟ فأخبرته خبر الحيّة فقال : «قم إليها فاقتلها» ، فقتلتها .

ثمّ أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله بيدي فقال : «يا أبا رافع كيف أنت وقوم يقاتلون عليّاً ، هو علىٰ الحقّ وهم علىٰ الباطل ، يكون حقّاً في الله جهادهم[٣] ، فمن لم يستطع جهادهم فبقلبه ، فمن[٤] لم يستطع فليس وراء ذلك شيء» .

---

(١) في رجال النجاشي : الحسن ، إلّا أنّ في الحجريّة منه : الحسين .

(٢) المائدة : ٥٥ .

(٣) في «ش» و«ط» : يكون في حقّ الله جهادهم ، وفي حاشية «ت» و«ض»: يكون في حقّ الله جهادهم (خ ل) .

(٤) في «ش» : ومن .

فقلت : أُدعُ لي إنْ أدركتهم أنْ يعينني الله ويقوّيني علىٰ قتالهم . فقال : «اللّهم إنْ أدركهم فقوّه وأعنه» .

ثمّ خرج إلىٰ الناس فقال : «يا أيّها[1] الناس من أراد[2] أنْ ينظر إلىٰ أميني علىٰ نفسي وأهلي[3] فهذا أبو رافع أميني علىٰ نفسي» .

قال عون بن عبيدالله بن أبي رافع : فلمّا بويع علي وخالفه معاوية بالشام وسار طلحة والزبير إلىٰ البصرة قال أبو رافع : هذا قول رسول الله صلى الله عليه وآله «سيقاتل عليّاً قوم يكون حقّاً في الله جهادهم» فباع أرضه بخيبر وداره .

ثمّ خرج مع علي عليه السلام ، وهو شيخ كبير له خمس وثمانون سنة وقال : الحمد لله ، لقد أصبحت لا أحد بمنزلتي ، لقد بايعت البيعتين بيعة العقبة وبيعة الرضوان ، وصلّيت القبلتين ، وهاجرت الهجر الثلاث ، قلت : وما الهجر الثلاث؟ قال : هاجرت مع جعفر بن أبي طالب رحمه الله إلىٰ أرض الحبشة ، وهاجرت مع رسول الله صلى الله عليه وآله إلىٰ المدينة ، وهذه الهجرة مع علي بن أبي طالب عليه السلام إلىٰ الكوفة .

فلم يزل مع علي عليه السلام [حتّىٰ استشهد علي عليه السلام][4] .

فرجع أبو رافع إلىٰ المدينة مع الحسن عليه السلام ولا دار له بها ولا

---

(١) في «ت» و«ر» و«ع» والحجريّة بدل يا أيّها : أيّها .

(٢) في المصدر : من أحبّ .

(٣) في «ت» و«ض» و«ط» و«ع» : علىٰ أهلي ونفسي .

(٤) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

أرض ، فقسم له الحسن عليه السلام دار علي عليه السلام بنصفين وأعطاه سنخ[١] أرض أقطعه إيّاها ، فباعها عبيدالله بن أبي رافع من معاوية بمائة ألف وسبعين ألفاً .

وبهذا الإسناد عن عبيدالله بن أبي رافع في حديث أُمّ كلثوم بنت أمير المؤمنين عليه السلام : أنّها استعارت من أبي رافع حليّاً من بيت المال بالكوفة[٢] .

---

(١) في بعض النسخ المطبوعة من المصدر: سنح.

(٢) في حاشية «ط» برمز «م أ» : نقل الفاضل المتورّع ورّام بن أبي فراس في مجموعه المشهور هذه الحكاية عن علي بن أبي رافع ، قال : ابن محبوب يرفعه عن علي بن أبي رافع ، قال : كنت علىٰ بيت مال علي بن أبي طالب صلوات الله عليه وكاتبه ، وكان في بيته عقد لؤلؤ ، كان أصابه يوم البصرة ، قال : فأرسلت إليَّ بنت علي بن أبي طالب صلوات الله عليه فقالت لي : بلغني أنّ في بيت مال أمير المؤمنين صلوات الله عليه عقد لؤلؤ ، وهو في يدك ، وأنا أُحبّ أنْ تعيرنيه أتجمّل به في أيّام عيد الأضحىٰ ، فأرسلت إليها وقلت : عارية مضمونة يا ابنة أمير المؤمنين ، فقالت : نعم عارية مضمونة مردودة بعد ثلاثة أيّام ، فدفعته إليها ، وإنّ أمير المؤمنين صلوات الله عليه رآه عليها فعرفه فقال لها : من أين صار إليك هذا العقد؟ فقالت : استعرته من علي بن أبي رافع خازن بيت مال أمير المؤمنين لأتزيّن به في العيد ثمّ أردّه .

قال : فبعث إليَّ أمير المؤمنين صلوات الله عليه فجئته ، فقال : أتخون المسلمين يا ابن أبي رافع!؟ فقلت له : معاذ الله أنْ أخون المسلمين ، فقال : كيف أعرْتَ بنت أمير المؤمنين العقد الّذي في بيت مال المسلمين بغير إذني ورضاهم؟ فقلت : يا أمير المؤمنين إنّها ابنتك ! وسألتني أنْ أعيرها إيّاه تتزيّن به ، فأعرتها إيّاه عارية مضمونة مردودة ، وضمنته في مالي ، وعليَّ أنْ أردّه مسلّماً إلىٰ موضعه ، فقال : ردّه من يومك ، وإيّاك أنْ تعود لمثل هذا فتنالك عقوبتي ، ثمّ أَوْلىٰ لابنتي لو كانت أخذت العقد علىٰ غير عارية مضمونة مردودة لكانت إذن أوّل هاشميّة قطعت يدها في سرقة .

قال : فبلغ مقالته ابنته فقالت : يا أمير المؤمنين أنا ابنتك وبضعة منك فمن أحقّ =

ولأبي رافع كتاب السنن والأحكام والقضايا .

أخبرنا : محمّد بن جعفر النحوي ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثنا حفص بن محمّد بن سعيد الأحمسي ، قال : حدّثنا حسن بن حسين الأنصاري ، قال : حدّثنا علي بن القاسم الكندي ، عن محمّد بن عبيدالله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن جدّه أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنّه كان إذا صلّىٰ قال في أوّل الصلاة ... وذكر الكتاب إلىٰ آخره باباً باباً ... الصلاة والصيام والحجّ والزكاة والقضايا .

ورویٰ هذه النسخة من الكوفيّين أيضاً زيد بن محمّد بن جعفر بن المبارك يعرف بابن أبي إليابس[1] ، عن الحسين بن الحكم الحبري[2] ، قال : حدّثنا حسن بن حسين بإسناده .

وذكر شيوخنا أنّ بين النسختين اختلافاً قليلاً ، ورواية أبي العبّاس أتمّ[3] ، انتهىٰ .

= بلبسه منّي؟ فقال لها أمير المؤمنين صلوات الله عليه : [يا بنت علي بن أبي طالب] لا تذهبي بنفسك عن الحقّ ، أكلّ نساء المهاجرين تتزيّن في هذا العيد بمثل هذا؟ فقبضته منها ورددته إلىٰ موضعه .

انظر تنبيه الخواطر ونزهة النواظر ٢ : ٣ ، وهذه الحكاية مذكورة أيضاً في التهذيب ١٠ : ٦٠٦/١٥١ ، والملاحظ في المصدرين أنّ أُمّ كلثوم استعارت عقد اللؤلؤ من علي بن أبي رافع لامن أبيه كما في رجال النجاشي .

(١) في «ض» والحجرية : الياس ، وكذا في رجال الشيخ : ٣/٤٢٦ ، وفي تأريخ بغداد ٨ : ٤٥٦٢/٤٤٩ : اليابس ، كما أثبتناه .

(٢) ما أثبتناه من «ر» و«ط» والمصدر، وفي بقية النسخ: الجبري. انظر مقدّمة تفسير الحبري طبعة مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

(٣) رجال النجاشي : ١/٤ .

وفي **ل**: أسلم، وقيل: إبراهيم أبو رافع، مولىٰ رسول الله صلّى الله عليه وآله[١].

[٣٥] إبراهيم* أبو السفاتج[٢]:

يكنّىٰ أبا إسحاق، وقيل: إنّه يكنّىٰ أبا يعقوب؛ ومن قال هذا قال: إنّ اسمه إسحاق بن عبدالعزيز، **ق**[٣].

وفي **صه**: إسحاق بن عبدالعزيز البزّاز، كوفي، يكنّىٰ أبا يعقوب، ويلقّب أبا السفاتج[٤]، روىٰ عن أبي عبدالله عليه السلام.

قال ابن الغضائري: يعرف حديثه تارة وينكر اُخرىٰ[٥]، ويجوز أنْ يخرج شاهداً[٦].

[٣٦] إبراهيم يكنّىٰ أبا محمّد:

دي[٧].

---

(١١) **قوله***: إبراهيم أبو السفاتج.

السفتجة ـ معرّب ـ وهو أنّ يعطي مالاً لأحد وللآخذ مال في بلد المعطي فيوفيه إيّاه ثَمَّ، **س**[٨].

---

(١) رجال الشيخ: ٣٨/٢٤.

(٢) أبو السفاتج لقب له معروف. والسفتجة كقرطقة: أنْ تعطي مالاً لأحدٍ وللآخذ مال في بلد المعطي فيوفيه إيّاه. **منه قدّس سرّه**.
انظر القاموس المحيط ١: ١٩٤.

(٣) رجال الشيخ: ٢٣٦/١٦٧.

(٤) في المصدر بدل يكنّىٰ أبا يعقوب ويلقّب أبا السفاتج: يكنّىٰ أبا السفاتج، إلّا أنّ في نسختين خطّيتين لدينا منه كما أثبتناه.

(٥) ما أثبتناه من «ر» و«ط» والمصدر، وفي بقية النسخ: نعرف حديثه تارة وننكره اُخرىٰ.

(٦) الخلاصة: ٧/٣١٩.

(٧) رجال الشيخ: ١٥/٣٨٣.

(٨) القاموس المحيط ١: ١٩٤.

[٣٧] إبراهيم بن أبي بكر محمّد بن الربيع :

ثقة هو وأخوه إسماعيل بن أبي سمال ، رويا عن أبي الحسن موسىٰ عليه السلام ، وكانا من الواقفة ، **جش**(١)(٢) .

وفيه : أنّ* محمّداً يكنّىٰ أبا بكر وأبا السمال أيضاً كما

---

(١٢) **قوله*** في إبراهيم بن أبي بكر : **أنّ محمّداً يكنّىٰ أبا بكر وأبا السمال**(٣) **أيضاً.**

أقول : فيه ما سيجيء في ترجمة إبراهيم بن أبي سمال(٤) .

---

(١) رجال النجاشي : ٢١/٣٠ .

(٢) عبارة النجاشي ملخّصة وأصلها : ابن أبي بكر محمّد بن الربيع ، يكنّىٰ بأبي بكر محمّد بن السمال سمعان بن هبيرة بن مساحق بن بجير بن عمير بن أُسامة بن نصر بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة ، ثقة هو وأخوه إسماعيل بن أبي السمال ، رويا عن أبي الحسن موسىٰ عليه السلام ، وكانا من الواقفة ، وذكر الكشّي عنهما في كتاب الرجال حديثاً شكّا ووقفا عن القول بالوقف ، وله كتاب النوادر ، انتهىٰ .

وفي الإيضاح : ابن أبي بكر محمّد بن الربيع ، يكنّىٰ بأبي بكر بن أبي السماك - بالسين المهملة المفتوحة والكاف أخيراً ، وقيل لام - سمعان - بالسين المهملة - بن هبيرة - بالهاء المضمومة وبالباء المفردة المفتوحة - بن مساحق - بالسين المهملة بعد الميم المضمومة [والحاء المهملة بعد الألف والقاف أخيراً - بن بجير - بالباء المنقّطة تحتها نقطة المضمومة] والجيم المفتوحة والياء المثنّاة من تحت والراء أخيراً - بن عمير - مصغّراً - بن أُسامة بن نصر بن قعين - بالقاف المضمومة والعين المهملة الساكنة والياء المثنّاة من تحت والنون أخيراً - بن الحارث بن ثعلبة بن دودان - بالدالين المفتوحتين بينهما واو ساكنة. **الشيخ محمّد السبط** .

انظر رجال النجاشي : ٢١/٣٠ ، وفيه : يكنّىٰ بأبي بكر ابن أبي السمال سمعان ، وإيضاح الاشتباه : ٨٦/١٩ ، وفيه بدل سمعان : سمعيان . وما بين المعقوفين أثبتناه من الإيضاح .

(٣) في الحجريّة هنا وفي المورد الآتي : السماك .

(٤) سيأتي برقم : (١٥) من التعليقة .

يأتي(١).

[٣٨] إبراهيم(٢) بن أبي البلاد :

واسم أبي البلاد يحيىٰ بن سليم ، وقيل : ابن سليمان ، مولىٰ بني عبدالله بن غطفان* ، يكنّىٰ أبا يحيىٰ ، كان ثقة قارئاً أديباً .

وكان أبو البلاد ضريراً، وكان راوية الشعر، وله يقول الفرزدق:

يا لهف نفسي علىٰ عينيك من رجل ...

وروىٰ عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، ولإبراهيم : محمّد ويحيىٰ رويا الحديث ، وروىٰ إبراهيم عن أبي عبدالله وأبي الحسن موسىٰ(٣) والرضا عليهم السلام ، وعمّر دهراً ، وكان للرضا عليه السلام إليه رسالة ،

---

(١٣) **قوله*** في إبراهيم بن أبي البلاد : **غطفان** .

أقول : بالغين المعجمة والطاء المهملة المفتوحتين .

ثمّ إنّ في **كا** في باب النبيذ الحرام رواية عنه قال : دخلت علىٰ أبي جعفر ابن الرضا عليه السلام فقلت : إنّي أُريد أنْ ألصق بطني ببطنك فقال : «ههنا يا أبا إسماعيل» فكشف عن بطنه وحسرت عن بطني وألزقت بطني ببطنه ، ثمّ أجلسني ودعا بطبق زبيب(٤) فأكلت ... إلىٰ أنْ قال : «يا جارية اسقيه من نبيذي»(٥) .

ويظهر منه مضافاً إلىٰ نباهته دركه للجواد عليه السلام وتكنيته(٦) بأبي إسماعيل .

---

(١) سيأتي في ترجمة إبراهيم بن أبي سمال برقم : [٤٢] .

(٢) وقد يرد بعنوان أبي يحيىٰ ، والغالب روايته عن الرضا عليه السلام . **محمّد تقي المجلسي** .

(٣) موسىٰ ، لم ترد في «ر» و«ض» و«ط» و«ع» والحجريّة .

(٤) في «ب» : زبت .

(٥) الكافي ٦ : ٤١٦/٥ .

(٦) في «ب» : وتكنّيه .

وأثنىٰ عليه .

له كتاب يرويه عنه جماعة ، أخبرنا : علي بن أحمد ، عن محمّد بن الحسن بن الوليد ، عن محمّد بن الحسن الصفّار ، عن محمّد بن عبدالجبّار ، قال : حدّثنا أبو القاسم عبدالرحمن بن حمّاد الكوفي ، عن محمّد بن سهل بن اليسع ، عنه ، **جش**[١] .

وفي **ست** : له أصل ، أخبرنا به : ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن محمّد بن أبي الصهبان ـ واسمه عبدالجبّار[٢] ـ عن أبي القاسم عبدالرحمن بن حمّاد ، عن محمّد بن سهل بن اليسع ، عن إبراهيم بن أبي البلاد[٣] .

وفي **ق** : إبراهيم بن أبي البلاد الكوفي[٤] .

وفي **ضا** : كوفي ثقة[٥] .

---

(١) رجال النجاشي : ٣٢/٢٢ .

(٢) في ثلاث طبعات لدينا من الفهرست : الصفّار ، عن محمّد بن عيسىٰ ، عن الحسين بن أبي الصهبان ـ واسمه عبدالجبّار ـ إلّا أنّ في نسخة خطيّة منقولة عن خطّ ابن إدريس ونسختي القهپائي والمجلسي علىٰ ما في مجمع الرجال وحاشية النقد كما ذكره المصنّف قدّس سرّه .

انظر مجمع الرجال ١ : ٣١ وحاشية التقي المجلسي علىٰ نقد الرجال ١ : ٥/٥١ هامش رقم «٧» .

(٣) الفهرست : ٢٢/٤٣ ، وفيه بعد عبدالرحمن بن حمّاد زيادة : الكوفي .

(٤) رجال الشيخ : ٦٠/١٥٨ .

(٥) رجال الشيخ : ١٨/٣٥٢ .

وفي **ظم**: وكان أبو البلاد يكنّىٰ أبا إسماعيل، له كتاب[١].

أي: لإبراهيم[٢].

وفي **صه**: إبراهيم بن أبي البلاد ـ بالباء المنقّطة تحتها نقطة المكسورة واللام المخفّفة والدال غير المعجمة ـ واسم أبي البلاد يحيىٰ بن سليم، وقيل: ابن سليمان، مولىٰ بني عبدالله بن غطفان، يكنّىٰ أبا الحسن.

وقال ابن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه: إنّه يكنّىٰ أبا إسماعيل.

روىٰ عن الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، وعمّر دهراً، وكان للرضا عليه السلام إليه رسالة، وأثنىٰ عليه، ثقة، أعمل علىٰ روايته[٣]، انتهىٰ.

وفي **كش**: حدّثني الحسين بن الحسن، قال: حدّثني سعد[٤] بن عبدالله، قال: حدّثني محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن علي بن أسباط، قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام ابتداءً منه: «إبراهيم بن أبي البلاد علىٰ ما تحبّون»[٥]. هذا في بابه.

---

(١) رجال الشيخ: ٥/٣٣١.

(٢) في «ر» و«ض» و«ط» والحجريّة زيادة: (وفي ق: الكوفي).

(٣) الخلاصة: ٤/٤٧، مشيخة الفقيه ٤: ٦٨.

(٤) في «ض»: سعيد.

(٥) رجال الكشّي: ٩٦٩/٥٠٤.

وفي باب أبان: محمّد بن مسعود قال: حدّثني محمّد بن نصير وحمدويه، قالا: حدّثنا محمّد بن عيسىٰ، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن إبراهيم بن أبي البلاد، قال: كنت أقود أبي - وقد كان كفّ بصره - حتّىٰ صرنا إلىٰ حلقة فيها أبان الأحمر فقال لي: عمّن تحدّث؟ قلت[1]: عن أبي عبدالله عليه السلام.

فقال: ويحه! سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «أما إنّ منكم الكذّابين ومن غيركم المكذّبين»[2].

وقد سبق[3].

[٣٩] إبراهيم بن أبي حفص[4]:

أبو إسحاق الكاتب، شيخ من أصحاب أبي محمّد[5] عليه السلام، ثقة، وجيه[6]، **صه**[7].

وزاد **جش** و**ست**: له كتاب الردّ علىٰ الغالية وأبي الخطّاب[8]، إلّا أنّ في **ست**: له كتب، منها: كتاب الردّ علىٰ الغالية وأبي الخطّاب

(١) في «ش» والحجريّة: فقلت.
(٢) رجال الكشّي: ٦٥٩/٣٥٢.
(٣) تقدّم برقم: [٢٥].
(٤) في الحجريّة زيادة: جعفر.
(٥) في الخلاصة زيادة: العسكري. وفي الفهرست زيادة: الحسن بن علي العسكري.
(٦) في «ع» زيادة: أعمل علىٰ روايته.
(٧) الخلاصة: ١٢/٥٠.
(٨) رجال النجاشي: ٢٢/١٩، وفيه بدل وجيه: وجه.

وأصحابه[١].

و د عدّه من أصحاب العسكري عليه السلام[٢] كما هو الظاهر من أبي محمّد[٣]، وصرّح به في بعض نسخ **ست**.

[٤٠] إبراهيم بن أبي حفصة:

مولىٰ بني عجل، **ين**[٤][٥].

فليس بأبي إسحاق الكاتب قطعاً[٦].

---

(١) الفهرست: ١٠/٤٠، وفيه: له كتب منها الردّ علىٰ الغالية...

(٢) رجال ابن داود: ١٠/٣٠.

(٣) من أبي محمّد، لم ترد في الحجريّة.

(٤) في «ض» و«ط» بدل ين: بن هف، وفي «ع»: في ين هذلي، وفي «ت» والحجريّة: ين هب. وما أثبتناه من «ر» و«ش».

(٥) رجال الشيخ: ٤/١٠٩.

(٦) إبراهيم بن أبي زياد السلمي، لم يذكره شيخنا سلّمه الله. وفي جش: ابن أبي زياد السلمي، ثقة، روىٰ عن أبي عبدالله عليه السلام، ذكره أصحاب الرجال. وفي صه كما في جش.

وفي الإيضاح: السلمي بضمّ السين المهملة. وفي ق: ابن أبي زياد السلمي الكوفي. **الشيخ محمّد السبط**.

نقول: ليس لهذا الرجل ذكر في سائر الكتب الرجالية الّتي اطّلعنا عليها، إلّا ما ذكره الحرّ العاملي في خاتمة الوسائل، حيث نقل عن النجاشي والعلّامة ما نقله الشيخ محمّد هنا.

والموجود في رجال النجاشي والخلاصة بنفس الصفات الّتي ذكرها الشيخ محمّد السبط والحرّ العاملي هو: إسماعيل بن أبي زياد السلمي.

انظر رجال النجاشي: ٢٧ / ٥١ والخلاصة: ١٢/٥٦ وإيضاح الاشتباه: ٢٨/٩٠

=

[٤١] إبراهيم بن أبي زياد الكرخي[١] :

روىٰ الصدوق في الفقيه ـ في الصحيح ـ عن* ابن أبي عمير، عنه[٢].

وفي **ق** : إبراهيم الكرخي ، بغدادي[٣] .

وزاد **قي** : من أبناء العجم[٤] ، فتدبّر .

---

(١٤) **قوله*** في إبراهيم بن أبي زياد : **عن ابن أبي عمير ، عنه** .

في روايته عنه إشعار بكونه من الثقات ، وكذا في رواية صفوان بن يحيىٰ عنه فإنّه أيضاً يروي عنه[٥] ، ويروي عنه الحسن بن محبوب أيضاً[٦] ، وفيه إيماء إلىٰ اعتداد ما به ، وكذا في كونه كثير الرواية ، وكذا من جهة أنّ للصدوق طريقاً إليه[٧] ، وحكم خالي بحسنه لذلك[٨] .

وهو يروي عن الكاظم عليه السلام أيضاً[٩] .

وسنشير إلىٰ بعض أحواله أيضاً في ترجمة إبراهيم الكرخي[١٠] .

= ورجال الشيخ : ٨٧/١٥٩ ، وفيه : إسماعيل بن زياد . . . ، خاتمة الوسائل ٣٠: ٢٩٤ هامش «١» .

(١) إبراهيم بن أبي زياد الكرخي ، كان كثير الرواية ، وكتابه معتمد الطائفة مع صحّته ، عنه الحسن بن محبوب . وقد يرد بعنوان إبراهيم الكرخي ، وقد يقع بالكرخي ، والغالب روايته عن الصادق عليه السلام . **محمّد تقي المجلسي** .

(٢) مشيخة الفقيه ٤ : ٦١ .

(٣) رجال الشيخ : ٢٣٨/١٦٧ .

(٤) رجال البرقي : ٢٧ .

(٥) كما في كمال الدين ١ : ٢/٣١٩ باب ٣١ .

(٦) انظر الكافي ٨ : ٥٦٠/٣٧٠ .

(٧) مشيخة الفقيه ٤ : ٦١ .

(٨) الوجيزة : ٤/٣٦٧ .

(٩) انظر التهذيب ٢ : ٧٤/٢٦ ، وفيه : إبراهيم الكرخي .

(١٠) سيأتي برقم : (٤٢) .

. . . .

وحكم بعض المعاصرين بكونه ابن زياد الكوفي الآتي[١] ـ أعني أبا أيّوب الخرّاز[٢] الثقة ـ وقال : في الأكثر ابن زياد .

أقول : يمكن أنْ يستشهد له بأنّ صفوان وابن أبي عمير والحسن بن محبوب يروون عن أبي أيّوب كما سيجئ في ترجمته[٣] .

وإنّ الصدوق في الأمالي ـ كما في نسختي ـ روىٰ عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن زياد الكرخي ، عن الصادق عليه السلام : «لو أنّ عدوّ علي جاء إلىٰ الفرات وهو يرجّ رجيجاً[٤] قد أشرف ماؤه علىٰ جنبيه[٥] ، فتناول منه شربة فقال : بسم الله ، وإذا شربها قال : الحمد لله ، ما كان ذلك إلّا ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير»[٦] .

ومرّ في الفائدة الخامسة ما يقرب ويؤكّد ، وكذا في آدم بن المتوكّل[٧] ، فلاحظ .

ومع ذلك لا يخلو المقام من تأمّل .

---

(١) يأتي برقم : [٨٢] .

(٢) في «أ» و«م» : الخزّاز .

(٣) عن الفهرست : ١٣/٤١ ورجال النجاشي : ٢٥/٢٠ . وأبو أيّوب الخزّاز هو : إبراهيم ابن عيسىٰ ، وقيل : إبراهيم بن عثمان .

(٤) في «أ» : يرجح رجيحاً ، وفي المصدر : يزخّ زخيخاً .

(٥) في المصدر : جنبتيه .

(٦) الأمالي : ٨/٧٥٥ باب ٩٤ .

(٧) تقدّم برقم : (٣) .

[٤٢] إبراهيم* بن أبي سمال :

بالسين غير المعجمة واللام[١] ، واقفي** ، لا أعتمد[٢] علىٰ

---

(١٥) **قوله*** : **إبراهيم [بن][٣] أبي السمال** .

أقول : في الإيضاح ضبطه بالكاف ، ثمّ قال : وقيل باللام[٤] ، انتهىٰ .

أقول : يوجد (ويشاهد هو باللام ، وسنذكر ما يشهد عليه أيضاً ، نعم في فهرست الفقيه بالكاف[٥] . وربما يوجد)[٦] في بعض نسخ الحديث أيضاً[٧] نسخة ، ولا يبعد أنْ يكون وهماً .

قوله** في تلك الترجمة ـ عن **صه** ـ : **واقفي لا أعتمد ... إلىٰ آخره.**

الظاهر من كلامه هذا عدم قبول قول **جش** ، وعدم حكمه بكونه موثّقاً ، ولعلّه لهذا حكم في المدارك بكونه مجهولاً[٨]؛ والشهيد الثاني في المسالك بكونه ضعيفاً[٩] علىٰ ما نُقل عنهما[١٠] ، مع إمكان توجيه كلام الشهيد واحتمال الغفلة منهما .

---

(١) وفي كتب الحديث كثيراً يأتي بالكاف، والرجل واحد، والله أعلم. **منه قدّس سرّه** .
انظر التهذيب ٣ : ٢٤٤/٨٦ و٥ : ٣٠٩/٩٤ والاستبصار ٢ : ٥٨٣/١٧٦ .

(٢) في «ت» و«ع» والحجريّة : لا يعتمد .

(٣) ما بين المعقوفين أثبتناه من المنهج .

(٤) إيضاح الاشتباه : ١٩/٨٦ ترجمة إبراهيم بن أبي بكر .

(٥) مشيخة الفقيه ٤ : ٦٤ .

(٦) ما بين القوسين لم يرد في الحجريّة .

(٧) انظر التهذيب ٣ : ٢٤٤/٨٦.

(٨) مدارك الأحكام ٧ : ٣٤٥ ، وفيه بدل سمال : سماك ، وفيه أيضاً بدل لفظ مجهول : حاله غير معلوم .

(٩) مسالك الأفهام ٩ : ٣٦٨ .

(١٠) نقل ذلك العلّامة الماحوزي في معراج أهل الكمال : ٣٠ .

روايته . وقال النجاشي : إنّه ثقة ، **صه**[١] .

وفي **كش** : في إبراهيم وإسماعيل ابني أبي سمال .

حدّثني حمدويه ، قال : حدّثني الحسن بن موسىٰ ، قال : حدّثني أحمد بن محمّد السرّاد[٢] ، قال : لقيني مرّة إبراهيم بن أبي سمال فقال لي : يا أبا حفص[٣] ما قولك؟ قال : قلت قولي الّذي تعرف ، قال : فقال ، يا أبا جعفر[٤] إنّه ليأتي عليَّ تارة ما أشكّ في حياة أبي الحسن وتارة[٥] عليَّ وقت ما أشكّ في مضيّه ولئن كان قد مضىٰ ما لهذا الأمر أحد إلّا صاحبكم .

قال الحسن: فمات علىٰ شكّه[٦] .

وبهذا الاسناد ، قال : حدّثني محمّد بن أحمد بن أُسيد ، قال : لمّا كان من أمر أبي الحسن(عليه السلام)[٧] ما كان ، قال إبراهيم وإسماعيل ابنا أبي سمال : فنأتي[٨] أحمد ابنه ، [قال][٩] : فاختلفا[١٠] إليه زماناً ، فلمّا خرج أبو السرايا خرج أحمد بن أبي الحسن معه ، فأتينا

---

(١) الخلاصة : ٣/٣١٤. وأُنظر رجال النجاشي : ٣٠/٢١ .

(٢) في هامش النسخ : البزّاز (خ ل) البرّاد (خ ل) . وفي المصدر : البزّاز (السرّاد خ ل ، البرّاد خ ل) .

(٣) في هامش النسخ : جعفر ، ظاهراً .

(٤) في الحجريّة : حفص .

(٥) في الحجريّة زيادة : يأتي . وفي هامش و«ت» وهامش المصدر: يأتي (خ ل).

(٦) رجال الكشّي : ٨٩٧/٤٧١ .

(٧) ما بين القوسين أثبتناه من «ر» والمصدر .

(٨) في «ت» و«ع» والحجريّة : فتاب .

(٩) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

(١٠) في «ض» و«ط» : فاختلفنا .

إبراهيم وإسماعيل وقلنا[١] لهما : إنّ هذا الرجل قد خرج مع أبي السرايا فما تقولان؟ قال : فأنكرا ذلك من فعله ورجعا عنه وقالا : أبو الحسن حيّ نثبت علىٰ الوقف .

قال أبو الحسن[٢] : وأحسب هذا ـ يعني إسماعيل ـ مات علىٰ شكّه[٣] .

حمدويه قال : حدّثني محمّد بن عيسىٰ ومحمّد بن مسعود ، قالا[٤] : حدّثنا محمّد بن نصير ، قال : حدّثني محمّد بن عيسىٰ ، قال : حدّثنا صفوان ، عن أبي الحسن[٥] عليه السلام .

قال صفوان : أدْخَلْتُ عليه إبراهيم وإسماعيل ابني أبي سمال فسلّما عليه وأخبراه بحالهما وحال أهل بيتهما في هذا الأمر وسألاه[٦] عن أبي الحسن[٧] ، فخبّرهما بأنّه قد توفّي ، قالا : فأوصىٰ؟ قال : «نعم» قالا : إليك؟ قال : «نعم» قالا : وصيّة[٨] مفردة؟ قال : «نعم» قالا : فإنّ النّاس قد اختلفوا علينا ، فنحن ندين الله بطاعة أبي الحسن إنْ كان حيّاً فإنّه إمامنا ، وإنْ كان مات فوصيّه الّذي أوصىٰ إليه إمامنا ، فما حال من كان هذا[٩] ، مؤمن هو؟ قال :

---

(١) في «ش» والمصدر : فقلنا .
(٢) أبو الحسن ، لم ترد في «ر» و«ش» و«ط» و«ع» .
(٣) رجال الكشّي : ٤٧٢/٨٩٨ .
(٤) ما أثبتناه من «ت» والمصدر ، وفي بقية النسخ : قال .
(٥) في الحجريّة زيادة : الرضا .
(٦) في «ت» و«ط» والمصدر: وسألا.
(٧) في حاشية «ط» : موسىٰ عليه السلام .
(٨) في «ط» : وصيّته .
(٩) في حاشية النسخ : هكذا ، ظاهراً .

«نعم[١] قد جاءكم أنّه من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة جاهليّة» قالا[٢]: وكافر هو؟ [قال][٣]: فلم يكفّره، قالا: فما حاله، قال: «أتريدون أنْ أضلّكم[٤]»، قالوا: فبأي شيء تستدل[٥] علىٰ أهل الأرض؟ قال: «كان جعفر عليه‌السلام يقول: يأتي المدينة فيقول[٦]: إلىٰ من أوصىٰ فلان[٧]؟ والسلاح عندنا بمنزلة التابوت في بني إسرائيل حيث ما دار دار الأمر» قالا: فالسلاح من يعرفه؟ ثمّ قالا: جعلنا الله فداك فأخبرنا بشيء نستدل[٨] به؟ فقد كان الرجل يأتي أبا الحسن عليه‌السلام يريد أن يسأله عن الشيء فيبتديه به، ويأتي أبا عبدالله عليه‌السلام فيبتديه به قبل أنْ يسأله، قال: «فهكذا كنتم[٩] تطلبون من جعفر وأبي الحسن عليهما‌السلام»؟ قال له إبراهيم: جعفر لم ندركه وقد مات والشيعة مجتمعون عليه وعلىٰ أبي الحسن عليه‌السلام، وهم اليوم مختلفون، قال: «ما كانوا مجتمعين عليه! كيف يكونون مجتمعين عليه وكان مشيختكم وكبراؤكم يقولون في إسماعيل[١٠] وهم يرونه

---

(١) نعم، لم ترد في المصدر.

(٢) في «ت» و«ر» و«ش» و«ض» و«ط» و«ع»: قال، وما أثبتناه من الحجريّة والمصدر وحاشية «ت» و«ط».

(٣) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر، وفي «ت» و«ض» و«ع» والحجريّة: قالا، ولم ترد في «ر» و«ش» و«ط».

(٤) في «ت» و«ض» و«ط» و«ع»: أضللكم، وفي هامش «ش»: أضللكم (خ ل).

(٥) في «ت» و«ش» و«ع»: نستدل، وفي «ر» و«ط»: يستدل.

(٦) في المصدر: تأتي إلىٰ المدينة فتقول.

(٧) في «ت» والمصدر زيادة: فيقولون إلىٰ فلان.

(٨) في «ط»: يستدل.

(٩) في «ض»: هكذا أنتم.

(١٠) لا يخفىٰ أنّ من المقرر عند بعض الأصحاب أنّ إسماعيل بن جعفر توفّي قبل =

يشرب كذا وكذا، فيقولون: هذا أجود» قالوا: إسماعيل لم يكن أدخله في الوصيّة، فقال: «قد كان أدخله في كتاب الصدقة وكان إماماً» فقال له إسماعيل بن أبي سمال: وهو الله الّذي لا إله إلّا هو عالم الغيب والشهادة الكذا والكذا ـ واستقصىٰ يمينه ـ ما سرّني[١] أنّي زعمت أنّك لست هكذا ولي ما طلعت عليه الشمس ـ أو قال: الدنيا بما فيها ـ وقد أخبرناك بحالنا، فقال له إبراهيم: قد أخبرناك بحالنا، فما كان[٢] حال من كان هكذا مسلم[٣] هو؟ قال: «أمسك»! فسكت[٤].

وفي **جش**: إبراهيم* بن أبي بكر محمّد بن الربيع، يكنّىٰ بأبي

قوله* في تلك الترجمة ـ عن **جش** ـ: **إبراهيم بن أبي بكر... إلىٰ آخره.**

سيجئ عن **جش** في ترجمة داود بن فرقد: مولىٰ آل أبي سمال الأسدي البصري... إلىٰ أنْ قال: وقد روىٰ عنه هذا الكتاب جماعات من أصحابنا رحمهم الله كثيرة، منهم أيضاً: إبراهيم بن أبي بكر محمّد بن عبدالله بن

= أبيه، وأنّ الّذي ادّعىٰ كتابه بعده عبدالله وهو الّذي نازع الكاظم عليه السلام، فتأمّل. **الشيخ محمّد السبط.**

انظر منتهىٰ المقال ٢: ٥١/٣٣٨، ٤: ١٦٩/١٦٩٠ ومعجم رجال الحديث ٤: ٤٠/١٣١٦، ١١: ١٥٤/٦٧٦٧، ترجمة إسماعيل بن جعفر عليه السلام وعبدالله بن جعفر عليه السلام.

(١) في المصدر: ما يسرّني.

(٢) كان، لم ترد في المصدر.

(٣) في «ش»: أمسلم.

(٤) رجال الكشّي: ٤٧٢/٨٩٩.

. . . .

النجاشي المعروف بابن أبي سمال[١] .

وسيجئ في ترجمة عبدالله بن النجاشي عنه أيضاً : عبدالله بن النجاشي بن غنيم بن سمعان أبو بحير[٢] الأسدي البصري[٣] .

هذا والظاهر من العبارة أنّ أبي سمال ليس كنية لأبي بكر ، وهو المناسب لقولهم : مولىٰ آل أبي سمال ، والموافق لما ورد في الأخبار من إبراهيم بن أبي بكر بن أبي سمال[٤] ، وأبي بكر بن أبي سمال[٥] ، وما سيجئ عن الفقيه في ترجمة إسماعيل أخيه ، وفي آخر الكتاب عند ذكر طرق كتابه[٦] .

والظاهر أنّ ما ورد من إسماعيل بن أبي سمال وإبراهيم بن أبي سمال فالنسبة إلىٰ الجدّ ، والله يعلم .

وسيجئ في أحمد : أحمد بن غنيم بن أبي سمال سمعان . . .

---

(١) رجال النجاشي : ٤١٨/١٥٨ ، وفيه بدل البصري : النصري وهو الموافق لما في الخلاصة : ٢/١٤١ ومجمع الرجال ٢ : ٢٨٧ .

(٢) في «أ» : أبو بحر .

(٣) رجال النجاشي : ٥٥٥/٢١٣ ، وفيه : ابن عثيم بن سمعان أبو بجير الأسدي النصري .

(٤) انظر الكافي ٨ : ٣٨٩/٢٦٦ والتهذيب ٤ : ٨٤٨/٢٨٠ والاستبصار ٢ : ٣٩٥/١٢٢ ، وفي الجميع بدل سمال : سماك .

(٥) انظر الكافي ٣ : ٧/٢٣ والفقيه ١ : ١١٨٨/٢٦٠ والتهذيب ٢ : ٣٤٢/٩٢ ، وفي الجميع بدل سمال : سماك .

(٦) انظر الفقيه ١ : ١١٨٨/٢٦٠ ومشيخة الفقيه ٤ : ٦٤ ، وفيه : أبي بكر بن أبي سماك .

بكر محمّد بن السمال[١] سمعان بن هبيرة بن مساحق بن بجير[٢] بن عمير بن اُسامة بن نصر[٣] بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة ، ثقة هو وأخوه إسماعيل بن أبي السمال ، رويا عن أبي الحسن موسىٰ عليه‌السلام ، وكانا من الواقفة .

وذكر الكشّي عنهما في كتاب الرجال حديثاً شكّا ووقفا عن القول بالوقف .

وله كتاب نوادر ، أخبرنا : محمّد بن علي ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيىٰ ، عن أبيه ، عن محمّد بن حسّان به[٤] .

وفي **ست** : إبراهيم بن أبي بكر بن سمال[٥] ، له كتاب ، أخبرنا

إلىٰ آخره[٦] .

فيظهر أنّ أبا سمال كنية لسمعان[٧] ، فتأمّل .

---

(١) كذا في الحجريّة من رجال النجاشي ، إلّا أنّ في طبعة قم منه : ابن أبي السمال ، وهو الموافق لما في رجال النجاشي : ٢٥٣/١٠١ ترجمة أحمد بن علي بن أحمد النجاشي ، وتأريخ اليعقوبي ١ : ٢٦٨ ، والمؤتلف والمختلف للدارقطني ٣ : ١٣٢٥ ، والأنساب للسمعاني ٣ : ٣٠٣ ، والإصابة ٣ : ٣٦٩٦/١٦٩ .

(٢) في «ت» و«ش» و«ض» : بحير .

(٣) في «ض» : نصير .

(٤) رجال النجاشي : ٣٠/٢١ ، وفيه : يكنىٰ بأبي بكر ابن أبي السمال سمعان . . .

(٥) في الفهرست : ابن أبي سمال (ابن سمال خ ل) .

(٦) نقله الميرزا الاسترآبادي قدّس سرّه عن رجال النجاشي علىٰ ما سيأتي ، ولم نعثر عليه في ثلاث طبعات لدينا من رجال النجاشي .

وقال العلّامة المامقاني : أحمد بن غنيم ، لم أقف فيه إلّا علىٰ ما حكاه الميرزا عن النجاشي ولم أجده في كتابه . انظر تنقيح المقال ١ : ٤٤٥/٧٦ (حجري).

(٧) في «م» : سمعان .

به : ابن عبدون ، عن ابن الزبير ، عن علي بن الحسن بن فضّال ، عن أخويه ، عن أبيهما الحسن بن علي بن فضّال ، عن إبراهيم [١] .

وفي نسخة منه : عن إبراهيم بن أبي بكر .

وفي **جخ** : إبراهيم وإسماعيل ابنا أبي سمال واقفيان [٢] علىٰ وفق ما قدّمنا .

وفي بعض النسخ : ابنا سمال علىٰ وفق ما في **ست** ، بأنْ يكون نسب إلىٰ جدّه .

وفي **د** : إبراهيم بن أبي بكر بن الربيع - يكنّىٰ أبا بكر - ابن أبي سمال باللام وتخفيف الميم ، ومنهم من يشدّدها بفتح [٣] السين ، والأوّل أصح [٤] .

ثمّ في باب إسماعيل : إسماعيل بن أبي سمال [٥] .

وكيف كان فهو معروف (بـإبراهيم بن أبي سمال واقفي موثّق) [٦] .

[٤٣] إبراهيم بن أبي فاطمة :

ق [٧] .

---

(١) الفهرست : ٢٤/٤٤ ، وفيه : عن إبراهيم بن أبي بكر .

(٢) رجال الشيخ : ٣٢/٣٣٢ ، وفيه : ابنا السمال ، وفي مجمع الرجال ١ : ٣٥ نقلاً عنه : ابنا أبي السمال .

(٣) في المصدر : ويفتح .

(٤) رجال ابن داود : ٤/٢٢٦ .

(٥) رجال ابن داود : ٥٥/٢٣١ .

(٦) ما بين القوسين لم يرد في «ر» و«ض» و«ط» والحجريّة .

(٧) رجال الشيخ : ٦٩/١٥٨ .

[٤٤] إبراهيم بن أبي الكرّام :

بفتح الكاف وتشديد الراء ، الجعفري رحمه الله ، كان خيّراً ، روىٰ عن الرضا عليه السلام ، **صه**[١] .

وفي **جش**[٢] : له كتاب ، أخبرنا : محمّد بن علي ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيىٰ ، عن أبيه ، عن محمّد بن حسّان ، عن ابن[٣] أبي عمران موسىٰ بن زنجويه[٤] الأرمني ، عن إبراهيم به[٥] .

ولم أجده في **كش** و**ست** أصلاً ، ولا في **جخ**[٦] إلّا في **ضا**[٧] : إبراهيم بن علي بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب الجعفري ، وأُمّ علي بن عبدالله زينب بنت علي[عليه السلام] ، وأُمّها فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله[٨].

---

(١) الخلاصة : ١٨/٥١ .

(٢) في «ش» و«ع» بعد جش زيادة : إبراهيم بن أبي الكرّام الجعفري ، كان خيّراً ، روىٰ عن الرضا عليه السلام .

(٣) ابن ، لم ترد في الحجريّة والمصدر.

نقول: قال أبو علي الحائري: الظاهر زيادة كلمة (ابن) لما يأتي في ترجمة موسىٰ من رواية محمّد بن حسّان عنه وتكنّيه بأبي عمران. انظر منتهىٰ المقال ١ : ٢٦/١٥٢ ورجال النجاشي ١٠٨٨/٤٠٩.

(٤) في «ش» و«ط» : رنجويه .

نقول : ضبط العلّامة في الخلاصة : ٧/٤٠٧ والإيضاح : ٧٢٢/٣٠٤ : زنجويه بالنون بعد الزاي قبل الجيم .

(٥) رجال النجاشي : ٢٩/٢١ .

(٦) ولا في جخ، لم ترد في «ر» و«ض» و«ط» .

(٧) ضا ، أثبتناه من «ش» .

(٨) رجال الشيخ : ٢٣/٣٥٢ .

فلعلّه[١] هو ، ويأتي في محله إنْ شاء الله تعالىٰ[٢] .

لكن[٣] في **قب** : أنّه[٤] محمّد بن علي بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب[٥] .

[٤٥] إبراهيم بن أبي المثنّىٰ عبدالأعلىٰ :

كوفي ، **ق**[٦] .

[٤٦] إبراهيم بن أبي محمود :

خراساني ، ثقة ، مولىٰ ، **ضا**[٧] .

وفي **جش** : الخراساني ، ثقة ، روىٰ عن الرضا عليه السلام ، له كتاب يرويه أحمد بن محمّد بن عيسىٰ .

أخبرنا : محمّد بن علي ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيىٰ ، قال : حدّثنا أحمد بن إدريس .

---

(١) ما أثبتناه من «ت» و«ش» ، وفي بقية النسخ : فعلّه .

(٢) في «ر» و«ض» و«ط» والحجريّة زيادة : ويحتمل أن يكون هو هذا .
يأتي برقم : [١٢٠] .

(٣) في «ت» و«ع» والحجريّة : ولكن .

(٤) أي والد إبراهيم .

(٥) نقول : ذكره ابن حجر مرّتين ، قال في الأُولىٰ : إبراهيم بن محمّد بن علي بن عبدالله بن جعفر يأتي ، ثمّ قال في الثانية : إبراهيم بن محمّد بن معاوية بن عبدالله بن جعفر ، هو إبراهيم بن محمّد بن علي بن عبدالله بن جعفر ، صدوق من السادسة . انظر تقريب التهذيب ١ : ٢٦٧/٥٧ و٢٧٢ .
وقال صاحب عمدة الطالب : ٥١ في عقب جعفر الطيّار رضي الله عنه : وأمّا أبو الكرّام عبدالله بن محمّد الرئيس بن علي بن عبدالله بن جعفر الطيّار فولد ثلاثة أعقبوا وهم : داود وفيه العدد ، وإبراهيم ، ومحمّد أبو المكارم الأصغر . . . إلىٰ آخر كلامه .

(٦) رجال الشيخ : ٥٤/١٥٧ .

(٧) رجال الشيخ : ١٠/٣٥١ .

وأخبرنا : علي بن أحمد ، قال : حدّثنا محمّد بن الحسن ، عن محمّد بن الحسن ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، عن إبراهيم بن أبي محمود به[1] .

وفي **ظم** : إبراهيم بن أبي محمود ، له مسائل[2] .

وزاد **ست** : أخبرنا بها : عدّة من أصحابنا ، عن محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه ، عن أبيه ، عن سعد والحميري ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، عن إبراهيم بن أبي محمود .

ورواها عن أبيه ، عن الحسن بن أحمد المالكي ، عن إبراهيم بن أبي محمود[3][4] .

وفي **صه** : إبراهيم بن أبي محمود الخراساني ، مولىٰ ، روىٰ عن الرضا عليه السلام ، ثقة ، أعتمد علىٰ روايته[5] .

وفي تعليقات الشهيد الثاني : المولىٰ يطلق علىٰ غير العربي الخالص ، وعلىٰ الحليف ، وعلىٰ المعتق ، والأكثر في هذا الباب إرادة المعنىٰ الأوّل[6] .

---

(١) رجال النجاشي : ٤٣/٢٥ .

(٢) رجال الشيخ : ٢٠/٣٣٢ . وفيه وفي «ش» بدل له مسائل : وله مسائل .

نقول : ذكره الشيخ أيضاً في أصحاب الرضا عليه السلام قائلاً : إبراهيم بن أبي محمود ، خراساني ، ثقة ، مولىٰ . انظر رجال الشيخ : ١٠/٣٥١ .

(٣) في «ش» زيادة : رحمه الله .

(٤) الفهرست : ١٥/٤١ .

(٥) الخلاصة : ٣/٤٧ .

(٦) تعليقة الشهيد الثاني علىٰ الخلاصة : ٦ (مخطوط) ، وفيها بدل العربي الخالص : العربي الصريح .

وفي **كش** : قال نصر بن الصبّاح : إبراهيم بن أبي محمود كـان مكفوفاً ، روىٰ عنه أحمد بن محمّد بن عيسىٰ مسائل مـوسىٰ عليه السلام قدر خمس وعشرين ورقة ، وعاش بعد الرضا عليه السلام[١] .

حمدويه قال : حدّثنا الحسن بن موسىٰ الخشّاب ، قال : حدّثنا إبراهيم بن أبي محمود ، قال : دخلت علىٰ أبي جعفر عليه السلام ومـعي كتب إليه من أبيه ، فجعل يقرأها ويضع كتاباً كـثيراً[٢] عـلىٰ عـينيه ويقول : «خطّ أبي والله» ويبكي حتّىٰ سالت دموعه عـلىٰ خـدّيه ، فقلت له : جعلت فداك ، قد كان أبوك ربما قال لي فـي المـجلس الواحد مرّات : «أسكنك الله الجنّة ، أدخلك الله الجنّة» قال : فقال : «وأنا أقول : أدخلك الله الجنّة» .

فقلت : جعلت فداك تضمن لي علىٰ ربّك أنْ يدخلني الجنّة؟ قال : «نعم» .

قال : فأخذت رجله فقبّلتها[٣] ، انتهىٰ .

فظهر أنّه من رجال الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام ، والطريق واضح .

[٤٧] إبراهيم بن أبي موسىٰ عبدالله بن قيس :

الأشعري ، **ل**[٤] .

---

(١) رجال الكشّي : ١٠٧٢/٥٦٧ .

(٢) في «ر» و«ش» والمصدر : كبيراً . وفي نسخة التقي المجلسي من الكشّي ـ علىٰ ما في تعليقاته علىٰ نقد الرجال ـ : ويضع كتاباً كتاباً علىٰ عينيه . انـظر نـقد الرجـال ١ : ١٣/٥٣ هامش رقم (٤) .

(٣) رجال الكشّي : ١٠٧٣/٥٦٧ .

(٤) رجال الشيخ : ٤١/٢٤ .

[٤٨] إبراهيم بن أبي يحيىٰ المدني[١] :

روىٰ عنه الصدوق في الفقيه في الموثّق بالحسن بن علي بن فضّال[٢] .

وكأنّه* ابن محمّد بن أبي يحيىٰ المدني[٣] الآتي[٤] .

[٤٩] إبراهيم بن أحمد بن محمّد :

أبو إسحاق المقرئ ، العدل ، الطبري ، له المناقب ، م[٥] .

[٥٠] إبراهيم بن أحمد بن محمّد :

الحسيني الموسوي الرومي ، نزيل دار النقابة بالري ، فاضل ، مقرئ ، **عه**[٦] .

---

(١٦) **قوله*** في إبراهيم بن أبي يحيىٰ : **وكأنّه ابن محمّد بن أبي يحيىٰ المدني الآتي** .

هذا هو الظاهر كما لا يخفىٰ علىٰ المتأمّل .

هذا ويروي عنه حمّاد[٧] ، وربما كان فيه إيماء إلىٰ الاعتماد مضافاً إلىٰ رواية الصدوق عنه ، فتأمّل .

---

(١) في الحجريّة : المدني . وفي الفقيه : المدائني .

وفي هامش «ع» : المنسوب إذا نُسب إلىٰ مدينة الرسول صلّى الله عليه وآله قلت : مدني ، وإلىٰ مدينة المنصور : مديني ، وإلىٰ مدينة كسرىٰ : مدائني . انظر الصحاح ٦ : ٢٢٠١ .

(٢) مشيخة الفقيه ٤ : ٩٧ .

(٣) في «ر» و«ض» : المديني .

(٤) سيأتي برقم : [١٣٦] .

(٥) معالم العلماء : ٢٩/٧ ، ولم يرد فيه : أبو إسحاق . ووردت الكنية في كتاب المناقب ٢ : ٢٥١ فصل في أحوال أمير المؤمنين عليه السلام مع إبليس وجنوده .

(٦) فهرست منتجب الدين : ٢٥/١٩ .

(٧) الكافي ٥ : ٦/٣٧٦ .

[٥١] إبراهيم الأحمري[١] .

ق قي[٢] .

الكوفي ، **ق**[٣] .

وكأنّه ابن عبدالله الآتي[٤] .

[٥٢] إبراهيم بن إدريس :

دي[٥] .

[٥٣] إبراهيم بن الأزرق الكوفي :

بيّاع الطعام ، روىٰ عنه وعن أبي عبدالله عليه‌السلام ، **قر**[٦] .

[٥٤] إبراهيم بن إسحاق :

ثقة ، **دي**[٧] .

[٥٥] إبراهيم بن إسحاق الأحمري :

النهاوندي ، له كتب ، وهو ضعيف ، **لم**[٨] .

وفي **جش** : إبراهيم بن إسحاق ، أبو إسحاق ، الأحمري

---

(١) إذا روىٰ الصفّار عن أبي إسحاق فالظاهر أنّه الأحمري، وفي هذه المرتبة إبراهيم بن إسحاق الثقة من أصحاب الهادي عليه‌السلام ، والغالب رواية الأحمري عن مثله من الضعفاء والمجاهيل كمحمّد بن سليمان عن أبيه أو القاسم بن محمّد أو عبدالله الدهقان أو السيّاري وأمثالهم . **محمّد تقي المجلسي** .

(٢) رجال البرقي : ٢٧ .

(٣) رجال الشيخ : ٧٤/١٥٨ .

(٤) سيأتي برقم : [١٠٨] .

(٥) رجال الشيخ : ٩/٣٨٣ .

(٦) رجال الشيخ : ١١/١٢٤ ، وفيه : إبراهيم الأزرق ، وفي طبعة النجف منه : ١١/١٠٤ : إبراهيم بن الأزرق . . .

(٧) رجال الشيخ : ٦/٣٨٣ .

(٨) رجال الشيخ : ٧٥/٤١٤ .

النهاوندي ، كان ضعيفاً في حديثه متهوماً .

له كتب ، منها : كتاب الصيام ، كتاب المتعة ، كتاب الدواجن ، كتاب جواهر الأسرار ، كتاب المآكل ، كتاب الجنائز ، كتاب النوادر ، كتاب الغيبة ، كتاب مقتل الحسين عليه السلام ، كتاب العدد ، كتاب نفي أبي ذرّ .

أخبرنا بها : أبو القاسم علي بن شبل بن أسد ، قال : حدّثنا أبو منصور ظفر بن حمدون البادرائي بها ، قال : حدّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الأحمري بها .

قال أبو عبدالله بن شاذان : حدّثنا علي بن حاتم ، قال : أطلق* لي أبو أحمد القاسم بن محمّد الهمداني ، عن إبراهيم بن إسحاق ، وسمع منه سنة تسع وستّين ومائتين[١] .

وفي **ست** : إبراهيم بن إسحاق ، أبو إسحاق ، الأحمري

---

(١٧) **قوله*** في إبراهيم بن إسحاق : **أطلق لي أبو أحمد القاسم بن محمّد . . . إلىٰ آخره .**

أطلق معناه : رخّص .

والقاسم لعلّه هو الوكيل الجليل[٢] ، فيكون فيه شهادة علىٰ الاعتماد به ، وكذا في سماعه منه ، ويؤيّده كثرة الرواية عنه ، وكذا رواية الصفّار[٣]

---

(١) رجال النجاشي : ٢١/١٩ .

(٢) هو القاسم بن محمّد بن علي بن إبراهيم بن محمّد الهمداني ، وكيل الناحية المقدّسة ، ذكره النجاشي في ترجمة أبيه محمّد بن علي بن إبراهيم . انظر رجال النجاشي : ٩٢٨/٣٤٤ .

(٣) كما في الفهرست : ٩/٣٩ .

النهاوندي ، كان ضعيفاً في حديثه ، متّهماً في دينه .

وصنّف كتباً جماعة[١] قريبة من السداد منها : كتاب الصيام ،

وعلي بن أبي شبل[٢] الجليلين عنه .

وربما كان تضعيفهم من جهة إيراده الأحاديث الّتي عندهم أنّها تدلّ علىٰ الغلوّ ، ولذا اتّهموه في دينه ، وقد مرّ منّا التأويل[٣] في ذلك في صدر الكتاب .

علىٰ أنّه سيجيء[٤] في أحمد بن محمّد بن عيسىٰ أنّه روىٰ عنه ، مع آنّه لم يرو عن الحسن بن خرزاد وابن المغيرة وابن محبوب[٥] ، وفعل بالنسبة إلىٰ البرقي[٦] وسهل بن زياد[٧] وغيرهما ما فعل بالأسباب المذكورة المعهودة ، وكذا أكثر الطعن منه بالنسبة إلىٰ الرجال[٨] .

---

(١) في نسخة منقولة عن المصدر : جملتها .

(٢) كذا في النسخ ، وفي المنتهىٰ نقلاً عن التعليقة : علي بن شبل ، وكذا أيضاً في رجال النجاشي ترجمة ظفر بن حمدون . وذكره صاحب الرياض قائلاً : الشيخ أبو القاسم علي بن شبل بن أسد الوكيل العالم الجليل . . . إلىٰ آخر كلامه . وقد روىٰ علي بن شبل عن إبراهيم بن إسحاق بواسطة ظفر بن حمدون كما في رجال النجاشي : ٢١/١٩ والفهرست : ٩/٣٩ .

انظر منتهىٰ المقال ١ : ٣٢/١٥٦ ورجال النجاشي : ٥٥٤/٢٠٩ ورياض العلماء ٤ : ١٠٤ .

(٣) في «م» : التأمّل .

(٤) يأتي برقم : [٣٥٦] .

(٥) انظر رجال الكشّي : ٩٨٩/٥١٢ ، وفيه : حسن بن خرزاذ .

(٦) انظر الخلاصة: ٧/٦٣ ترجمة أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

(٧) انظر رجال النجاشي : ٤٩٠/١٨٥ والخلاصة : ٢/٣٥٦ ترجمة سهل بن زياد الآدمي .

(٨) في «م» زيادة : فتأمّل .

كتاب المتعة، كتاب الدواجن، كتاب جواهر الأسرار (كبير)[١]، كتاب النوادر، كتاب الغيبة[٢]، كتاب مقتل الحسين بن علي عليه السلام.

أخبرني بكتبه ورواياته: أبو القاسم علي بن شبل بن أسد الوكيل، قال: أخبرنا بها أبو منصور ظفر[٣] بن حمدون بن شداد[٤] البادرائي، قال: حدّثنا إبراهيم بن إسحاق الأحمري.

وأخبرنا بها أيضاً: الحسين بن عبيدالله، عن أبي محمّد هارون بن موسىٰ التلعكبري، قال: حدّثنا أبو سليمان أحمد بن نصر بن سعيد الباهلي ـ المعروف بابن أبي هراسة ـ قال: حدّثنا إبراهيم الأحمري.

وأخبرنا: أبو الحسين[٥] بن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن إبراهيم بمقتل الحسين عليه السلام خاصّة[٦].

وفي **صه**: إبراهيم بن إسحاق، أبو إسحاق، الأحمري النهاوندي، كان ضعيفاً في حديثه، متّهماً في دينه، في مذهبه ارتفاع، وأمره مختلط، لا أعتمد علىٰ شيء ممّا يرويه.

---

(١) ما بين القوسين أثبتناه من «ش» والمصدر، وفي بقية النسخ بدل ما بين القوسين: كتاب المآكل، كتاب الجنائز.

(٢) في «ش»: اللغة، الغيبة (خ ل).

(٣) ظفر، لم ترد في «ر» و«ض» والحجريّة.

(٤) في «ر» و«ض» وهامش «ت» والحجريّة: سداد.

(٥) في هامش «ت» و«ط»: أبو الحسن (خ ل)، وفي المصدر: أبو الحسن (أبو الحسين خ ل).

(٦) الفهرست: ٩/٣٩.

وقد ضعّفه الشيخ في الفهرست ، وقال في كتاب الرجال في أصحاب الهادي عليه‌السلام : إبراهيم بن إسحاق ، ثقة .

فإنْ يكن هو هذا فلا تعويل علىٰ روايته .

وقال البرقي : إبراهيم بن إسحاق بن أزور شيخ لا بأس به[١] ، انتهىٰ[٢] .

والظاهر أنّ الثقة ليس بالأحمري هذا ولا الأحمري الّذي في ق[٣] ولا أحدهما الآخر[٤] .

[٥٦] إبراهيم بن إسحاق بن أزور :

شيخ لا بأس به ، **قي**[٥] .

[٥٧] إبراهيم بن إسحاق الحارثي :

ق[٦] .

أبو إسحاق الحارثي ، **قي**[٧] .

---

(١) الخلاصة : ٤/٣١٤ ، رجال البرقي : ٥٨ . وفي الخلاصة بدل لا أعتمد : لا أعمل .

(٢) في حواشي جدّي قدس‌سره علىٰ الخلاصة : قلت : ذكر الشيخ (النهاوندي) في باب من لم يرو عنهم وقال : إنّه ضعيف . فعلىٰ هذا الظاهر أنّ الّذي ذكره في أصحاب الهادي عليه‌السلام ليس هو النهاوندي ، ويحتمل أنْ يكون هو الّذي ذكره البرقي ، انتهىٰ .

وقد يقال : إنّ الشيخ كثيراً ما يذكر في باب من لم يرو رجالاً من أصحاب الأئمّة عليهم‌السلام كما نعلم من مراجعة الكتاب ، فما ذكره جدّي قدس‌سره محل تأمّل. **الشيخ محمّد السبط** .

(٣) انظر رجال الشيخ : ٧٤/١٥٨ .

(٤) ولا أحدهما الآخر ، لم ترد في الحجريّة . وفي «ش» بعد الآخر زيادة : والله أعلم .

(٥) رجال البرقي : ٥٨ .

(٦) رجال الشيخ : ٢٣٤/١٦٧ .

(٧) رجال البرقي : ٢٧ .

[٥٨] إبراهيم بن إسرائيل :

ضا[١] .

[٥٩] إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم :

ابن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام ، **ق**[٢] . في نسخة .

[٦٠] إبراهيم* الأعجمي[٣] :

من أهل نهاوند ، له كتاب ، أخبرنا به : عدّة من أصحابنا ، عن أبي المفضّل الشيباني ، عن ابن بطّة ، عن أحمد بن أبي عبدالله

---

(١٨) إبراهيم بن إسماعيل الخلنجي الجرجاني :

يظهر من كشف الغمّة مدحه[٤] .

(١٩) قوله* : **إبراهيم الأعجمي** .

قرّب بعض المحقّقين كونه الأحمر المتقدّم[٥] ، وربما يأبىٰ عنه ترحّم الشيخ عليه في **ست** وذكره علىٰ حدة في **لم**، وإنّ ما ذكره فيه غير ما ذكره في الأحمر[٦]، ثمّ إنّه ترحّم الشيخ عليه دليل علىٰ حسن حاله في الجملة، فتدبّر[٧].

---

(١) رجال الشيخ : ٢٩/٣٥٣ .

(٢) رجال الشيخ : ٢٢/١٥٦ .

(٣) في حاشية «ط» : احتمل المصنّف في وسيطه اتّحاده مع ابن إسحاق الأحمري المتقدّم . انظر الوسيط : ٧ (مخطوط) .

(٤) كشف الغمّة ٢ : ٤٢٧ ، وفيه : الجلختي .

وهذه الترجمة لم ترد في «م» .

(٥) انظر نقد الرجال ١ : ٧٢/٧٤ .

(٦) انظر رجال الشيخ : ٧٥/٤١٤ و٧٨ .

(٧) في «ب» : فتأمّل .

البرقي ، عن إبراهيم الأعجمي رحمه الله ، **ست**[١] .

وفي **لم** : إبراهيم العجمي ، من أهل نهاوند ، روىٰ عنه البرقي[٢] .

[٦١] إبراهيم بن بشر :

له مسائل إلىٰ الرضا عليه السلام ، أخبرنا ، محمّد بن محمّد ، عن محمّد بن أحمد بن داود ، عن الحسين بن محمّد بن علّان ، قال : حدّثنا أبو الحسين الآمدي ، عن محمّد بن عبدالحميد ، عن إبراهيم بن بشر به ، **جش**[٣] .

[٦٢] إبراهيم بن بشير[٤] الأنصاري :

المدني ، **ين**[٥] .

[٦٣] إبراهيم* الجبوبي[٦] :

من غلمان العيّاشي ، **لم**[٧] .

---

(٢٠) **قوله*** : إبراهيم الجبوبي[٨].

قيل: بالباء الموحّدة، وظاهر **مصط** بالياء المثنّاة[٩].

---

(١) الفهرست : ١٦/٤٢ ، ولم يرد فيه الترحّم ، وورد في مجمع الرجال ١ : ٥٩ نقلاً عنه .

(٢) رجال الشيخ : ٧٨/٤١٤ .

(٣) رجال النجاشي : ٣٥/٢٣ .

(٤) في «ر» و«ض» والحجريّة : بشر .

(٥) رجال الشيخ : ٣/١٠٩ .

(٦) في «ت» و«ض»: الجبوني ، وفي الحجريّة : الجنوبي .

في بعض النسخ منسوباً علىٰ الأصل الجنوبي . **منه قدّس سرّه** .

(٧) رجال الشيخ : ١١/٤٠٧ ، وفيه : الحبوبي .

(٨) في «ب» و«م» : الجيوبي.

(٩) نقد الرجال ١ : ٢٨/٥٧.

[٦٤] إبراهيم الجريري :

قر[١] .

[٦٥] إبراهيم بن جعفر بن محمود :

الأنصاري المدني ، **ق**[٢] .

[٦٦] إبراهيم بن جميل :

أخو طربال الكوفي ، **ق**[٣] .

وزاد في **قر** : روىٰ عنه علي بن شجرة وإبراهيم بن إسحاق[٤] .

[٦٧] إبراهيم بن حبيب القرشي :

ق[٥] .

[٦٨] إبراهيم بن الحسين بن علي :

ابن الحسين، أبو علي المدني[٦] ، نزل الكوفة ، **ق**[٧] .

[٦٩] إبراهيم بن الحكم بن ظهير :

الفزاري ، أبو إسحاق ، ابن صاحب التفسير عن السدي .

له كتب ، منها : كتاب الملاحم وكتاب الخطب، **جش**[٨]، **ست**[٩] .

ثمّ في **ست** : خطب علي عليه السلام ، أخبرني بهما : أحمد بن

---

(١) رجال الشيخ : ٤/١٢٣ .

(٢) رجال الشيخ : ٧٧/١٥٩ .

(٣) رجال الشيخ : ٥٩/١٥٨ .

(٤) رجال الشيخ : ٨/١٢٣ .

(٥) رجال الشيخ : ٣٥/١٥٧ .

(٦) في «ش» والمصدر : مدني .

(٧) رجال الشيخ : ٢٣/١٥٦ .

(٨) رجال النجاشي : ١٥/١٥ .

(٩) في «ت» و«ض» و«ع» والحجريّة زيادة : إلّا أنّ فيه ما في جش وقي .

محمّد بن موسىٰ ، قال : أخبرنا[١] أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثني[٢] يحيىٰ بن زكريّا بن شيبان ، عن إبراهيم بن الحكم[٣] .

وفي **جش** : أخبرنا : محمّد بن جعفر ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد . . . إلىٰ آخر ما في **ست** .

[٧٠] إبراهيم بن حمّاد :

كوفي ، له كتاب ، أخبرنا : أحمد بن عبدالواحد ، قال : حدّثنا علي بن حبشي ، قال : حدّثنا حميد ، عن أحمد بن ميثم ، قال : حدّثنا إبراهيم بن حمّاد به ، **جش**[٤] .

وفي **ست** : إبراهيم بن حمّاد ، له كتاب ، رويناه بالإسناد الأول ، عن حميد ، عن القاسم بن إسماعيل ، عن إبراهيم[٥] ، انتهىٰ .

والإسناد: أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد[٦].

---

(٢١) إبراهيم بن حمويه :

روىٰ عنه محمّد بن أحمد بن يحيىٰ[٧] ، ولم يستثن روايته[٨] ، وفيه إشعار بالاعتماد عليه .

---

(١) في الحجريّة زيادة : محمّد بن محمّد بن موسىٰ قال : أخبرنا .

(٢) ما أثبتناه من «ش» والمصدر ، وفي بقيّة النسخ : حدّثنا .

(٣) الفهرست : ٤/٣٥ .

(٤) رجال النجاشي : ٣٩/٢٤ .

(٥) الفهرست : ٢٩/٤٥ .

(٦) الفهرست : ٢٥/٤٤ .

(٧) كما في عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ١٥/٢٧٧ باب ٢٨ .

(٨) انظر رجال النجاشي : ٩٣٩/٣٤٨ والفهرست : ٣٧/٢٢١ .

[٧١] إبراهيم بن حنان الأسدي :

الكوفي ، نزل واسط ، **قر**(١) .

[٧٢] إبراهيم بن حيّان الواسطي :

ق(٢) .

ولعلّه الكوفي الّذي نزل واسط ، والفرق بالنقط لم يثبت .

[٧٣] إبراهيم الخارفي(٣) .

في الأصحّ .

وكأنّه ابن زياد الآتي أو ابن هارون(٤) .

[٧٤] إبراهيم بن خالد العطّار :

ثمّ **ست**(٥) : له كتاب ، أخبرنا به : أحمد بن عبدون ، عن أبي

---

(١) رجال الشيخ : ١/١٢٣ ، وفيه : حيّان ، حنان (خ ل) .

(٢) رجال الشيخ : ٦٤/١٥٨ .

(٣) في «ض» والحجريّة : الخارقي . وفي حاشية «ط» : الخارف حافظ النخل ، وبلا لام لقب مالك بن عبدالله أبي قبيلة من همدان . انظر القاموس المحيط ٣ : ١٣٢ .

نقول : الخارفي ـ بفتح الخاء المعجمة والراء بعد الألف في آخرها فاء ـ هذه النسبة إلىٰ خارف وهو بطن من همدان نزل الكوفة ، كذا قال السمعاني في أنسابه ، ولم يذكر الخارقي ـ بالقاف ـ أصلاً . وقال القهبائي : إنّ الخارفي هو الأظهر ، وبعض العلماء اعتبر أنّ الخارقي والمخارقي تصحيف . وفي أكثر نسخنا الخطيّة من المنهج : الخارفي ـ بالفاء ـ والظاهر أنّه الصواب .

انظر أنساب السمعاني ٢ : ٣٠٥ ومجمع الرجال ١ : ٧٢ وتوضيح الاشتباه للساوري : ١١ وأعيان الشيعة ٢ : ٢٢٧ وتنقيح المقال ١ : ١٦ (حجري) وقاموس الرجال ١ : ٩٤/١٧٨ ولغت نامه ـ فارسي ـ ١٩ : ٣٣ ولسان الميزان ١ : ١٥٣/٨٩ .

(٤) يأتيان برقم : [٨٣] ورقم : [١٧٤] .

(٥) كذا في النسخ .

طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن ابن نهيك، عن إبراهيم بن خالد[(١)].

ثمّ **جش** : العبدي، يعرف بابن أبي مليقة[(٢)]، روىٰ عن أبي عبدالله عليه السلام، ذكره أصحابنا في الرجال، له كتاب[(٣)].

وفي **ضح** : العبدي بموحّدة بين مهملتين، يعرف بابن أبي مليكة بضمّ الميم وفتح اللام وسكون المثنّاة تحت وفتح الكاف[(٤)].

[٧٥] إبراهيم بن خرّبوذ المكّي :

ق[(٥)].

[٧٦] إبراهيم بن خضيب الأنباري :

ري[(٦)].

[٧٧] إبراهيم* بن داود اليعقوبي :

ج، **دي**[(٧)].

---

(٢٢) **قوله* : إبراهيم بن داود . . . إلىٰ آخره .**

سيجيء في ترجمة فارس بن حاتم عنه رواية مشيرة إلىٰ حسن عقيدته[(٨)]، فتأمّل .

---

(١) الفهرست : ٢٥/٤٤ .

(٢) في «ت» و«ر» و«ض» و«ط» و«ع» : ملتعة، مليقة (خ ل) . وفي حاشية الحجريّة : ملتعة (خ ل) .

(٣) رجال النجاشي : ٤١/٢٤ .

(٤) إيضاح الاشتباه : ٢٣/٨٨ .

(٥) رجال الشيخ : ٦١/١٥٨ .

(٦) رجال الشيخ : ١٨/٣٩٨ . وفي «ض» و«ع» والحجريّة بدل ري : دي .

(٧) رجال الشيخ : ٣/٣٧٣ و١٢/٣٨٣ .

(٨) عن رجال الكشّي : ١٠٠٣/٥٢٢ .

[٧٨] إبراهيم الدهقان :

دي[١] .

[٧٩] إبراهيم بن رجاء الجحدري :

من بني قيس بن ثعلبة ، **لم**[٢] .

ثمّ **صه** : رجل ثقة من أصحابنا البصريّين[٣] .

وزاد **ست** و **جش** : له كتب ، منها : كتاب الفضائل .

ثمّ **ست** : أخبرنا به : أحمد بن عبدون ، عن أحمد بن زياد بن جعفر[٤] الهمداني رحمه الله ، قال : حدّثني علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن إبراهيم بن رجاء[٥] .

ثمّ **جش** : أخبرنا : محمّد بن محمّد بن النعمان ، قال : حدّثنا أبو محمّد الحسن[٦] بن حمزة ، قال : حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم . . . إلىٰ آخره[٧] .

ثمّ **لم** في موضع : له كتب ذكرناها في الفهرست[٨] .

وقال في موضع : ابن رجاء الجحدري ، روىٰ عنه إبراهيم بن

---

(١) رجال الشيخ : ٢٥/٣٨٤ .

(٢) رجال الشيخ : ٧٢/٤١٤ . وسيأتي تتمة ما فيه .

(٣) الخلاصة : ٧/٤٨ .

(٤) ابن جعفر ، لم ترد في الحجريّة .

(٥) الفهرست : ٥/٣٥ ، ولم يرد فيه الترضّي ، وورد في مجمع الرجال ١ : ٤٢ نقلاً عنه .

(٦) في الحجرية بعد الحسن زيادة : ابن محمّد .

(٧) رجال النجاشي : ١٦/١٦ .

(٨) رجال الشيخ : ٧٢/٤١٤ .

هاشم[١][٢].

[٨٠] إبراهيم بن رجاء الشيباني :

أبو إسحاق ، المعروف بابن أبي هراسة ـ بالراء والسين غير المعجمة ـ وهراسة أُمّه ، كان عامّياً ، لا أعتمد علىٰ ما يرويه ، صه[٣].

جش إلّا أنّه قال : عامّي ، روىٰ عن الحسن بن علي بن الحسين وعبدالله بن محمّد بن عمر بن علي وجعفر بن محمّد ، وله عن جعفر نسخة .

أخبرنا : علي بن أحمد ، عن محمّد بن الحسن ، عن محمّد بن الحسن ، عن هارون بن مسلم ، عن إبراهيم[٤].

---

(١) رجال الشيخ : ٥٧/٤١٣ .

(٢) الظاهر أنّهما واحد ، والله أعلم .   منه قدّس سرّه .

إلّا أنّ في صه : ابن رجاء بالراء غير المعجمة والجيم ، والجحدري بالجيم المفتوحة والحاء غير المعجمة الساكنة والدال غير المعجمة المفتوحة والراء غير المعجمة . وفي د : لم جخ ثقة بصري ، له مجلس يصف فيه أبا محمّد العسكري [عليه السلام] . ونحن لم نجد إلّا ما قدّمنا .   منه قدّس سرّه .

نقول : الظاهر أنّ ابن داود قدّس سرّه قد سبق نظره إلىٰ ترجمة أحمد بن عبيدالله ابن يحيىٰ بن خاقان ، والّذي وردت ترجمته في رجال الشيخ بلا فصل بعد ترجمة إبراهيم بن رجاء ، وقال الشيخ في ترجمة أحمد : ... وصف أبا محمّد الحسن بن علي العسكري عليه السلام . وذكره أيضا في الفهرست : ٤٠/٨٢ قائلاً : له مجلس يصف فيه أبا محمّد الحسن بن علي عليه السلام .

انظر رجال الشيخ : ٥٧/٤١٣ و٥٨ ورجال ابن داود : ١٨/٣١ .

(٣) الخلاصة : ٥/٣١٤ .

(٤) رجال النجاشي : ٣٤/٢٣ ، وفيه : الحسين بن علي بن الحسين ، إلّا أنّ في طبعتي بيروت والحجريّة منه كما في المتن .

وكلام الشيخ في الكتابين خال عن لفظة (أبي).

ففي **ق**: إبراهيم بن رجاء، أبو إسحاق، المعروف بابن هراسة الشيباني الكوفي[١].

وفي **ست**: إبراهيم بن هراسة، له كتاب، أخبرنا به: عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضّل الشيباني، عن ابن بطّة القمّي، عن أبي عبدالله محمّد بن أبي القاسم، عن إبراهيم بن هراسة[٢]، انتهىٰ.

وهذا* القول[٣] هو الأنسب بقولهم: إنّ هراسة اُمّه.

وربما يظهر من كلام الشيخ أنّ ابن أبي هراسة غير هذا، فإنّه[٤] قال في باب من عرف بلقبه: ابن أبي هراسة، له كتاب الإيمان والكفر والتوبة[٥]، انتهىٰ.

وفي **لم**: أحمد بن نصر[٦] (بن سعيد الباهلي)[٧] المعروف بابن

---

(٢٣) **قوله*** في إبراهيم بن رجاء: **وهذا هو الأنسب**.

أقول: في القاموس: إبراهيم بن هراسة ـ كسحابة ـ وهو متروك الحديث[٨]، فتأمّل.

---

(١) رجال الشيخ: ٧٠/١٥٨.

(٢) الفهرست: ١٩/٤٢.

(٣) القول، لم ترد في «ش».

(٤) في «ش» بدل فإنّه: حيث.

(٥) الفهرست: ٤/٢٨٢.

(٦) في «ر» و«ض» و«ط» والحجريّة: أحمد بن أبي نصر.

(٧) ما بين القوسين أثبتناه من «ش»، وفي بقية النسخ بدل ما بين القوسين: إلىٰ أنْ قال.

(٨) القاموس المحيط ٢: ٢٥٩.

أبي هراسة[١].

ولعلّ هذا أثبت[٢].

[٨١] إبراهيم بن الزبرقان[٣] التيمي[٤]:

الكوفي، أسند عنه، ق[٥].

[٨٢] إبراهيم بن زياد:

أبو أيّوب الخرّاز[٦] الكوفي، ق[٧].

وقيل: ابن عثمان، وقيل: ابن عيسىٰ، ويأتي[٨].

---

(١) رجال الشيخ: ٣١/٤٠٩.

(٢) في «ش» زيادة: والله أعلم.

(٣) الزبرقان ـ بالموحّدة ـ في كثير من النسخ، وهو الظاهر من اللغة. منه قدّس سرّه.

انظر الصحاح ٤: ١٤٨٨ ولسان العرب ١٠: ١٣٧ والقاموس المحيط ٣: ٢٤٠.

(٤) في «ض»: التميمي.

(٥) رجال الشيخ: ٤٠/١٥٧.

(٦) في «ت» و«ش» والمصدر: الخزّاز. وفي نسخة خطيّة معتبرة لدينا من رجال الشيخ: الخرّاز.

نقول: ضبطه العلّامة وابن داود بالخاء المعجمة والراء المهملة والزاي بعد الألف.

وقال العلّامة المامقاني: الخزّاز ـ بالخاء والزائين المعجمات بينهما ألف أوليهما مشدّدة ـ مبالغة من الخزّ لبيعه له، لا الخرّاز بابدال الزاي الأُولىٰ بالراء المهملة ليكون بمعنىٰ بيّاع الخرز، أي الجواهر.

انظر الخلاصة: ١٣/٥٠ وإيضاح الاشتباه: ١٧/٨٦ ورجال ابن داود: ١٩/٣١ وتنقيح المقال ١: ١٠١/١٧ (حجري).

(٧) رجال الشيخ: ٧٩/١٥٩.

(٨) يأتيان برقم: [١١٥] و[١٢٤].

[٨٣] إبراهيم بن زياد الخارفي[١] :

الكوفي ، **ق**[٢] .

وفي **كش** : جعفر بن أحمد ، عن نوح أنّ[٣] إبراهيم الخارفي[٤] قال : وصفت الأئمّة عليهم السلام لأبي عبدالله عليه السلام فقلت : أشهد أنْ لا إله إلّا الله وحده لا شريك له ، وأنّ محمّداً عبده ورسوله[٥] ، وأنّ عليّاً إمام ثمّ الحسن ثمّ الحسين ثمّ علي بن الحسين ثمّ محمّد بن علي ثمّ أنت ، فقال : «رحمك الله ، ثمّ[٦] اتّقوا الله اتّقوا الله ، عليكم بالورع وصدق الحديث[٧] وعفّة البطن والفرج»[٨] ، انتهىٰ .

وفي بعض نسخ **كش** : المخارقي .

---

(١) في «ت» و«ض» والحجريّة هنا وفي المورد الآتي : الخارقي .
الخارف اسم محلّة ، كذا وجدته علىٰ هامش كتاب الشيخ بخطّ بعض الشيوخ ، ورأيت في بعض كتب العرب أنّه وجوه من همدان . وفي القاموس [٣ : ١٣٢] : الخارف حافظ النخل ، وبلا لام لقب مالك بن عبدالله أبو قبيلة من همدان . **منه قدّس سرّه** .

(٢) رجال الشيخ : ٥٦/١٥٧ .

(٣) كذا في النسخ ، وفي المصدر بدل أنّ : ابن ، وفي مجمع الرجال ١ : ٧٢ نقلاً عنه : عن .

(٤) في المصدر : المخارقي . وقال القهبائي : في بعض النسخ : الخارفي، وهو الأظهر . انظر مجمع الرجال ١ : ٧٢ هامش (٢) . وقد تقدّم بسط المقال حولها برقم : [٧٣] .

(٥) في المصدر : وأنّ محمّداً رسول الله ، وفي مجمع الرجال ١ : ٧٢ نقلاً عنه كما في المتن .

(٦) في المصدر : ثمّ قال .

(٧) في المصدر زيادة : وأداء الأمانة .

(٨) رجال الكشّي : ٧٩٤/٤١٩ .

[٨٤] إبراهيم بن سعد بن إبراهيم :

ابن عبدالرحمن بن عوف الزهري المدني ، **ق**[١] .

وفي **قب** : الزهري ، أبو إسحاق المدني ، نزيل بغداد ، ثقة ، حجّة ، تُكلّم فيه بلا قادح ، ومات سنة خمس وثمانين ومائة[٢] .

[٨٥] إبراهيم* بن سعيد المدني :

أسند عنه ، **ق**[٣][٤] .

---

(٢٤) **قوله*** : **إبراهيم بن سعيد . . . إلىٰ آخره .**

الظاهر من بعض اتّحاده مع إبراهيم بن سعد المتقدّم ، وليس ببعيد .

(٢٥) **إبراهيم بن سفيان :**

للصدوق طريق إليه[٥] ، والظاهر من خالي رحمه الله أنّه حسن من هذه الجهة[٦] .

روىٰ عن الرضا عليه السلام ، عنه الحسين بن سعيد[٧] وأبو محمّد الذهلي[٨] .

---

(١) رجال الشيخ : ٢٨/١٥٦ .

(٢) تقريب التهذيب ١ : ٢٠٢/٥٠ .

(٣) رجال الشيخ : ٤١/١٥٧ .

(٤) بقي إبراهيم بن سفيان فإنّه يوجد في بعض الأسانيد ـ كتبت إلىٰ أبي الحسن عليه السلام ـ وهو غير مذكور في كتب الرجال ولا معلوم الحال . **محمّد أمين الكاظمي** .

انظر الفقيه ٢ : ١٠٤٨/٢٢٤ و١١٩٩/٢٤٩ . وقد ذكره الوحيد البهبهاني في التعليقة علىٰ ما سيأتي برقم : (٢٥) .

(٥) انظر مشيخة الفقيه ٤ : ١٠٢ .

(٦) الوجيزة : ٧/٣٦٨ .

(٧) كما في الفقيه ٢ : ١١٩٩/٢٤٩ .

(٨) لم نعثر علىٰ روايته عن إبراهيم بن سفيان .

[٨٦] إبراهيم بن سلام :

نيشابوري ، وكيل ، **ضا**[١] .

وفي **صه** : ابن سلامة ، نيشابوري ، وكيل ، من أصحاب الكاظمعليه السلام ، لم يقل الشيخ فيه غير ذلك ، والأقوىٰ* عندي قبول روايته[٢] ، انتهىٰ[٣] .

---

(٢٦) **قوله*** في إبراهيم بن سلام عن **صه** : **والأقوىٰ عندي قبول روايته .**

لأنّهم عليهم السلام لا يجعلون الفاسق وكيلاً ، لا يقال : لم يصرّح الشيخ بأنّه وكيل أحدهم عليهم السلام ، فلعلّه كان وكيلاً لبني اُميّة ؛ لأنّا نقول : هذا اصطلاح مقرّر بين علماء الرجال من أصحابنا أنّهم إذا قالوا : فلان وكيل ، يريدون أنّه وكيل لأحدهم عليهم السلام ، وهذا ممّا لا يرتاب فيه من مارس كلامهم وعرف لسانهم ، **ب هـ**[٤] .

أقول : ما ذكره من أنّهم لا يجعلون الفاسق وكيلاً يؤيّده ما سيجيء في

---

(١) رجال الشيخ : ٣٧/٣٥٣ .

(٢) الخلاصة : ٥/٤٨ .

(٣) أقول : كأنّ العلّامة ظنّ من كون إبراهيم بن سلام وكيلاً أنّه ثقة ؛ ولهذا ذكره في القسم الأوّل ، ولا يخلو من نظر علىٰ الإطلاق ، نعم لو كان وكيلاً فيما يعتبر فيه العدالة فاستفادة التوثيق ظاهرة ، إلّا أنْ يقال : إنّ دفع الأموال منهم عليهم السلام إلىٰ غير العدل لا وجه له ، إذ هو نوع من التبذير وفيه أنّه يجوز اشتمال الدفع علىٰ مصلحة هو أعلم بها . أمّا علىٰ قول الشيخ : بأنّ الفاسق سفيه ، فيحتمل أنْ يكون النهي عن دفع الأموال للسفهاء يمنع من إعطاء الإمامعليه السلام ماله لهم . والحقّ أنّ الفسق غير متحقّق ، بل نفي العلم بالعدالة حاصل وهو أعلم ، وفي المقام كلام . **الشيخ محمّد السبط** .

(٤) ب هـ رمز للشيخ البهائي ، ولم نعثر علىٰ كلامه هذا .

وفي **د** ـ كما قدّمناه ـ : ومن أصحابنا من ذكر أنّه سلامة ، والحقّ الأوّل يعني سلام ، ومنهم من قال : إنّه من أصحاب الكاظم عليه السلام ، ومنهم من أورده في رجال الجواد عليه السلام ، والحقّ أنّه من أصحاب الرضا عليه السلام [١] ، فتدبّر .

[٨٧] إبراهيم بن سلمة الكناني :

ق [٢] .

محمّد بن صالح الهمداني [٣] ، ويضعّفه ما سيجيء في آخر الكتاب في الفائدة الرابعة في ذكر المذمومين من الوكلاء ، هذا وظاهر توكيلهم حُسنْ حالة الوكلاء والاعتماد عليهم وجلالتهم بل وثاقتهم إلّا أنْ يثبت خلافه وتغيير وتبديل وخيانة ، والمغيّرون معروفون كما سيجيء الإشارة في تلك الفائدة .

وسيجيء عن المصنّف في الحسين بن عبد ربّه أنّ مقام الوكالة يقتضي الثقة بل ما فوقها ، فتدبّر .

---

(١) رجال ابن داود : ٣١/٢٠ .

(٢) رجال الشيخ : ١٥٦/٣١ .

(٣) عن كمال الدين : ٢/٤٨٣ باب ٤٥ ، وفيه : أنّ محمّد بن صالح الهمداني قال : كتبت إلىٰ صاحب الزمان عليه السلام : أنّ أهل بيتي يؤذونني ويقرّعونني بالحديث الّذي روي عن آبائك عليهم السلام أنّهم قالوا : «قوّامنا وخدّامنا شرار خلق الله» . فكتب عليه السلام : «ويحكم أما تقرؤون ما قال عزّوجلّ : وجَعَلْنا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ القُرىٰ الَّتِي بَارَكْنا فِيها قُرىً ظَاهِرَةً . ونحن والله القرىٰ الّتي بارك الله فيها ، وأنتم القرىٰ الظاهرة» .

[٨٨] إبراهيم* بن سليمان بن أبي داحة[١] :

المزني ، مولىٰ آل طلحة بن عبيدالله ، أبو إسحاق ، وكان وجه أصحابنا البصريّين في الفقه والكلام والأدب والشعر ، والجاحظ يحكي عنه ، وقال الجاحظ : ابن داحة ، عن محمّد بن أبي[٢] عمير .

له كتب ذكرها بعض أصحابنا في الفهرستات[٣] ، لم أر منها شيئاً ، **جش**[٤] .

وفي **ست** : إبراهيم بن سليمان بن داحة ، مولىٰ آل طلحة ، ذكر أنّه روىٰ عن أبي عبدالله عليه السلام ، وكان** وجه أصحابنا بالبصرة فقهاً

---

(٢٧) **قوله*** : **إبراهيم بن سليمان بن أبي داحة** .

أقول : سيجيء عن **جش** في ترجمة محمّد بن أبي عمير : إبراهيم بدون لفظة (أبي)[٥] موافقاً لـ **ست** و**د**[٦] ، فالظاهر أنّ ما في المقام عن **جش** سهو ، والله يعلم .

قوله** في تلك الترجمة : **وكان وجه أصحابنا بالبصرة فقهاً** .

أقول : ربما يستفاد من وجاهته في الفقه توثيقه ، ومرّ في الفوائد ، فتدبّر .

---

(١) ذكره الشيخ عبدالنبي في الفصل الثاني ـ أعني في باب رجال الحسن ـ ثمّ قال : قلت : لا يبعد استفادة المدح المعتبر في كونه وجه الأصحاب في الفقه وغيره . **محمّد أمين الكاظمي** .

انظر حاوي الأقوال ٣ : ١٠٤٧/٨٥ .

(٢) أبي ، لم ترد في «ض» .

(٣) في «ر» و«ض» والحجريّة : الفهرست .

(٤) رجال النجاشي : ١٤/١٥ .

(٥) رجال النجاشي : ٨٨٧/٣٢٦ .

(٦) انظر الفهرست : ٣/٣٥ ورجال ابن داود : ٢١/٣٢ .

وكلاماً وأدباً وشعراً ، والجاحظ يحكي عنه كثيراً ، وذكر أنّه صنّف كتباً ، ولم نَرَ منها شيئاً[١] .

وفي **صه** : ابن سليمان بن أبي داحة ـ بالدال غير المعجمة والحاء غير المعجمة أيضاً ـ المدني[٢] ، وداحة أُمّه ، وقيل : كانت جارية لأبيه ربّته فنسب إليها ، وقيل : أبوه إسحاق بن أبي سليمان فوقع الاشتباه فحوّل لفظة (أبي سليمان) إلىٰ داحة ، مولىٰ آل طلحة بن عبيدالله ، أبو إسحاق .

قال الشيخ رحمه الله : ذكر أنّه روىٰ عن أبي عبدالله عليه السلام ، وكان وجه أصحابنا بالبصرة فقهاً وكلاماً وأدباً وشعراً[٣] .

ولا يخفىٰ أنّ ما ذكر من كون داحة أُمّه أو جارية ربّته فنسب إليها يؤيّد قول **ست** بظاهره ، وإنْ احتمل أنْ يكون نسب أبوه إليها فقيل لأبي سليمان : أبو داحة ، كما هو عادة العرب في مثله كأبي ريشة ونحوه ، ثمّ نسب هو إلىٰ أبيه فقيل : ابن أبي داحة ، والقول الآخر فيها بعيد غير واضح .

وفي **د** : ابن داحة المزني ـ بالزاي ـ ومنهم من يقول : المدني فيحرّفه ، وداحة اسم أُمّه ، وقيل : جارية أبيه ، ومنهم من يقول : ابن أبي داحة ، والحقّ الأوّل ، مولىٰ آل طلحة **ق جخ** وجه من أصحابنا ، متكلّم أديب[٤] ، انتهىٰ .

---

(١) الفهرست : ٣/٣٥ ، وفيه بعد داحة زيادة : المزني ، وبعد طلحة زيادة : أبو إسحاق .

(٢) في المصدر : المزني ، وفي النسخة الخطيّة منه كما في المتن .

(٣) الخلاصة : ٨/٤٨ ، وفيها : مولىٰ آل طلحة بن عبدالله ، وفي النسخة الخطيّة منها كما في المتن .

(٤) رجال ابن داود : ٢١/٣٢ .

ولم أجده في **جخ** في باب الهمزة في **ق** ولا في الكنىٰ ولا في غير رجاله فيه ، والله أعلم بحقيقة الحال[١] .

[٨٩] إبراهيم بن سليمان بن عبدالله :

ابن حيّان بالحاء غير المعجمة والياء المنقّطة تحتها نقطتين المشدّدة والنون بعد الألف ، النهمي بكسر النون وإسكان الهاء[٢] ـ بطن من همدان بإسكان الميم والدال غير المعجمة ـ الخزّاز بالخاء المعجمة والزاي بعدها وبعد الألف ، الكوفي ، أبو إسحاق .

قال الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله : إنّه كان ثقة في الحديث ، سكن[٣] الكوفة في بني تيم فربما قيل : التيمي ، قالوا : ثمّ سكن في بني هلال فربما قيل : الهلالي ، ونسبه في نهم .

وضعّفه ابن الغضائري فقال : إنّه يروي عن الضعفاء وفي مذهبه ضعف .

والنجاشي وثّقه أيضاً كالشيخ ؛ وحينئذ يقوىٰ عندي العمل بما يرويه ، **صه**[٤][٥] .

وفي **ست**... إلىٰ قوله : ونسبه في نهم ، بغير الترجمة ، وقوله : قال الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله[٦] .

---

(١) بحقيقة الحال ، لم ترد في «ش» .

(٢) وفي الإيضاح [١٥/٨٥]: وكسر الهاء . **محمّد أمين الكاظمي** .

(٣) في «ت» و«ر» و«ض» والحجريّة : وسكن .

(٤) الخلاصة : ١١/٥٠ .

(٥) في «ع» بعد صه زيادة : وهو واضح فانّ تضعيف ابن الغضائري لا يعتبر مع توثيقهما .

(٦) الفهرست : ٨/٣٨ ، وفيه بدل عبدالله : عبيدالله ، وفيه أيضاً : سكن الكوفة في بني =

وجش إلّا أنّ فيه : عبيدالله مصغّراً كما في **ضح**[١] ، وبدل حيّان : خالد ، وتميم وتميمي[٢] ، كما في بعض نسخ **صه** و**ست** .

ثمّ في **ست** : له من الكتب : كتاب النوادر ، كتاب الخطب ، كتاب الدعاء ، كتاب المناسك ، كتاب أخبار ذي القرنين ، كتاب إرم ذات العماد ، كتاب قبض روح المؤمن والكافر ، كتاب الدفائن ، كتاب خلق السماوات ، أخبار جرهم .

أخبرنا بجميع كتبه ورواياته : أحمد بن عبدون ، عن أبي الفرج محمّد بن أبي[٣] عمران موسىٰ بن علي بن عبد ربّه[٤] القزويني ، قال : حدّثنا أبو الحسن موسىٰ بن جعفر الحائري ، قال : حدّثنا حميد بن زياد ، قال : أخبرنا إبراهيم .

وأخبرني[٥] : أحمد بن عبدون ، عن أبي طالب الأنباري ، عن حميد ، عنه[٦] .

وفي **جش** : له كتب ، منها : كتاب النوادر ... إلىٰ أنْ قال :

= نهم قديماً فلذلك قيل : النهمي ، وسكن في بني تميم فسمّي تميميّاً ... وفي مجمع الرجال ١ : ٤٥ نقلاً عنه كما في المتن .

(١) إيضاح الاشتباه : ١٥/٨٥ .

(٢) رجال النجاشي : ٢٠/١٨ ، وفيه : كان ثقة في الحديث ، يسكن في الكوفة في بني نهم ، وسكن في بني تميم فقيل تميمي ...

(٣) أبي ، لم ترد في «ش» .

(٤) كذا في النسخ ، وفي المصدر : عبدويه ، وفي مجمع الرجال ١ : ٤٥ نقلاً عنه كما في المتن .

وذكره النجاشي : ١٠٦٢/٣٩٧ قائلاً : محمّد بن أبي عمران موسىٰ بن علي بن عبدويه أبو الفرج القزويني الكاتب ، ثقة ، صحيح الرواية ، واضح الطريقة ...

(٥) في «ض» والحجريّة والمصدر : وأخبرنا .

(٦) الفهرست : ٨/٣٨ .

كتاب خلق السماوات، كتاب مقتل أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب جرهم، كتاب حديث ابن الحرّ.

أخبرنا: أحمد بن عبدالواحد، قال: حدّثنا علي بن حبشي، قال: حدّثنا حميد بن زياد، قال: حدّثنا إبراهيم[١].

وفي **لم** في موضع[٢]: ابن سليمان بن حيّان، يكنّىٰ أبا إسحاق، الخزّاز الهلالي، في بني تميم، روىٰ عنه حميد بن زياد أُصولاً كثيرة[٣].

وفي آخر[٤]: ابن سليمان النهمي، له كتب ذكرناها في الفهرست، روىٰ عنه حميد بن زياد[٥][٦].

---

(١) رجال النجاشي: ١٨/٢٠.

(٢) في موضع، لم ترد في «ش».

(٣) رجال الشيخ: ٤٠٨/٢٤، وفيه بدل في بني تميم: من بني تميم.

(٤) في «ت» و«ش»: وفي موضع آخر.

(٥) رجال الشيخ: ٤١٤/٧٤.

(٦) ورد في «ش» و«ع» زيادة: انتهىٰ. ولفظة: كان، ولفظة: قالوا لم نجدهما في نسخة مقروءة علىٰ الشهيد الثاني وعليه خطّه، ونسخة أُخرىٰ أيضاً لكن الشهيد الثاني رحمه الله كتب عنه هنا: هذا أيضاً من منقول الشيخ رحمه الله، قال في الفهرست: قالوا... إلىٰ قوله: في نهم.

وأمّا الضبط، فقال الشهيد الثاني قدّس الله روحه: هكذا ضبطه جمال الدين بن طاووس وتلميذه ابن داود وغيرهما، ولكن المصنّف في الإيضاح خالف في موضعين أحدهما عبدالله فجعله مصغّراً، والثاني النهمي فجعله بكسر النون والهاء، والحقّ أنّه بسكونها كما ذكره هنا، انتهىٰ.

وكذلك النجاشي جعل عبيدالله مصغّراً فقال: إبراهيم بن سليمان بن عبيدالله بن خالد النهمي ـ بطن من همدان ـ الخزّاز، كوفي، أبو إسحاق، كان ثقة في الحديث، يسكن في الكوفة في بني نهم، وسكن في بني تميم فقيل: تميمي، =

[٩٠] إبراهيم بن سماعة الكوفي :

ق(١) .

[٩١] إبراهيم بن سنان :

قي ق(٢) .

[٩٢] إبراهيم بن السندي الكوفي :

ق(٣) .

[٩٣] إبراهيم بن شعيب العقرقوفي :

ضا(٤) .

وفي **ظم** : ابن شعيب ، واقفي(٥) .

والظاهر أنّهما واحد .

وفي **كش** : حدّثني حمدويه ، قال : حدّثنا الحسن بن موسىٰ ،

= وسكن في بني هلال ونسبه نهم . له كتب منها : كتاب النوادر ، كتاب الخطب ، كتاب الدعاء ، كتاب المناسك ، كتاب أخبار ذي القرنين ، كتاب إرم ذات العماد ، كتاب قبض روح المؤمن ، كتاب الدفائن ، كتاب خلق السماوات ، كتاب مقتل أمير المؤمنين عليه السلام ، كتاب جرهم ، كتاب حديث ابن الحرّ . أخبرنا أحمد بن عبدالواحد ، قال : حدّثنا علي بن حبشي ، قال : حدّثنا حميد بن زياد ، قال : حدّثنا إبراهيم ، انتهىٰ .

أقول : وكذا ربما يوجد في بعض نسخ ست وصه : تميمي . وقد سبق من جخ ما يناسبه ، والله أعلم . إلى هنا تنتهي الزيادة الواردة في «ش» و«ع»

انظر تعليقة الشهيد الثاني علىٰ الخلاصة : ٧ (مخطوط) .

(١) رجال الشيخ : ٧٦/١٥٩ .

(٢) رجال البرقي : ٢٨ .

(٣) رجال الشيخ : ٣٦/١٥٧ .

(٤) رجال الشيخ : ٢٨/٣٥٣ .

(٥) رجال الشيخ : ٢٥/٣٣٢ .

قال : حدّثنا علي بن خطّاب ـ وكان واقفياً ـ قال : كنت في الموقف يوم عرفة فجاء أبو الحسن الرضا عليه السلام ومعه بعض بني عمّه ، فوقف أمامي ـ وكنت محموماً شديد الحمّىٰ وقد أصابني عطش شديد ـ قال : فقال الرضا عليه السلام لغلام له شيئاً لم أعرفه ، فنزل الغلام فجاء بماء في شربة[١] فناوله فشرب وصبّ الفضل[٢] علىٰ رأسه من الحرّ ، ثمّ قال : قال : «إملأ» ، فملأ الشربة ، ثمّ قال : «اذهب فاسق ذلك الشيخ» ، قال : فجاءني بالماء فقال لي : أنت موعوك؟ قلت : نعم ، قال : اشرب ، قال : فشربت ، قال : فذهبت والله الحمّىٰ ، فقال لي يزيد بن إسحاق : ويحك يا علي فما تريد بعد هذا ما تنتظر!؟ قال : يا أخي دعنا .

قال له يزيد : فحدّثت بحديث إبراهيم بن شعيب ـ وكان واقفياً مثله ـ قال : كنت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وإلىٰ جنبي إنسان ضخم آدم فقلت له : ممّن الرجل؟ فقال : مولىٰ لبني هاشم ، قلت : فمن أعلم بني هاشم؟ قال : الرضا عليه السلام ، قلت : فما باله[٣] لا يجئ عنه كما يجئ عن آبائه؟ قال : فقال لي : ما أدري ما تقول[٤]! ونهض وتركني فلم ألبث إلّا يسيراً حتّىٰ جاءني بكتاب فدفعه إليّ فقرأته فإذا خطّ ليس بجيّد ، فإذا فيه :

يا إبراهيم إنّك نجل من آبائك ، وإنّ لك من الولد كذا وكذا ،

---

(١) في «ع» والمصدر هنا وفي المورد الآتي: مشربة، وفي هامش «ط»: مشربة (خ ل).
(٢) في المصدر : الفضلة .
(٣) في «ع» : فماله .
(٤) في «ش» و«ط» و«ع» : ما يقول .

من الذكور فلان وفلان حتّىٰ عدّهم بأسمائهم ، ولك من البنات فلانة وفلانة حتّىٰ عدّ جميع البنات بأسمائهنّ، قال : فكانت بنت تلقّب بالجعفريّة ، قال : فخطّ علىٰ اسمها ، فلمّا قرأت الكتاب قال لي : هاته ، قلت : دعه ، قال : لا ، اُمرت أنْ آخذه منك ، قال : فدفعته إليه .

قال الحسن : وأجدهما ماتا علىٰ شكّهما[1] .

نصر بن الصبّاح قال : حدّثني إسحاق بن محمّد ، عن محمّد بن عبدالله بن مهران ، عن أحمد بن محمّد بن مطر وزكريّا اللؤلؤي ، قال[2] : قال إبراهيم بن شعيب : كنت جالساً في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وإلىٰ جانبي رجل من أهل المدينة فحادثته مليّاً وسألني : من أين أنا[3]؟ فأخبرته أنّي رجل من أهل العراق ، قلت له : ممّن أنت؟ قال : مولىٰ لأبي الحسن الرضا عليه السلام ، فقلت له : لي إليك حاجة ، قال : وما هي؟ قلت : توصل لي إليه رقعة ، قال : نعم إذا شئت ، فخرجت وأخذت قرطاساً وكتبت فيه :

بسم الله الرحمن الرحيم : إنّ من كان قبلك من آبائك كان يخبرنا بأشياء فيها دلالات وبراهين وقد أحببت أنْ تخبرني باسمي واسم أبي وولدي .

قال : ثمّ ختمت الكتاب ودفعته إليه ، فلمّا كان من الغد أتاني بكتاب مختوم ففضضته وقرأته فإذا أسفل الكتاب بخطّ رديّ :

---

(١) رجال الكشّي : ٨٩٥/٤٦٩ .

(٢) في المصدر : قالا .

(٣) في المصدر : من أين أنت (من أين أنا خ ل) .

«بسم الله الرحمن الرحيم : يا إبراهيم إنّ من آبائك شعيباً وصالحاً ، وإنّ من أبنائك محمّداً وعليّاً وفلانة وفلانة» غير أنّه زاد أسماء لا نعرفها .

قال : فقال بعض أهل المجلس : اعلم أنّه كما صدقك في غيرها فقد صدقك فيها فابحث عنها[١] .

وفي **صه** : إبراهيم بن شعيب ، من أصحاب الكاظم عليه السلام ، واقفي ؛ لا أعتمد علىٰ روايته[٢] .

وفي[٣] **د** : إبراهيم بن شعيب **م جخ** واقفي **كش** ، وفي رجوعه خلاف[٤] ، انتهىٰ .

ولا أدري من أين فهم الخلاف ، وكأنّه متأمّل في عدم رجوعه لوجود ما يبعد معه البقاء علىٰ الوقوف ، وكيف كان فلا تقبل روايته .

[٩٤] إبراهيم* بن شعيب الكوفي :

ق[٥] .

---

(٢٨) **قوله*** : **إبراهيم بن شعيب الكوفي** .

أقول : لا يبعد اتّحاده مع المزني وابن ميثم الآتيين كما

---

(١) رجال الكشّي : ٨٩٦/٤٧٠ .

(٢) الخلاصة : ٢/٣١٣ .

(٣) من هنا إلىٰ نهاية الترجمة لم ترد في «ض» و«ط» والحجريّة .

(٤) رجال ابن داود : ٨/٢٢٦ .

(٥) رجال الشيخ : ٤٦/١٥٧ .

ولا يبعد كونه الواقفي السابق .

[٩٥] إبراهيم بن شعيب المزني :

الكوفي ، ق[١] .

[٩٦] إبراهيم بن شعيب بن ميثم :

الأسدي الكوفي ، ق[٢] .

احتمله **مصط**[٣] .

وفي **كا** ـ في باب الدعاء للاخوان بظهر الغيب ـ بسنده إلىٰ إبراهيم بن أبي البلاد أو عبدالله بن جندب قال : كنت في الموقف فلمّا أفضت لقيت إبراهيم بن شعيب فسلّمت عليه ـ وكان مصاباً بإحدىٰ عينيه ـ وإذا عينه الصحيحة حمراء كأنّها علقة دم فقلت له : قد أُصبت بإحدىٰ عينيك وأنا والله مشفق علىٰ الأُخرىٰ ، فلو قصّرت من البكاء قليلاً ، فقال : لا والله يا أبا محمّد . . . الحديث[٤] ، فتأمّل .

(٢٩) إبراهيم الشعيري :

يروي عنه ابن أبي عمير[٥] ، وفيه إشعار بوثاقته لما عرفت في أوّل الكتاب .

---

(١) رجال الشيخ : ٤٢/١٥٧ .

(٢) رجال الشيخ : ٤٥/١٥٧ .

(٣) نقد الرجال ١ : ٥٤/٦٥ .

(٤) الكافي ٤ : ٩/٤٦٥ باب الوقوف بعرفة وحدّ الموقف ، وفيه : فقال : والله يا أبا محمّد .

نقول : رواها الشيخ ﵀ في باب الغدو إلىٰ عرفات من التهذيب ٥ : ٦١٧/١٨٥ ، وفيه : عن إبراهيم بن أبي البلاد أنّ عبدالله بن جندب قال : كنت . . .

(٥) كما في الكافي ٣ : ١/١٢٦ والتهذيب ١ : ٨٣٣/٢٨٥ .

[٩٧] إبراهيم* بن شيبة :

دي[١] .

وزاد **جخ** : الأصبهاني ، مولىٰ بني أسد ، وأصله من قاشان[٢] .

(ويأتي في علي بن حسكة أنّه كتب إليه عليه السلام وأتاه جوابه)[٣][٤].

هذا ولا يبعد أنْ يكون أخاً لإسماعيل بن أبي زياد السكوني ، إلّا أنّ بعض الروايات : عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم صاحب الشعير[٥] .

ولا يبعد أنْ يكون توصيف السكوني بالشعيري[٦] (أيضاً لكونه صاحب الشعير)[٧] ، فتأمّل .

(٣٠) قوله* : **إبراهيم بن شيبة** .

أقول : روىٰ عنه أحمد بن محمّد[٨] بن أبي نصر[٩] ، وفيه إشعار بوثاقته لما مرّ في الفائدة الثالثة .

---

(١) رجال الشيخ : ٢١/٣٨٤ .

(٢) رجال الشيخ : ١٢/٣٧٣ .

(٣) عن رجال الكشّي : ٩٩٥/٥١٧ . وما بين القوسين لم يرد في «ر» و«ض» و«ط» والحجريّة .

(٤) في كش : في علي بن حسكة والقاسم اليقطيني ، ذكر رواية تدلّ علىٰ أنّه من الشيعة ، وأنّه كتب إليه عليه السلام وأتاه الجواب . والسند غير نقي ، وقد ذكرناه في كتابنا الكبير .

وقد يقال : ابن شبيه ـ بتقديم الموحّدة ـ والظاهر ما أثبتناه . **منه قدّس سرّه علىٰ وسيطه** .

انظر الوسيط : ٩ (مخطوط) .

(٥) انظر الكافي ٨ : ٤٧٢/٣٠٤ .

(٦) انظر رجال النجاشي : ٤٧/٢٦ والفهرست : ٩/٥٠ .

(٧) ما بين القوسين لم يرد في «ب» .

(٨) ابن محمّد ، لم يرد في «ب» .

(٩) كما في الكافي ٤ : ١/٥٢٤ والتهذيب ٣ : ٨٠٧/٢٧٦ .

[٩٨] إبراهيم بن صالح :

الّذي سعىٰ علىٰ أبي يحيىٰ الجرجاني ، وكأنّه عامّي كما يفهم من **كش**[١] .

وهو غير الأنماطي الآتي[٢] .

[٩٩] إبراهيم بن صالح الأنماطي :

يكنّىٰ بأبي إسحاق ، كوفي ، ثقة لا بأس به . قال لي أبو العبّاس أحمد بن علي بن نوح : انقرضت كتبه فليس أعرف منها إلّا كتاب الغيبة ، أخبرنا به : عن أحمد بن جعفر ، قال : حدّثنا حميد بن زياد ، عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك ، عنه ، **جش**[٣] .

ثمّ فيه : إبراهيم بن صالح الأنماطي الأسدي ، ثقة ، روىٰ عن أبي الحسن عليه السلام ووقف . له كتاب ، يرويه عدّة ، أخبرنا : محمّد ـ وهو المفيد ـ قال : حدّثنا جعفر بن محمّد ـ يعني ابن قولويه ـ قال : حدّثنا عبيدالله بن أحمد بن نهيك ، قال : حدّثني إبراهيم بن صالح[٤] .

وفي **ست** : إبراهيم ، كوفي ، يعرف بالأنماطي ، يكنّىٰ أبا إسحاق ، ثقة . ذكر أصحابنا أنّ كتبه انقرضت ، والّذي أعرف من كتبه كتاب الغيبة ، أخبرنا به : الحسين بن عبيدالله ، قال : حدّثنا أحمد بن جعفر ، قال : حدّثنا حميد بن زياد ، قال : حدّثنا عبيدالله بن أحمد بن نهيك ، عن إبراهيم الأنماطي[٥] .

---

(١) انظر رجال الكشّي : ١٠١٦/٥٣٢ .

(٢) سيأتي برقم : [٩٩] .

(٣) رجال النجاشي : ١٣/١٥ .

(٤) رجال النجاشي : ٣٧/٢٤ .

(٥) الفهرست : ٢/٣٤ ، وفيه : إبراهيم بن صالح الأنماطي ، كوفي ، يكنّىٰ . . .

وفيه أيضاً : إبراهيم بن صالح ، له كتاب ، رويناه بالإسناد الأوّل عن ابن نهيك ، عن إبراهيم بن صالح [١] .

وقد وجد في بعض النسخ : عنه ، وهو ثقة .

والإسناد : أحمد بن عبدون ، عن أبي طالب الأنباري ، عن حميد بن زياد [٢] .

وفي **قر** : إبراهيم بن صالح الأنماطي [٣] .

ثمّ في **ضا** : إبراهيم بن صالح [٤] .

وفي **لم** : إبراهيم [٥] بن صالح الأنماطي ، روىٰ عنه أحمد بن نهيك ، ذكرناه في الفهرست [٦] ، انتهىٰ .

ولايخفىٰ أنّ الراوي عبيدالله بن أحمد بن نهيك ، لا أحمد بن نهيك [٧].

وفي **صه** : إبراهيم بن صالح الأنماطي ، يكنّىٰ أبا إسحاق .

قال الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله : إنّه ثقة . وكذا قال النجاشي ، إلّا أنّه قال : ثقة لا بأس به . وقال في باب إبراهيم أيضاً : إنّ إبراهيم بن صالح الأنماطي الأسدي ثقة ، روىٰ عن أبي الحسن عليه السلام ووقف .

---

(١) الفهرست : ٢٦/٤٤ .

(٢) الفهرست : ٢٥/٤٤ .

(٣) رجال الشيخ : ١٣/١٢٤ .

(٤) رجال الشيخ : ١٧/٣٥٢ .

(٥) إبراهيم ، لم ترد في «ت» و«ض» و«ط» والحجريّة .

(٦) رجال الشيخ : ٧١/٤١٤ .

(٧) ابن نهيك ، لم ترد في «ت» و«ر» و«ض» و«ط» والحجريّة .

والظاهر* أنّهما واحد مع احتمال تعدّدهما؛ فعندي تردّد فيما يرويه[١]، انتهىٰ.

---

(٣١) **قوله*** في إبراهيم بن صالح عن **صه**: **والظاهر أنّهما واحد... إلىٰ آخره.**

اعترض عليه المحقّق البحراني بمنع ما ادّعاه من الظهور، بل الظاهر المغايرة، مع أنّ مع[٢] الاتّحاد لا وجه لتوقّفه، إذ لو اعتبر الإيمان في الراوي ـ كما صرّح به في الأُصول في مواضع كثيرة من كتبه الاستدلاليّة[٣] وكتاب الخلاصة[٤] ـ ففيه:

أوّلاً: إنّه مناف لإيراده كثيراً من أهل العقائد الفاسدة في القسم الأوّل وتصريحه بالاعتماد علىٰ رواياتهم، مثل الحسن بن علي بن فضّال[٥] وابنه (علي)[٦] وغيرهما[٧].

وثانياً: إنّ الواجب حينئذ ترك حديثه لا التردّد.

وإنْ لم يعتبر[٨]، فالواجب حينئذ قبول رواياته، فالتوقّف لا وجه له

---

(١) الخلاصة: ٦/٣١٤، وفيها بدل فعندي تردّد: وعندي توقّف.

(٢) مع، لم ترد في «ب» والحجريّة.

(٣) انظر تهذيب الأُصول: ٧٨ (الطبعة الحجريّة سنة ١٣٠٨) المبحث الثاني من الفصل الثالث من مباحث حجّيّة الخبر الواحد، حيث قال: والمخالف غير الكافر لا تقبل روايته أيضاً لاندراجه تحت اسم الفاسق.

(٤) انظر الخلاصة: ٣/٣١٤ ترجمة إبراهيم بن أبي سمال و١/٣١٥ ترجمة إسماعيل بن سماك و١/٣١٧ ترجمة إسحاق بن عمّار بن حيّان.

(٥) الخلاصة: ٢/٩٨.

(٦) الخلاصة: ١٥/١٧٧. وما بين القوسين أثبتناه من «م».

(٧) مثل حميد بن زياد وعلي بن أسباط. انظر الخلاصة: ٢/١٢٩ و٣٨/١٨٥.

(٨) أي: الإيمان في الراوي.

. . . .

علىٰ أي حال[١] ، انتهىٰ .

أقول : بملاحظة الأب والنسبة وما ذكره الشيخ في كتبه يحصل الظنّ بالاتّحاد .

ونقل هو رحمه‌الله عن بعض محقّقي هذا الفن : أنّ الظاهر من الشيخ في كتبه اتّحاد الكلّ[٢] ، انتهىٰ .

وذكر الشيخ رحمه‌الله في **لم**[٣] مرّة وفي **قر**[٤] أُخرىٰ وكذا في **ضا**[٥] بعد ملاحظة حال الشيخ في كتب رجاله عموماً وفي **لم** خصوصاً كما سيجيء في أحمد بن عمر الحلّال[٦] وفضالة بن أيّوب[٧] ومعاوية بن الحكيم[٨] وكليب بن معاوية[٩] وقتيبة الأعشىٰ[١٠] والقاسم بن عروة[١١] والقاسم بن محمّد الجوهري[١٢] والقاسم بن يحيىٰ[١٣] ومحمّد بن

---

(١) معراج أهل الكمال : ١٦/٥٣ .

(٢) معراج أهل الكمال : ٥٥ .

(٣) رجال الشيخ : ٧١/٤١٤ .

(٤) رجال الشيخ : ١٣/١٢٤ .

(٥) رجال الشيخ : ١٧/٣٥٢ .

(٦) انظر رجال الشيخ : ١٩/٣٥٢ و٥١/٤١٢ .

(٧) رجال الشيخ : ١/٣٤٢ ، ١/٣٦٣ ، ٤/٤٣٦ .

(٨) رجال الشيخ : ٢٢/٣٧٨ ، ٤٢/٣٩٢ ، ١٣٤/٤٤٩ .

(٩) رجال الشيخ : ٢/١٤٤ ، ١/٤٣٦ .

(١٠) رجال الشيخ : ٣٢/٢٧٢ ، ٩/٤٣٦ .

(١١) رجال الشيخ : ٥١/٢٧٣ ، ٨/٤٣٦ .

(١٢) رجال الشيخ : ٤٩/٢٧٣ ، ١/٣٤٢ ، ٥/٤٣٦ .

(١٣) رجال الشيخ : ٢/٣٦٣ ، ٦/٤٣٦ .

. . . .

عيسىٰ[١] وشعيب بن أعين[٢] وزرعة[٣] وصالح بن أبي حمّاد[٤] والريّان بن الصلت[٥] وحمدان بن سليمان[٦] وثابت بن شريح[٧] والحسن بن عبّاس بن الحريش[٨] والسندي بن الربيع[٩] وبكر بن محمّد الأزدي[١٠] وبكر بن صالح الرازي[١١] وغيرهم .

وكذا بعد مشاهدة أنّ **جش** قال في الموضعين : روىٰ عنه عبدالله بن نهيك[١٢] . فيبعد أنْ يكن مِنْ **قر** ، فبعد الملاحظة

(١) رجال الشيخ : ٣٦٧/٧٧ ، ٣٩١/١٠ ، ٤٠١/٣ ، ٤٤٨/١١١ .
(٢) رجال الشيخ: ٢٢٣/٢، ٤٢٨/٢.
(٣) رجال الشيخ : ٢١١/٩٨ ، ٣٣٧/٢ ، ٤٢٧/٥ .
(٤) انظر رجال الشيخ : ٣٧٦/٢ و٣٩٩/١ ـ في أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام ـ ولم يرد له ذكر في نسخنا المطبوعة من رجال الشيخ في باب من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام ، والميرزا رحمه الله نقله عن نسخة قال عنها : إنّ عليها آثار الصحّة . وذكره القهبائي في مجمع الرجال ٣ : ٢٠٢ نقلاً عن رجال الشيخ في الباب المزبور .
(٥) رجال الشيخ : ٣٥٧/١ ، ٣٨٦/١ ، ٤٢٦/١ .
(٦) رجال الشيخ: ٣٨٦/٢٤، ٣٩٨/٤، ٤٢٦/٥٨.
(٧) رجال الشيخ : ١٧٤/٣ ، ٤١٨/١ .
(٨) رجال الشيخ : ٣٧٤/٧ ، ٤٢٠/٢ .
(٩) رجال الشيخ : ٣٥٨/٨ ، ٣٩٩/١ ، ٤٢٨/١٢ .
(١٠) رجال الشيخ : ١٧٠/٣٨ ، ٣٣٣/١ ، ٣٥٣/١ ، ٤١٧/٤ .
(١١) رجال الشيخ : ٣٥٣/٢ ، ٤١٧/٣ .
(١٢) كذا في النسخ ، ونقله أبو علي الحائري في منتهىٰ المقال ١ : ١٦٨/٥١ عن الوحيد البهبهاني : عبيدالله بن أحمد بن نهيك . وهو الموافق لما في رجال النجاشي : ١٥/١٣/ و٢٤/٣٧ .

وقال السيّد الخوئي بعد أنْ ذكر العنوانين ـ عبدالله وعبيدالله ـ عن الشيخ
=

. . . .

المذكورة والمشاهدة المزبورة لا يحصل ظنّ يصادم ما ذكرنا .

والظاهر أنّ الشيخ رحمه الله كان متىٰ ما رأىٰ رجلاً بعنوان في بادئ نظره ذكره لأجل التثبّت كما مرّ في آدم بن المتوكّل[1] ، والغفلة في مثل هذا عن **جش** متحقّقة كما لا يخفىٰ علىٰ المطّلع ، لكن لمّا كان تحقّقها عنه نادراً فبملاحظته يضعف الظنّ فلذا قال : مع احتمال تعدّدهما ، إشارة إلىٰ ضعف الظهور ، علىٰ أنّه لا أقل من التردّد .

ثمّ قوله : إذ لو اعتبر . . . إلىٰ آخره .

نختار أوّلاً الاعتبار كما صرّح به .

قوله : هو مناف . . . إلىٰ آخره .

فيه : أنّ اعتبارهم الأُمور من باب الأصل[2] ـ يعني أنّ الأصل عدم اعتبار رواية غير المؤمن من حيث إنّه غير مؤمن ـ أمّا لو انجبرت بأمر وأيّد قوله مؤيّد يرضون جبره وتأييده فلا شبهة في عملهم بها واعتبارهم لها ، وعملهم علىٰ أمثالها أكثر من أنْ يحصىٰ وأظهر من أنْ يخفىٰ ، وقد مرّ التحقيق في الجملة في الفائدة الأُولىٰ .

فلعلّ اعتماده علىٰ روايات مثل الحسن بن علي وابنه وأمثالهما ممّا ظهر له من الأُمور المؤيّدة الجابرة الّتي ارتضاها واستند إليها ، وهذا هو الظاهر منه رحمه الله ، ويشير إليه التأمّل فيما ذكره رحمه الله ونقل بالنسبة إليهم

= والنجاشي وحكم بالاتّحاد : ومن هنا لا يهمنا ترجيح أنّ الصحيح عبدالله أو عبيدالله ، وغير بعيد صحّة كلا التعبيرين . . . انظر الفهرست : ١٥/١٧٠ ورجال النجاشي : ٦١٥/٢٣٢ ومعجم رجال الحديث ١١ : ٦٧٠٥/١١٣ .

(١) تقدّم برقم : (٣) من التعليقة .

(٢) في «م» : من باب الأصل والقاعدة .

. . . .

في صه .

ونُقل عنه رحمه الله أنّه قال في عبدالله بن بكير : إنّه ممّن أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ عنهم[١] .

والّذي أراه عدم جواز العمل علىٰ الموثّق إلّا أنْ يعتضد بقرينة ومنه الإجماع المذكور ، انتهىٰ .

قوله : والواجب حينئذ ترك حديثه لا التردّد .

وجوبه عليه فرع الظهور المعتدّ به ، وهو بعد في التردّد والتأمّل ، مع أنّ تردّده عبارة عن عدم وثوقه واعتباره وقبوله فيرجع إلىٰ الترك ، والمناقشة غير المثمرة لا تناسب الفقيه ، فتدبّر .

وسيجيء في ترجمة أحمد بن هلال ما يظهر منه جواب آخر[٢] .

فإنْ قلت : يحتمل أنْ يكون حصل لهم العلم في أخبار غير العدول فعملوا بها .

قلت : الاحتمال قطعي الفساد كما لا يخفىٰ علىٰ المتتبّع المطّلع ، ومرّ في الفوائد ما يشير إليه .

وثانياً : عدم الاعتبار .

قوله : فالواجب حينئذ قبول روايته .

ممنوع ، إذ لا يلزم من عدم اعتباره اعتبار مجرّد التوثيق في فاسد الاعتقاد ، إذ لعلّه يعتبر في الاعتماد والعمل وثوقاً واعتداداً معتدّاً به ، ولعلّه

---

(١) الخلاصة : ٢٤/١٩٥ .

(٢) سيأتي برقم : (١٩٠) من التعليقة .

. . . .

لم يحصل له من مجرد التوثيق بملاحظة أنّ فساد الاعتقاد ناشئ عن التقصير والتفريط في أمر الدين ، ولذا يكون آثماً مستحقّاً للعقاب ، فتدبّر .

فإنْ قلت : اعتراضنا عليه من جهة أنّه ربما يعتمد علىٰ فاسد المذهب ويدخله في القسم الأوّل بمجرّد التوثيق من دون إظهار الجابر والمؤيّد .

قلت : ما ذكرت ممنوع ، فإنّ علي بن الحسن بن فضّال ونظائره مثل أبيه وحميد بن زياد وعلي بن أسباط ومن ماثلهم في شأنهم من المؤيّدات والجوابر ما لا يخفىٰ علىٰ المطّلع بأحوالهم ، ولذا تراه يخرج أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال من القسم الأوّل مع حكمه بالتوثيق ، لأنّه لم يجد فيه ما وجده في أخيه علي وأضرابه .

علىٰ أنّا نقول : عدم اظهاره الجابر ليس دليلاً علىٰ عدمه عنده ، بل ديدنه في **صه** في الغالب الترجيح والبناء من دون إبراز المنشأ ، ألا ترىٰ أنّه ربما يرجّح كلام **جش** علىٰ **كش** والشيخ **وغض** وغيرهم ، وربما يبني الأمر علىٰ قول الشيخ ويرجّحه علىٰ **جش وكش** (وغيرهما)[1] وربما يبني علىٰ **غض** ويرجّحه علىٰ غيره وهكذا ، ولم يبرز في الأكثر منشأ ترجيحه وبنائه وترك قول مقابله ، والظاهر منها وجدانه المنشأ وترجيحه عنده في نفسه ومن الخارج والبناء عليه في **صه** ، فتتبّع وتأمّل .

فإنْ قلت : لعلّ قبوله وقبول غيره قول غير العدول وعملهم بالأحاديث الضعيفة غفلة منهم أو تغيّر رأي .

قلت : إكثارهم ذلك وكثرة امتزاج مقبولهم مع مردودهم بأنّهم يقبلون

(١) ما بين القوسين أثبتناه من «م» .

[١٠٠] إبراهيم بن الصبّاح الأزدي :

الكوفي ، **ق**[١] .

[١٠١] إبراهيم الصيقل :

ق[٢] .

[١٠٢] إبراهيم بن ضمرة الغفاري :

مدني ، وهو ابن أبي عمرو ، مولاهم ، **ق**[٣] .

[١٠٣] إبراهيم الطائفي :

ل[٤] .

ويردّون[٥] وهكذا يأبىٰ عمّا ذكرت ، سيّما مع اتّفاق جميعهم علىٰ ذلك والعمل كذلك ، وخصوصاً مع التصريحات الواردة منهم كما أشرنا إليه في الجملة في الفائدة الأُولىٰ . هذا مضافاً إلىٰ شناعة ما ذكرت وعدم مناسبة نسبتهم إليه ، علىٰ أنّ في توجيه كلامهم وإثبات خطأهم لأجل الإيراد عليهم وإثبات خطأهم فيه ما لا يخفىٰ ، مع أنّ في تغيّر الرأي لعلّه لا اعتراض ، فتأمّل .

(٣٢) إبراهيم بن طهمان :

قال الحافظ أبو نعيم : حدّث عن جعفر ـ يعني الصادق عليه السلام ـ من الأئمّة الأعلام : إبراهيم بن طهمان[٦] ، فتأمّل .

---

(١) رجال الشيخ : ١٥٨/٦٣ .

(٢) رجال الشيخ : ١٦٨/٢٤٨ .

(٣) رجال الشيخ : ١٥٦/٢٧ .

(٤) رجال الشيخ : ٢٤/٤٠ .

(٥) في «أ» و«م» زيادة : ويقبلون ويردّون .

(٦) حلية الأولياء ٣ : ١٩٩ ضمن ترجمة جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام .

[١٠٤] إبراهيم بن عبّاد البرجمي :

الكوفي ، ق[١] .

[١٠٥] إبراهيم بن عبادة[٢] **الأزدي :**

الكوفي ، ق[٣] .

---

(٣٣) إبراهيم بن عاصم :

سيجئ في ترجمة الفضل بن شاذان عدّه من جملة من يروي هو عنه[٤] علىٰ وجه يشير إلىٰ كونه من أصحابنا المعروفين .

ويحتمل أنْ يكون مصحّف إبراهيم بن هاشم[٥] .

(٣٤) إبراهيم بن العبّاس الصولي :

له مدائح كثيرة في الرضا عليه‌السلام أظهرها ثمّ اضطرّ إلىٰ أنْ سترها ، وتتبّعها وأخذها من كلّ مكان ، كذا في العيون[٦] .

وروي فيه : أنّ إبراهيم بن العبّاس ودعبل لمّا وصلا إلىٰ الرضا عليه‌السلام وقد بُويع له بولاية العهد أنشده دعبل :

مدارس آيات خلت من تلاوة ومهبط[٧] وحي مقفر العرصات

---

(١) رجال الشيخ : ٣٢/١٥٦ .

(٢) في «ت» و«ش» و«ع» والحجريّة : عبّاد .

(٣) رجال الشيخ : ٣٨/١٥٧ .

(٤) عن رجال الكشّي: ١٠٢٩/٥٤٣.

(٥) نقول : قال السيّد الخوئي رحمه‌الله : لم يظهر لي وجه هذا الاحتمال ، مع أنّ إبراهيم ابن هاشم يروي عن الفضل بن شاذان دون العكس . انظر التهذيب ٧ : ١٩/٦ ومعجم رجال الحديث ١ : ١٨٧/٢١٨ .

(٦) عيون أخبار الرضا عليه‌السلام ١ : ١٦/ ذيل الحديث ٢ باب ٢ .

(٧) في المصدر : ومنزل .

. . . .

وأنشده إبراهيم بن العبّاس :

أزال عزاء القلب[١] بعد التجلّد   مصارع أولاد النبي محمّد

فوهب لهما عشرين ألف درهم من الدراهم الّتي عليها اسمه عليه السلام .

قال : فأمّا دعبل فصار بالعشرة آلاف حصّته إلىٰ قم ، فباع كلّ درهم بعشرة دراهم .

وأمّا إبراهيم فلم يزل عنده ـ بعد أنْ أهدىٰ بعضاً وفرّق بعضها علىٰ أهله ـ إلىٰ أنْ توفّي رحمه الله فكان كفنه وجهازه منها[٢] .

وفيه أيضاً : أنّ إبراهيم بن عبّاس كان صديقاً لإسحاق بن إبراهيم بن[٣] أخي زيدان الكاتب المعروف بالزمن ، فنسخ له شعره في الرضا عليه السلام ، وكانت النسخة عنده إلىٰ أنْ وليّ إبراهيم بن عبّاس ديوان الضياع للمتوكّل ، وكان قد تباعد ما بينه وبين أخي زيدان ، فعزله عن ضياع كانت في يده وطالبه بمال وشدّد عليه ، فدعىٰ إسحاق بعض من يثق به وقال : امض إلىٰ إبراهيم فاعلمه أنّ شعره في الرضا عليه السلام كلّه عندي بخطّه وغير خطّه ، ولئن لم يزل[٤] المطالبة عنّي لأوصلته إلىٰ المتوكّل ، فصار إلىٰ إبراهيم برسالته ؛ فضاقت به الدنيا حتّىٰ أسقط المطالبة وأخذ جميع ماعنده من شعر فأحرقه .

وكان لإبراهيم ابنان الحسن والحسين ويكنيان بأبي محمّد وأبي عبدالله ، فلمّا وليّ المتوكّل سمّىٰ الأكبر إسحاق وكنّاه بأبي محمّد والآخر

---

(١) في «أ» و«م» والحجريّة : أزال عن القلب ، وفي المصدر : أزالت عناء القلب .

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ٨/١٤٢ باب ٤٠ .

(٣) ابن ، لم ترد في المصدر ، وفي الأغاني ١٠: ٥٢: ابن أخي ، كما في المتن.

(٤) في المصدر : لم يترك .

[١٠٦] إبراهيم بن عبدالحميد[١] الأسدي :

مولاهم البزّاز الكوفي ، **ق**[٢] .

ثمّ **ظم** : ابن عبدالحميد ، له كتاب[٣] .

ثمّ فيه أيضاً : ابن عبدالحميد ، واقفي[٤] .

عبّاساً وكنّاه بأبي الفضل فزعاً .

وما شرب إبراهيم ولا موسىٰ بن عبدالملك النبيذ قطّ حتّىٰ وليّ المتوكّل فشرباه ، وكانا يتعمدان أنْ يجمعا الكراعات[٥] والمخنّثين[٦] ويشربان بين أيديهم[٧] في كلّ يوم ثلاثاً ليشيع الخبر بشربهما .

وله أخبار كثيرة في توقّيه ليس هذا موضع ذكرها[٨] ، انتهىٰ .

---

(١) إبراهيم بن عبدالحميد وإبراهيم بن عثمان أو ابن عيسىٰ أو ابن زياد في مرتبة واحدة ، من أصحاب الكاظم عليه السلام ، وقد يرويان عن الصادق عليه السلام ولايشتبهان غالباً ، فإنّ الأوّل يذكر مع أبيه أبداً ، والثاني يذكر بالكنية (أبي أيّوب الخزّاز) أو بدون الوصف ، وأبو أيّوب وإنْ كان كنية لمنصور بن حازم وشبهه ممّن يمكن وقوعه في هذه المرتبة ، لكن الغالب بل الدائم أنّ هؤلاء يذكرون بالاسم ولو كُنّي واحد منهم فمع الاسم لا مطلقاً . وقريب منهما إبراهيم بن نعيم ، والغالب روايته عن الصادق عليه السلام ، ولم نطّلع علىٰ ذكره في الأخبار بالاسم ، بل يذكر بالكنية هي أبو الصبّاح الكناني .

وفي مرتبته إبراهيم بن عمر اليماني وهو يذكر مع الأب دائماً . **محمّد تقي المجلسي** .

(٢) رجال الشيخ : ١٥٩/٧٨ .

(٣) رجال الشيخ : ٣٣١/٤ .

(٤) رجال الشيخ : ٣٣٢/٢٦ .

(٥) الكَرَعُ ـ محرّكة ـ السفل من الناس الدنيُّ النفس . انظر **القاموس المحيط** ٣ : ٧٨ .

(٦) والمخنّثين ، سقطت من «أ» و«ب» والحجريّة .

(٧) في «أ» والحجريّة : أيديهما .

(٨) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ١٤٨/٢٠ باب ٤٠ .

ثمّ **ضا** : ابن عبدالحميد ، من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، أدرك الرضا عليه السلام ولم يسمع منه علىٰ قول سعد بن عبدالله ، واقفي ، له كتاب [١] .

وفي **ست** : ابن عبدالحميد ، ثقة ، له أصل ، أخبرنا به : أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان والحسين بن عبيدالله ، عن أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه ، عن محمّد بن الحسن بن الوليد ، عن محمّد بن الحسن الصفّار ، عن يعقوب بن يزيد ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب وإبراهيم بن هاشم ، عن ابن أبي عمير وصفوان ، عن إبراهيم بن عبدالحميد .

وله كتاب النوادر ، رواه حميد بن زياد ، عن عوانة بن الحسين [٢] البزّاز ، عن إبراهيم [٣] .

وفي **جش** : ابن عبدالحميد الأسدي ، مولاهم ، كوفي ، أنماطي ، وهو أخو محمّد بن عبدالله بن زرارة لأُمّه ، روىٰ عن أبي عبدالله عليه السلام ، وأخواه الصبّاح وإسماعيل ابنا عبدالحميد .

له كتاب نوادر يرويه عنه جماعة ، أخبرنا : محمّد بن جعفر ، عن أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثنا جعفر بن عبدالله المحمّدي ، قال : حدّثنا محمّد بن أبي عمير ، عن إبراهيم به [٤] .

وفي **صه** : ابن عبدالحميد ، وثّقه الشيخ في الفهرست ، وقال

---

(١) رجال الشيخ : ١/٣٥١ .

(٢) في «ض» والحجريّة: الحسن، وفي هامش «ت» و«ش» و«ط» : الحسن (خ ل).

(٣) الفهرست : ١٢/٤٠ .

(٤) رجال النجاشي : ٢٧/٢٠ .

في كتاب الرجال : إنّه واقفي ، من أصحاب الصادق عليه السلام ، قال* سعد بن عبدالله : أدرك الرضا عليه السلام ولم يسمع منه ؛ فتركت[١] روايته لذلك .

وقال الفضل بن شاذان : إنّه صالح[٢] ، انتهىٰ .

وفي تعليقات الشهيد الثاني رحمه الله علىٰ **صه** : لا منافاة** بين حكم الشيخ بكونه واقفيّاً وكونه ثقة ، وكذلك قول الفضل : إنّه صالح ، وحينئذ فلا يعارض القول بكونه واقفيّاً كما لا يخفىٰ[٣] .

---

(٣٥) **قوله*** في إبراهيم بن عبدالحميد عن **صه** : **قال سعد بن عبدالله : أدرك الرضا عليه السلام ... إلىٰ آخره .**

سنذكر نظير هذه العبارة عن **مصط** في إبراهيم بن عبيدالله[٤] ، فلاحظ وتأمّل .

وقوله** رحمه الله في تلك الترجمة عن الشهيد الثاني رحمه الله : **لا منافاة بين حكم الشيخ ... إلىٰ آخره .**

فيه : أنّه لا يخفىٰ تحقّق التعارض بين ظاهر كلاميه وظاهر كلامه وكلام الفضل ، فإنّ ذكره رحمه الله إيّاه في كتاب رجاله أربع مرّات في أربعة مواضع

---

(١) في «ر» و«ض» والحجريّة : وتركت .

(٢) الخلاصة : ١/٣١٣ .

(٣) تعليقة الشهيد الثاني علىٰ الخلاصة : ٩٣ (مخطوط) .

(٤) سيأتي برقم : (٣٧) من التعليقة . وهذه العبارة ذكرها التقي المجلسي في حاشيته علىٰ نقد الرجال في ترجمة إبراهيم بن عبدالحميد لا إبراهيم بن عبيدالله . انظر نقد الرجال ١ : ٧٣ هامش رقم (٢) .

. . . .

وعدم توثيقه إيّاه في موضع من تلك المواضع أصلاً مضافاً إلىٰ تصريحه بأنّه واقفي مكرّراً في غاية الظهور في عدم ثبوت وثاقته عنده ، سيّما بعد ملاحظة رويّته ، وتوثيقه في فهرسته ـ من دون إشارة إلىٰ وقفه ـ ظاهره عدم كونه واقفيّاً عنده ، وكذا الحال بالنسبة إلىٰ كلام الفضل ، ودفع التعارض يستدعي ارتكاب عناية سيّما بالنسبة إلىٰ كلام الفضل .

والأظهر عدم كونه واقفيّاً لظاهر **ست وجش** وكلام الفضل ، وكونه من أصحاب الرضا والجواد عليهما السلام وروايته عنهما[١] .

وصرّح بعض المحقّقين : بأنّ الواقفة ما كانوا يروون عن الرضا عليه السلام ومن بعده عليهم السلام ، نعم الفطحيّة كانوا يروون عنهم عليهم السلام .

وسيجيء في ترجمة أحمد بن الحسن بن إسماعيل عن **جش** ما يشير إلىٰ توقّفه في الوقف بسبب روايته عن الرضا عليه السلام[٢] .

وعن جدّي رحمه الله : أنّ روايته عن الرضا عليه السلام تدلّ علىٰ رجوعه[٣] .

ولعلّ في **ضا** أيضاً إيماء إلىٰ ما ذكرنا بل وفي كلام سعد أيضاً علىٰ ما نقله **صه** ، فتأمّل .

وممّا يؤيّد عدم وقفه تصحيح المعتبر حديث وضع عائشة القمقمة في الشمس ، مع أنّه في سنده[٤] .

وسيجيء عن العلّامة في ترجمة عيسىٰ بن أبي منصور عدّ حديثه

---

(١) كما في رجال الكشّي : ٨٣٩/٤٤٦ .

(٢) رجال النجاشي : ١٧٩/٧٤ .

(٣) روضة المتّقين ١٤ : ٤٣ ترجمة أحمد بن الحسن الميثمي .

(٤) المعتبر ١ : ٣٩ .

. . . .

حسناً[١] .

هذا ولعلّ نسبة الوقف إليه في **جخ** من كلام سعد أو نصر بن الصبّاح ، وكلام سعد مع أنّه غير صريح بل ولا ظاهر أيضاً ـ قد أشرنا إلىٰ ما فيه ـ وكلام نصر مع أنّه غير حجّة عند مثل الشهيد رحمه الله كيف يقاوم جميع ما ذكرنا ، سيّما بعد ملاحظة التدافع[٢] بينه وبين كلام سعد ، وملاحظة ما أشرنا إليه من أنّ الواقفي[٣] لا يروي عن الرضا عليه السلام ومن بعده عليهم السلام .

وبالجملة : بعد ملاحظة ما في **ضا** وكلام نصر لا يبقىٰ وثوق بعدم كون نسبة الوقف من **جخ** من جهتهما ، وقد عرفت ما فيهما ، وضرورية الجمع ولو بالتوجيه والتأويل البعيد علىٰ تقدير التسليم فإنّما هي مع المقاومة ، فتأمّل .

ومرّ في الفائدة الثانية ما ينبغي أنْ يلاحظ .

وسيظهر من ترجمة عيسىٰ اعتماد **كش** وحمدويه والفضل وابن أبي عمير علىٰ روايته[٤] ، مع أنّ ابن أبي عمير قد أكثر من الرواية عنه غاية الإكثار[٥] ، فتأمّل .

وربما يظهر من الشهيد في تلك الترجمة التوقّف في موثّقيته، فليتأمّل .

وبالجملة : الأقرب عندي كونه من الثقات ، والله يعلم .

---

(١) الخلاصة : ٢/٢١٥ .

(٢) في «م» زيادة : الّذي .

(٣) في «أ» بدل الواقفي : الواقف .

(٤) انظر رجال الكشّي : ٥٩٩/٣٢٩ ـ ٦٠٠ والخلاصة : ٢/٢١٥ .

(٥) انظر الكافي ٤ : ٣/٣٤ والفقيه ٤ : ٧٨٩/٢٤٥ والتهذيب ٦ : ٤٢٧/١٩٥ والاستبصار ٣ : ١٢٨/٣٨ .

وفي **كش**: إبراهيم بن عبدالحميد الصنعاني، ذكر الفضل بن شاذان: أنّه صالح.

قال نصر بن الصبّاح[١]: إبراهيم يروي عن أبي الحسن موسىٰ، وعن الرضا، وعن أبي جعفر عليهما السلام، وهو واقف علىٰ أبي الحسن عليه السلام.

وقد كان يذكر في الأحاديث الّتي يرويها عن أبي عبدالله عليه السلام في مسجد الكوفة، وكان يجلس فيه ويقول: أخبرني أبو إسحاق كذا، وقال أبو إسحاق كذا، وفعل أبو إسحاق كذا ـ يعني بأبي إسحاق أبا عبدالله عليه السلام ـ كما كان غيره يقول: حدّثني الصادق، وسمعت الصادق، وحدّثني العالم، وقال العالم، وحدّثني الشيخ، وقال الشيخ، وحدّثني أبو عبدالله، وقال أبو عبدالله، وحدّثني جعفر بن محمّد، وقال جعفر بن محمّد.

وكان في مسجد الكوفة خلق كثير من أهل الكوفة من أصحابنا، فكلّ واحد منهم يكنّي عن أبي عبدالله عليه السلام باسم، فبعضهم يسمّيه ويكنّيه بكنيته صلوات الله عليه[٢]، انتهىٰ.

فظهر ممّا تقدّم أنّ ما في **د**: من أنّ الثقة من رجال الصادق عليه السلام، والواقفي من رجال الكاظم عليه السلام وليس بثقة[٣]. غير موثوق به.

[١٠٧] إبراهيم بن عبدالرحمن بن اُميّة:

ابن محمّد بن عبدالله بن ربيعة الخزاعي، أبو محمّد المدني،

---

(١) في «ش» و«ط»: الحجّاج، وفي هامشيهما: الصبّاح (خ ل)، وكذا المصدر.

(٢) رجال الكشّي: ٨٣٩/٤٤٦.

(٣) رجال ابن داود: ١٠/٢٢٦.

أسند عنه ، **ق**[١] .

[١٠٨] إبراهيم بن عبدالله الأحمري :

روىٰ عنه وعن أبي عبدالله عليه السلام ، روىٰ عنه سيف بن عميرة ، **قر**[٢] .

وفي **ق** : ابن عبدالله الأحمري ، كوفي[٣] .

[١٠٩] إبراهيم بن عبدالله بن الحسن :

ابن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني ، قتل سنة خمس وأربعين ومائة لخمس بقين من ذي القعدة ، **ق**[٤][٥] .

[١١٠] إبراهيم بن عبدالله القاري[٦] :

من القارة ، **ي** ، **صه** ، **قي**[٧] .

من خواصّه عليه السلام من مضر ، **قي عنه صه**[٨] .

---

(١) رجال الشيخ : ٧٥/١٥٩ .

(٢) رجال الشيخ : ٦/١٢٣ .

(٣) رجال الشيخ : ٥١/١٥٧ .

(٤) رجال الشيخ : ٢١/١٥٦ .

(٥) إبراهيم بن عبدالله الحصّاف ـ بالحاء المهملة ـ ذكره العلّامة في الإيضاح [٢٤/٨٩]. **محمّد أمين الكاظمي** .

(٦) في حواشي بعض النسخ : القاري منسوب إلىٰ قارة ، وهو أيثع بفتح الهمزة والياء المثنّاة من تحت المسكنة والثاء المثلثة فوق المفتوحة والعين المهملة ، وقيل : ييثع بالياء عوض الهمزة .

والقارة : قبيلة وهم رماة ، ومنه : أنصف القارة من رماها . وقرية بالشام وبالبحرين ، وحصن قرب دومة ، وجبيل بين الأطيط والشبعاء .

انظر تأريخ اليعقوبي ١ : ٢٣١ والقاموس المحيط ٢ : ١٢٣ ورجال ابن داود : ٢٥/٣٢ .

(٧) رجال الشيخ : ٣/٥٧ ، الخلاصة : ١١٨٢/٣٠٧ ، رجال البرقي : ٥ .

(٨) الخلاصة : ١١٨٢/٣٠٧ ، رجال البرقي : ٥ .

[١١١] إبراهيم بن عبدالله بن معبد[١] .

ابن العبّاس بن عبدالمطّلب بن هاشم بن عبدمناف المدني ، **ين**[٢] .

[١١٢] إبراهيم* بن عبدة :

قال أبو عمرو الكشّي : حُكي عن[٣] بعض الثقات بنيسابور ، وذكر توقيعاً في[٤] طول يتضمّن العتب علىٰ إسحاق بن إسماعيل وذمّ سيرته وإقامة إبراهيم بن عبدة[٥] والدعاء له ، وأمر ابن عبدة أنْ يَحمل ما يُحمل إليه من حقوقه إلىٰ الرازي ، **صه** في باب إبراهيم[٦] .

---

(٣٦) **قوله*** : **إبراهيم بن عبدة . . . إلىٰ آخره .**

في **في** ـ في باب تسمية من رآه عليه السلام ـ بسنده عن خادم لإبراهيم بن عبدة النيسابوري أنّها قالت : كنت واقفة مع إبراهيم علىٰ الصفا ، فجاء عليه السلام حتّىٰ وقف علىٰ إبراهيم وقبض علىٰ كتاب مناسكه وحدّثه بأشياء[٧] .

---

(١) في الحجريّة : سعيد .

(٢) رجال الشيخ : ١/١٠٩ .

(٣) الظاهر أنّ لفظ (عن) بعد قوله : (حُكي) غلطاً في صه ، ويؤيّده قول المصنّف في الكنىٰ في القسم الأوّل : (قال أبو عمرو الكشّي : حكىٰ بعض الثقات) والصواب أيضاً أنْ يقول : (فيه طول) . **محمّد أمين الكاظمي** .

انظر الخلاصة : ٢٤/٥٢ و٣٣/٣٠٤ .

(٤) كذا في النسخ ، وفي المصدر : فيه .

(٥) في «ض» زيادة : مقامه .

(٦) الخلاصة : ٢٤/٥٢ .

(٧) الكافي ١ : ٦/٢٦٦ .

وفي باب الكنىٰ : قال أبو عمرو الكشّي : حكىٰ بعض الثقات[١] : وهو* الصحيح .

فإنّ في **كش** : ما روي في إسحاق بن إسماعيل النيسابوري وإبراهيم بن عبدة والمحمودي والعمري والبلالي والرازي .

حكىٰ بعض الثقات بنيسابور أنّه خرج لإسحاق بن إسماعيل من أبي محمّد عليه‌السلام توقيع :

«يا إسحاق بن إسماعيل سترنا الله وإيّاك بستره ، وتولّاك في جميع اُمورك بصنعه ، قد فهمت كتابك رحمك الله ، ونحن بحمد الله ونعمته أهل بيت نرقّ علىٰ موالينا ، ونسرّ بتتابع إحسان الله إليهم وفضله لديهم ، ونعتدّ بكلّ نعمة ينعمها الله عزّوجلّ عليهم ، فأتمّ[٢] الله عليكم بالحقّ ومن كان مثلك ممّن قد رحمه الله وبصّره

وقوله* : وهو الصحيح .

أقول : في تحرير الطاووسي أيضاً كما في **صه** . وكتب في الحاشية : هكذا بخطّ السيّد ، والّذي في نسختين عندي للاختيار إحداهما مقروءة علىٰ السيّد : حكىٰ بعض الثقات[٣] ، انتهىٰ .

والظاهر أنّ ما في خطّ السيّد رحمه‌الله سهو القلم ، و**صه** تبعه غفلة لحسن ظنّه به ، فتأمّل .

---

(١) الخلاصة: ٣٣/٣٠٤.

(٢) في الحجريّة : فأنعم .

(٣) التحرير الطاووسي : ٨/١٩ و٩ .

بصيرتك، ونزع عن الباطل ولم يعمّ في طغيانه بعمه[١]، فإنّ تمام النعمة دخولك الجنّة، وليس من نعمة وإنْ جلّ أمرها وعظم خطرها إلّا والحمد لله تقدّست أسماؤه عليها يؤدّي[٢] شكرها.

وأنا أقول: الحمد لله مثل ما حمد الله به حامد إلىٰ أبد الآبد بما مَنّ به عليك من نعمته، ونجّاك من الهلكة، وسهّل سبيلك علىٰ العقبة، وايمّ الله إنّها لعقبة كؤود، شديد أمرها، صعب مسلكها، عظيم بلاؤها، طويل عذابها، قديم في الزبر الأُولىٰ ذكرها، ولقد كانت منكم أُمور في أيّام الماضي عليه السلام إلىٰ أنْ مضىٰ لسبيله صلّىٰ الله علىٰ روحه. وفي أيّامي هذه كنتم فيها غير محمودي الشأن ولا مسدّدي التوفيق.

واعلم يقيناً يا إسحاق: أنّ من خرج من هذه الحياة الدنيا أعمىٰ فهو في الآخرة أعمىٰ وأضلّ سبيلاً، إنّها ـ يا ابن إسماعيل ـ ليس تعمىٰ الأبصار ولكن تعمىٰ القلوب الّتي في الصدور، وذلك قول الله عزّوجلّ في محكم كتابه للظالم: ﴿رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيراً﴾ قال الله عزّوجلّ: ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾[٣].

وأيّ آية ـ يا إسحاق ـ أعظم من حجّة الله عزّوجلّ علىٰ خلقه، وأمينه في بلاده، وشاهده علىٰ عباده من بعد ما سلف من

---

(١) في الحجريّة وهامش «ت»: بعمته، وفي المصدر: نعمه.

العَمَهُ ـ محركة ـ التردّد في الضلال، والتحيّر في منازعة أو طريق، أو أنْ لا يعرف الحجّة. انظر القاموس المحيط ٤: ٢٨٨.

(٢) في «ش» والمصدر: مؤدّىٰ.

(٣) سورة طه: ١٢٥ ـ ١٢٦.

آبائه الأوّلين من النبيّين، وآبائه الآخرين من الوصيّين عليهم أجمعين رحمة الله وبركاته.

فأين يتاه بكم وأين تذهبون كالأنعام علىٰ وجوهكم، عن الحقّ تصدفون وبالباطل تؤمنون وبنعمة الله تكفرون أو تكذبون، فمن[١] يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض، فما جزاء من يفعل ذلك منكم ومن غيركم إلّا خزي في الحياة الدنيا الفانية وطول عذاب الآخرة[٢] الباقية، وذلك والله الخزي العظيم.

إنّ الله بفضله ومنّه لمّا فرض عليكم الفرائض لم يفرض ذلك عليكم لحاجة منه إليكم؛ بل برحمة منه ـ لا إله إلّا هو ـ عليكم ليميز الخبيث من الطيّب، وليبتلي ما في صدوركم، وليمحّص ما في قلوبكم، ولتسابقون[٣] إلىٰ رحمته، ولتتفاضل[٤] منازلكم في جنّته، ففرض عليكم الحجّ والعمرة وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والصوم والولاية، وكفاهم[٥] لكم باباً لتفتحوا أبواب الفرائض ومفتاحاً إلىٰ سبيله.

ولولا محمّد ﷺ والأوصياء من بعده لكنتم حيارىٰ كالبهائم، ثمّ[٦] لا تعرفون فرضاً من الفرائض، وهل تدخل قرية إلّا من بابها، فلمّا منّ عليكم بإقامة الأولياء بعد نبيه ﷺ، قال الله عزّوجلّ

---

(١) في المصدر: ممّن، وفي مجمع الرجال ١: ٥٥ نقلاً عنه كما في المتن.

(٢) في المصدر: في الآخرة.

(٣) في «ت» و«ع»: ولتألفون، وفي الحجريّة وهامش «ت» والمصدر: ولتتسابقون.

(٤) ما أثبتناه من «ض»، وفي بقية النسخ: وليتفاضل، وفي المصدر: وتتفاضل.

(٥) في «ض» وهامش «ت»: وكفا بهم.

(٦) ثمّ، لم ترد في «ر» و«ض» والحجريّة والمصدر.

لنبيهﷺ : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإسلاَمَ دِيناً﴾ (١) وفرض عليكم لأوليائه حقوقاً أمركم بأدائها إليهم ، ليحلّ لكم ما وراء ظهوركم من أزواجكم وأموالكم ومآكلكم ومشاربكم ومعرفتكم بذلك النماء والبركة والثروة ، وليعلم من يطيعه منكم بالغيب ، قال الله عزّوجلّ : ﴿قُل لَّا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ (٢) واعلموا أنّ من يبخل فإنّما يبخل علىٰ نفسه ، وأنّ الله هو الغني وأنتم الفقراء (٣) ، لا إله إلّا هو .

ولقد طالت المخاطبة فيما بيننا وبينكم فيما هو لكم وعليكم ، ولولا ما يجب من تمام النعمة من الله عزّوجلّ عليكم لما أريتكم لي خطّاً (٤) ولا سمعتم منّي حرفاً من بعد الماضي عليه السلام ، أنتم في غفلة عمّا إليه معادكم ، ومن بعد الثاني (٥) رسولي وما ناله منكم حين أكرمه الله بمصيره إليكم ، ومن بعد إقامتي لكم إبراهيم بن عبدة وفّقه الله لمرضاته وأعانه علىٰ طاعته ، وكتابي الّذي حمله محمّد بن موسىٰ النيسابوري ، والله المستعان علىٰ كلّ حال .

وإنّي أراكم مفرطين في جنب الله فتكونون من الخاسرين ، فبعداً وسحقاً لمن رغب عن طاعة الله ولم يقبل مواعظ أوليائه ، وقد أمركم الله عزّوجلّ بطاعته ـ لا إلٰه إلّا هو ـ وطاعة رسوله ﷺ وبطاعة أُولي الأمر عليهم السلام ، فرحم الله ضعفكم وقلّه صبركم عمّا

---

(١) سورة المائدة : ٣ .

(٢) سورة الشورىٰ : ٢٣ .

(٣) في المصدر زيادة : إليه .

(٤) في «ع» : خطاباً ، وفي «ش» وهامش «ت» : لما أتاكم إليّ خطّ .

(٥) في المصدر : النابي ، الثاني (خ ل) .

أمامكم ، فما أغرّ الإنسان بربّه الكريم ، واستجاب الله دعائي فيكم وأصلح أُموركم علىٰ يدي ، فقد قال الله جلّ جلاله : ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[١] وقال جلّ جلاله : ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَىٰ النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾[٢] وقال الله جلّ جلاله : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[٣] فما أحبّ أنْ يدعو الله جلّ جلاله بي ولا بمن هو في أيّامي إلّا حسب رقّتي عليكم ، وما انطوىٰ لكم عليه من حبّ بلوغ الأمل في الدارين جميعاً والكينونة معنا في الدنيا والآخرة .

فقد يا إسحاق ـ يرحمك الله ويرحم من هو وراءك ـ بيّنت لك بياناً وفسّرت لك تفسيراً وفعلت بكم فعل من لم يفهم هذا الأمر قطّ ولم يدخل فيه طرفة عين، ولو فهمت الصمّ الصلاب بعض ما في هذا الكتاب لتصدّعت قلقاً ، خوفاً[٤] من خشية الله ورجوعاً إلىٰ طاعة الله عزّوجلّ ، فاعملوا من بعد ما شئتم فسيرىٰ الله عملكم ورسوله والمؤمنون ثمّ تردّون إلىٰ عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون والعاقبة للمتّقين والحمد لله كثيراً ربّ العالمين.

وأنت رسولي ـ يا إسحاق ـ إلىٰ إبراهيم بن عبدة وفّقه الله أنْ يعمل بما ورد عليه في كتابي مع محمّد بن موسىٰ النيسابوري إنْ شاء الله ، ورسولي إلىٰ نفسك وإلىٰ كلّ من خلّفت ببلدك ، أنْ

---

(١) سورة الإسراء : ٧١ .

(٢) سورة البقرة : ١٤٣ .

(٣) سورة آل عمران : ١١٠

(٤) في «ت» و«ش» و«ض» : وخوفاً .

يعملوا بما ورد عليكم في كتابي مع محمّد بن موسىٰ[١] إنْ شاء الله ، ويقرأ إبراهيم بن عبدة كتابي هذا ومن خلّفه ببلده ، حتّىٰ لا يتساءلون[٢] ، وبطاعة الله يعتصمون ، والشيطان بالله عن أنفسهم يجتنبون ولا يطيعون ، وعلىٰ إبراهيم بن عبدة سلام الله ورحمته ، وعليك يا إسحاق وعلىٰ جميع مواليّ السلام كثيراً ، سدّدكم الله جميعاً بتوفيقه ، وكلّ من قرأ كتابنا هذا من مواليّ من أهل بلدك ومن هو بناحيتكم ونزع عمّا هو عليه من الانحراف عن الحقّ فليؤدّ حقوقنا إلىٰ إبراهيم ، وليحمل ذلك إبراهيم بن عبدة إلىٰ الرازي رضي الله عنه ، أو إلىٰ من يسمّي له الرازي[٣] ، فإنّ ذلك عن أمري ورأيي إنْ شاء الله .

ويا إسحاق إقرأ كتابنا[٤] علىٰ البلالي رضي الله عنه فإنّه الثقة المأمون العارف بما يجب عليه ، واقرأه علىٰ المحمودي عافاه الله فما أحمدنا له لطاعته ، فإذا وردت بغداد فاقرأه علىٰ الدّهقان وكيلنا وثقتنا والّذي يقبض من موالينا ، وكلّ من أمكنك من موالينا فاقرأهم هذا الكتاب ، وينسخه من أراد منهم نسخه إنْ شاء الله تعالىٰ ، ولا يكتم أمر هذا عمّن شاهده[٥] من موالينا إلّا من شيطان مخالف

---

(١) في «ت» و«ض» و«ع» والحجريّة زيادة : النيسابوري .

(٢) في «ت» و«ر» و«ش» و«ط» : لا يسألون ، وفي المصدر : لا يسألوني ، لا يتساءلون (خ ل) .

(٣) الرازي كأنّه أحمد بن إسحاق ، البلالي : محمّد بن علي بن بلال ، المحمودي كأنّه أحمد بن حمّاد ، او ابنه محمّد بن أحمد . **منه قدّس سرّه** .

(٤) في «ت» و«ع» والحجرية : كتابي ، وفي هامش «ض» : كتابي (خ ل) .

(٥) في المصدر : يشاهده .

لكم ، فلا تنثرنّ الدرّ بين أظلاف الخنازير ، ولا كرامة لهم .

وقد وقّعنا في كتابك بالوصول والدعاء لك ولمن شئت ، وقد أجبنا شيعتنا عن مسألة[١] والحمد لله ، فما بعد الحقّ إلّا الضلال ، فلا تخرجنّ من البلد حتّىٰ تلقىٰ العمري رضي الله عنه برضاي عنه وتسلّم عليه وتعرفه ويعرفك ، فإنّه الطاهر الأمين العفيف القريب منّا وإلينا ، فكلّ ما يحمل إلينا من شيء من النواحي فإليه يصير آخر أمره ، ليوصل ذلك إلينا ، والحمد لله كثيراً ، سترنا الله وإيّاكم يا إسحاق بستره وتولّاك في جميع اُمورك بصنعه .

والسلام عليك وعلىٰ جميع مواليّ ورحمة الله وبركاته ، وصلّىٰ الله علىٰ سيّدنا محمّد النبي وآله وسلّم كثيراً»[٢] .

ما روي في عبدالله بن حمدويه البيهقي ، وإبراهيم بن عبدة النيسابوري رحمهما الله .

قال أبو عمرو : حكىٰ بعض الثقات أنّ أبا محمّد صلوات الله عليه كتب إلىٰ إبراهيم بن عبدة :

«وكتابي الّذي ورد علىٰ إبراهيم بن عبدة بتوكيلي إيّاه بقبض[٣] حقوقي من موالينا[٤] هناك ، نعم هو كتابي بخطّي أقمته ـ أعني إبراهيم بن عبدة ـ لهم ببلدهم حقّاً غير باطل ، فليتّقوا الله حقّ تقاته ، وليخرجوا من حقوقي وليدفعوها إليه ، فقد جوّزت له ما يعمل به فيها ، وفّقه الله ومنّ عليه بالسلامة من التقصير برحمته» .

---

(١) في هامش بعض النسخ : وقد أجبنا سعيداً عن مسألته ، وكذا في هامش المصدر .

(٢) رجال الكشّي : ١٠٨٨/٥٧٥ .

(٣) في «ض» والحجريّة: يقبض، وفي المصدر: لقبض.

(٤) في المصدر : مواليّ .

ومن كتاب له عليه السلام إلىٰ عبدالله بن حمدويه البيهقي :

«وبعد ، فقد نصبت لكم إبراهيم بن عبدة ليدفع النواحي[١] وأهل ناحيتك حقوقي الواجبة عليكم [إليه][٢] ، وجعلته ثقتي وأميني عند مواليّ هناك ، فليتّقوا الله جلّ جلاله وليراقبوا وليؤدّوا الحقوق ، فليس لهم عذر في ترك ذلك ولا تأخيره ، ولا أشقاهم[٣] الله بعصيان أوليائه ، ورحمهم الله وإيّاك معهم برحمتي لهم ، إنّ الله واسع كريم»[٤] ، انتهىٰ .

وفي **دي وري** : إبراهيم بن عبدة النيسابوري[٥] .

[١١٣] إبراهيم بن عبيد :

أبو غرّة[٦] الأنصاري ، **قر** ، **ق**[٧] .

[١١٤] إبراهيم* بن عبيدالله بن العلاء :

المدني ، قال ابن الغضائري : لا نعرفه إلّا بما يَنْسِب إليه

---

(٣٧) **قوله*** : إبراهيم بن عبيدالله ... إلىٰ آخره .

في **مصط** : مولاهم ، قال سعد بن عبدالله : أدرك الرضا عليه السلام ولم يسمع منه ؛ فتركت لذلك روايته . وقال الفضل بن شاذان : [إنّه صالح][٨] ،

---

(١) في «ع» : ليدفع أهل النواحي .

(٢) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

(٣) في المصدر : ولا أشقاكم ، ولا أشقاهم (خ ل) .

(٤) رجال الكشّي : ١٠٨٩/٥٨٠ .

(٥) رجال الشيخ : ١٩/٣٨٤ و٧/٣٩٧ .

(٦) في «ش» و«ع» : أبو عزّة .

(٧) رجال الشيخ : ١٠/١٢٤ و٥٧/١٥٨ .

(٨) ما بين المعقوفين أثبتناه من منتهىٰ المقال ١ : ٥٦/١٨١ نقلاً عن الوحيد =

عبدالله بن محمّد البلوي ، ويَنْسِب إلىٰ أبيه عبيدالله بن العلاء عمارةُ بن زيد ، وما يسند إليه إلّا الفاسد المتهافت ، قال : وأظنّه اسماً موضوعاً علىٰ غير واحد .

أقول : وهذا لا أعتمد علىٰ روايته لطعن هذا الشيخ فيه ، مع أنّي لم أقف له علىٰ تعديل من غيره ، **صه**(١) .

انتهىٰ(٢) .

هكذا في نسختي ، ومرّ ما يشابه هذه العبارة في إبراهيم بن عبدالحميد(٣) ، فلاحظ وتأمّل(٤) .

= البهبهاني ، وهو الموافق لما في الكشّي والخلاصة . وفي النسخ بدل ما بين المعقوفين : ابنه صالح بن العلاء المدني .

انظر رجال الكشّي : ٨٣٩/٤٤٦ والخلاصة : ١/٣١٣ ترجمة إبراهيم بن عبدالحميد .

(١) الخلاصة : ٨/٣١٥ ، وفيها بدل لطعن هذا الشيخ فيه : لوجود طعن هذا الشيخ فيه .

(٢) ورد هذا الكلام في حاشية التقي المجلسي علىٰ النقد ترجمة إبراهيم بن عبدالحميد الأسدي . انظر نقد الرجال ١ : ٧٣ هامش رقم (٢) .

(٣) تقدّم برقم : (٣٥) من التعليقة .

(٤) نقول : قال أبو علي الحائري معلّقاً علىٰ كلام استاذه الوحيد البهبهاني : لم أجد ما نقله سلّمه الله في نسختي من النقد ، بل لم أجده في إبراهيم بن عبدالحميد أيضاً في المتن ، نعم هو مذكور في حاشيته ، والظاهر أنّ الناسخ رأىٰ الحاشية مكتوبة بين الأسطر فزعمها علىٰ الاسم الأوّل مع أنّها للثاني ، لأنّ ابن عبدالحميد فيه مذكور بعد إبراهيم هذا، وقد وقع خبط في الترتيب، ولعلّه من النسّاخ . انظر منتهىٰ المقال ١ : ٥٦/١٨١ .

[١١٥] إبراهيم* بن عثمان :

المكنّىٰ أبا أيّوب الخزّاز[1] الكوفي ، ثقة ، له أصل .

أخبرنا به : أبو الحسين بن أبي جيد ، عن محمّد بن الحسن بن الوليد وأبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان ، عن أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه ، عن محمّد بن الحسن الصفّار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب ، عن محمّد بن أبي عمير وصفوان بن يحيىٰ ، عن أبي أيّوب الخزّاز ، **ست**[2].

---

(٣٨) **قوله*** : **إبراهيم بن عثمان . . . إلىٰ آخره .**

ويظهر من عبارة المفيد رحمه الله أيضاً كونه في غاية الوثاقة[3] ، وسنشير إليها في ترجمة زياد بن المنذر ، فلاحظ وتأمّل فإنّ فيها فوائد .

---

(١) في «ر» و«ط» هنا وفي الموارد التالية : الخرّاز .

(٢) الفهرست : ١٣/٤١ ، وفيه : ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب (عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب خ ل) .

نقول : قال المحقّق البحراني معلّقاً علىٰ هذا الطريق : إنّ الموجود فيما يحضرني من نسخ الفهرست : عن يعقوب بن يزيد ، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب . . . إلىٰ آخره ، ومقتضاه رواية يعقوب بن يزيد عن محمّد بن الحسين ، والّذي أراه أنّه سهو من النسّاخ ، والصواب ، ومحمّد بن الحسين بالعطف ، فانّهما معاً يرويان عن صفوان ومحمّد بن أبي عمير . . .

ويكفيك أنّ الشيخ ذكر في ترجمة صفوان بن يحيىٰ أنّهما يرويان عنه كتبه ورواياته ، وكذا ترجمة محمّد بن أبي عمير . انظر الفهرست : ١/١٤٥ و٣٢/٢١٨ ومعراج أهل الكمال : ١٩/٦٤ .

(٣) انظر الرسالة العددية : ٢٥ و٤٣ ـ ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ـ : ٩ ، وفيها : أبو أيّوب الخزّاز .

وفي **يه** : ابن عثمان أيضاً[١] .

وفي **جش** : إبراهيم بن عيسىٰ ، أبو أيّوب الخزّاز[٢] ، وقيل : إبراهيم بن عثمان ، روىٰ عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام ، ذكر ذلك أبو العبّاس في كتابه ، ثقة ، كبير المنزلة ، له كتاب نوادر كثير الرواة[٣] عنه .

أخبرنا : محمّد بن علي ، عن أحمد بن محمّد بن يحيىٰ ، عن أبيه ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، عن الحسن بن محبوب ، عنه به[٤] .

وفي **صه** : إبراهيم بن عيسىٰ ، أبو أيّوب الخرّاز ـ بالخاء المعجمة والراء بعدها والزاي بعد الألف ، وقيل : قبلها أيضاً ـ كوفي ، ثقة ، كبير المنزلة ، وقيل : إبراهيم بن عثمان ، روىٰ عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام[٥] .

وقال جدّي العلّامة رحمه الله : الخزّاز : بيّاع الخزّ ، أو الخرّاز : بيّاع الخرز ـ أي الجواهر ـ أو ما يخرز به من الحبل والسير[٦] ، انتهىٰ .

---

(١) مشيخة الفقيه ٤ : ٦٨ ، وفيه : أبي أيّوب إبراهيم بن عثمان الخزّاز ، ويقال : إنّه إبراهيم بن عيسىٰ .

(٢) في «ر» و«ض» و«ط» هنا وفي الموارد الآتية جميعها : الخرّاز .

(٣) في «ط»: كبير الرواية.

(٤) رجال النجاشي : ٢٥/٢٠ ، وفيه : الخرّاز ، وفي طبعة بيروت منه : الخزّاز .

(٥) الخلاصة : ١٣/٥٠ ، وفيها : ابن عيسىٰ بن أيّوب ، وفي النسخة الخطيّة منها : ابن عيسىٰ أبو أيّوب .

(٦) روضة المتّقين ١٤ : ١٩ .

وفي **ق** : إبراهيم* بن زياد ، أبو أيّوب الخزّاز الكوفي[١] .

ثمّ في آخر الباب : إبراهيم بن عيسىٰ ، كوفي ، خزّاز ، ويقال : ابن عثمان[٢][٣] .

وفي **كش** : أبو أيّوب إبراهيم بن عيسىٰ الخزّاز ، قال محمّد بن مسعود ، عن علي بن الحسن: أبو أيّوب ، كوفي ، اسمه إبراهيم بن

ثم* ما في **ق** من قوله : **إبراهيم بن زياد . . . إلىٰ آخره** .

قال المحقّق البحراني : الظاهر أنّ زياداً جدّه ، وأنّه إبراهيم بن عثمان بن زياد ، وربما ينسب إلىٰ الجدّ .

وفي آخر كتاب الرهون من **يب** التصريح بما ذكرنا[٤] ، انتهىٰ[٥] .

---

(١) رجال الشيخ : ٧٩/١٥٩ .

(٢) رجال الشيخ : ٢٣٩/١٦٧ .

(٣) ومن هٰهنا في د : إبراهيم بن زياد ، أبو أيّوب الخزّاز ـ بالخاء المعجمة والراء المهملة والزاي ـ قيل : ابن عيسىٰ ، وقيل : ابن عثمان ، ق م كش جش ، ثقة ممدوح . ثمّ في د أيضاً : إبراهيم بن عثمان الخزّاز ـ بالراء والزاي ـ المكنّىٰ بأبي أيّوب ، لم ست ، ثقة ، له أصل ، انتهىٰ .

ولا يخفىٰ أنّه ليس في ست أنّه لم يرو عن أحدهم ، بل قوله : (له أصل) ربما يقتضي خلاف ذلك ، نعم لم يذكر أنّه عمّن يروي . وفي هذا المقام حاشية عن الشهيد الثاني : ظاهر الحال أنّ إبراهيم بن عثمان هذا هو إبراهيم بن زياد السابق ، الّذي قيل فيه قولان : إنّه ابن عثمان ، أو ابن عيسىٰ ، وهذا هو الّذي تقتضيه طبقته ، وكلام غيره من علمائنا ، والله أعلم . **منه قدّس سرّه** .

انظر رجال ابن داود : ١٩/٣١ و٢٧/٣٢ .

لا شكّ في وحدته ، إنّما الخلاف في اسم أبيه . **محمّد تقي المجلسي** .

(٤) التهذيب ٧ : ٧٨٧/١٧٩ .

(٥) لم نعثر عليه في المعراج ، ونقل ما يقرب من هذا الكلام الشيخ أحمد القطيفي عن معراج أهل الكمال . انظر زاد المجتهدين ٢ : ٦٤ .

عيسىٰ ، ثقة[1] ، انتهىٰ .

وفي رواية صحيحة ـ في قنوت الجمعة ـ تصريح بأنّه : ابن عيسىٰ[2] ، فتدبّر.

[١١٦] إبراهيم بن عربي الأسدي :

مولاهم ، كوفي ، أسند عنه ، **ق**[3] .

[١١٧] إبراهيم بن عطيّة الواسطي :

ق[4] .

[١١٨] إبراهيم بن عقبة :

دي[5] .

وفي التهذيب : علي بن محمّد ، عن علي بن الرّيان ، قال : كتب بعض أصحابنا بيد إبراهيم بن عقبة إليه ـ يعني أبا جعفر عليه‌السلام ـ يسأله عن الصلاة علىٰ الخمرة المدنية فكتب : «صلّ فيها ما كان معمولاً بخيوطه ، ولا تصلّ علىٰ ما كان بسيورة»[6] ، انتهىٰ .

وفي النهاية : الخمرة : هي مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه في سجوده من حصيرة أو نسيجة خوص ونحوه من النبات ، ولا تكون خمرة إلّا في هذا المقدار ، وسمّيت خمرة لأنّ خيوطها

---

(١) رجال الكشّي : ٦٧٩/٣٦٦ .

(٢) انظر التهذيب ٣ : ٥٦/١٦ والاستبصار ١ : ١٦٠٠/٤١٧ .

(٣) رجال الشيخ : ٤٣/١٥٧ .

(٤) رجال الشيخ : ٧٢/١٥٨ .

(٥) رجال الشيخ : ٧/٣٨٣ .

(٦) التهذيب ٢ : ١٢٣٨/٣٠٦ .

مستورة بسعفها[١][٢].

[١١٩] إبراهيم بن علي بن الحسن:

ابن علي بن أبي رافع المدني، **ق**[٣].

[١٢٠] إبراهيم بن علي بن عبدالله:

ابن جعفر بن أبي طالب الجعفري، وأُمّ علي بن عبدالله زينب بنت علي عليه السلام، وأُمّها فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، **ضا**[٤].

ولا يبعد أنْ يكون هذا ابن أبي الكرّام الجعفري المتقدّم[٥].

[١٢١] إبراهيم بن علي الكوفي:

راوٍ[٦]، مصنّف، زاهد، عالم، قطن بسمرقند، وكان نصر بن أحمد صاحب خراسان يكرمه ومن بعده من الملوك، **لم**[٧].

وفي **صه**: ابن علي الكوفي، لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام. قال الشيخ أبو جعفر الطوسي: إنّه راوٍ... إلىٰ آخره[٨].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢: ٧٧.

(٢) في حاشية «ض» و«ط»: إبراهيم بن علي بكروسي الدينوري، له كتاب نهاية الطلب وغاية السؤل في مناقب آل الرسول صلى الله عليه وآله.

انظر فرحة الغري: ١٢٩، وفيه: إبراهيم بن علي بن محمّد بن بكروس الدينوري...

(٣) رجال الشيخ: ٦٥/١٥٨.

(٤) رجال الشيخ: ٢٣/٣٥٢.

(٥) تقدّم برقم: [٤٤] من المنهج.

(٦) قال الشيخ عبدالنبي الجزائري: لا يبعد كون العبارة مفيدة للمدح المعتبر. انظر حاوي الأقوال ٣: ١٠٤٩/٨٧.

(٧) رجال الشيخ: ٢/٤٠٧.

(٨) الخلاصة: ٢٦/٥٣.

[١٢٢] إبراهيم بن علي :

ري[١] . في نسخة ، والله أعلم .

[١٢٣] إبراهيم بن عمر اليماني :

وهو الصنعاني ، له أصل ، أخبرنا به : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه ، عن محمّد بن الحسن الصفّار ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، عن الحسين بن سعيد ، عن حمّاد بن عيسىٰ ، عنه .

وأخبرنا : أحمد بن عبدون ، عن أبي طالب الأنباري ، عن حميد بن زياد ، عن ابن نهيك والقاسم بن إسماعيل القرشي جميعاً ، عنه ، **ست**[٢] .

والظاهر رجوع الضمير إلىٰ حمّاد أو الحسين ، إذ يبعد الرجوع إلىٰ إبراهيم كما لا يخفىٰ[٣] .

وفي **قر** : إبراهيم بن عمر الصنعاني اليماني ، له أُصول رواها عنه حمّاد بن عيسىٰ[٤] .

وفي **ق** : إبراهيم بن عمر الصنعاني[٥] .

---

(١) رجال الشيخ : ١٧/٣٩٨ . وفي «ض» والحجريّة بدل ري : دي .

(٢) الفهرست : ٢٠/٤٣ .

(٣) نقول : وذلك لأنّ ظاهر عبارة الشيخ قدّس سرّه أنّ ابن نهيك يروي عن إبراهيم هذا بدون واسطة ، وأمّا في طريق النجاشي فإنّ عبيدالله بن أحمد بن نهيك يروي عن إبراهيم بواسطتين كما سيأتي ، مضافاً إلىٰ عدم كون ابن نهيك والقاسم بن إسماعيل في درجة حمّاد بن عيسىٰ .

(٤) رجال الشيخ : ٧/١٢٣ .

(٥) رجال الشيخ : ٥٨/١٥٨ .

وفي **ظم** : إبراهيم بن عمر اليماني ، وله كتاب ، روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام أيضاً[١] .

وفي **جش** : إبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني ، شيخ من أصحابنا ، ثقة ، روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، ذكر ذلك أبو العبّاس وغيره .

له كتاب يرويه عنه حمّاد بن عيسىٰ وغيره ، أخبرنا : محمّد بن عثمان ، قال : حدّثنا أبو القاسم جعفر بن محمّد ، قال : حدّثنا عبيدالله بن أحمد بن نهيك ، قال : حدّثنا ابن أبي عمير ، عن حمّاد ابن عيسىٰ ، عن إبراهيم بن عمر به[٢] .

وفي **صه** : إبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني . قال النجاشي رحمه الله : إنّه شيخ من أصحابنا ، ثقة ، روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، ذكر ذلك أبو العبّاس وغيره .

وقال ابن الغضائري : إنّه ضعيف جدّاً ، روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، وله كتاب ، ويكنّىٰ أبا إسحاق .

والأرجح عندي قبول روايته وإنْ حصل بعض الشكّ بالطعن فيه[٣] ، انتهىٰ .

وفي تعليقات الشهيد الثاني رحمه الله عليها : أقول : في ترجيح تعديله نظر :

---

(١) رجال الشيخ : ١/٣٣١ .

(٢) رجال النجاشي : ٢٦/٢٠ .

(٣) الخلاصة : ١٥/٥١ .

أمّا أوّلاً : فلتعارض الجرح والتعديل ، والأوّل مرجّح[١] ، مع أنّ كلّاً من الجارح والمعدّل لم يذكر مستنداً لينظر في أمره .

وأمّا ثانياً : فلأنّ النجاشي نقل توثيقه وما معه عن أبي العبّاس وغيره كما يظهر من كلامه ، والمراد بأبي العبّاس هذا أحمد بن عقدة ، وهو زيدي المذهب ، لا يُعتمد علىٰ توثيقه ، أو ابن نوح ، ومع الاشتباه لا يفيد ، وغيره مبهم لا يفيد فائدة يعتمد عليها .

وأمّا غير هذين من مصنّفي الرجال كالشيخ الطوسي وغيره فلم ينصّوا عليه بجرح ولا تعديل ، نعم قبول المصنّف روايته أعمّ من تعديله كما يعلم من قاعدته ، ومع ذلك لا دليل علىٰ ما يوجبه[٢] ، انتهىٰ[٣] .

---

(١) اعترض الشيخ عبدالنبي ﷺ علىٰ المحشّي فقال : قلت : إنّما يتم ما ذكره المحشّي لو كان حال الجارح معلوماً ، وهو ليس كذلك كما مرّ في المقدّمة ، علىٰ أنّ النجاشي لا يخفىٰ عليه مثل هذا الضعف المنقول عن ابن الغضائري مع معاصرته وتأخّره عنه ، فكيف يحكم بتوثيقه! والظاهر من عبارته الجزم بالتوثيق ، وتكون الإشارة بذلك في قوله : (ذكر ذلك) إلىٰ كونه راوياً عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، فلم يكن التوثيق مستنداً علىٰ أبي العبّاس وغيره . **محمّد أمين الكاظمي .**

انظر حاوي الأقوال ١ : ١٢/١٢٨ .

(٢) تعليقة الشهيد الثاني علىٰ الخلاصة : ٧ (مخطوط) .

(٣) في حاشية «ض» و«ط» برمز «س رحمه الله» : أقول : فيما ذكره جدّي ﷺ نظر :

أمّا الأوّل : فلأنّا نمنع تقدّم الجارح مطلقاً ، بل إنّما يتم ذلك في موضع يكون من شأنه أنْ يخفىٰ عن المعدّل ، وما نحن فيه ليس كذلك ، إذ يبعد الحكم بتوثيق النجاشي له مع خفاء الضعف الكثير عليه . علىٰ أنّ الظاهر أنّ ابن الغضائري هو أحمد بن الحسين وحاله غير معلوم ، فلا يكون قوله معارضاً لقول النجاشي .

وأمّا الثاني : فبأنّ عبارة النجاشي صريحة في الحكم عليه بالتوثيق ، وإخباره عن أبي العبّاس وغيره بأنّه ذكر ذلك لا يقتضي كون ذلك مستند حكمه ، وذلك ظاهر .

=

وفيه : أنّ كون التوثيق في كلام النجاشي مجرّد النقل غير واضح ، بل الظاهر أنّه حُكم منه بالتوثيق وإشارة إلىٰ شيوع ذلك وشهرته إنْ عاد ذلك إلىٰ التوثيق ، وربما احتمل أنْ يكون إشارة إلىٰ روايته عنهما عليهما السلام ، وحينئذ لا بحث .

علىٰ أنّ* الجارح ليس بمقبول القول ـ نعم ربما قبل قوله عند الترجيح أو عدم[1] المعارض ـ فإنّه مع عدم توثيقه قد كثر منه القدح في جماعة لا يناسب ذلك حالهم .

---

(٣٩) **قوله*** في إبراهيم بن عمر اليماني : **علىٰ أنّ الجارح ليس بمقبول القول . . . إلىٰ آخره .**

قال المحقّق الشيخ محمّد : يستفاد من **صه** الاعتماد علىٰ قوله ، ففي ترجمة صبّاح بن قيس قال في القسم الثاني : إنّه أبو محمّد ، كوفي ، زيدي قاله **غض** ، وقال : إنّ حديثه يعدّ في أحاديث أصحابنا ضعيفاً[2] . وقال **جش** : إنّه ثقة[3] . والظاهر من ذكره في القسم الثاني الاعتماد علىٰ **غض**[4] ، انتهىٰ .

أقول : وكذلك فعل في جابر بن يزيد[5] وعبدالله بن أيّوب بن

= علىٰ أنّه يجوز أنْ يكون الإشارة علىٰ كونه راوياً عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، فلا يقتضي كون الحكم بالتوثيق منقولاً عن أبي العبّاس وغيره ، وذلك بيّن .

(١) في «ت» و«ر» و«ع» : وعدم .

(٢) في «أ» والحجريّة : صحيحاً .

(٣) الخلاصة : ٢/٣٦٠ .

(٤) استقصاء الاعتبار ١ : ٨٨ .

(٥) الخلاصة : ٢/٩٤ .

. . . .

راشد[١] وظفر بن حمدون[٢] وغيرهم ، وفي إدريس بن زياد ربما يظهر منه مقاومة جرحه تعديل **جش**[٣] ، وكذا الحسين بن شاذويه[٤] .

وبالجملة : من تتبّع **صه** بل **وجش** أيضاً وجد أنّهما يقبلان قوله مطلقاً لا في خصوص صورة الترجيح أو عدم المعارض كسائر المشايخ .

ومن تتبّع كلام ابن طاووس وجده كثير الاعتماد عليه عظيم الاعتقاد به .

والشيخ في أوّل **ست** ذكر فيه ما سنشير إليه[٥] ، وسنذكر في ترجمته ما يزيد علىٰ ذلك[٦] .

ﺓالأوْلىٰ أنْ يقال : إنّ بناء **صه** علىٰ الجرح والتعديل ، وترجيحه قول شيخ علىٰ آخر ، ليس من نفس توثيقهم وجرحهم وبمجرّد ذلك دائماً ، وإنْ كان منشأ الترجيح ومبنىٰ اجتهاده غير معلوم من كلامه في بعض المواضع علىٰ ما أشرنا إليه في إبراهيم بن صالح[٧] . ويعرفه من تتبّع **صه** وتأمّل فيه ، ولذا ربما يرجّح **غض** علىٰ **جش** الّذي اعتماده عليه في غاية الكمال ، بل ربما يرجّح قوله عليه وعلىٰ غيره[٨] من المشايخ مثل الشيخ **وكش**

---

(١) الخلاصة: ٢٣/٣٧٣.
(٢) الخلاصة : ٣/١٧٣ .
(٣) الخلاصة : ٢/٦٠ .
(٤) الخلاصة : ٢١/١١٨ .
(٥) انظر الفهرست : ٣٢ .
(٦) سيأتي برقم : (١٠٥) من التعليقة .
(٧) تقدّم برقم : (٣١) من التعليقة .
(٨) في «م» زيادة : أيضاً .

. . . .

وغيرهما ، مع أنّه في الغالب يرجّح **جش** ، بل وديدنه متابعته ، ومع ذلك ربما يرجّح الشيخ أيضاً عليه بل وعلىٰ غيره أيضاً ، فتأمّل المواضع .

فعلىٰ هذا غير معلوم كون ترجيح قبول رواية إبراهيم من نفس توثيق **جش** وبمجرّده وترجيحه علىٰ **غض** .

علىٰ أنّا نقول : ربما كان ترجيح الجرح عنده لا يكون علىٰ الاطلاق ، بل في صورة التساوي أو رجحان غير معتدّ به ، ولعلّ ترجيحه هنا من رجحان معتدّ به عنده ، و**جش** عنده في غاية الضبط ونهاية المعرفة كما هو في الواقع أيضاً كذلك ، ومع ذلك صرّح بتوثيقه .

هذا مضافاً إلىٰ ما يظهر منه كون توثيق إبراهيم مشهوراً أو لا أقلّ من كونه عند أبي العبّاس وغيره ، مع أنّه وصف بكونه شيخاً من أصحابنا وكونه صاحب كتاب[1] ، كما أنّ **غض** أيضاً ذكر ذلك[2] ، وكون كتابه يرويه (حمّاد الّذي ورد في شأنه ما ورد ، ويرويه غير حمّاد أيضاً ، بل وتشير عبارته إلىٰ أنّ كتابه يرويه)[3] غير واحد ، والشيخ رحمه الله قال : له أُصول يرويها عنه حمّاد[4] . مع أنّ ابن أبي عمير الّذي حاله معلومة ـ وقد أشرنا في صدر الرسالة وسيجيء في ترجمته ما ينبّه عليه في الجملة ـ يروي عنه[5] ، وكذا

---

(١) كما في رجال النجاشي : ٢٠/٢٦ .

(٢) انظر مجمع الرجال ١ : ٦٠ .

(٣) ما بين القوسين سقط من «ب» .

(٤) كما في رجال الشيخ : ١٢٣/٧ .

(٥) انظر رجال النجاشي : ٢٠/٢٦ .

. . . .

الحسين بن سعيد[١] ، وغيرهما من الأجلّة يظهر علىٰ من تتبّع الأخبار ، بل يظهر عليه كثرة رواياته وسلامتها وكونها مفتي بها إلىٰ غير ذلك من المرجّحات .

ومنها أنّ **غض** غير مصرّح بتوثيقه ، ومع ذلك قلّ أنْ يسلم أحد من جرحه ، أو ينجو ثقة من قدحه ، وجرح أعاظم الثقات وأجلّاء الرواة الّذين لا يناسبهم ذلك ، وهذا يشير إلىٰ عدم تحقيقه حال الرجال كما هو حقّه ، أو كون أكثر ما يعتقده جرحاً ليس في الحقيقة جرحاً ، وقد أشرنا في صدر الرسالة في الفائدة الثانية والثالثة إلىٰ ما يقرّب ذلك .

وقال الشهيد الثاني رحمه الله في شرح البداية : وقد اتّفق لكثير من العلماء جرح بعض ؛ فلمّا استُفْسر ، ذكر ما لا يصلح جارحاً . قيل لبعضهم : لم تركت حديث فلان؟ فقال : رأيته يركض علىٰ برذون! وسئل آخر عن آخر فقال : ما أصنع بحديث[٢] ذكر يوماً عند حمّاد فامتخط حمّاد[٣]! .

وبالجملة : لا شكّ أنّ ملاحظة حاله توهن الوثوق بمقاله ، علىٰ أنّا قد أشرنا في الفائدة الثانية إلىٰ أنّ مرادهم من قولهم : (ضعيف) ليس القدح في نفس الرجل ، فتأمّل .

وما قال : من أنّ أبا العبّاس مشترك .

ففيه : أنّ الظاهر أنّه ابن نوح ، لأنّه شيخ **جش** ، مع أنّ ابن عقدة بينه

---

(١) كما في الفهرست : ٢٠/٤٣ .
(٢) كذا في النسخ ، وفي المصدر : بحديثه .
(٣) الرعاية في علم الدراية : ١/١٩٥ ـ ٢ .

. . . .

وبينه وسائط ، مضافاً إلىٰ أنّ ابن نوح جليل والآخر عليل ، والاطلاق ينصرف إلىٰ الكامل سيّما عند أهل هذا الفن ـ خصوصاً **جش** ـ فإنّهم يعبّرون عن الكامل به ، أمّا الناقص فلا ، بل ربما كان عندهم ذلك تدليساً ، فتأمّل .

وبالجملة : لا يبقىٰ علىٰ المتتبّع المتأمّل تأمّل فيما ذكرنا ، وعليه جمع من المحقّقين .

وقوله : ومع ذلك لا دليل علىٰ ما يوجبه .

فيه : أنّ ما اعتمدت عليه من أخبار غير الإماميّة ، ومن لم يثبت توثيقه أكثر من أنْ يحصىٰ فضلاً عن غيرك .

وبالجملة : لا يوجد من لا يعمل بالخبر غير الصحيح ـ علىٰ الاصطلاح الجديد ـ بل الجميع يكثرون من العمل به ، وقد مرّ التحقيق في الجملة في صدر الرسالة ، هذا مضافاً إلىٰ أنّه لا يكاد يوجد صحيح يثبت عدالة كلّ واحد من سلسلة السند بالنحو الّذي ذكره واعتبره ، وبالمضايقة الّتي ذكرها ومع المؤاخذة الّتي ارتكبها ، وعلىٰ تقدير الوجود ، فالاقتصار عليه فساده ظاهر .

هذا والمحقّق البحراني اعترض علىٰ **صه** بأنّ الترجيح مخالف للقاعدة الأُصوليّة من تقديم الجرح ، لجواز اطّلاع الجارح علىٰ ما لم يطّلع عليه المعدّل .

ثمّ وَجَّه بأنّ الجرح لعلّه غير مقبول ، لعدم بيان السبب ، والناس مختلفون في موجبه ، ولعلّه مبني علىٰ أمرٍ لا يكون سبباً في الواقع ، مع أنّ الجارح أكثَرَ من جرح الثقات ، مع عدم وضوح حاله وضوحاً معتدّاً به ،

. . . .

وأيضاً المستفاد من **جش** اشتهار تعديله مع تصريحهم بكونه صاحب الأصل .

ثمّ اعترض بأنّ ما ذكر في الجرح آتٍ في التعديل أيضاً ، وجرح **غض** كثيراً من الثقات غير قادح ؛ لأنّ مجروحه غير ثقة عنده ، وتوثيق الغير غير قادح ، وليس هذا مختصّاً به ، لأنّ **جش** قد جرح كثيراً من الثقات بهذا المعنىٰ، فإنّه جرح داود الرقّي وجعفر بن محمّد بن مالك[١] مع توثيق الغير لهما[٢].

وأمّا عدم وضوح حاله فغريب وإنْ صدر عن البالغ في الحذاقة ، لأنّ الشيخ رحمه الله ذكر في **ست** : أنّه عمل كتابين أحدهما فيه ذكر المصنّفات ، والآخر فيه ذكر الأُصول ، واستوفاهما علىٰ مبلغ ما قدر عليه[٣] .

ثمّ إنّ **صه وجش** اعتمدا عليه ، بل رجّح **صه** جرحه علىٰ تعديل **جش** في مواضع مثل ترجمة صبّاح وعبدالله[٤] وغيرهما ، وَمَنْ تتبّع **صه** علم جلالة قدره واعتماده عليه وحسن تأدّبه في حقّه ، وليس في **جش** ما يدلّ علىٰ اشتهار تعديله صريحاً ، إذ لا دلالة فيه إلّا علىٰ أنّ ذلك ذكره أبو العبّاس وغيره ، وهذا لا يعطي الشهرة المعتبرة ، مع احتمال كون المشار إليه روايته عنهما عليهما السلام[٥] ، مع أنّ في ابن نوح كلام[٦] .

---

(١) انظر رجال النجاشي : ٤١٠/١٥٦ و٣١٣/١٢٢ .

(٢) وثّقهما الشيخ في رجاله . انظر رجال الشيخ : ١/٣٣٦ و٢/٤١٨ .

(٣) الفهرست : ٣٢ .

(٤) انظر الخلاصة : ٢/٣٦٠ و٢٣/٣٧٣ .

(٥) أي أنّ الّذي ذكره أبو العبّاس هو رواية إبراهيم بن عمر اليماني عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، والتوثيق هو حكم النجاشي . انظر رجال النجاشي : ٢٦/٢٠ .

(٦) قال فيه الشيخ قدس سره : حُكي عنه مذاهب فاسدة في الأُصول ، مثل القول بالرؤية وغيرها . انظر الفهرست : ٥٥/٨٤ .

. . . .

وأمّا المصير إلىٰ الترجيح بكثرة العدد ، وشدّة الورع ، والضبط ، وزيادة التفتيش عن أحوال الرواة .

ففيه : مع أنّه مخالف لأكثر الأُصوليّين منّا ومن العامّة ، مدافع لما قرّره **مه** في النهاية في تقديم الجرح مطلقاً ، وعلّل بجواز اطّلاع الجارح علىٰ ما لم يطّلع عليه المعدّل[١] ، وهو لا ينتفي بكثرة العدد وغيرها من المرجّحات ، ولما رواه الشيخ في **يب** : عن الصادق عليه‌السلام أنّ أمير المؤمنين عليه‌السلام كان يحكم في زنديق إذا شهد عليه رجلان مرضيان عدلان ، وشهد له ألف بالبراءة ، جازت شهادة الرجلين ، وأبطل شهادة الألف ، لأنّه دين مكتوم[٢] .

والتعليل المذكور يشهد بتقديم الجرح مطلقاً ، لأنّ مابه الجرح مكتوم غالباً .

وأمّا ترجيح **مه** التعديل علىٰ جرح **غض** في المواضع ، فيمكن أنْ يكون له وجه غير ذلك ، ولا يكون عدولاً عما قرّره ، انتهىٰ ملخّصاً[٣] .

أقول : لا خفاء في أنّ ترجيح **صه** تعديل **جش** علىٰ **غض** ليس من عدم بيان **غض** السبب ، فلا وجه للتعرّض والدفع .

وما ذكره : من أنّ جرح **غض** . . . إلىٰ آخره .

---

(١) نهاية الوصول : ٤٢٤ (مخطوط) البحث الثالث من أحكام التزكيّة والجرح .

(٢) التهذيب ١٠ : ٥٥٦/١٤١ .

(٣) انظر معراج أهل الكمال : ٢٠/٦٥ ترجمة إبراهيم بن عمر اليماني ، و١٥/٤٧ ترجمة إبراهيم بن سليمان بن عبدالله النهمي .

. . . .

فمن المعلوم أنّه لا يتخيّل متخيّل أنّ اختلاف المشايخ في الجرح والتعديل بنفسه[1] قادح ، كيف ولا يكاد يوجد موضع لا يتحقّق خلاف منهم فيه ؛ بل الغرض أنّ **غض** أكثَرَ من القدح ، وقلّ ما يوجد منه التعديل غاية القلّة ، وندر نهاية الندرة ، مع أنّ كثيراً ممّن قدحهم جلالتهم ، بحيث لا يكاد يلتبس علىٰ المفتّش المتأمّل ولو في أمثال هذه الأزمنة ، وهو مع قرب عهده صدر منه ما صدر ، ومرّ في صدر الرسالة ما يزيد التوضيح ، فتدبّر.

وأمّا **جش** بل وغيره أيضاً فلو قدحوا في موضع ، وثّقوا[2] في موضع ، وسكتوا في موضع ، ولم يتحقّق منهم ذلك الاكثار مع أنّ المواضع المقدوحة لم يظهر علينا جلالتهم ، ولو وقع ففي غاية الندرة ، بل غالب تلك المواضع يظهر صدق قولهم فيها .

وبالجملة : بعد تتبّع رويّة **غض** يحصل وهن بالنسبة إلىٰ تضعيفاته وإنكاره مكابرة ، ولذا صرّح به غير واحد من المحقّقين .

وقوله : وأمّا عدم وضوح . . . إلىٰ آخره .

ففيه : أنّه لا يلزم ممّا ذكرت الوضوح المعتدّ به الّذي يصير منشأ لقبول قوله في مقابل مثل **جش** .

وقوله : ليس في **جش** ما يدلّ صريحاً .

ربما لا يخلو من شيء فإنّ الاستناد غير مقصور علىٰ التصريح .

وقوله : إذ لا دلالة . . . إلىٰ آخره .

---

(١) بنفسه ، لم ترد في «أ» و«ب» والحجريّة .

(٢) في «ب» : ووثّقوا .

. . . .

ففيه : أنّ ذلك التعدّد مرجّح بالبديهة ، ولو سُلّم عدم بلوغه الشهرة ولم يقصره أحد عليها ، وما انحصر الاعتبار فيها .

وقوله : مع أنّ في ابن نوح كلام .

فيه : أنّ مجرّد تحقّق كلام لا يضرّ ، وإلّا لانسدّ أكثر طرق الاجتهاد .

وقوله : وأمّا المصير إلىٰ الترجيح . . . إلىٰ آخره .

فيه : أنّه لا يكاد يسلم موضع من المواضع الّتي رجّح العمل بروايته من جرح ، والقول بأنّ البناء في الجميع علىٰ التوثيق وترجيح العمل بروايته ليس من ترجيح التعديل ، بل من أمرٍ آخر ، لعلّه لا يرضىٰ به العاقل المتتبّع المتأمّل ، بل ربما يذكر الجرح والتعديل ويتردّد ثمّ يقول : والأقوىٰ عندي قبول روايته لقول فلان ـ يعني المعدّل ـ كما سيجيء في داود الرقّي[1] وغيره ، فلاحظ وتأمّل .

علىٰ أنّ الجارح إنْ كان جامعاً لشرائط الثبوت بقوله ومقبوليته ، فإذا جرح ثبت الجرح ، فما معنىٰ ثبوت الجرح وترجّح العدالة مع عدم ترجيح التعديل عليه ، وكيف يجتمع ؟! إلّا أنْ يقال : جامع لشرائط الثبوت لا مطلقاً ، بل عند عدم المعارض ، لكن هذا هو قول الموجّه ، فلا معنىٰ للاعتراض عليه والمبالغة في الوثوق بـ **غض** حتّىٰ أنّه يرجّح علىٰ **جش** في مواضع علىٰ أنّه ترجيح للتعديل علىٰ الجرح ، وفي الحقيقة علىٰ أنّ هذا لا يلائم ما ذكرت من جواز اطّلاع الجارح علىٰ ما لم يطّلع عليه المعدّل ، فتدبّر .

---

(١) انظر الخلاصة : ١/١٤٠ .

. . . .

وإنْ لم يكن جامعاً لشرائط الثبوت ، ولذا يحكم بالعدالة وترجّح[١] قبول القول مع وجود جرحه ، فهذا بعينه قول الموجّه الّذي تأمّل في **غض** ، فلما أنكرت عليه كلّ الانكار! .

هذا وقال شيخنا البهائي : الترجيح عند تعارض الجرح والتعديل بالأورعيّة والأضبطيّة والأكثريّة مطلقاً ، وقد فعله **صه** في مواضع ، كما في إبراهيم بن سليمان وإسماعيل بن مهران[٢] ، انتهىٰ[٣] .

وقال في التلخيص : ترجيح التعديل حسن[٤] . ومرّ في الفائدة الثانية ما ينبغي أنْ يلاحظ .

وما ذكرت من حكاية التعليل فمعلوم أنّ **غض** ما شاهد الراوي ، بل القدح يصل إليه من المشايخ والأخبار والآثار ، فلا يبعد استبعاد عدم اطّلاع **جش** مع كثرة تتبعه وزيادة اطّلاعه ومهارته ومعاشرته مع **غض** ، وكذا ابن نوح وغيره ، بل والشيخ أيضاً ، وجواز الاطّلاع علىٰ كتاب أو خبر أو كلام شيخ مرجّح جزماً ، لكن لا بحيث لا يصادمه أمر آخر أصلاً ، فتدبّر .

وأمّا الحديث :

فأوّلاً : الكلام في السند .

---

(١) في «أ» : ويرجّح .

(٢) انظر الخلاصة : ١١/٥٠ و٦/٥٤ .

(٣) مشرق الشمسين : ٢٧٣ (حجري) .

(٤) لدينا نسختين خطّيتين من كتاب تلخيص المقال المعروف بالوسيط ، في إحداهما : وفي الترجيح نظر . وفي الثانية شُطب علىٰ كلمتي (في) و(نظر) وجُعل بدل نظر : حَسَن صح ، فأصبحت : والترجيح حَسَن .

هذا وقد يؤيّد التوثيق هنا رواية ابن أبي عمير عنه ولو بواسطة ، سيّما وهو حمّاد بن عيسىٰ ، فتدبّر .

وثانياً : في الدلالة بأنْ يكون ما نحن فيه من أفراد مدلوله ، وقد ظهر ما يشير إلىٰ خلافه ، فتأمّل .

هذا ولا يخفىٰ أنّ **هه** لا يظهر منه ترجيح التعديل ، بل قبول الرواية كما قاله الشهيد رحمه الله . ومرّ في الفائدة الأُولىٰ ما ينبّه عليه ، فيسقط عنه الاعتراض من أصله .

نعم غاية ما يتوجّه أنّه اشترط عدالة الراوي[1] ، وقد أشرنا إلىٰ الجواب في إبراهيم بن صالح[2] ، علىٰ أنّه لعلّه ظهر عدالته من الخارج كما أشرنا ، ألا ترىٰ أنّه ربما يوثّق ولا يوجد التوثيق من غيره ولا يذكره ولا يتعرّض أيضاً إلىٰ منشئه ، فتأمّل .

(٤٠) إبراهيم بن عمر الشيباني :

في طريق الصدوق إلىٰ مصعب بن يزيد الأنصاري ، عنه علي بن الحكم[3] .

---

(١) انظر مبادئ الوصول إلىٰ علم الأُصول : ٢٠٦ .

(٢) تقدّم برقم : (٣١) من التعليقة .

(٣) مشيخة الفقيه ٤ : ٨٠ ، وفيها بدل عمر : عمران ، وكذا أيضاً في روضة المتّقين ١٤ : ٢٦٩ وملاذ الأخيار ٦ : ٣٣٠ وخاتمة المستدرك ٥ : ٢٦٨ ومعجم رجال الحديث ١ : ٢٤٢ ، وهو الموافق لما يقتضيه الترتيب الهجائي ، والظاهر أنّه الصواب ، وعمر تصحيف من النسّاخ .

[١٢٤] إبراهيم بن عيسىٰ[١] :

هو أبو أيّوب الخزّاز[٢] علىٰ قول **كش** ، قال محمّد بن مسعود عن علي بن الحسن: أبو أيّوب ، كوفي ، واسمه إبراهيم بن عيسىٰ (ثقة)[٣] ، انتهىٰ .

وقد تقدّم (في ابن عثمان)[٤] .

[١٢٥] إبراهيم بن غريب الكوفي :

ق[٥] .

[١٢٦] إبراهيم الغفاري :

ق[٦] .

[١٢٧] إبراهيم بن الفضل المدني :

أبو إسحاق ، **ق**[٧] .

---

(١) لم يذكر إبراهيم بن عمران الشيباني مع أنّه موجود في بعض الطرق ـ روىٰ عنه علي بن الحكم في مشيخة الفقيه ـ لأنّه غير مذكور في الرجال . **محمّد أمين الكاظمي.**

نقول : الظاهر أنّ هذا هو الّذي ذكره الوحيد البهبهاني بعنوان إبراهيم بن عمر الشيباني ، وقد تقدّم برقم : (٤٠) من التعليقة . انظر مشيخة الفقيه ٤ : ٨٠ الطريق إلىٰ مصعب بن يزيد الأنصاري .

(٢) في «ر» و«ط» : الخزّاز .

(٣) رجال الكشّي : ٦٧٩/٣٦٦ . وما بين القوسين أثبتناه من «ش» والمصدر .

(٤) تقدّم برقم : [١١٥] . وما بين القوسين أثبتناه من «ش» .

(٥) رجال الشيخ : ٦٢/١٥٨ .

(٦) رجال الشيخ : ٣٩/١٥٧ .

(٧) رجال الشيخ : ٢٦/١٥٦ .

[١٢٨] إبراهيم بن الفضل الهاشمي :

المدني ، أسند* عنه ، **ق**[١] .

[١٢٩] إبراهيم بن قتيبة[٢] :

من أهل أصفهان ، روىٰ عنه البرقي ، **لم**[٣] .

وفي **ست** : ابن قتيبة ، من أهل أصفهان ، له كتاب ، أخبرنا به : عدّة من أصحابنا ، عن أبي المفضّل ، عن ابن بطّة ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن إبراهيم بن قتيبة هذا[٤] .

وفي **جش** : ابن قتيبة ، له كتاب ، أخبرنا : محمّد بن محمّد ،

---

(٤١) **قوله*** في إبراهيم بن الفضل : **أسند عنه** .

ومع ذلك يروي عنه جعفر بن بشير[٥] كما قيل ، ففيه إشعار بوثاقته ، ولا يبعد اتّحادهما ، وإنّ ذِكْر الشيخ متعدّداً ينبّه علىٰ ذلك ما ذكرنا في إبراهيم بن صالح[٦] .

---

(١) رجال الشيخ : ٢٥/١٥٦ .

(٢) لم يذكره العلّامة في الخلاصة . **محمّد أمين الكاظمي.**

(٣) رجال الشيخ : ٧٩/٤١٤ .

(٤) الفهرست : ١٧/٤٢ .

(٥) انظر الفقيه ٢ : ٢٣٨٨/٢٦٥ طبعة جماعة المدرسين في قم . إلّا أنّ في طبعة دار الكتب الإسلامية ـ طهران ـ منه ٢ : ٧٦٥/١٧٣ : جعفر بن بشير عن إبراهيم بن الفضيل عن أبي عبدالله عليه السلام . وقال السيّد الخوئي قدس سره في معجم رجال الحديث ١ : ٢٣٦/٢٤٥ معلّقاً علىٰ سند هذه الرواية : كذا في نسخة ، وفي أُخرىٰ : الفضل بدل الفضيل وفي ثالثة : المفضّل ، ولا يبعد صحّته ، فإنّ إبراهيم بن الفضيل لم يُعلم وجوده ، وإبراهيم بن الفضل لم تعهد روايته عن المعصومين ، كما لم تعهد رواية جعفر بن بشير عنه . . .

(٦) تقدّم برقم : (٣١) من التعليقة .

عن الحسن بن حمزة[١] ، عن ابن بطّة ، عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي ، عنه به[٢] .

[١٣٠] إبراهيم* الكرخي :

بغدادي ، ق[٣] .

---

(٤٢) قوله* : إبراهيم الكرخي .

يروي عنه ابن أبي عمير[٤] ، وفيه إشعار بوثاقته ، وكذا الحسن بن محبوب[٥] ، وفيه إيماء إلىٰ قوته .

والظاهر أنّه إبراهيم بن أبي زياد ، وقد مرّ ترجمته بما فيه[٦] ؛ ونزيد عليه أنّ في آخر كمال الدين عنه : قلت للصادق عليه‌السلام : ألم يكن [علي عليه‌السلام][٧] قويّاً في دين الله؟ قال : «بلىٰ» ، فقال : فكيف أظهر عليه القوم ولم يدفعهم وما منعه من ذلك؟ قال : «آية في كتاب الله ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٨] إنّه كان لله عزّوجلّ ودائع مؤمنون في أصلاب الكافرين والمنافقين» . . . الحديث[٩] ، فتأمّل .

---

(١) في «ط» : الحسين بن حمزة ، وفي «ت» والحجريّة : الحسين بن أبي حمزة ، وفي حاشيتها : الحسن بن حمزة (خ ل) .

(٢) رجال النجاشي : ٣٣/٢٣ .

(٣) رجال الشيخ : ٢٣٨/١٦٧ .

(٤) كما في الكافي ٥ : ١/٢٨٦ .

(٥) انظر الفقيه ٣ : ٨٦٩/١٩١ .

(٦) تقدّم برقم : (١٤) من التعليقة .

(٧) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر ، وفي النسخ بدل ما بين المعقوفين : عليّاً .

(٨) الفتح : ٢٥ .

(٩) كمال الدين : ٦٤٢ ، وفيه بدل فكيف أظهر : فكيف ظهر .

[١٣١] إبراهيم بن المبارك :

له كتاب ، **جش**[١] .

[١٣٢] إبراهيم بن المتوكّل الكوفي :

ق[٢] .

[١٣٣] إبراهيم بن المثنّىٰ :

ق مكرّراً[٣] .

[١٣٤] إبراهيم بن مجاهد :

وهو ابن أبي ثواب المؤدّب ، **لم**[٤] .

[١٣٥] إبراهيم بن محرز الجعفي :

ق[٥] .

---

(٤٣) إبراهيم المؤمن :

لم يطعن عليه ابن طاووس في ترجمة زرارة عند ذكر روايته عن عمران الزعفراني عن الصادق عليه السلام في ذمّ زرارة ، بل علىٰ عمران بأنّه مجهول ، وعلىٰ العبيدي بالضعف[٦] ، فتأمّل .

---

(١) رجال النجاشي : ٣٨/٢٤ .

(٢) رجال الشيخ : ٥٢/١٥٧ .

(٣) رجال الشيخ : ٥٣/١٥٧ ، ٢٤١/١٦٧ ، إلّا أنّ في المورد الأوّل : إبراهيم المثنّىٰ ، وفي مجمع الرجال ١ : ٦٣ نقلاً عنه : إبراهيم بن المثنّىٰ .

(٤) رجال الشيخ : ٨/٤٠٧ .

(٥) رجال الشيخ : ٤٤/١٥٧ .

(٦) التحرير الطاووسي : ١٧٥/٢٣٣ .

[١٣٦] إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيىٰ :

أبو إسحاق ، مولىٰ* أسلم بن أقصىٰ[١] ، مدني ، روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، وكان خاصّاً بحديثنا ، والعامّة تضعّفه لذلك[٢] .

وذكر يعقوب بن[٣] سفيان في تاريخه في أسباب تضعيفه عن

---

(٤٤) **قوله*** في إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيىٰ : **مولىٰ[٤] أسلم بن أقصىٰ** .

أسلم ـ بالضمّ ـ قبيلة من الأزد ـ وبالفتح ـ قبيلة من قضاعة .

وأقصىٰ ـ بفتح الهمزة والقاف والصاد المهملة ـ كذا عن مشايخنا ، كذا عن المحقّق البحراني[٥] .

---

(١) في «ع» : أفصىٰ ، وفي الحجريّة والمصدر : قصي ، وفي مجمع الرجال ١ : ٦٣ نقلاً عن الفهرست كما في المتن .

(٢) في حاشية «ط» : قال ابن حجر : إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيىٰ الأسلمي ، أبو إسحاق المدني ، متروك ، من السابعة ، مات سنة أربع وثمانين ، وقيل : إحدىٰ وتسعين ، أي بعد المائة .

وقال الذهبي : إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيىٰ سمعان . ودلّسه ابن جريح فقال : إبراهيم بن محمّد بن أبي عطاء المدني ، مولىٰ الأسلميين . . . وعنه الشافعي ، وكان حسن الرأي فيه . وقال البخاري : جهمي ، تركه ابن مبارك والناس . وقال أحمد : قدري معتزلي جهمي ، كلّ بلاء فيه . وقال يحيىٰ القطّان : كذّاب ، مات سنة ١٨٤ ، انتهىٰ . **منه رحمه الله علىٰ وسيطه.**

انظر تقريب التهذيب ١ : ٢٦٩/٥٧ والكاشف ١ : ١٩٦/٤٨ وحاشية الوسيط : ٨ (مخطوط) .

(٣) في «ش» : ابن أبي .

(٤) مولىٰ ، لم ترد في «أ» و«م» والحجريّة .

(٥) معراج أهل الكمال : ٢٢/٧٥ .

بعض الناس : أنّه سمعه ينال من الأوّلين. وذكر بعض ثقات العامّة : أنّ كتب الواقدي سائرها إنّما هي كتب إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيىٰ ، نقلها الواقدي وادّعاها ، ولم نعرف منها شيئاً منسوباً إلىٰ إبراهيم .

وله كتاب مبوّب في الحلال والحرام عن جعفر بن محمّد عليه‌السلام ، أخبرنا به : أحمد بن محمّد بن موسىٰ ـ المعروف بابن الصلت الأهوازي ـ قال : أخبرنا : أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة الحافظ[1] ، قال : حدّثنا المنذر بن محمّد القابوسي ، قال : حدّثنا الحسن[2] بن محمّد بن علي الأزدي ، قال : حدّثنا إبراهيم ، **ست**[3] .

وفي **جش** : إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيىٰ ، أبو إسحاق ، مولىٰ أسلم ، مدني ، روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما‌السلام ، وكان خصّيصاً[4] ، والعامّة لهذه العلّة تضعّفه .

وحكىٰ بعض أصحابنا عن بعض المخالفين : أنّ كتب الواقدي سائرها إنّما هي كتب إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيىٰ نقلها الواقدي وادّعاها .

وذكر بعض أصحابنا : أنّ له كتاباً مبوّباً في الحلال والحرام عن أبي عبدالله عليه‌السلام .

أخبرنا : أبو الحسن النحوي قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن

---

(١) الحافظ: من أحاط علمه مائة ألف حديث. **محمّد أمين الكاظمي**.

(٢) في «ض» الحسين ، وفي المصدر : الحسين (الحسن خ ل) .

(٣) الفهرست : ١/٣٤ .

(٤) في «ع» والحجريّة : وكان خصّيصاً بهما .

سعيد ، قال : حدّثنا المنذر بن محمّد القابوسي ، قال : حدّثنا الحسين بن محمّد الأزدي ، قال : حدّثنا إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيىٰ بكتابه[١] .

وفي **صه** * : إبراهيم ، أبو إسحاق ، مولىٰ أسلم ، مدني ، وقيل : أبو الحسن[٢] ، روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، وكان خصّيصاً به ، خاصّاً بحديثنا ، والعامّة تضعّفه لذلك[٣] ، انتهىٰ .

ولم أجد في **جخ** إلّا في **ق** : إبراهيم بن محمّد بن يحيىٰ

وعنه* أيضاً فيه : أورده في **صه** في القسم الأوّل ، فيدلّ علىٰ قبول روايته ، مع أنّه شرط عدالة الراوي[٤] موافقاً لجمهور أصحابنا ، ولا يظهر ممّا ذكر فيه عدالته[٥] ، انتهىٰ .

والجواب عنه مرّ في إبراهيم بن صالح الأنماطي[٦] .

ثمّ ما فيه من أنّ العامّة تضعّفه لذلك .

يشهد علىٰ ذلك ما نقل عن صاحب ميزان الإعتدال : هو كذّاب رافضي[٧] .

---

(١) رجال النجاشي : ١٢/١٤ .

(٢) في حاشية النسخ برمز «زي» : هذا القول ذكره النجاشي ونقله عنه جمال الدين ابن طاووس ، فلو قال المصنّف : ويقال أبو الحسن ، لكان أجود .

(٣) الخلاصة : ٦/٤٨ .

(٤) انظر مبادئ الوصول إلىٰ علم الأُصول : ٢٠٦ .

(٥) معراج أهل الكمال : ٢٢/٧٤ .

(٦) تقدّم برقم : (٣١) من التعليقة .

(٧) ميزان الاعتدال ١ : ١٨٨/١٨٢ .

المدني ، أسند عنه[١] .

ويأتي في موضعه إنْ شاء الله[٢] ، وهو محتمل لهذا ؛ لجواز السهو عن لفظة (أبي) عن الشيخ أو النسّاخ ، والله أعلم .

[١٣٧] **إبراهيم* بن محمّد الأشعري :**

قمّي ، ثقة ، روىٰ عن موسىٰ والرضا عليهما السلام ، **جش** ؛ **صه** لكن فيها الكاظم عليه السلام بدل موسىٰ عليه السلام[٣] .

ثمّ في **جش** : وأخوه الفضل ، وكتابهما شركة ، رواه الحسن بن علي بن فضّال عنهما .

أخبرنا : علي بن أحمد ، عن محمّد بن الحسن ، عن محمّد بن الحسن ، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب ، قال : حدّثنا الحسن بن علي بن فضّال ، قال : حدّثنا الفضل وإبراهيم به[٤] .

---

(٤٥) **إبراهيم بن محمّد بن إسماعيل :**

روىٰ عنه علي بن الحسن الطاطري[٥] ، وفيه إشعار بكونه من الثقات لما ذكر في ترجمته .

(٤٦) **قوله* : إبراهيم بن محمّد الأشعري .**

وثّقه ابن طاووس أيضاً في كتاب كشف المحجّة[٦] .

---

(١) رجال الشيخ : ٢٤/١٥٦ ، وفيه : ابن أبي يحيىٰ .

(٢) سيأتي برقم : [١٥٣] .

(٣) الخلاصة : ٢٠/٥٢ .

(٤) رجال النجاشي : ٤٢/٢٤ .

(٥) كما في رجال النجاشي : ٤٥٦/١٧٣ ترجمة زكريّا بن يحيىٰ الواسطي .

(٦) كشف المحجّة : ١٢٥ .

وفي **ست** : إبراهيم بن محمّد الأشعري ، له كتاب بينه وبين أخيه الفضل بن محمّد .

أخبرنا به : ابن أبي جيد ، عن محمّد بن الحسن بن الوليد ، عن محمّد بن الحسن الصفّار ، عن محمّد بن الحسين ، عن الحسن بن علي بن فضّال ، عنهما[١] .

وفي **لم** : إبراهيم بن محمّد الأشعري ، أخو الفضل بن محمّد ، روىٰ عنهما الحسن بن علي بن فضّال[٢][٣] .

[١٣٨] إبراهيم بن محمّد بن بسّام :

المصري، يكنّىٰ أبا إسحاق، روىٰ عنه التلعكبري إجازة، **لم**[٤].

[١٣٩] إبراهيم* بن محمّد الجعدي :

ظم[٥] .

---

(٤٧) **قوله*** : إبراهيم بن محمّد الجعدي .

في **مصط** بدله الجعفري والجعلاني[٦] .

---

(١) الفهرست : ١٤/٤١ .

(٢) رجال الشيخ : ٧٧/٤١٤ .

(٣) في حاشية «ط» : قال في الوسيط بعد أنْ حكىٰ ما في لم : فتأمّل . وقال في الحاشية : وجه التأمّل أنّ ذكره في لم ينافي روايته عن موسىٰ والرضا عليهما السلام ، انظر الوسيط : ١٤ (مخطوط) .

(٤) رجال الشيخ : ٤٣/٤١١ ، وفيه : إبراهيم بن أحمد (إبراهيم بن محمّد خ ل) ، ولم يرد فيه : إجازة .

(٥) رجال الشيخ : ١٥/٣٣١ .

(٦) نقد الرجال ١ : ٩٣/٨١ ، وفيه : الجعدي .

[١٤٠] إبراهيم* بن محمّد بن جعفر :

ابن الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام ، الحسني العلوي الكوفي ، روىٰ عنه التلعكبري ، **لم**[١] .

[١٤١] إبراهيم بن محمّد بن سعيد :**

الثقفي ، كوفي ، له كتب ذكرناها في الفهرست ، **لم**[٢] .

---

(٤٨) **قوله*** : **إبراهيم بن محمّد بن جعفر .**

يظهر من بعض المواضع معروفيّته ، بل نباهة شأنه ، منه ما سيجيء في علي بن إبراهيم الخيّاط[٣] .

(٤٩) **قوله**** : **إبراهيم بن محمّد بن سعيد .**

يظهر حسنه من أُمور :

وفد القميّين إليه وسؤال الانتقال إلىٰ قم .

وإشارة الكوفيّين بعدم إخراج كتابه .

وكونه صاحب مصنّفات كثيرة .

وملاحظة أسامي كتبه وما يظهر منها .

وترحّم الشيخ عليه .

وقال خالي العلّامة رحمه الله : له مدائح كثيرة ، ووثّقه ابن طاووس[٤] ،

---

(١) رجال الشيخ : ٤٠٩/٢٧ .

(٢) رجال الشيخ : ٤١٤/٧٣ .

(٣) سيأتي عن رجال الشيخ : ٤٣٠/٢١ أنّ إبراهيم هذا صلّىٰ علىٰ علي بن إبراهيم الخيّاط .

(٤) انظر كتاب اليقين : ١٩٣ باب ٤٤ وقد نقل التوثيق فيه عن ابن النديم ، وإقبال =

وفي **ست** : إبراهيم بن محمّد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد[١] بن مسعود الثقفي رحمه الله ، أصله كوفي .

وسعد[٢] بن مسعود أخو أبي عبيد بن مسعود ، عمّ المختار ، ولّاه أمير المؤمنين عليه السلام المدائن، وهو الّذي لجأ إليه الحسن عليه السلام يوم ساباط .

وانتقل أبو إسحاق إبراهيم ـ هذا ـ إلىٰ أصفهان وأقام بها ، وكان زيديّاً أوّلاً ثمّ انتقل إلىٰ القول بالإمامة . ويقال : إنّ جماعة من القمّيّين ـ كأحمد بن محمّد بن خالد وغيره ـ وفدوا إليه إلىٰ أصفهان وسألوه الإنتقال إلىٰ قم فأبىٰ .

وله مصنّفات كثيرة فمنها : كتاب المغازي ، كتاب السقيفة ، كتاب الردّة ، كتاب مقتل عثمان ، كتاب الشورىٰ ، كتاب بيعة أمير المؤمنين عليه السلام ، كتاب الجمل ، كتاب صفّين، كتاب الحكمين،

انتهىٰ[٣] .

قلت : معاملة القمّيّين معه ربما يشير إلىٰ الوثاقة ، ينبّه علىٰ ذلك ما سيجئ في إبراهيم بن هاشم[٤] ، فتأمّل .

= الأعمال : ١٥ (حجري) ، وفيه : ورأيت في كتاب الحلال والحرام لإسحاق بن إبراهيم الثقفي الثقة . . .

والصواب : لأبي إسحاق إبراهيم بن محمّد بن سعيد الثقفي ، كما ذكر ذلك أقا بزرك الطهراني عند تعرّضه لكتاب الحلال والحرام لإبراهيم هذا عن نسخة قديمة لإقبال الأعمال . انظر الذريعة ٧ : ٦١/٣٢٣ .

(١ و٢) في «ت» و«ر» و«ع» والحجريّة : سعيد، وفي هامش «ط» : سعيد (خ ل) .

(٣) الوجيزة : ١٤٤/٣٩ .

(٤) سيأتي برقم : (٦٥) من التعليقة .

كتاب النهر ، كتاب الغارات ، كتاب مقتل أمير المؤمنين عليه السلام ، كتاب رسائل أمير المؤمنين عليه السلام وأخباره وحروبه غير ما تقدّم ، كتاب قيام الحسن بن علي عليه السلام ، كتاب مقتل الحسين عليه السلام ، كتاب التوّابين وعين الوردة ، كتاب أخبار المختار ، كتاب فدك ، كتاب الحجّة في فعل[١] المكرمين ، كتاب السرائر ، كتاب المودّة في ذوي القربىٰ ، كتاب المعرفة ، كتاب الحوض والشفاعة ، كتاب الجامع الكبير في الفقه ، كتاب الجامع الصغير ، كتاب ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام ، كتاب فضل الكوفة ومن نزلها من الصحابة ، كتاب الإمامة كبير ، كتاب الإمامة صغير ، كتاب المتعتين[٢] ، كتاب الجنائز ، كتاب الوصيّة .

وزاد أحمد بن عبدون في فهرسته : كتاب المبتدأ ، كتاب أخبار عمر ، كتاب أخبار عثمان ، كتاب الدار ، كتاب الأحداث ، كتاب الحروراء[٣] ، كتاب الاستنفار والغارات ، كتاب السير[٤] ، [كتاب][٥] أخبار يزيد ، كتاب ابن الزبير ، كتاب التفسير ، كتاب التأريخ ، كتاب الرؤيا ، كتاب الأشربة الكبير والصغير ، كتاب زيد

---

(١) في المصدر : فضل (فعل خ ل) .

(٢) في «ع» : المتّقين ، وفي «ط» : التعبير ، وفي «ت» و«ض» والحجريّة · التفسير .

(٣) في «ت» و«ض» والحجريّة : الحرور .

وحروراء : اسم قرية ـ يمدّ ويقصر ـ نسبت إليها الحروريّة من الخوارج ، لأنّه كان أوّل مجتمعهم بها وتحكيمهم منها ، ويقال : حروري بيّن الحروريّة .

والحرور : الريح الحارّة ، هي بالليل كالسموم بالنهار . انظر الصحاح ٢ : ٦٢٨ .

(٤) في المصدر : كتاب السيرة .

(٥) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

وأخباره، كتاب محمّد وإبراهيم، كتاب من قُتل من آل محمّد عليهم السلام، كتاب الخطب المعربات.

أخبرنا[١] بجميع هذه الكتب: أحمد بن عبدون، عن علي بن محمّد بن الزبير القرشي، عن عبدالرحمن بن إبراهيم المستملي، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمّد بن سعيد الثقفي.

وأخبرنا بكتاب المعرفة: ابن أبي جيد القمّي، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن أحمد بن علويّة الأصفهاني ـ المعروف بابن الأسود ـ عن إبراهيم بن محمّد الثقفي.

وأخبرنا به: الأجلّ المرتضىٰ علي بن الحسين الموسوي والشيخ أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد رحمهما الله جميعاً، عن علي بن حبشي الكاتب ـ قال الشيخ أبو علي ابن حبش بغير ياء[٢] ـ عن الحسن بن علي بن عبدالكريم الزعفراني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمّد بن سعيد.

ومات إبراهيم ـ هذا ـ رحمه الله سنة ثلاث وثمانين ومائتين[٣].

وكذا في **جش** إلىٰ قوله: فأبىٰ، إلّا أنّ فيه: ثمّ انتقل إلينا، وليس فيه لفظة (وغيره) بعد ابن خالد.

ثمّ فيه: كان سبب خروجه من الكوفة أنّه عمل كتاب المعرفة

---

(١) في «ر» و«ش» و«ط» والحجريّة: أخبرني.

(٢) قال الشيخ أبو علي ابن حبش بغير ياء، لم ترد في المصدر، ووردت في طبعة النجف منه.

(٣) الفهرست: ٧/٣٦.

وفيه المناقب المشهورة والمثالب، فاستعظمه الكوفيّون وأشاروا عليه بأنْ يتركه ولا يخرجه، فقال: أي البلاد أبعد من الشيعة؟ فقالوا: أصفهان، فحلف: لا أروي هذا الكتاب إلّا بها، فانتقل إليها، ورواه بها، ثقةً منه بصحّة ما رواه فيه.

وله مصنّفات كثيرة انتهىٰ إلينا منها: كتاب المبتدأ، كتاب السيرة، كتاب معرفة فضل الأفضل، كتاب أخبار المختار، كتاب المغازي، ثمّ ... إلىٰ أنّ قال: كتاب الوصيّة، كتاب الدلائل.

أخبرنا: محمّد بن محمّد قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا القاسم بن محمّد بن علي بن إبراهيم، قال: حدّثنا عبّاس بن السري[1]، عن إبراهيم بكتبه.

وأخبرنا: الحسين، عن محمّد بن علي بن تمام[2]، قال: حدّثنا علي بن محمّد بن يعقوب الكسائي، قال: حدّثنا محمّد بن زيد الرطّاب، عن إبراهيم بكتبه.

وأخبرنا: علي بن أحمد قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن محمّد بن عامر، عن أحمد بن علويّة الأصفهاني الكاتب ـ المعروف بأبي الأسود ـ عنه بكتبه.

وأخبرنا: أحمد بن عبدالواحد قال: حدّثنا علي بن محمّد

---

(١) في الحجريّة: السندي، وفي حاشيتها: السري (خ ل).

(٢) كأنّه ابن همام كما يأتي عن قريب، وابن تمام غير مذكور في الرجال. **منه قدّس سرّه.**

سيأتي في ترجمة إبراهيم بن محمّد بن معروف برقم: [١٤٩].

القرشي ، عن عبدالرحمن بن إبراهيم المستملي ، عن إبراهيم : بالمبتدأ ، والمغازي ، والردّة ، وأخبار عمر ، وأخبار عثمان ، وكتاب الدار ، وكتاب الأحداث ، حروراء[١] ، الغارات ، السيرة ، أخبار يزيد ، مقتل الحسين عليه السلام ، التوّابين ، المختار ، ابن الزبير ، المعرفة ، جامع الفقه والأحكام ، التفسير ، فضل المكرمين ، التأريخ ، الرؤيا ، السرائر ، كتاب الأشربة صغير وكبير ، أخبار زيد ، أخبار محمّد وإبراهيم ، أخبار من قُتل من آل أبي طالب عليه السلام ، كتاب الخطب السائرة ، الخطب المعربات ، كتاب الإمامة الكبير والصغير ، كتاب فضل الكوفة .

ومات إبراهيم بن محمّد الثقفي سنة ثلاث وثمانين ومائتين[٢] ، انتهىٰ .

إلّا أنّه قال : كتاب بيعة علي عليه السلام ، ولم يقل : وحروبه ، غير ما تقدّم ، ولم يقل أيضاً : وعين الوردة ، وترك هنا[٣] كتاب أخبار المختار ، وقال : كتاب الحجّة في فضل المكرمين ، وقال : كتاب في الإمامة كبير ، كتاب في الإمامة صغير .

وفي **صه**[٤] : إبراهيم بن محمّد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن

---

(١) في «ر» و«ض» والحجريّة : حرور .

(٢) رجال النجاشي : ١٦/١٩ .

(٣) الظاهر أنّه يقصد بـ (وترك هنا) : ترك الترتيب ، وإلّا فإنّ المصنّف قد ذكر كتاب أخبار المختار نقلاً عن رجال النجاشي ، وهو موجود فيه .

(٤) في القسم الأوّل ، وذكره الشيخ عبدالنبي رحمه الله في القسم =

سعد[١] بن مسعود ، أبو إسحاق الثقفي ، أصله كوفي ، وانتقل إلىٰ أصفهان وأقام بها ، وكان زيديّاً أوّلاً ، ثمّ انتقل إلىٰ القول بالإمامة وصنّف فيها وفي غيرها ، ذكرنا كتبه في كتابنا الكبير .

ومات سنة ثلاث وثمانين ومائتين[٢] ، انتهىٰ .

وعن الشهيد الثاني : ذكر الشيخ في الفهرست منها سبعة وأربعين كتاباً[٣] .

ولا يخفىٰ أنّ ما ذكر أكثر من ذلك .

[١٤٢] إبراهيم* بن محمّد بن سماعة :

أخو جعفر وحسن . ويأتي مع جعفر إنْ شاء الله تعالىٰ[٤] .

---

(٥٠) قوله* : إبراهيم بن محمّد بن سماعة .

ربما يظهر من ترجمة أبيه وأخيه جعفر معروفيّته بل نباهته ، وتكنّيه بأبي محمّد[٥] ، فتأمّل .

= الرابع . **محمّد أمين الكاظمي .**

انظر حاوي الأقوال ٣ : ١٢٠١/٢٤٦ .

(١) في «ت» و«ر» و«ض» و«ط» و«ع» والحجريّة : سعيد ، وما أثبتناه من «ش» والمصدر وحاشية «ت» و«ط» .

(٢) الخلاصة : ١٠/٤٩ .

(٣) حاشية الشهيد الثاني علىٰ الخلاصة : ٧ (مخطوط) .

(٤) عن رجال النجاشي : ٣٠٥/١١٩ . وفي «ت» و«ض» و«ط» والحجريّة بدل وحسن : ق جش .

(٥) انظر رجال النجاشي : ٨٩٠/٣٢٩ و٣٠٥/١١٩ ، والّذي فيه في ترجمة أخيه جعفر : أخو أبي محمّد الحسن وإبراهيم ابني محمّد ، إلّا أنّ في طبعة بيروت منه : أخو أبي =

[١٤٣] إبراهيم* بن محمّد بن العبّاس :

الختلي، يروي عن سعد بن عبدالله وغيره من القمّيين، وعن علي بن الحسن بن فضّال، وكان رجلاً صالحاً، **لم**[١] .

وفي **صه** : إبراهيم بن محمّد بن العبّاس الختلي ـ بضم الخاء المعجمة وبعدها تاء منقّطة فوقها نقطتين ـ إلىٰ آخر ما في **لم**، **إلّا أنّه** قال : ولم يرو عن الأئمّة عليهم السلام ، وكان رجلاً صالحاً[٢] .

وفي القاموس : ختل كسكر : كورة بما وراء النهر[٣] .

[١٤٤] إبراهيم بن محمّد بن عبدالله :**

الجعفري[٤] ، أسند عنه ، **ق**[٥] .

---

(٥١) **قوله* : إبراهيم بن محمّد بن العبّاس**[٦] .

والد هشام المشرقي ، ويظهر من ترجمة جعفر بن عيسىٰ اتّصافه بالبغدادي أيضاً[٧] .

(٥٢) **قوله** : إبراهيم بن محمّد بن عبدالله .**

الظاهر أنّه إبراهيم بن محمّد بن علي بن عبدالله بن جعفر بن أبي

= محمّد الحسن وإبراهيم أبي محمّد . واستظهار الوحيد البهبهاني تكنية إبراهيم بأبي محمّد أخذه من قول النجاشي هذا .

(١) رجال الشيخ : ٦/٤٠٧ .

(٢) الخلاصة : ٢٨/٥٣ .

(٣) القاموس المحيط ٣ : ٣٦٦ .

(٤) في حاشية «ط»: يحتمل كونه ابن أبي الكرّام، قاله في الوسيط. انظر الوسيط: ١٤ (مخطوط).

(٥) رجال الشيخ : ٣٠/١٥٦ .

(٦) في «ب» : إبراهيم بن محمّد بن سماعة بن العبّاس .

(٧) انظر رجال الكشّي : ٩٥٦/٤٩٨ . وهذه التعليقة لم ترد في «أ» .

[١٤٥] إبراهيم بن محمّد بن علي :

ابن أبي طالب عليه السلام ـ ابن الحنفيّة ـ المدني ، **ين**(١) .

وفي **قب** : صدوق من الخامسة(٢) .

[١٤٦] إبراهيم بن محمّد بن علي :

الكوفي ، أسند عنه ، **ق**(٣) .

[١٤٧] إبراهيم بن محمّد بن فارس :

النيسابوري ، **دي**(٤) .

وفي **ري** : نيسابوري(٥) .

وفي **صه** : إبراهيم بن محمّد بن فارس ، لا بأس به في نفسه(٦) ،

طالب عليه السلام ، والد عبدالله الثقة الصدوق ، وسيجيء في ترجمته أنّ أباه روىٰ عن الباقر والصادق عليهما السلام(٧)، فهو جدّ سليمان بن جعفر الجعفري

---

(١) رجال الشيخ : ٢/١٠٩ .

(٢) تقريب التهذيب ١ : ٢٦٦/٥٧ ، وفيه : أبوه ابن الحنفيّة .

(٣) رجال الشيخ : ٣٤/١٥٦ .

(٤) رجال الشيخ : ١١/٣٨٣ .

(٥) رجال الشيخ : ١٠/٣٩٧ .

(٦) اعلم أنّ جدّي رحمه الله في فوائد الخلاصة كتب ما هذه صورته : في كش : ثقة في نفسه . وأظنّ أنّ الوهم في لفظ (ثقة) من كتاب ابن طاووس فإنّه قال فيه : إبراهيم ابن‌محمّد بن فارس ، ثقة في نفسه ، ولكن بعض من يروي عنه . الطريق : أبو عمرو الكشّي ، عن النضر ، انتهىٰ .

ولا يذهب عليك أنّ قوله : عن النضر ، غلط علىٰ ما رأينا في كش ، بل هو أبو النضر، وكذلك في الاختيار للشيخ من كتاب الكشّي المقروء علىٰ ابن طاووس؛ فالاعتماد علىٰ التوثيق لا يخلو من إشكال ، فتدبّر . **الشيخ محمّد السبط.**

انظر التحرير الطاووسي : ١١/٢٢ وحاشية الشهيد الثاني علىٰ الخلاصة : ٨ **(مخطوط).**

(٧) عن رجال النجاشي : ٥٦٢/٢١٦ .

ولكن بعض[١] من يروي عنه[٢].

وفي **كش** بعد ذكر جماعة منهم هذا:

قال أبو عمرو: سألت أبا النضر محمّد بن مسعود عن جميع هؤلاء؟ فقال... إلىٰ قوله: وأمّا إبراهيم بن محمّد بن فارس، فهو* في نفسه لا بأس به، ولكن بعض من يروي هو عنه[٣].

المشهور[٤].

(٥٣) **قوله*** في إبراهيم بن محمّد بن فارس: **فهو في نفسه... إلىٰ آخره.**

قال المحقّق البحراني: وثّقه ابن طاووس[٥].

أقول: لعلّ ما ذكره أخذه ممّا في كتاب السيّد رحمه الله من قوله: إبراهيم بن محمّد بن فارس، ثقة في نفسه، ولكن بعض من يروي عنه. الطريق: أبو عمرو الكشّي، عن النضر[٦]، انتهىٰ.

وقال المحرّر في حاشيته: صورة الكلام في الاختيار: وأمّا إبراهيم بن محمّد بن فارس، فهو في نفسه[٧] لا بأس به، ولكن بعض من يروي عنه. هكذا في النسختين اللّتين إحداهما مقروءة علىٰ السيّد، والعجب بعد هذا

---

(١) في «ع»: ببعض، وفي هامشها: بعض (خ ل)، وفي هامش «ط»: ببعض (خ ل)، وفي المصدر: في بعض.

(٢) الخلاصة: ٢٥/٥٣.

(٣) رجال الكشّي: ١٠١٤/٥٣٠.

(٤) انظر رجال النجاشي: ٤٨٣/١٨٢.

(٥) بلغة المحدّثين: ٣٢٥.

(٦) التحرير الطاووسي: ١١/٢٢.

(٧) في «ب» و«م» والحجريّة: في بعضه، وفي الحاشية: في نفسه، ظاهراً.

[١٤٨] إبراهيم بن محمّد الكوفي :

مولىٰ أبي موسىٰ الأشعري ، **ق**[١] .

[١٤٩] إبراهيم بن محمّد بن معروف :

أبو إسحاق المذاري ، شيخ من أصحابنا ، ثقة ، روىٰ عن أبي علي محمّد بن علي بن همام ومن كان في طبقته . له كتاب المزار ، أخبرنا به : الحسين بن عبيدالله ، عنه ، **جش**[٢] .

أقول : كأنّ أبا علي محمّداً هذا هو المذكور في الأسماء بأبي علي محمّد بن همام البغدادي[٣] ، منسوباً إلىٰ جدّه ، وهو الّذي تقدّم في ترجمة إبراهيم بن محمّد الثقفي : ابن تمام[٤] ، فتدبّر .

وفي **صه** . . . إلىٰ قوله : في طبقته ، وقال : المذاري بالميم المفتوحة والذال المعجمة والراء بعد الألف[٥] .

وفي **ست** : إبراهيم بن محمّد المذاري ، صاحب حديث

ممّا ذكره السيّد رحمه الله[٦] ، انتهىٰ .

قلت : لعلّ ما ذكره من أنّ (لا بأس) نفي لجميع أفراد البأس ، ويؤكّده قوله : ولكن ببعض من يروي عنه ، وفي ذلك إشارة إلىٰ الوثاقة . وقد مرّ في الفائدة الثانية .

---

(١) رجال الشيخ : ٢٣٢/١٦٧ ، ولم يرد فيه : الكوفي ، ووردت في طبعة النجف : ٢٣٣/١٥٤ منه .

(٢) رجال النجاشي : ٢٣/١٩ .

(٣) سيأتي عن رجال الشيخ : ٢٠/٤٣٨ والخلاصة : ٣٩/٢٤٦ .

(٤) تقدّم برقم : [١٤١] عن رجال النجاشي : ١٩/١٦ .

(٥) الخلاصة : ١٤/٥٠ ، وفيها : أبي علي محمّد بن همام .

(٦) انظر التحرير الطاووسي : ١١/٢٢ .

وروايات . له كتاب مناسك الحجّ ، أخبرنا به وبرواياته : أحمد بن عبدون ، عن إبراهيم بن محمّد .

وحكىٰ لنا أنّ من الناس من ينسب هذا الكتاب إلىٰ أبي محمّد الدعلجي ، لأُنسه[١] والعمل به[٢] .

وفي **لم**: إبراهيم بن محمّد المذاري، روىٰ عنه ابن حاشر[٣] .

[١٥٠] إبراهيم بن محمّد :

مولىٰ ، خراساني ، **ضا**[٤] .

[١٥١] إبراهيم بن محمّد :

مولىٰ قريش ، روىٰ عنه التلعكبري إجازة ، **لم**[٥] .

[١٥٢] إبراهيم* بن محمّد الهمداني :

ضا ، **ج** ، **دي**[٦] .

---

(٥٤) قوله* : **إبراهيم بن محمّد الهمداني .**

سيأتي في محمّد بن علي بن إبراهيم أنّ إبراهيم هذا وأولاده كانوا وكلاء الناحية[٧] .

---

(١) كذا في النسخ ، وفي الحجريّة والمصدر : لا نسبة له به ، إلّا أنّ في نسخة خطية لدينا من الفهرست منقولة عن خطّ ابن إدريس ومجمع الرجال ١ : ٦٩ نقلاً عنه ونسخة التقي المجلسي علىٰ ما في حاشية النقد : لأُنسه به . انظر نقد الرجال ١ : ١٠٢/٨٤ هامش رقم (٩) .

(٢) الفهرست : ١١/٤٠ .

(٣) رجال الشيخ : ٧٦/٤١٤ .

(٤) رجال الشيخ : ٣٣/٣٥٣ .

(٥) رجال الشيخ : ٤٧/٤١٢ .

(٦) رجال الشيخ : ١٦/٣٥٢ ، ٢/٣٧٣ ، ٨/٣٨٣ .

(٧) عن رجال النجاشي : ٩٢٨/٣٤٤ والخلاصة : ١٠٠/٢٥٩ .

وفي **صه** : إبراهيم بن محمّد الهمداني ، وكيل ، كان حجّ أربعين حجّة ، وروىٰ الكشّي في سند ـ ذكرته في الكتاب الكبير ـ عن أبي محمّد الرازي ، قال : كنت أنا وأحمد بن أبي عبدالله البرقي بالعسكر ، فورد علينا رسول من الرجل فقال لنا : «العليل[1] ثقة ، وأيّوب بن نوح وإبراهيم بن محمّد الهمداني وابن* حمزة وأحمد بن إسحاق ثقات جميعاً»[2] انتهىٰ .

وفي بعض النسخ العامل بدل العليل .

وفي تعليقات الشهيد الثاني ﵀ : بخطّ السيّد جمال الدين بن طاووس : العليل[3] ، صريحاً .

وقوله* : وابن حمزة .

كذا بخطّ السيّد وتبعه **صه** ، وإلّا ففي الاختيار أيضاً كما نقله المصنّف عن **كش**[4] .

والعليل هو علي بن جعفر الهماني[5] كما سيجئ في ترجمته[6] وترجمة فارس بن حاتم[7] ، وكأنّه كان عليلاً كما ذكره المصنّف[8] .

---

(١) في الحجرية : الغائب العليل ، وفي حاشية «ط» : العامل (خ ل) ، وفي المصدر : الحامل ، وفي طبعة النجف منه : العامل .

(٢) الخلاصة : ٢٣/٥٢ .

(٣) التحرير الطاووسي : ٧/١٧ .

(٤) انظر التحرير الطاووسي: ٧/١٧ والخلاصة : ٢٣/٥٢ ورجال الكشّي : ١٠٥٣/٥٥٧ .

(٥) في «ب» : الهمداني .

(٦) عن رجال الكشّي : ١١٢٩/٦٠٦ و١١٣٠.

(٧) انظر رجال الكشّي : ١٠٠٥/٥٢٣ و١٠٠٩/٥٢٦ .

(٨) سيأتي ذلك عن المصنّف ﵀ عند تعرّضه لما في رجال الكشّي في حاشية له علىٰ =

وأيضاً فيها: طريقه: محمّد بن مسعود، عن علي بن محمّد، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسىٰ، عن أبي محمّد الرازي... إلىٰ آخره.

وفي هذا الطريق من هو مطعون عليه[1]، ومجهول العدالة، ومجهول الحال كما لا يخفىٰ[2]، انتهىٰ.

وفي **كش**: محمّد بن مسعود قال: حدّثني علي بن محمّد، قال: حدّثني محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسىٰ، عن أبي محمّد الرازي، قال: كنت أنا وأحمد بن أبي عبدالله البرقي بالعسكر، فورد علينا رسول من الرجل فقال لنا: «الغائب العليل[3] ثقة، وأيّوب بن نوح وإبراهيم بن محمّد الهمداني وأحمد بن حمزة وأحمد بن إسحاق[4] ثقات جميعاً»[5] انتهىٰ.

= لفظة: العليل.

(١) في «ت» و«ع»: فيه، وفيه حاشية «ض» والحجريّة: فيه (خ ل).

(٢) حاشية الشهيد الثاني علىٰ الخلاصة: ٨ (مخطوط).

(٣) العليل: علي بن جعفر الهماني، كأنّه كان عليلاً، كذا كان فيه. **منه قدّس سرّه**

(٤) في فوائد الخلاصة ما هذه صورته: ومنهم أحمد بن إسحاق وجماعة، وقد ورد التوقيع في مدحهم، وقد روىٰ أحمد بن إدريس، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسىٰ، عن أبي محمّد الرازي (الزراري) قال: كنت أنا وأحمد بن أبي عبدالله بالعسكر، فورد علينا من قبل الرجل فقال: أحمد بن إسحاق الأشعري وإبراهيم بن محمّد الهمداني وأحمد بن حمزة بن اليسع ثقات، انتهىٰ.

ولا يبعد أنْ يكون الخبر مأخوذاً من الشيخ، وطريقه في الفهرست إلىٰ أحمد بن إدريس بجميع رواياته صحيح، إلّا أنّ الجزم بكونه من الشيخ غير حاصل، فتأمّل. **الشيخ محمّد السبط.**

انظر الخلاصة: ٤٣٤ ـ الفائدة السابعة ـ والغيبة: ٣٩٥/٤١٧، إلّا أنّ فيها: أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن أبي محمّد الرازي.

(٥) رجال الكشّي ١٠٥٣/٥٥٧.

هذا في باب أحمد بن إسحاق وغيره .

ثمّ قال في إبراهيم بن محمّد الهمداني : علي بن محمّد قال : حدّثني أحمد بن محمّد ، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني ، قال : كتبت إلىٰ أبي جعفر عليه‌السلام أصف له صنع السبع بي[١] .

فكتب بخطّه : «عجّل الله نصرتك ممّن ظلمك وكفاك مؤنته ، وأبشر بنصر الله عاجلاً إنْ شاء الله، وبالأجر آجلاً، وأكثر من حمد الله»[٢].

علي بن محمّد قال : حدّثني محمّد بن أحمد ، عن عمر بن علي بن عمر بن يزيد، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني ، قال : وكتب إليَّ :

«قد وصل الحساب تقبّل الله منك ، ورضي عنهم ، وجعلهم معنا في الدنيا والآخرة ، وقد بعثت إليك من الدنانير بكذا ، ومن الكسوة بكذا ، فبارك[٣] لك فيه وفي جميع نعم الله إليك[٤] .

وقد كتبت إلىٰ النضر[٥] أمرته أنْ ينتهي عنك وعن التعرّض

---

(١) كذا في «ت» و«ش» و«ط» والحجريّة ، وفي «ر» و«ض» و«ع» : السبع ليّ ، وفي المصدر : السميع فيّ ، السبع إليّ (خ ل) .

وقال العلّامة المامقاني في حاشية التنقيح ١ : ٢٠٠/٣٢ : وفي نسخة : السبع ، يعني بذلك بني العبّاس ، فإنّ التعبير عنهم بذلك وببني سابع ونحوه كثير في الأخبار ، انتهىٰ .

وقد فهمه العلّامة القهبائي أنّه «السميع بن محمّد بن بشير» الّذي كان خصماً لإبراهيم هذا . انظر مجمع الرجال ١ : ٧١ هامش رقم (٥) .

(٢) رجال الكشّي : ١١٣٥/٦١١ ، ولم يرد فيه : إنْ شاء الله .

(٣) في «ض» : مبارك ، وفي حاشية «ش» : مبارك (خ ل) .

(٤) في المصدر : وفي جميع نعمة الله عليك .

(٥) في «ض» و«ط» : النصر .

لك ولخلافك[1]، وأعلمته موضعك عندي، وكتبت إلىٰ أيّوب أمرته بذلك أيضاً، وكتبت إلىٰ مواليّ بهمدان كتاباً أمرتهم بطاعتك والمصير إلىٰ أمرك وألّا وكيل سواك»[2] [3].

[١٥٣] إبراهيم بن محمّد بن يحيىٰ:

المدني، أسند عنه، **ق**[4].

وفي بعض النسخ: محمّد بن أبي يحيىٰ، وكأنّه الصحيح، وهو الّذي تقدّم[5]، فهو ممدوح.

[١٥٤] إبراهيم المخارقي:

جعفر بن أحمد، عن نوح أنّ[6] إبراهيم المخارقي قال: وصفت الأئمّة عليهم السلام لأبي عبدالله عليه السلام فقلت: أشهد أنْ لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّداً عبده ورسوله[7]، وأنّ علياً إمام ثمّ

---

(١) في «ر» والمصدر: وبخلافك.

(٢) رجال الكشّي: ٦١١/١١٣٦، وفيه: وأنْ لا وكيل لي سواك.

(٣) اعلم أنّ النجاشي قال في ترجمة محمّد بن علي بن إبراهيم هذا: إبراهيم بن محمّد الهمداني وكيل الناحية، وروىٰ إبراهيم بن هاشم عن إبراهيم بن محمّد الهمداني عن الرضا عليه السلام، فالعجب من شيخنا أنّه لم يتعرّض لذلك، ثمّ ما قاله النجاشي من رواية إبراهيم بن هاشم عن إبراهيم بن محمّد عن الرضا عليه السلام ربما يكون هو الوجه في نظره في ترجمة إبراهيم بن هاشم بعد نقله عن الكشّي كما سيأتي، وقد ذكرت هذا مع احتمالين آخرين (للنظر) في حاشية الفقيه. **الشيخ محمّد السبط.**

انظر رجال النجاشي: ٣٤٤/٩٢٨ و١٦/١٨.

(٤) رجال الشيخ: ١٥٦/٢٤، وفيه: ابن أبي يحيىٰ.

(٥) تقدّم برقم: [١٣٦].

(٦) في «ر» والمصدر بدل أنّ: ابن، وفي مجمع الرجال ١: ٧٢ نقلاً عنه: عن.

(٧) في المصدر: وأنّ محمّداً رسول الله، وفي مجمع الرجال ١: ٧٢ نقلاً عنه كما في =

الحسن ثمّ الحسين ثمّ علي بن الحسين ثمّ محمّد بن علي ثمّ أنت، فقال: «رحمك الله»، ثمّ قال: «اتّقوا الله اتّقوا الله، عليكم بالورع وصدق الحديث وأداء الأمانة وعفّة البطن والفرج»، كش (في إبراهيم المخارقي)[١].

ولا يبعد* أنْ يكون الخارقي[٢] المتقدّم[٣] وهو ابن زياد[٤]، إلّا أنّه وقع في كش هكذا فيما رأيت من نسخه ونسخ اختيار الشيخ.

---

(٥٥) **قوله*** في إبراهيم المخارقي: **ولا يبعد أنْ يكون الخارقي[٥] المتقدّم.**

قلت: أو إبراهيم بن هارون الآتي[٦]، ومرّ عن المصنّف أيضاً في إبراهيم الخارقي[٧]، ويحتمل اتّحادهما، ويكون أحدهما نسبة إلىٰ الجدّ.

وبالجملة: الظاهر الخارقي والمخارقي وهم، وممّا ينبّه عليه ما سيجيئ في الحسين بن سلمة[٨]، فتأمّل[٩].

= المتن.

(١) رجال الكشّي: ٧٩٤/٤١٩. وما بين القوسين لم يرد في «ش» و«ع».

(٢) في «ت» و«ر» و«ع»: الخارقي، وفي «ض» والحجريّة: المخارقي.

(٣) تقدّم برقم: [٧٣].

(٤) تقدّم برقم: [٨٣].

(٥) كذا في نسخ التعليقة. وقد اختلفت نسخ المنهج في رسم لفظة: الخارفي، ففي بعضها: الخارفي ـ بالفاء ـ وفي البعض الآخر: الخارقي ـ بالقاف ـ.

وقد نقله الوحيد البهبهاني ـ كما هنا ـ وأبو علي الحائري والمامقاني عن المنهج: الخارقي ـ بالقاف ـ والظاهر أنّ الصواب: الخارفي. وقد فصّلنا القول في إبراهيم الخارفي الّذي تقدّم برقم: [٧٣] فراجع.

(٦) سيأتي برقم: [١٧٤].

(٧) تقدّم برقم: [٧٣] بعنوان: إبراهيم الخارفي.

(٨) سيأتي عن رجال الشيخ: ٨٠/١٨٣: الحسين بن سلمة، أبو عمّار الهمداني الخارفي الكوفي.

(٩) قال الرجالي أبو علي الحائري: وجه التأمّل أنّ كون الحسين خارقيّاً أي مدخل له =

نعم في الاختيار الطاووسي بخطّ ابن طاووس : إبراهيم الخارقي[(١)] .

جعفر بن أحمد ، عن نوح أنّ[(٢)] إبراهيم الخارقي قال : وصفت الأئمّة عليهم السلام لأبي عبدالله عليه السلام ، وذكر متناً يشهد بصورة الإيمان منه[(٣)] ، انتهىٰ فتدبّر .

[١٥٥] إبراهيم بن مرثد الكندي :

الأزدي ، أبو سفيان ، **قر**[(٤)] .

وفي **ق** : إبراهيم بن مرثد الأزدي ، أخو أبي صادق ، الكوفي[(٥)] .

---

(٥٦) **إبراهيم بن مسلم الحلواني :**

في **كا** : عن ابن فضّال عنه[(٦)] ، وفيه إيماء إلىٰ اعتداد ما به ، فتأمّل[(٧)] .

= في كون إبراهيم كذلك . انظر منتهىٰ المقال ١ : ٨٠/٢٠٤ هامش (٨) .

(١) في «ش» و«ط» هنا وفي المورد التالي : الخارفي .

(٢) في «ت» و«ض» و«ط» بدل أنّ : ابن .

(٣) التحرير الطاووسي : ٢/١٣ .

(٤) رجال الشيخ : ٣/١٢٣ .

(٥) رجال الشيخ : ٨٠/١٥٩ .

(٦) الكافي ٢ : ١/١١ .

(٧) قال السيّد الخوئي في معجم رجال الحديث ١ : ٣٠٢/٢٧٢ : لعلّه أشار بأمره بالتأمّل إلىٰ أنّ الأمر بأخذ ما رواه بنو فضّال معناه : أنّ رجوعهم عن طريق الحقّ وفساد عقيدتهم لا يضرّ بصحّة رواياتهم ، لأنّهم ثقات . فمعنىٰ الأخذ برواياتهم : تصديقهم فيما يروونه لا تصديق من يروون عنه وإنْ كان مجهول =

[١٥٦] إبراهيم بن مسلم بن هلال :

الضرير ، كوفي ، ثقة ، ذكره شيوخنا في أصحاب الأُصول ، **صه**(١) .

وزاد **جش** : أخبرنا : الحسين بن عبيدالله ، عن أحمد بن جعفر ، عن حميد ، عنه(٢) .

[١٥٧] إبراهيم بن معاذ :

روىٰ عنه في قوله تعالىٰ : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِم**﴾(٣) حديث التعاقد بين القوم ، **قر**(٤) .

[١٥٨] إبراهيم بن معرض الكوفي :

ق(٥) .

وزاد **قر** : روىٰ عنه وعن أبي عبدالله عليه السلام ، روىٰ عنه منصور بن حازم وحصين بن مخارق(٦) .

= الحال أو ضعيفاً . هذا مضافاً إلىٰ أنّ الرواية الآمرة بأخذ كتب بني فضّال في نفسها ضعيفة .

والرواية ذكرها الشيخ قدس سره في كتاب الغيبة : ٣٨٩/٣٥٥ .

(١) الخلاصة : ٢١/٥٢ .

(٢) رجال النجاشي : ٤٤/٢٥ .

(٣) سورة محمّد صلى الله عليه وآله : ٢٥ .

(٤) رجال الشيخ : ٩/١٢٤ .

(٥) رجال الشيخ : ٤٨/١٥٧ .

(٦) رجال الشيخ : ٥/١٢٣ .

[١٥٩] إبراهيم بن معقل بن قيس :

أخو إسحاق ، **ق**[١] .

[١٦٠] إبراهيم بن المفضّل بن قيس :

ابن رمّانة الأشعري ، مولاهم ، أسند عنه ، **ق**[٢] .

[١٦١] إبراهيم بن منير الكوفي :

ق[٣] .

[١٦٢] إبراهيم بن موسىٰ :

ضا[٤] .

وزاد **جش** : الأنصاري ، أخبرنا : ابن شاذان ، عن أحمد بن محمّد بن يحيىٰ ، قال : حدّثنا أبي ، عن محمّد بن أبي[٥] القاسم ماجيلويه ، عن محمّد بن الحسين ، عن محمّد بن حمّاد ، عن إبراهيم ابن موسىٰ الأنصاري بكتابه النوادر[٦] .

---

(٥٧) إبراهيم بن موسىٰ أخو المعلّىٰ :

سيجيئ في ترجمته عن **جش** و**صه** ما يشير إلىٰ معروفيته[٧] .

---

(١) رجال الشيخ : ٢٣٧/١٦٧ .
(٢) رجال الشيخ : ١٥٧/ ٤٧ .
(٣) رجال الشيخ : ١٥٨/ ٧١ .
(٤) رجال الشيخ : ٣٥٢/ ٢٤ .
(٥) أبي، لم ترد في «ت» و«ض» .
(٦) رجال النجاشي : ٢٥/ ٤٥ .
(٧) رجال النجاشي : ١١١٦/٤١٧ ، الخلاصة : ٢/٢٧٥ .

[١٦٣] إبراهيم* بن موسىٰ بن جعفر :

ابن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، كان شيخاً كريماً(١) ، وتقلّد الإمرة علىٰ اليمن في أيّام المأمون من

---

(٥٨) **قوله*** : **إبراهيم بن موسىٰ بن جعفر .**

في **كا** ـ في باب أنّ الإمام متىٰ يعلم أنّ الأمر قد صار إليه بسنده ـ عن

---

(١) في كتاب الخرائج والجرائح للقطب الراوندي : روىٰ واضح عن الرضا عليه السلام قال : قال أبي موسىٰ عليه السلام للحسين بن أبي العلاء : اشترِ لي جارية نوبيّة ، فقال الحسين : أعرف والله جاريّة نوبيّة نفيسة أحسن ما رأيت من النوبة ، فلولا خصلة لكانت من يأتيك . قال عليه السلام : وما تلك الخصلة؟ قال : لا تعرف كلامك وأنت لا تعرف كلامها ، فتبسّم عليه السلام ثمّ قال : اذهب حتّىٰ تشتريها . فلمّا دخلت بها إليه ، قال لها بلغتها : ما اسمك؟ قالت : مؤنسة ، قال : أنت لعمري مؤنسة ، قد كان لك اسم غير هذا ، كان اسمك قبل هذا حبيبة ، قالت : صدقت . ثمّ قال : يا ابن أبي العلاء إنّها ستلد لي غلاماً لا يكون لي ولد أسخىٰ منه ولا أشجع ولا أعبد منه ، قلت : فما تسمّيه حتّىٰ أعرفه؟ قال : اسمه إبراهيم .

فقال علي بن أبي حمزة : كنت مع موسىٰ عليه السلام بمنىٰ إذ أتاني رسوله فقال : إلحق بي بالثعلبيّة ، فلحقت به ، ومعه عياله وعمران خادمه ، فقال : أيّما أحبّ إليك المقام هٰهنا أو بمكّة؟ قلت : أحبّ إليّ ما أحببته ، قال : مكّة خير لك ، ثمّ سبقني إلىٰ داره بمكّة ، وأتيته وقد صلّىٰ المغرب فدخلت عليه ، فقال : إخلع نعليك إنّك بالوادي المقدّس ، فخلعت نعلي وجلست معه ، فأُتي بخوان فيه خبيص ، فأكلت أنا وهو ، ثمّ رفع الخوان وكنت أُحدّثه ، ثمّ غشيني النعاس ، فقال لي : قم فنم حتّىٰ أقوم أنا لصلاة الليل ، فحملني النوم حتّىٰ فرغ من صلاة الليل ، ثمّ جاءني فنبّهني ، فقال : قم فتوضّأ وصلّ صلاة الليل وخفّف ، فلمّا فرغت من الصلاة صلّينا الفجر ، ثمّ قال لي : يا علي إنّ أُمّ ولدي ضربها الطلق فحملتها إلىٰ الثعلبيّة مخافة أنْ يسمع الناس صوتها ، فولدت هناك الغلام الّذي ذكرت لك كرمه وسخاءه وشجاعته . قال علي : فوالله لقد أدركت الغلام فكان كما وصف . **محمّد أمين الكاظمي .**

انظر الخرائج والجرائح ١ : ٤/٣١٠ الباب الثامن في معجزات الإمام موسىٰ بن جعفر عليهما السلام .

قبل محمّد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام الّذي بايعه أبو السرايا بالكوفة ، ومضىٰ إليها ففتحها ، وأقام بها مدّة إلىٰ أنْ كان من أمر أبي السرايا ما كان ، وأُخِذَ له الأمان من المأمون ، قاله المفيد في إرشاده[١] .

[١٦٤] إبراهيم مولىٰ عبدالله :

ظم[٢] .

علي بن أسباط قال : قلت للرضا عليه السلام : إنّ رجلاً عنىٰ أخاك إبراهيم فذكر له أنّ أباك في الحياة ، وأنت تعلم من ذلك مثل ما يعلم[٣] ، فقال : «سبحان الله» . . . إلىٰ أنْ قال : «ولكنّ الله تبارك وتعالىٰ لم يزل منذ قبض نبيه صلى الله عليه وآله هلّم جرّا يمنّ بهذا الدين علىٰ أولاد الأعاجم ويصرفه عن قرابة نبيه صلى الله عليه وآله» . . . إلىٰ أنْ قال : «ولكن قد سمعت ما لقي يوسف من إخوته»[٤] .

وفي بصائر الدرجات : أنّه ألحّ إلىٰ أبي الحسن عليه السلام في السؤال فحكّ بسوطه الأرض فتناول سبيكة ذهب فقال : «استغن[٥] بها واكتم ما رأيت»[٦] .

---

(١) الإرشاد ٢ : ٢٤٥ ، وفيه بدل كان شيخاً كريماً : كان سخيّاً شجاعاً كريماً .

ثمّ قال المفيد رحمه الله تتمة لهذا النقل : ولكلّ واحد من ولد أبي الحسن موسىٰ عليه السلام فضل ومنقبة مشهورة ، وكان الرضا عليه السلام المقدّم عليهم في الفضل حسب ما ذكرناه . **محمّد أمين الكاظمي** .

(٢) رجال الشيخ : ٢١/٣٣٢ ، وفيه : إبراهيم مولىٰ أبي عبدالله عليه السلام ، إلّا أنّ في طبعة النجف منه : ٢١/٣٤٣ كما في المتن .

(٣) في المصدر : وأنّك تعلم من ذلك ما يعلم .

(٤) الكافي ١ : ٢/٣١١ .

(٥) في المصدر : انتفع .

(٦) بصائر الدرجات : ٢/٣٩٤ باب في الأئمّة عليهم السلام أنّهم أُعطوا خزائن الأرض .

[١٦٥] **إبراهيم بن المهاجر الأزدي :**

الكوفي ، أسند عنه ، **ق**[١] . ثمّ : **إبراهيم بن مهاجر**[٢] .

والظاهر الاتّحاد ، والله أعلم .

[١٦٦] **إبراهيم بن مهرويه :**

من أهل جسر بابل ، **ج**[٣] .

[١٦٧] **إبراهيم بن مهزم الأسدي :**

ق[٤] . وزاد **ظم** : كوفي[٥] .

وفي **جش** : ابن مهزم الأسدي ، من بني نصر أيضاً ، يعرف بابن أبي بردة ، ثقة ثقة ، روىٰ عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام ، وعمّر عمراً طويلاً ، له كتاب ، رواه عنه جماعة منهم ، أخبرني : ابن[٦] الصلت الأهوازي قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثنا محمّد بن سالم بن عبدالرحمن ، قال : حدّثنا إبراهيم بن مهزم بن أبي بردة بكتابه .

وروىٰ مهزم أيضاً عن أبي عبدالله عليه السلام ؛ وعن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام[٧] .

وفي **صه** : . . . إلىٰ قوله : طويلاً ، إلّا أنّه قال : مهزم ـ بفتح

---

(١) رجال الشيخ : ٦٦/١٥٨ .
(٢) رجال الشيخ : ٢٤٠/١٦٧ .
(٣) رجال الشيخ : ٤/٣٧٣ .
(٤) رجال الشيخ : ٢٣٣/١٦٧ .
(٥) رجال الشيخ : ٦/٣٣١ .
(٦) في «ش» : أبي .
(٧) رجال النجاشي : ٣١/٢٢ .

الزاي ـ والصادق والكاظم عليهما السلام ، وأسقط لفظ : أيضاً[١] .

وفي **ست** : ابن مهزم الأسدي ، له أصل ، أخبرنا به : ابن أبي جيد ، عن محمّد بن الحسن بن الوليد ، عن محمّد بن الحسن الصفّار ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، عن الحسن بن محبوب ، عن إبراهيم بن مهزم هذا[٢] .

[١٦٨] إبراهيم بن مهزيار :

ج[٣] ، **دي**؛ وزاد : أهوازي[٤] .

وفي **جش** : إبراهيم بن مهزيار ، أبو إسحاق الأهوازي ، له كتاب البشارات أخبرنا: الحسين بن عبيدالله قال : حدّثنا أحمد بن جعفر ، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس ، قال: حدّثنا محمّد بن عبدالجبّار، عن إبراهيم به[٥] .

وفي **صه** : إبراهيم بن مهزيار، روىٰ الكشّي عن محمّد بن إبراهيم بن مهزيار : أنّ أباه لمّا حضره الموت دفع إليه مالاً وأعطاه علامة لمن يسلّم إليه المال ، فدخل إليه شيخ فقال : أنا العمري ، فأعطاه المال . وفي* الطريق ضعف[٦] .

---

(٥٩) **قوله*** في إبراهيم بن مهزيار : **في الطريق ضعف** .

تضعيفه[٧] بأحمد بن علي وإسحاق بن محمّد ، وتضعيفه فيهما

---

(١) الخلاصة : ١٩/٥١ .

(٢) الفهرست : ٢١/٤٣ .

(٣) رجال الشيخ : ١٩/٣٧٤ .

(٤) رجال الشيخ : ١٠/٣٨٣ .

(٥) رجال النجاشي : ١٧/١٦ .

(٦) الخلاصة : ١٧/٥١ .

(٧) تضعيفه، لم ترد في «ب» .

وفي **كش** : أحمد بن علي بن كلثوم السرخسي ـ وكان من القوم ، وكان مأموناً علىٰ الحديث ـ قال : حدّثني إسحاق بن محمّد البصري ، قال : حدّثني محمّد بن إبراهيم بن مهزيار وقال[١] : إنّ أبي لمّا حضرته الوفاة دفع إليّ مالاً وأعطاني علامة ـ ولم يعلم بتلك العلامة أحد إلّا الله عزّوجلّ ـ وقال[٢] : من أتاك بهذه العلامة فادفع إليه المال .

قال : فخرجت إلىٰ بغداد ونزلت في خان ، فلمّا كان في اليوم الثاني إذ جاء شيخ ودقّ الباب ، فقلت للغلام : انظر مَن هذا؟ فقال : شيخ بالباب ، فقلت : ادخل، فدخل وجلس، فقال: أنا العمري ، هات المال الّذي عندك، هو كذا وكذا ومعه العلامة، قال: فدفعت إليه المال .

وحفص بن عمرو كان وكيل أبي محمّد عليه السلام ، وأمّا أبو جعفر محمّد بن حفص بن عمرو فهو ابن العمري ، وكان وكيل الناحية ، وكان الأمر يدور عليه[٣] ، انتهىٰ[٤] .

سيجئ فيهما[٥] ، فلاحظ وتأمّل .

---

(١) في «ت» والمصدر : قال .

(٢) في «ت» و«ر» و«ش» و«ط» و«ع» : فقال .

(٣) رجال الكشّي : ١٠١٥/٥٣١ .

(٤) وفي د : لم كش ممدوح . فكتب عليه الشهيد الثاني : قلت : نَقْلَهُ عن الكشّي مدحه يقتضي دخوله في الحسن ، والحقّ أنّ الكشّي ما مدحه ، وإنّما نقل عنه رواية توهّم المصنّف منها مدحه ، وليس دالة عليه مع ضعف طريقها جدّاً ، انتهىٰ . منه قدّس سرّه .

انظر رجال ابن داود : ٣٩/٣٤ .

(٥) انظر الخلاصة : ١٨/٣٢٣ و٣/٣١٨ .

والعلّامة ﵀ حكم بصحّة طريق الصدوق إلىٰ بحر السقّا ، وفيه إبراهيم[١]؛ وهو يعطي* التوثيق .

وفي ربيع الشيعة عدّ إبراهيم من السفراء للصاحب ﵇ والأبواب المعروفين الّذين لا تختلف الإماميّة القائلون بإمامة الحسن بن علي﵇ فيهم[٢] .

[١٦٩] إبراهيم بن ميمون الكوفي :**

ق[٣] . ثمّ : إبراهيم بن ميمون ، بيّاع الهروي[٤] .

وقوله* : يعطي التوثيق .

فيه ما أشرنا إليه في صدر الرسالة . هذا ويروي عنه محمّد بن أحمد بن يحيىٰ[٥] ، ولم يستثن روايته ، وفيه إشعار بوثاقته كما أشرنا إليه هناك أيضاً ، وممّا يدلّ علىٰ وثاقته كونه وكيلاً لهم ﵈ ، وقد أشرنا إليه هناك أيضاً .

ويظهر وكالته مضافاً إلىٰ ما ذكره المصنّف ما سيجئ في ابنه محمّد[٦] وغير ذلك .

(٦٠) قوله : إبراهيم بن ميمون .**

سيجئ من المصنّف في آخر الكتاب عند ذكر طريق الصدوق ما يشير

---

(١) انظر الخلاصة : ٤٤٠ ـ الفائدة الثامنة ـ ومشيخة الفقيه ٤ : ٦٩ .

(٢) إعلام الورىٰ (ربيع الشيعة) ٢ : ٢٥٩ .

(٣) رجال الشيخ : ٤٩/١٥٧ .

(٤) رجال الشيخ : ٢٣٥/١٦٧ .

(٥) انظر التهذيب ٢ : ٩٢٣/٢٣٤ و٥ : ١٣٤٥/٣٨٥ .

(٦) عن إرشاد المفيد ٢ : ٣٥٥.

ولا يبعد اتّحادهما ، وقد صرّح به في الفقيه[١] .

[١٧٠] إبراهيم* بن نصر بن القعقاع :

بالقاف المفتوحة قبل العين غير المعجمة وبعدها والعين غير

إلىٰ حسن حاله في الجملة[٢] ، فليراجع .

ويروي عنه ابن أبي عمير بواسطة حمّاد[٣] ، وكذا فضالة[٤] ؛ وكذا ابن أبي عمير بواسطة معاوية بن عمّار[٥][٦] ، وكذا صفوان بواسطة ابن مسكان[٧] ؛ وكذا علي بن رئاب[٨] ، وفيما ذكر إشارة إلىٰ الوثاقة والقوّة .

وعن تقريب ابن حجر : أنّه صدوق[٩] . وسيشير إليه المصنّف في ذلك الموضع أيضاً .

هذا مضافاً إلىٰ ما يظهر من استقامة رواياته وكثرتها ، فتأمّل .

(٦١) قوله* : إبراهيم بن نصر[١٠] .

---

(١) مشيخة الفقيه ٤ : ٦٣ . وفي «ش» زيادة : والله أعلم .

(٢) قال الميرزا رحمه الله هناك : وربما احتمل أنْ يكون أخا عبدالله بن ميمون فيشمله قول الصادق عليه السلام : «أنتم نور الله في ظلمات الأرض» . انظر رجال الكشّي : ٤٥٢/٢٤٥ ، وفيه : عن أبي جعفر عليه السلام . . . قال : «إنّكم نور في ظلمات الأرض» .

(٣) كما في التهذيب ٧ : ٨٧٨/١٩٩ .

(٤) انظر التهذيب ٣ : ٧٦٧/٢٦٨ .

(٥) في «أ» و«ب» والحجريّة بدل معاوية بن عمّار : عمّار .

(٦) الكافي ٤ : ٤/١٧١ .

(٧) الكافي ٤ : ١٧/٢٣٥ .

(٨) الكافي ٤ : ٥/١٠٦ .

(٩) تقريب التهذيب ١ : ٢٩٣/٥٩ .

(١٠) في «أ» و«م» والحجريّة : نصير .

المعجمة أخيراً ، الجعفي ، كوفي ، روىٰ عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام ، ثقة ، صحيح الحديث ، **صه**[١] .

وجش إلّا أنّ فيه : القعقاع الجعفي ، كوفي ، يروي ... إلىٰ آخره .

ثمّ فيه : قال ابن سماعة : بجلي . وقال ابن عبدة[٢] : فزاري .

له كتاب رواه جماعة ، أخبرنا : أحمد بن عبدالواحد قال : حدّثنا علي بن حبشي ، قال : حدّثنا حميد بن زياد ، قال : حدّثنا القاسم بن إسماعيل ، قال : حدّثنا جعفر بن بشير ، عن إبراهيم بن نصر بن القعقاع به[٣] .

وفي **قر** : إبراهيم بن نصر[٤] .

وزاد **ق** : القعقاع الكوفي ، أسند عنه[٥] .

وفي **ست** : ابن نصر ، له كتاب ، أخبرنا به : جماعة من أصحابنا ، عن أبي محمّد هارون بن موسىٰ التلعكبري ، عن أبي

في رواية جعفر بن بشير عنه[٦] إشعار بوثاقته .

وأسند عنه : إشعار إلىٰ قوّته ، مضافاً إلىٰ كونه ذا كتاب ، والكلّ مضىٰ الإشارة إليه في صدر الرسالة .

---

(١) الخلاصة : ١٦/٥١ .

(٢) في حاشية «ش» و«ع» : ابن عقدة (خ ل) .

(٣) رجال النجاشي : ٢٨/٢١ .

(٤) رجال الشيخ : ١٢/١٢٤ .

(٥) رجال الشيخ : ٥٥/١٥٧ ، وفيه : ابن القعقاع .

(٦) كما في رجال النجاشي : ٢٨/٢١ والفهرست : ١٨/٤٢ .

علي محمّد بن همام ، عن حميد بن زياد ، عن القاسم بن إسماعيل ، عن جعفر بن بشير ، عن إبراهيم بن نصر[١] .

[١٧١] إبراهيم بن نصير :

بضمّ النون وفتح الصاد غير المعجمة وتسكين الياء المنقّطة تحتها نقطتين بعدها راء ، الكشّي ، ثقة ، مأمون ، كثير الرواية ، **صه**[٢]؛ **لم** غير الترجمة[٣] .

ثمّ **صه** : لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام .

وفي **ست** : ابن نصير ، له كتاب ، رويناه بالإسناد الأوّل ، عن حميد ، عن القاسم بن إسماعيل ، عن إبراهيم ، انتهىٰ .

والإسناد : أحمد بن عبدون ، عن أبي طالب الأنباري[٤] .

[١٧٢] إبراهيم بن نعيم الصحّاف :

الكوفي ، **ق**[٥] .

[١٧٣] إبراهيم* بن نعيم العبدي :

أبو الصبّاح الكناني ، من عبدالقيس ، ونسب إلىٰ بني كنانة لأنّه

---

(٦٢) **قوله*** : **إبراهيم بن نعيم .**

فيه مضافاً إلىٰ ما ذكر ، أنّه عدّه المفيد رحمه الله في رسالته في الردّ علىٰ الصدوق وأصحاب العدد من فقهاء أصحابهم صلوات الله عليهم والأعلام

---

(١) الفهرست : ١٨/٤٢ .

(٢) الخلاصة : ٢٧/٥٣ .

(٣) رجال الشيخ : ١٤/٤٠٧ .

(٤) الفهرست : ٢٨/٤٥ و٢٥/٤٤ .

(٥) رجال الشيخ : ٣٧/١٥٧ .

نزل فيهم، **ق**[١].

وفي **قر**: ابن نعيم العبدي، يكنّىٰ أبا الصبّاح، كان يسمّىٰ الميزان من ثقته. وقال له الصادق عليه السلام: «أنت ميزان لا عين[٢] فيه».

له أصل، رواه محمّد بن إسماعيل بن بزيع ومحمّد بن الفضيل وأبو محمّد صفوان بن يحيىٰ بيّاع السابري الكوفي، عنه.

وروىٰ عنه غير الأُصول: عثمان بن عيسىٰ وعلي بن الحسن بن رباط ومحمّد بن إسحاق الخزّاز وظريف[٣] بن ناصح وغيرهم.

الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام إلىٰ غير ذلك[٤]، وسنشير إلىٰ عبارته في زياد بن المنذر، فلاحظ.

وفي كشف الغمّة: عنه قال: صرت يوماً إلىٰ باب الباقر عليه السلام فقرعت [الباب، فخرجت][٥] إليّ وصيفة ناهد، فضربت بيدي علىٰ ثديها وقلت لها: قولي لمولاك إنّي بالباب، فصاح من داخل الدار: «ادخل لا أُمّ لك» فدخلت وقلت: يا مولاي ما قصدت ريبة، ولكن أردت زيادة ما في نفسي، فقال: «صدقت، لئن ظننتم أنّ هذه الجدران تحجب أبصارنا كما تحجب أبصاركم إذن فلا فرق بيننا وبينكم، فإيّاك أنّ تعاود لمثلها»[٦].

وهذا علىٰ تقدير الصحّة غير مضرّ لوثاقته كما هو ظاهر.

---

(١) رجال الشيخ: ٣٣/١٥٦.

(٢) في الميزان عَيْنٌ: إذا لم يكن مستوياً. انظر الصحاح ٦: ٢١٧١.

(٣) في «ط»: الخرّاز وطريف.

(٤) الرسالة العدديّة ـ ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ـ ٩: ٢٥ و٣١.

(٥) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

(٦) كشف الغمّة ٢: ١٤١.

وممّن روىٰ عنه أبو الصبّاح عن أبي عبدالله عليه السلام : صابر ومنصور بن حازم وابن أبي يعفور[١] ، انتهىٰ .

ولا يخفىٰ أنّ الصواب : رواه محمّد بن إسماعيل بن بزيع عن محمّد بن الفضيل كما يأتي عن **ست**[٢] .

ولم يذكره الشيخ في **جe** ، وهو ينبّه علىٰ أنّ المراد بأبي جعفر في كلام النجاشي هو الباقر عليه السلام ، لا الجواد عليه السلام كما يأتي عن **صه**[٣] .

وفي **صه** : ابن نعيم ـ بضمّ النون وفتح العين غير المعجمة واسكان الياء المنقّطة تحتها نقطتين ـ العبدي الكناني ، ثقة ، أعمل علىٰ قوله .

سمّاه الصادق عليه السلام الميزان ، قال له : «أنت ميزان لا عين فيه» .

يكنّىٰ أبا الصبّاح ـ بفتح الصاد غير المعجمة وتشديدها وتشديد الباء المنقّطة تحتها نقطة ـ كان كوفيّاً ومنزله في كنانة يعرف به ، وكان عبدياً ، رأىٰ أبا جعفر الجواد عليه السلام ، وروىٰ عن أبي إبراهيم موسىٰ عليه السلام[٤] .

وفي **جش** : ابن نعيم العبدي ، أبو الصبّاح الكناني ، نزل فيهم فنسب إليهم ، كان أبو عبدالله عليه السلام يسمّيه الميزان لثقته ، ذكره أبو العبّاس في الرجال ، رأىٰ أبا جعفر ، وروىٰ عن أبي إبراهيم عليهما السلام .

---

(١) رجال الشيخ : ٢/١٢٣ ، ولم يرد فيه : وقال له الصادق عليه السلام : «أنت ميزان لا عين فيه» ، ووردت في طبعة النجف منه .

(٢) الفهرست: ١٩/٢٧١ باب من عرف بكنيته.

(٣و٤) الخلاصة : ١/٤٧ ، وفيها : رأىٰ أبا جعفر عليه السلام ، إلّا أنّ في النسخة الخطيّة منها : رأىٰ أبا جعفر الجواد عليه السلام .

له كتاب ، يرويه عنه جماعة ، أخبرنا : محمّد بن علي قال : حدّثنا علي بن حاتم ، عن محمّد بن أحمد بن ثابت القيسي ، قال : حدّثنا محمّد بن بكر والحسن بن محمّد بن سماعة ، عن صفوان ، عنه به(١) .

وفي **ست** في باب الكنىٰ : أبو الصبّاح الكناني ، وقال ابن عقدة : اسمه إبراهيم بن نعيم .

له كتاب ، أخبرنا : ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن أحمد بن محمّد ، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع والحسن بن علي بن فضّال ، عن محمّد بن الفضيل ، عن أبي الصبّاح .

ورواه صفوان بن يحيىٰ عن أبي الصبّاح(٢) ، انتهىٰ .

وفي **كش** : محمّد بن مسعود قال : حدّثني علي بن محمّد ، قال : حدّثني أحمد بن محمّد ، عن الوشّاء ، عن بعض أصحابنا ، قال : قال أبو عبدالله عليه السلام لأبي الصبّاح الكناني : «أنت ميزان» ، فقال له : جعلت فداك إنّ الميزان ربما كان فيه عين، قال : «أنت ميزان ليس فيه عين»(٣) .

وبهذا الإسناد ، عن أحمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان بن عثمان ، عن بريد العجلي ، قال : كنت أنا وأبو الصبّاح الكناني عند أبي عبدالله عليه السلام فقال : «كان أصحاب أبي والله خيراً منكم ، كان أصحاب أبي ورقاً لا شوك فيه ، وأنتم اليوم شوك لا ورق فيه» ،

---

(١) رجال النجاشي : ٢٤/١٩ .

(٢) الفهرست : ١٩/٢٧١ .

(٣) رجال الكشّي : ٦٥٤/٣٥٠ .

فقال أبو الصبّاح الكناني : جعلت فداك فنحن أصحاب أبيك ، قال : «كنتم يومئذ خيراً منكم اليوم»[١] .

محمّد بن مسعود قال : كتب إليّ الشاذاني : حدّثنا[٢] الفضل ، قال : حدّثني علي بن الحكم وغيره عن أبي الصبّاح الكناني ، قال : جاءني سدير فقال لي : إنّ زيداً تبرّأ منك ، قال : فأخذت[٣] عليّ ثيابي ـ قال : وكان أبو الصبّاح رجلاً ضارياً ـ قال : فأتيته فدخلت عليه وسلّمت عليه فقلت له : يا أبا الحسين[٤] بلغني أنّك قلت[٥] : الأئمّة عليهم السلام أربعة : ثلاثة مضوا ، والرابع هو زيد[٦] ، قال زيد : هكذا قلتُ . قال : فقلت لزيد : هل تذكر قولك لي بالمدينة في حياة أبي جعفر عليه السلام وأنت تقول : إنّ الله تعالىٰ قضىٰ في كتابه أنّ[٧] ﴿مَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً﴾[٨] وإنّما الأئمّة ولاة الدم وأهل الباب وهذا[٩] أبو جعفر الإمام فإنْ حدث به حدث فإنّ فينا خلفاً؟!

وقال[١٠] : ـ وكان يسمع منّي خطب أمير المؤمنين عليه السلام وأنا

---

(١) رجال الكشّي : ٦٥٥/٣٥٠ .

(٢) في المصدر : قال حدّثنا .

(٣) في «ت» و«ط» : فأجدت ، وفي حاشية «ض» : فأجدت (خ ل) .

(٤) في «ت» و«ر» و«ض» و«ع» والحجريّة : الحسن .

وزيد رحمه الله يكنّىٰ أبا الحسين كما في رجال الشيخ : ١/١٣٥ و١/٢٠٦ .

(٥) في حاشية «ض» و«ع» : أنّك زعمت أنّ (خ ل) .

(٦) في حاشية «ش» : القائم (خ ل) ، وفي المصدر : القائم .

(٧) في «ت» و«ض» و«ع» والحجريّة : أنّه .

(٨) الإسراء : ٣٣ .

(٩) في «ت» و«ر» و«ض» و«ط» و«ع» والحجريّة : فهذا .

(١٠) في حاشية «ع» : أي قال أبو الصبّاح : كان زيد في سابق الزمان يسمع منّي خطب =

أقول: فلا تعلّموهم فهم أعلم منكم ـ فقال لي: أما تذكر هذا القول؟ فقلت: بلىٰ[١] فإنّ منكم من هو كذلك.

ثمّ قال: ثمّ خرجت من عنده فتهيأت وهيأت راحلة ومضيت إلىٰ أبي عبدالله عليه السلام ودخلت عليه وقصصت عليه ما جرىٰ بيني وبين زيد، فقال: «أرأيت لو أنّ الله تعالىٰ ابتلىٰ زيداً فخرج منّا سيفان آخران بأي شيء تعرف[٢] أي السيوف سيف الحقّ؟ والله ما هو كما قال، ولئن خرج ليقتلنّ».

قال: فرجعت فانتهيت إلىٰ القادسيّة فاستقبلني الخبر بقتله رحمه الله تعالىٰ[٣].

علي بن محمّد بن قتيبة قال: حدّثناأبو محمّد الفضل بن شاذان، قال: حدّثني علي بن الحكم بإسناده هذا الحديث بعينه[٤].

محمّد بن مسعود قال: قال علي بن الحسين: أبو الصبّاح الكناني ثقة، وكان كوفيّاً، وإنّما سمّي الكناني لأنّ منزله في كنانة فعرف به، وكان عبدياً[٥].

= أمير المؤمنين عليه السلام، وكان فيما سمع من هذا الكلام وهو قوله عليه السلام: فلا تعلّموهم... إلىٰ آخره. فقال لي زيد ـ بعدما رددت عليه كلامه ـ أما تذكر هذا القول؟ وهو أنّه عليه السلام نهاكم عن تعليم أهل البيت، وأنا من أهل البيت. قلت في جوابه: بلىٰ أنا أذكره، لكن بعضكم من هو كذلك، ولست من ذلك البعض.

(١) بلىٰ، لم ترد في «ت» و«ر» و«ض» و«ط» والحجريّة.

(٢) في «ر» و«ش» والمصدر: يعرف.

(٣) رجال الكشّي: ٦٥٦/٣٥٠.

(٤) رجال الكشّي: ٦٥٧/٣٥١.

(٥) رجال الكشّي: ٦٥٨/٣٥١.

[١٧٤] إبراهيم* بن هارون الخارفي[١] :

الكوفي ، **ق**[٢] .

[١٧٥] إبراهيم بن هاشم العبّاسي :**

ضا[٣] .

[١٧٦] إبراهيم بن هاشم[٤] القمّي :

تلميذ يونس بن عبدالرحمن ، **ضا**[٥] .

---

(٦٣) **قوله*** : **إبراهيم بن هارون .**

فيه ما مرّ في إبراهيم المخارقي[٦] .

(٦٤) **قوله**** : **إبراهيم بن هاشم العبّاسي .**

في **مصط** : لم أجده في كتب الرجال والأخبار ، ويحتمل أنْ يكون هو

---

(١) في «ت» و«ض» و«ع» والحجريّة : الخارقي .
وقد تقدّم الكلام حول لفظ : الخارقي ، برقم : [٧٣] و : [٨٣] من المنهج ، وبرقم : (٥٥) من التعليقة .

(٢) رجال الشيخ : ٦٨/١٥٨ .

(٣) رجال الشيخ : ٢٧/٣٥٢ .

(٤) المتأخّرون كالسيّد محمّد والشيخ البهائي رحمهما الله عدّوا رواية إبراهيم بن هاشم حسنة ، لكن الشهيد الأوّل في كتاب الحجّ من الدروس سمّاها صحيحة . **محمّد أمين الكاظمي** .
انظر مدارك الأحكام ٨ : ٧٠ (حسنة الحلبي وفي طريقها إبراهيم بن هاشم) والتهذيب ٥ : ٧٣٠/٢١٧ وتعليقات الشيخ البهائي علىٰ الفقيه في شرحه للحديث الرابع من الفقيه الأوّل ، والدروس الشرعيّة ١ : ٤٥٤ (صحيحة جميل بن درّاج وفي طريقها إبراهيم بن هاشم) والتهذيب ٥ : ٧٥٠/٢٢٢ ، إلّا أنّ السيّد محمّد صحّح عين هذه الرواية في المدارك ٨ : ٩٣ .

(٥) رجال الشيخ : ٣٠/٣٥٣ .

(٦) تقدّم برقم : (٥٥) من التعليقة .

وفي **ست**: إبراهيم بن هاشم القمّي، أبو إسحاق، أصله من الكوفة وانتقل إلىٰ قم، وأصحابنا يقولون: إنّه أوّل من نشر حديث الكوفيّين بقم، وذكروا أنّه لقي الرضا عليه السلام، والّذي أعرف من كتبه كتاب النوادر وكتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام[1].

أخبرنا [بهما][2]: جماعة من أصحابنا، منهم: الشيخ أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان وأحمد بن عبدون والحسين بن عبيدالله كلّهم، عن الحسن بن حمزة بن علي بن عبدالله[3] العلوي، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه[4].

وكذا **صه** إلىٰ قوله: عليه السلام، ثمّ: وهو تلميذ يونس بن عبدالرحمن، ولم أقف لأحد من أصحابنا علىٰ قول في القدح فيه ولا* علىٰ تعديله بالتنصيص، والروايات** عنه كثيرة، والأرجح

المذكور في **جش** و**د** بعنوان: هاشم بن إبراهيم العبّاسي[5].

قلت: لا يخلو من قرب، وسيجيء أنّه الهشام بن إبراهيم.

(٦٥) **قوله*** في إبراهيم بن هاشم: **ولا تعديله بالتنصيص**.

اشارة إلىٰ أنّ التعديل ظاهر من الأصحاب إلّا أنّهم لم ينصّوا عليه.

وقوله**: **والروايات عنه كثيرة**.

فيه اشارة إلىٰ ما ذكرنا في الفائدة الثالثة.

---

(١) في حواشي بعض النسخ: وكتاب القضايا لأمير المؤمنين عليه السلام (خ ل).

(٢) في النسخ: به، وما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

(٣) في «ت» و«ش» و«ع» والحجريّة: عبيدالله.

(٤) الفهرست: ٦/٣٥.

(٥) انظر رجال النجاشي: ١١٦٨/٤٣٥ ورجال ابن داود: ١٦٦٧/١٩٩ ونقد الرجال ١: ١٢٩/٩٤.

. . . .

واعلم أنّ فيه مضافاً إلىٰ ما ذكر ، أنّه رحمه الله صحّح في **صه** طريق الصدوق رحمه الله إلىٰ عامر بن نعيم وهو فيه[1] ، وكذا إلىٰ كردويه[2] ، وكذا إلىٰ ياسر الخادم[3] ، وكثيراً ما يعدّ أخباره من الصحاح ، منه ما وقع في الحجّ[4] .

بل قال جدّي رحمه الله : جماعة من الأصحاب يعدّون أخباره من الصحاح[5] . وفيه أيضاً اشعار إلىٰ التوثيق كما مرّ في تلك الفائدة .

وكذا في رواية محمّد بن أحمد بن يحيىٰ عنه[6] ، وعدم استثنائهم رواياته عنه مع أنّهم استثنوا ما استثنوا ، وكذا في كونه من مشايخ الإجازة[7] كما هو ظاهر ، وكذا في نشره حديث الكوفيّين بقم اشعار بل دلالة عليه ، ويؤيّده رواية الاجلّاء عنه مثل : علي ابنه[8] وسعد بن عبدالله[9] وعبدالله بن جعفر الحميري[10] ومحمّد بن يحيىٰ[11] وغيرهم ، بل وإكثارهم من

---

(١) الخلاصة : ٤٣٨ ، مشيخة الفقيه ٤ : ٣٨ .

(٢) الخلاصة : ٤٣٧ ، مشيخة الفقيه ٤ : ٧ .

(٣) الخلاصة : ٤٣٩ ، مشيخة الفقيه ٤ : ٤٨ .

(٤) انظر مختلف الشيعة ٤ : ٢٠٠ والتهذيب ٥ : ٤٥٠/١٣٦ .

(٥) روضة المتّقين ١٤ : ٢٣ .

(٦) انظر التهذيب ١ : ٦٩/٢٧ والاستبصار ١ : ٦٢/٢٥ .

(٧) صرّح بذلك التقي المجلسي. انظر روضة المتّقين ١٤ : ٢٣.

(٨) كما في رجال النجاشي : ١٨/١٦ والفهرست : ٦/٣٥ والكافي ١ : ٨/٢٥ .

(٩) انظر التهذيب ٣ : ٥١٣/٢١١ والاستبصار ١ : ٨١٥/٢٢٩ .

(١٠) كما في مشيخة الفقيه ٤ : ٩٣ الطريق إلىٰ أبي همام إسماعيل بن همام .

(١١) انظر مشيخة الفقيه ٤ : ٩٩ الطريق إلىٰ منذر بن جيفر .

. . . .

الرواية عنه ، وكذا استقامة رواياته وكونها مفتي بها بين الأصحاب ، إلىٰ غير ذلك من أسباب القوّة كما مرّ الإشارة إليها في تلك الفائدة .

ونقل المحقّق البحراني عن بعض معاصريه ـ والظاهر من طريقته أنّه خالي العلّامة رحمه الله ـ توثيقه عن جماعة وقوّاه؛ لأنّ اعتماد جلّ أئمّة الحديث من القميّين علىٰ حديثه لا يتأتىٰ مع عدم علمهم بثقته ، مع أنّهم كانوا يقدحون بأدنىٰ شيء ، كما أنّهم غمزوا في أحمد بن محمّد بن خالد مع ثقته وجلالته بأنّه يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ، مع أنّ ولده الثقة الجليل اعتمد في نقل الأخبار جلّها عنه ، وأيضاً تَتَبّع ما رواه من الأخبار يشهد بضبطه وحفظه وكثرة روايته . مع أنّه ورد عنهم عليهم السلام : «اعرفوا منازل الرجال منّا علىٰ قدر رواياتهم عنّا[1]»[2] .

قلت: وسيجيء في آخر الكتاب في الفائدة التاسعة كثير من هذا الباب .

ثمّ قال : واعتمد ثقة الإسلام عليه مع قرب عهده به في أكثر أخباره[3] .

ونقل عن البهائي رحمه الله عن أبيه أنّه كان يقول : إنّي لأستحيي أنْ لا أعدّ حديثه صحيحاً[4] .

---

(١) أورد أبو عمرو الكشّي هذا الحديث عن أبي عبدالله عليه السلام . انظر رجال الكشّي : ١/٣ .

(٢) انظر كتاب الأربعين للمجلسي : ٥٠٧ الحديث ٣٥ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر معراج أهل الكمال : ٨٧ وتعليقات علىٰ من لا يحضره الفقيه للشيخ البهائي (مخطوط) في شرحه للحديث الرابع من الفقيه الجزء الأوّل .

. . . .

واعترض المحقّق البحراني عليه : بأنّ اعتماد القمّيّين عليه لو سلم لم يدلّ علىٰ علمهم بثقته باحدىٰ الدلالات، بل بعد اللتيا والّتي علىٰ صحّة حديثه باصطلاحهم[١] .

أقول : بقاؤه مدّة مديدة عندهم ، وتوطّنه في بلدهم ، ونشر حديث الكوفيّين فيهم ، وقبولهم إيّاها عنه ، وعلمهم بها علىٰ ما هو ظاهر ـ وستعرف أيضاً ـ وعدم صدور قدح من أحد منهم بوجه من الوجوه فيه في تلك المدّة المديدة ، مع ما يظهر من حالهم من قدحهم الرجال خصوصاً بالنسبة إلىٰ الأجلّة ، وسيّما[٢] ما ارتكبوا بالنسبة إليهم من إخراج البلد وغير ذلك من الأذيّة ، وخصوصاً باعتبار رواية المراسيل وعن المجاهيل وغيرهما ممّا لم يثبت عندهم عدالة رواتها ، فبملاحظة ما ذكر وأنّ أحاديث الكوفيّين ما كانوا يعرفونها قبل نشره حتّىٰ لا يحتاجوا إلىٰ ملاحظة حال من يؤخذ عنه وأنّه لو لم يعرف حاله لم يضرّ ، سيّما وأنْ يكونوا يعرفونها واحداً واحداً وبالكيفيات متناً وسنداً؛ فبملاحظة جميع ما ذكر يترجّح في النظر عدالته عندهم ، بل في الواقع أيضاً وسيّما بعد ملاحظة باقي ما ذكر .

فإنْ أردت من الدلالات القطعيّة منها ففساد ماذكرت ظاهر ، سيّما وبعد ملاحظة ما ذكرنا في الفائدة الأُولىٰ .

وإنْ أردت الأعمّ فانكارها مكابرة إلّا أنْ يدّعي اعتبار الأقوىٰ ، ففيه ما مرّ في الفائدة مضافاً إلىٰ أنّه أقوىٰ من كثير من التوثيقات

---

(١) لم نعثر علىٰ ما نقله المصنّف عن المحقّق البحراني ، سوىٰ نقله عنه عن الشيخ البهائي كما أشرنا إليه . والظاهر أنّ ما نقله موجود في فوائد البحراني علىٰ خلاصة الأقوال ـ غير موجودة لدينا ـ كما أشار إليه في المعراج : ٨٨ .

(٢) في «م» بعد «وسيّما» زيادة: بأُمور سهلة .

. . . .

سيّما ومن الترجيحات ، فتأمّل .

وقوله : ولو سلم ... وبعد اللتيا والّتي .

يدلّ علىٰ تأمّل منه ، وليس في مكانه كما لا يخفىٰ ، وخصوصاً بعد ملاحظة أنّ نشر الحديث لا يتحقّق ظاهراً إلّا بالقبول ، مع أنّ الظاهر أنّ انتشاره عندهم من حيث العمل والاعتماد والبناء لا بمجرّد القصّة والحكاية ، أو لإنْ يضمّ مع غيره فيتحقّق الكثرة فيعتمد علىٰ الكثير كما هو ظاهر . ويشير إليه قدحهم وإخراجهم الأجلّة بسبب مسامحتهم في الأخذ ، وأنّهم ما كانوا ينقلون حديثهم ويروون ويكتبون ، وأنّه ما انتشر حديثهم فيهم[١] ، بل وكانوا يحذّرون عنه .

علىٰ أنّ ضمّ المرسل والمجهول بل والضعيف[٢] له فائدة وتأييد بلا شبهة ، ولذا ديدن المتأخّرين الإتيان بها في مقام التأييد[٣] ، وأقليّة الفائدة لا توجب الأذيّة ـ وليس وجوده كعدمه[٤] ـ بل وعدمها أيضاً .

فإنْ **قلت** : لعلّ الإيذاء صوناً للناس من الإغرار .

قلت : هذا مشترك وشاهد علىٰ ما ذكرنا ، علىٰ أنّهم استثنوا من كتاب محمّد بن أحمد ما استثنوا ولم يستثنوا رواياته .

وبالجملة : بعد التأمّل لا يبقىٰ تأمّل .

ثمّ قال : وإكثار ولده من الرواية عنه لا يعطي تعديله ، لأنّ الظاهر أنّ

---

(١) في «م» بدل فيهم : فيه .
(٢) في «م» بعد والضعيف زيادة : مطلقاً .
(٣) في «أ» و«م» والحجريّة بدل مقام التأييد : مقامه .
(٤) وليس وجوده كعدمه ، لم ترد في «أ» و«م» والحجريّة .

. . . .

الأُصول معلومة النسبة بالشياع والسند للتبرك .

أقول : ذلك ذكر للتأييد ، وهو علىٰ ما ذكرت أيضاً ليس بخالٍ عنه سيّما بملاحظة أنّ الأخذ عنه بتلك الكيفية يشير إلىٰ كونه شيخ الإجازة، كما أنّ الظاهر أنّه في الواقع أيضاً كذلك . وقد مرّ في الفائدة الثالثة حالهم مع اعترافه بكونهم في أعلىٰ درجات الوثاقة ، علىٰ أنّه سيعترف بعدالة محمّد بن إسماعيل البندقي ويصحّحها[1] بكونه من مشايخ الإجازة ، مع أنّ إبراهيم أوْلىٰ بذلك قطعاً كما لا يخفىٰ علىٰ المطّلع بأحوالهما من الرجال وكتب الأخبار ، وما ذكره هٰهنا آتٍ هناك جزماً ، ولم يتأمّل فيه من جهته ، فتأمّل . علىٰ أنّ ما ادّعاه من الظهور محل تأمّل .

فإنّ دعوىٰ معلومية الأُصول بجميع ما فيها فرداً فرداً وبالخصوص بالخصوص وما في كلّ حديث من الكيفيّات لعلّه لا تأمّل في فسادها ، بل قد أشرنا في الرسالة المعمولة في الاجتهاد والأخبار : عدم معلومية الأُصول لهم بتمامها . علىٰ أنّه علىٰ هذا ما كانوا يحتاجون إلىٰ ملاحظة الواسطة ـ ولماكان فرق بين الثقات وغيرهم في الوساطة كما ذكرت ـ وقد بيّنا فساد ذلك في الرسالة[2] ، ونشير هٰهنا إلىٰ الكلّ في الجملة بأنْ لاحظ تراجم وتأمّل فيها يظهر لك ما ذكرنا ، مثل : ترجمة أحمد بن محمّد بن خالد ويونس بن عبدالرحمن والحسن بن سعيد وزيد الزرّاد ومحمد بن أُورمة

---

(١) قال في بلغة المحدّثين : ٤٠٤ : مجهول ، إلّا أنّ الظاهر جلالته لكونه من مشايخ الإجازة .

(٢) رسالة الاجتهاد والأخبار : ١١٢ ـ ١٢٢ و١٤٥ و١٨٨ ، ضمن الرسائل الأُصوليّة .

. . . .

والمغيرة بن سعيد وابن أبي عمير وإسحاق بن محمّد بن بكران[١] وأحمد بن محمّد بن عبيدالله بن عيّاش وأحمد بن محمّد بن علي بن عمر[٢] وسعد بن عبدالله والحسن بن علي بن أبي حمزة والحسن بن علي بن فضّال والحسن بن علي بن زياد وعيسىٰ بن المستفاد ومحمّد بن إبراهيم بن جعفر ومحمّد بن أحمد بن يحيىٰ وجعفر بن محمّد بن بطّة[٣] ومحمّد بن علي الشلمغاني وإبراهيم بن أبي رافع[٤] وأحمد بن هلال وبكر بن صالح وجعفر بن محمّد بن مالك وإسحاق بن محمّد البصري وزياد بن المنذر وعبدالله بن أبي زيد الأنباري وعبدالله بن سنان وعلي بن الحسن الطاطري ومحمّد بن داود بن سليمان وإدريس بن زياد وإسماعيل بن مهران والحسن بن محمّد بن جمهور ومحمّد بن حسّان ومحمّد بن عمر بن عبدالعزيز ونصر بن مزاحم وغير ذلك[٥] .

---

(١) كذا في النسخ ، والظاهر أنّ الصواب : إسحاق بن الحسن بن بكران كما في رجال النجاشي : ١٧٨/٧٤ والخلاصة : ٦/٣١٨ .

(٢) في «أ» و«ب» والحجريّة : عمير .

(٣) كذا في النسخ ، والظاهر أنّ الصواب : محمّد بن جعفر بن أحمد بن بطّة كما في رجال النجاشي : ١٠١٩/٣٧٢ والخلاصة : ١٤٤/٢٦٤ . وذكره المصنّف أيضاً في رسالة الاجتهاد والأخبار : ١٩٤ بعنوان : محمّد بن جعفر .

(٤) في رجال الشيخ والنجاشي والخلاصة : إبراهيم أبو رافع ، ونقله الوحيد البهبهاني عن نسخة من الخلاصة : إبراهيم بن أبي رافع ، واستظهر أنّه سهو من النسّاخ ، وقد تقدّم برقم : (١٠) إلّا أنّه في رسالة الاجتهاد والأخبار : ١٩٤ ذكره بعنوان : إبراهيم بن أبي رافع أيضاً .

(٥) ذكر المصنّف ﷺ ما في هذه التراجم وغيرها في رسالته في الاجتهاد والأخبار : ١٨٦ ـ ٢٠٩ .

. . . .

وبالجملة : التأمّل في الرجال بخصوصه يغني عن دليل آخر ، مع أنّ انحصار روايته في الأُصول دون غيره من غير الثقات لعلّه لا يخلو عن بعد ، ومخالف لما يظهر من بعض تلك التراجم ، ومن أراد التفصيل فليطلب من الرسالة . وسيجيء في محمّد بن إسماعيل البندقي ما يزيد التحقيق ، ومرّ في صدر الرسالة في الفائدة الثالثة ما يزيد التحقيق .

ثمّ قال : وليس في روايته عن أبيه بأكثر من رواية الحسين بن محمّد الثقة[1] وأمثاله عن المعلّىٰ بن محمّد الضعيف[2] بالاتّفاق .

وفيه : أنّ الامارات الظنيّة لم يسدّ باب التخلّف فيها ـ فضلاً عن المؤيّدات ـ وإلّا لا يكاد يتحقّق امارة يستند إليها ، إلّا أنّ توثيقاتهم قد كثر التخلّف والاختلاف فيها ، وكذا العام قد كثر التخصيص فيه إلىٰ غير ذلك ، نعم كثرة التخلّف موهنة ، وضعف المعلّىٰ باتّفاق مثل **جش** ونظائره لا يوجب ضعفه عند الحسين وأضرابه ، فتأمّل .

وقول المصنّف عن **جش** : فيه نظر .

لعلّ وجهه عدم دركه الرضا عليه السلام باعتقاده ، يشير إليه ما سيجيء في علي بن إبراهيم الهمداني ، فتأمّل .

---

(١) هو الحسين بن محمّد بن عامر، أو ابن محمّد بن عمران، وثّقه النجاشي والعلّامة وغيرهما، وقال السيّد الداماد: هو من أجلّاء مشايخ الكليني . ومن أراد المزيد فليراجع منتهىٰ المقال ٣: ٩١٩/٦٨ و٩٢١ وتنقيح المقال ١: ٣٠٥١/٣٤٢ (حجري) ومعجم رجال الحديث ٧: ٣٦٢٥/٨٣ و٣٦٣٠ .

(٢) انظر رجال النجاشي : ١١١٧/٤١٨ والخلاصة : ٢/٤٠٩ .

قبول قوله[١]، انتهىٰ.

وإنّما قيّد بالتنصيص؛ لأنّ ظاهر الأصحاب تلقّيهم روايته بالقبول، كما ينبّه عليه قولهم: إنّه أوّل من نشر حديث الكوفيّين بقم.

وعن الشهيد الثاني رحمه الله: أنّه[٢] ذكر الشيخ رحمه الله في أحاديث الخمس أنّه أدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام، وذكر له معه خطاباً في الخمس[٣].

وفي **جش**: ابن هاشم، أبو إسحاق القمّي، أصله كوفي انتقل إلىٰ قم. قال أبو عمرو الكشّي: تلميذ يونس بن عبدالرحمن، من أصحاب الرضا عليه السلام. هذا قول الكشّي، وفيه* نظر[٤]. وأصحابنا

قوله* في تلك الترجمة: **وفيه نظر**.

الظاهر أنّ وجهه ظهور خلافه عنده.

قال المحقّق الشيخ محمّد: قد ذكرت له وجوهاً في حاشية الفقيه، والّذي يخطر الآن بالبال أنّ وجهها كون النظر إلىٰ كونه من أصحاب الرضا عليه السلام؛ لأنّ النجاشي ذكر في ترجمة علي بن إبراهيم الهمداني[٥]: وروىٰ إبراهيم بن

---

(١) الخلاصة: ٩/٤٩.

(٢) أنّه، لم ترد في «ش».

(٣) التهذيب ٤: ٣٩٧/١٤٠، تعليقة الشهيد الثاني علىٰ الخلاصة: ٧ (مخطوط).

(٤) لم يتوجّه شيخنا أيّده الله إلىٰ بيان وجه النظر المذكور في النجاشي، ويخطر في البال أنّ الوجه فيه كون إبراهيم بن هاشم من أصحاب الرضا عليه السلام، لما سيأتي عن النجاشي [٩٢٨/٣٤٤] في ترجمة محمّد بن علي بن إبراهيم الهمداني: أنّ إبراهيم بن هاشم يروي عن إبراهيم بن محمّد الهمداني عن الرضا عليه السلام. وهو وإنْ كان فيه احتمال الرواية بالواسطة تارة وبعدمها أُخرىٰ، إلّا أنّ الظاهر من السياق انحصار الرواية بالواسطة، فتأمّل. **الشيخ محمّد السبط**.

(٥) في استقصاء الاعتبار: محمّد بن علي بن إبراهيم الهمداني. والظاهر أنّه الصواب.

يقولون : أوّل من نشر حديث الكوفيّين بقم هو .

له كتب ، منها : النوادر وكتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام ، أخبرنا : محمّد بن محمّد قال : حدّثنا الحسن بن حمزة الطبري ، قال : حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه إبراهيم بها(١) .

[١٧٧] إبراهيم بن هراسة :

وقد سبق في ابن أبي هراسة : إبراهيم بن رجاء(٢) .

[١٧٨] إبراهيم* بن هلال بن جابان :

الكوفي ، **ق**(٣) .

هاشم عن إبراهيم بن محمّد الهمداني عن الرضا عليه السلام(٤) . . . إلىٰ أنْ قال : والظاهر أنّ الشيخ تبع **كش**(٥) ، فتأمّل .

(٦٦) قوله* : **إبراهيم بن هلال .**

سيجيء في أخيه سعيد : أحسبه مولىٰ لبني أسد(٦) ، وأخيه الآخر عبدالله أنّه أسدي(٧) .

---

(١) رجال النجاشي : ١٨/١٦ .

(٢) لم يذكره المصنّف رحمه الله بعنوان : إبراهيم بن أبي هراسة ، والّذي تقدّم عنه : إبراهيم بن رجاء الشيباني المعروف بابن أبي هراسة . انظر ترجمة رقم : [٨٠] .

(٣) رجال الشيخ : ٥٠/١٥٧ . وفي «ش» بدل جابان : حابان .

(٤) انظر رجال النجاشي : ٩٢٨/٣٤٤ ترجمة محمّد بن علي بن إبراهيم بن محمّد الهمداني .

(٥) استقصاء الاعتبار ١ : ٥٣ .

(٦) سيأتي عن رجال الشيخ : ٤٨/٢١٤ .

(٧) انظر رجال الشيخ : ٣٤/٢٣١ .

[١٧٩] إبراهيم بن يحيىٰ .

ثقة . وهو ابن أبي البلاد[١] .

[١٨٠] إبراهيم بن يزيد :

وأخوه أحمد بن يزيد ، **ري**[٢] .

وفي **جش** و**صه** : ابن يزيد المكفوف ، ضعيف ، يقال : إنّ في مذهبه ارتفاعاً .

ثمّ في **جش** : له كتاب[٣] .

وفي **صه** : فلا أعمل علىٰ روايته[٤] .

ولا يبعد الاتّحاد ، والله أعلم .

[١٨١] إبراهيم بن يزيد النخعي :

ي[٥] . وفي **ين** : ابن يزيد النخعي الكوفي ، يكنّىٰ أبا عمران ،

---

(١) وثّقه النجاشي والشيخ بعنوان : إبراهيم بن أبي البلاد ، وقد تقدّم برقم : [٣٨] .

انظر رجال النجاشي : ٣٢/٢٢ ورجال الشيخ : ١٨/٣٥٢ .

نقول : ذكر الشيخ في الفهرست : ٢٢/٤٣ و٢٣ : إبراهيم بن أبي البلاد ، ثمّ ذكر بعده بدون فصل : إبراهيم بن يحيىٰ ، ولم يوثّقهما . وجزم السيّد التفرشي والعلّامة المامقاني والسيّد الخوئي بتغايرهما . واستظهر التقي المجلسي أنّهما واحد ، وقال : وتكرار الشيخ كثير .

انظر نقد الرجال ١ : ١٣٤/٩٦ وتنقيح المقال ١ : ٢٢٩/٤٢ (حجري) ومعجم رجال الحديث ١ : ٣٣٧/٣٢٣ وحاشية التقي المجلسي علىٰ نقد الرجال ١ : ١٣٤/٩٦ هامش رقم (٧) .

(٢) رجال الشيخ : ١٢/٣٩٧ .

(٣) رجال النجاشي : ٤٠/٢٤ .

(٤) الخلاصة : ٧/٣١٥ .

(٥) رجال الشيخ : ٩/٥٧ .

مات سنة ستّ وتسعين، مولىٰ، وكان أعور[(١)].

وفي **قب**: ابن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران[(٢)] الكوفي الفقيه، ثقة إلّا أنّه يرسل كثيراً[(٣)].

[١٨٢] إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم:

الكندي الطحّان، روىٰ عن أبي الحسن موسىٰ الكاظم عليه السلام، ثقة، **صه**[(٤)].

وزاد **جش**: له كتاب نوادر، يرويه عنه جماعة، أخبرنا: أحمد بن عبدالواحد قال: حدّثنا علي بن حبشي، قال: حدّثنا حميد بن زياد، قال: حدّثنا أحمد بن ميثم عنه[(٥)].

وفي **ست**: ابن يوسف، له كتاب، رويناه بالإسناد الأوّل، عن حميد بن زياد، عن أحمد بن ميثم، عنه[(٦)]، انتهىٰ.

---

(١) رجال الشيخ: ١٦/١١٠.

(٢) في تأريخ ابن خلكان [١: ١/٢٥]: أبو عمّار، إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن سعد بن مالك بن النخع، الفقيه الكوفي النخعي، أحد الأئمّة المشاهير، تابعي، رأىٰ عائشة ودخل عليها، ولم يثبت له منها سماع. توفّي سنة ستّ وقيل: خمس وتسعين للهجرة، وله تسع وأربعون سنة، وقيل: ثمان وخمسون، والأوّل أصحّ. ولمّا حضرته الوفاة جزع جزعاً شديداً، فقيل له في ذلك، فقال: وأي خطر أعظم ممّا أنا فيه؟! إنّما أتوقّع [رسولاً] يرد عليَّ من ربّي أمّا بالجنّة، وأمّا بالنار، والله لَوَددت أنّها تلجلج في حلقي إلىٰ يوم القيامة.

النخع ـ بفتح النون والخاء المعجمة وبالعين المهملة ـ وهي قبيلة من مذحج باليمن. **منه قدّس سرّه**

(٣) تقريب التهذيب ١: ٣٠١/٦٠.

(٤) الخلاصة: ٢٢/٥٢.

(٥) رجال النجاشي: ٣٦/٢٣.

(٦) الفهرست: ٢٧/٤٥، وفيه: وهو ثقة (خ ل)، وأيضاً في نسختي القهبائي والتقي =

وفي بعض النسخ : وهو ثقة .

والإسناد : أحمد بن عبدون ، عن أبي طالب الأنباري ، عن حميد بن زياد[١][٢] .

[١٨٣] أبيض بن حمّال[٣] المأربي :

من ناحية اليمن، **ل**[٤] .

وفي **قب** : أبيض بن حمّال ـ بالمهملة وتشديد الميم ـ المأربي ـ بسكون الهمزة وكسر الراء وبعدها موحّدة ـ له صحبة وأحاديث[٥] .

[١٨٤] أُبيّ بن ثابت بن المنذر :

ابن حزام[٦] ، أخو حسّان ، شهد بدراً وأُحداً ، **ل**[٧] .

= المجلسي من الفهرست : وهو ثقة . وقال التستري : وعندي نسخة مقابلة مع نسخة المصنّف وفيها : عن أحمد بن ميثم عنه ، ولكن في الحاشية بدل كلمة عنه : عن إبراهيم بن يوسف وهو ثقة . والظاهر كون جملة وهو ثقة من المحشّين أخذاً من النجاشي فخلط بالمتن ، انتهىٰ .

وفي نسخة خطيّة لدينا منقولة عن خط ابن إدريس : عن أحمد بن ميثم عنه .

انظر مجمع الرجال ١ : ٨١ وحاشية التقي المجلسي علىٰ نقد الرجال ١ : ١٣٨/٩٧ هامش رقم (٤) ، وقاموس الرجال ١ : ٢٤٧/٣٤٤ .

(١) الفهرست : ٢٥/٤٤ .

(٢) قد يوجد في بعض الأسانيد : إبراهيم الشعيري ، وهو غير مذكور في الرجال . **محمّد أمين الكاظمي** .

انظر الكافي ٣ : ١/١٢٦ والتهذيب ١ : ٨٣٣/٢٨٥ .

(٣) في حاشية «ض» : حمّاد (خ ل) .

(٤) رجال الشيخ : ٤٤/٢٥ .

(٥) تقريب التهذيب ١ : ٣٢٢/٦٢ .

(٦) في «ر» و«ش» و«ط» : حرام ، وفي هامشهما : حزام (خ ل) ، جرام (خ ل) ، وفي «ت» والحجريّة : خزام .

(٧) رجال الشيخ : ١٣/٢٢ ، وفيه : حرام (حزام خ ل) .

وصه إلّا أنّ فيها : ثابت بالثاء المنقّطة فوقها ثلاث نقط[١] .

وسيأتي في أياس أنّه قتل هو وأنس وأُبيّ بن ثابت يوم بئر معونة[٢][٣] .

[١٨٥] أُبيّ بن عمارة الأنصاري :

صلّىٰ مع النبي صلى الله عليه وآله القبلتين ، **صه**[٤] .

وزاد **د** : بكسر العين[٥] .

وفي نسخة من **صه** صحّحها الشهيد الثاني : عمارة بالضمّ والتشديد .

وفي **جخ** : ابن عامر[٦] .

وفي **قب** : بكسر العين علىٰ الأصحّ ، مدني سكن مصر ، له صحبة ، وفي إسناد حديثه اضطراب[٧] .

[١٨٦] أُبيّ بن قيس .

قتل يوم صفّين ، **صه**[٨] .

---

(١) الخلاصة : ١/٧٤ .

(٢) سيأتي عن رجال الشيخ : ١٤/٢٢ والخلاصة : ١/٧٦ ، إلّا أنّ في رجال الشيخ بدل أياس : أنس ـ ضمن ترجمة أُبيّ بن معاذ بن أنس ـ وفي مجمع الرجال ١: ٢٤٤ نقلاً عن رجال الشيخ : أياس .

ويأتي برقم : [٦٨٩] .

(٣) في حاشية «ع» نقلاً عن المصباح المنير [٤٣٩] : بئر معونة : بين أرض بني عامر وحرّة بني سُليم ـ قبل نجد ـ وبها قَتَلَ عامر بن الطفيل القُرّاء ، وكانوا سبعين رجلاً ، بعد أُحد بنحو أربعة أشهر .

(٤) الخلاصة : ٣/٧٤ .

(٥) رجال ابن داود : ٤٦/٣٥ .

(٦) رجال الشيخ : ١٧/٢٢ ، وفيه : ابن عمارة .

(٧) تقريب التهذيب ١ : ٣٢٠/٦٢ . وفي «ش» زيادة : والله أعلم .

(٨) الخلاصة : ٤/٧٤ .

وفي **ي** : ابن قيس[١] .

وفي **كش** ما يأتي في الحارث بن قيس وعلقمة بن قيس أخويه[٢] .

[١٨٧] أُبيّ* بن كعب :

شهد العقبة مع السبعين، وكان يكتب الوحي ، آخىٰ

---

(٦٧) قوله* : أُبيّ ... إلىٰ آخره .

في الوجيزة : أُبيّ مجهول[٣] . وكتب عليه بعض الفضلاء هكذا : والعجب من هذا العلّامة كيف جعل أُبيّاً مجهولاً مع ثلاثة منهم أجلّاء ممدوحون ، ثمّ ذكر منهم أُبيّ بن ثابت وأُبيّ بن قيس وأُبيّ بن كعب وذكر لهم إلىٰ عبارة المصنّف . . . إلىٰ أنْ قال في ابن كعب : أورده **صه** في **صه** في القسم الأوّل ، فتأمّل .

وببالي أنّه رأيت في بعض الكتب : أنّ حديث أُبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة كان من موضوعاته وأنّه قيل له : كيف تكذب علىٰ رسول الله ﷺ وقد قال : «من كذب عليَّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النار»[٤]؟ فاعتذر بأنّه ما كذب عليه بل كذب له ولترويج القرآن ورتبته[٥] .

وذكره الشهيد الثاني في شرح الدراية عند ذكر الخبر الموضوع أنّه :

---

(١) رجال الشيخ : ٧/٥٧ .

(٢) انظر رجال الكشّي : ١٥٩/١٠٠ ، وفيه : وكان لأُبيّ خصّ من قصب ولفرسه ، فإذا غزا أهدمه وإذا رجع بناه ، وقد قتل بصفّين .

(٣) الوجيزة : ٥٩/١٤٦ .

(٤) انظر الكافي ١ : ١/٥٠ باب اختلاف الحديث .

(٥) انظر حاشية الكشّاف ١ : ٧٥ ومقدّمة ابن الصلاح : ٢١٤ .

رسول الله صلى الله عليه وآله بينه وبين سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل . شهد بدراً والعقبة الثانية ، وبايع لرسول الله صلى الله عليه وآله **صه**[١] ، **ل** إلّا أنّ فيه : أُبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجّار ، يكنّىٰ أبا المنذر ، شهد العقبة . . . إلىٰ آخره[٢] .

وفي **قب** : . . . إلىٰ أنْ قال : ابن النجّار الأنصاري الخزرجي ، أبو المنذر ، سيّد الأُمراء[٣] ، ويكنّىٰ أبا الطفيل أيضاً ، من فضلاء

وهكذا قيل في حديث أُبيّ الطويل في فضائل القرآن سورة سورة ، فروىٰ عن المؤمّل بن إسماعيل رحمه الله[٤] . وفيه بدو وضعه وأنّ الواضع كان غير أُبيّ .

وقد ذكرنا في خوان الاخوان مفصلاً . وفي المجالس ما يظهر منه جلالته وإخلاصه بأهل البيت عليهم السلام[٥] .

---

(١) الخلاصة : ٢/٧٤ .

(٢) رجال الشيخ : ١٥/٢٢ .

(٣) كذا في النسخ : وفي المصدر : سيّد القرّاء .

في حاشية «ط» : في الكافي في آخر كتاب فضل القرآن : محمّد بن يحيىٰ ، عن أحمد بن محمّد ، عن علي بن الحكم ، عن عبدالله بن فرقد والمعلّىٰ بن خنيس قالا : كنّا عند أبي عبدالله عليه السلام ومعنا ربيعة الرأي فذكرنا فضل القرآن ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : «إنْ كان ابن مسعود لا يقرأ علىٰ قراءتنا فهو ضال» فقال ربيعة : ضال؟ فقال : «نعم ضال» ثمّ قال أبو عبدالله عليه السلام : «أمّا نحن فنقرأ علىٰ قراءة أُبيّ» . الكافي ٢ : ٢٧/٤٦٣ .

(٤) الرعاية في علم الدراية : ٣/١٥٧ .

(٥) مجالس المؤمنين ١ : ٢٣٢ (فارسي).

الصحابة[١][٢].

[١٨٨] أُبيّ بن مالك الجوشي[٣]:

وقيل: العامري، **ل**[٤].

وفي **د**: الجرشمي بالجيم والشين المعجمة[٥]. وفي بعض النسخ: الجرشي بلا ميم بعد الشين.

[١٨٩] أُبيّ بن معاذ بن أنس:

ابن قيس، أخو أنس بن معاذ، وهما لأُمّ، **ل**[٦].

---

(١) تقريب التهذيب ١: ٣٢١/٦٢.

(٢) من فضلاء الصحابة، لم ترد في «ت» و«ر»، وفي حاشية بعض النسخ: من فضلاء الصحابة، مات في زمن عمر، فقال عمر: مات اليوم سيّد المسلمين. وشهد العقبة مع السبعين، وقال النبي ﷺ: «إنّ الله أمرني أنْ أقرأ عليك»، فقال: يارسول الله ـ بأبي وأمّي أنت ـ وقد ذُكرت هناك؟! قال: «نعم، باسمك ونسبك» فأرعد أُبيّ، فالتزمه رسول الله ﷺ حتّىٰ سكن وقال: «قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هَوَ خَيْرٌ مِمّا يَجْمَعُونَ»، كذا في مناقب ابن شهرآشوب.

لم نعثر عليه في المناقب، وأورد ابن عبدالبرّ في الاستيعاب ما يقرب من هذا الكلام. انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١: ٦/٦٥.

(٣) في حاشية «ط»: الجرش ـ بالفتح ـ موضع، وبالتحريك: بلد بالأردن وكزفر مخلاف باليمن منه الأديم والإبل وجماعة محدّثون. وجرشي وحرشي ـ محركتان ـ ابنا عبدالله بن عليم.

وفيه أيضاً: الجوشي ـ بالضمّ ـ صدر الإنسان، ويفتح وقبيلة أو موضع وقرية بطوس، وكزفر قرية باسفراين. انظر القاموس المحيط ٢: ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٤) رجال الشيخ: ١٦/٢٢، وفيه: الحرشي (الحوشي خ ل). وفي مجمع الرجال ١: ٨٣ نقلاً عنه كما في المتن.

(٥) رجال ابن داود: ٤٩/٣٥، وفيه: الجرشي.

(٦) رجال الشيخ: ١٤/٢٢، وفيه زيادة: وأنس (وأناس خ ل) شهد بدراً وأُحداً، وقُتل هو وأنس وأُبيّ بن ثابت يوم بئر معونة. وهذه الزيادة وردت في طبعة النجف منه

=

[١٩٠] أجلح* بن عبدالله :

أبو حجيّة الكندي ، يقال : اسمه يحيىٰ ، صدوق ، شيعي ، من السابعة . مات سنة خمس وأربعين ومائة ، قاله ابن حجر[(١)] .

وقال الذهبي: وثّقه ابن معين وغيره، وضعّفه النسائي، وهو شيعي[(٢)(٣)].

[١٩١] أحزمة :

أبو عبدالرحمن بن أحزم ، **ل**[(٤)] .

---

(٦٨) **قوله*** : أجلح . . . إلىٰ آخره .

سيجئ في يحيىٰ بن عبدالله عن **ق** وولده عبدالله أيضاً[(٥)] .

= ومجمع الرجال نقلاً عنه في ترجمة مستقلة ، إلّا أنّ فيهما بدل وأنس : أياس .

وفي الاستيعاب وأُسد الغابة عند ترجمة أُبيّ بن معاذ : شهد مع أخيه أنس بن معاذ بدراً وأُحداً ، وقتلا يوم بئر معونة شهيدين . انظر الاستيعاب ١ : ٧/٧٠ وأُسد الغابة ١ : ٣٦/٦٤ .

(١) انظر تقريب التهذيب ١ : ٣٢٣/٦٢ ، وفيه : أجلح بن عبدالله بن حجيّة ـ بالمهملة والجيم مصغّراً ـ يكنّىٰ أبا حجيّة الكندي . . .

(٢) انظر الكاشف ١ : ٢٣٣/٥٤ .

(٣) هذه الترجمة لم ترد في النسخ ، وأثبتناها من حاشية «ع» المنقولة عن نسخة ، والشيخ أبو علي الحائري أيضاً أوردها في منتهىٰ المقال ١ : ١٠٠/٢٢١ نقلاً عن المنهج .

وقد عدّه الشيخ في رجاله : ٤١/٣٢٣ قائلاً : يحيىٰ بن عبدالله بن معاوية الكندي الأجلح ، أبو حجيّة . وقال الشيخ المفيد في الكافئة : ٥٥/٤٥ بعد ذكر حديث هو في سنده : فهذا الحديث صحيح الإسناد ، واضح الطريق ، جليل الرواة . ووقع في طريق وقعة صفّين : ١٤١ وكامل الزيارات : ١/٤٨ باب ١٤ والكافي ١ : ٣/٢٣٦ باب الإشارة والنصّ علىٰ الحسن بن علي عليه السلام .

(٤) رجال الشيخ : ٦٨/٢٦ ، وفيه : أخرم (أخرمة خ ل) أبو عبدالله بن أخرم ، وفي مجمع الرجال ١ : ٨٣ نقلا عنه : أحزمة أبو عبدالله بن أحزم .

(٥) رجال الشيخ : ٤١/٣٢٣ و٨٨/٢٣٤ .

وفي[١] بعض النسخ : (أخزم أبو عبدالرحمن بن أخزم[٢]) بالمعجمتين بدون هاء في الموضعين.

[١٩٢] أحكم* بن بشّار المروزي :

جٍ[٣].

وفي **صه** : ابن بشّار ، غال لا شيء[٤]. وكذا في **د**[٥].

---

(٦٩) **قوله*** في أحكم بن بشّار : **غال** .

الحكم بالغلوّ عن ابن طاووس[٦] ، فلعلّه في الاختيار كان كذلك . ويحتمل أنْ يكون (قال) في نسختي مصحّف (غال) وأنْ يكون قوله : الكلثومي غال ، كان مكتوباً تحت اسم أحمد ، لأنّ الظاهر أنّه لقبه وأنّه غال ، فأدخله النسّاخ في السطر . ويحتمل عدم التصحيف ويكون (لا شيء) مقول قوله .

وبالجملة : الحكم به بمجرّد ذلك لا يخلو عن اشكال ، ينبّه علىٰ ذلك مشاهدة نسخة **كش** وما قالوا فيها . ويحتمل أنْ يكون **كش** زعم غلوّه ممّا روي عنه ، وأنّ الراوي عنه أحمد ، مع ظهور صحّته[٧] له معه . ومرّ في صدر الرسالة التأمّل في أمثال ذلك .

---

(١) من هنا إلىٰ نهاية الترجمة لم يرد في «ر» و«ط» .

(٢) في «ع» في الموضعين : أجزم . وما بين القوسين لم يرد في «ت» و«ض» والحجريّة .

(٣) رجال الشيخ : ١٧/٣٧٤ .

(٤) الخلاصة : ٨/٣٢٦ .

(٥) رجال ابن داود : ١٤/٢٢٧ .

(٦) التحرير الطاووسي : ٥٢/٨١ .

(٧) كذا في النسخ ، والظاهر أنّ الصحيح : صحبته ، كما نقله أبو علي الحائري عنه . انظر منتهىٰ المقال ١ : ١٠١/٢٢١ .

وفي **كش**: في أحكم بن بشّار المروزي الكلثومي، غال لا شيء.

أحمد بن علي بن كلثوم السرخسي قال: رأيت رجلاً من أصحابنا يعرف بأبي[١] زينبة، فسألني عن أحكم بن بشّار المروزي وسألني عن قصّته وعن الأثر الّذي في حلقه ـ وقد كنت رأيت في بعض حلقه شبه الخيط كأنّه أثر الذبح ـ فقلت له: قد سألته مراراً فلم يخبرني.

قال: فقال: كنّا سبعة نفر في حجرة واحدة ببغداد في زمان أبي جعفر الثاني عليه السلام، فغاب عنّا أحكم من عند العصر ولم يرجع إلينا في تلك الليلة، فلمّا كان في جوف الليل جاءنا توقيع من أبي جعفر الثاني عليه السلام: «إنّ صاحبكم الخراساني مذبوح مطروح في لبد[٢] في مزبلة كذا وكذا، فاذهبوا وداووه بكذا وكذا» فذهبنا فوجدناه مذبوحاً مطروحاً كما قال، فحملناه وداويناه بما أمر به، فبرئ من ذلك.

قال أحمد بن علي: كان قصّته أنّه تمتّع ببغداد في دار قوم، فعلموا به وأخذوه وذبحوه وأدرجوه في لبد وطرحوه في مزبلة.

قال أحمد: وكان أحكم إذا ذُكِرَ عنده الرجعة فأنكرها أحد فيقول: أنا أحد المكذوبين[٣].

وحكىٰ لي بعض الكذّابين أيضاً بهراة هذه القصّة، فأعجب وامتنع بذكر تلك الحالة لما يستنكره الناس[٤].

---

(١) في المصدر: بابن، وفي مجمع الرجال ١: ٨٤ نقلاً عنه كما في المتن.

(٢) اللبد: البساط. انظر القاموس المحيط ١: ٣٣٤.

(٣) في الحجريّة: المكذّبين، وفي حاشية «ض» و«ط»: المكرورين (خ ل)، وفي «ت» و«ر» والمصدر: المكرورين (المكذّبين خ ل).

(٤) رجال الكشّي: ١٠٧٧/٥٦٩.

فهرس الجزء الأول

باب الهمزة

فهارس التعليقة